دراسات فى

التاريخ الأمريكى



الدكتور جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس الشاطبى ت ٥٩٧٣١٤٦



دراسات فى

التاريخ الأمريكى

دكتور

جمال محمود حجر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

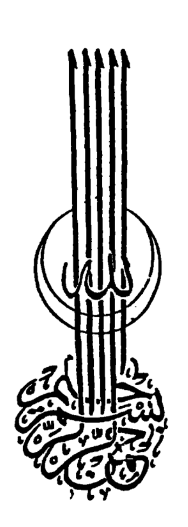
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٥

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير الأزاريطة ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش قنال السويس . الشاطبى ت ٥٩٧٢١٤٦



إلى .. نغـــم

مقدمة

تعود علاقتى بالتاريخ الأمريكى إلى بداية عملى بالبحث العلمى فى جامعة الإسكندرية فى مطلع السبعينيات. ففى عام ١٩٧١ أعددت موضوعاً حول «النشاط الأمريكى فى مصر والشام فى القرن التاسع عشر»، اجتزت به السنة التمهيدية للماجستير. وفى عام ١٩٧٥ أنجزت موضوعاً حول «المصالح الأمريكية فى الخليج العربى فيما بين الحربين العالميتين»، نلت به درجة الماجستير فى الآداب من جامعة الإسكندرية. ثم انشغلت بعد ذلك بالبحث فى علاقات القوى الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط.

وفى مناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على قيام العلاقات المصرية ـ الأمريكية، أقامت القنصلية الأمريكية بالإسكندرية بالاشتراك مع جامعة الإسكندرية ندوة علمية فى مارس ١٩٨٥ حول «العلاقات المصرية ـ الأمريكية فى مائة وخمسين عاماً»، تحدثت فيها عن الظروف التى أدت إلى قيام أول علاقات رسمية بين مصر والولايات المتحدة، كان موضوع الحديث: «Why a Consulate?». وخلال فترة إعارتى لجامعة قطر (١٩٨٥-١٩٩٠) تعهدت تدريس مقررات التاريخ الأمريكى بالجامعة.

وفى مناسبة مرور خمسمائة عام على اكتشاف الأرض الأمريكية (أكتوبر ١٤٩٢) دعيت لإلقاء محاضرة فى المركز الثقافى الأمريكى بالإسكندرية فى أكتوبر ١٩٩٢، اخترت لها موضوع «كولومبس والطريق إلى أمريكا».

وحين التقيت بالدكتور آلان ونكلر Alan Winkler (رئيس قسم التاريخ بجامعة ميامى الأمريكية) فى مايو ١٩٩٤ لمناقشة بعض قضايا التاريخ الأمريكى، كانت موضوعات هذا الكتاب جاهزة للطبع، عدا موضوع واحد يتعلق بنشأة الولايات المتحدة وتطورها.

وقد حرصت على أن أوظف خبرتى هذه فى نسج خيوط العلاقات العربية ـ الأمريكية المبكرة، وخيوط الصراع على المصالح بين الدول الكبرى

في المنطقة، مستفيداً من الموضوعات التي سبق أن تناولتها في مناسبات مختلفة على مدى نحو ربع قرن.

وهكذا جاءت موضوعات الكتاب في فصول متناغمة، تغطي مساحات موضوعية منسجمة في التاريخ الأمريكي، وتعنى بالمجالات الاقتصادية والثقافية في المقام الأول، كما تغطي مساحات زمنية ممتدة بين أواخر القرن الخامس عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وعبر هذه المساحة الزمنية كانت الأرض الأمريكية ملتقى الأجناس والثقافات، فأفرزت ما اصطلح على تسمية «التركيبة الكولومبية» نسبة إلى كولومبس الذي بدأ ـ دون قصد ـ في تكوين هذه التركيبة؛ وذلك حين أنهى حالة العزلة التي كان يعيشها عالَمان لا يعرف أحدهما شيئاً عن الآخر، اصطلح على تسمية أحدهما «العالم القديم» وتسمية الآخر «العالم الجديد».

وبدأت هذه التركيبة تتفاعل بقدوم الأوربيين إلى الأرض الجديدة، ثم باستقدام الأفارقة إليها. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت ملامح نسيج المجتمع الأمريكي الجديد قد تشكلت، وخرج منه مجتمع عملاق آثر بإرادته أن يعيش في عزلة سياسية نسبية، ولكنه في الوقت نفسه آثر أن يعيش انطلاقة اقتصادية وثقافية.

وقد التقطنا هذا الخيط الأخير ليكون محور الدراسات في هذا الكتاب، فتابعنا انطلاقة الولايات المتحدة نحو العالم القديم، وركزنا الاهتمام على علاقاتها بالمنطقة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بدءاً بشمالي أفريقيا فمصر وسوريا، ثم منطقة الخليج العربي حيث مصادر الثروة النفطية.

والكتاب على هذا النحو إنما يعنى بالحفر عند جذور العلاقات الأمريكية ـ العربية، بحثاً عن تفسيرات مناسبة لطبيعة هذه العلاقات اليوم.

والله وليُّ التوفيق؛

جمال محمود حجر

الإسكندرية في ٧ أكتوبر ١٩٩٤.

كولومبس والطريق إلى أمريكا

١ـ مقدمة

٢ـ تطور مكانة كولومبس التاريخية.

٣ـ نشأة كولومبس.

٤ـ المؤثرات الإسلامية فى الفكر الجغرافى لكولومبس.

٥ـ كولومبس يعرض مشروعه للبيع.

٦ـ رحلة البحث عن الشرق.

٧ـ تراث كولومبس لدى العثمانيين.

٨ـ تقويم كولومبس.

كولومبس والطريق إلى أمريكا (*)

١- مقدمة

مضى على انقضاء العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة خمسة قرون كاملة. فمع نهاية العصور الوسطى بدأ الشرق ينكمش جغرافيا وحضاريا، بينما أخذ الغرب يتمدد جغرافيا وحضاريا. وفى اكتوبر من عام ١٤٩٢ تمكن الغرب من توسيع مضمونه الجغرافى والحضارى بالكشف الجغرافى عن عالم لم يكن معروفا. وهذا الفصل يعنى بجهود كريستوفر كولومبس الكشفية التى ضمت لإسبانيا عالما جديدا فى الغرب بطريق الصدفة المحضة.

كان الشرق المتفوق دائما بحضاراته وإمكانياته المادية ماثلا أمام كولومبس من خلال قراءاته ومعايشته للواقع التجارى فى إيطاليا. وبقراءة الكتب العربية فى علم الجغرافيا سواء فى إيطاليا أو فى البرتغال، تمكن كولومبس من رسم خرائطه للعالم الشرقى، الذى كان يطمح إلى إيجاد طريق جديدة إليه، غير تلك التى يسيطر عليها العرب المسلمون.

ومع أن الصدام بين الشرق والغرب قد وصل إلى نهايته فى العصور الوسطى بانتصار الإسبان على المسلمين، وإخراجهم من الأندلس، إلا أن كولومبس كان يسعى لتعميق الصلات من جهة أخرى بين الشرق بصفة عامة والغرب عن طريق غير تلك الطريق المارة بالأرض العربية، وكان حلمه فى النهاية أن يجلب الثروة من اكتشافاته وأن يتمكن من استرداد بيت المقدس للعالم المسيحى.

٢- تطور مكانة كولومبس التاريخية:

«التاريخ ليس هو التاريخ منذ كريستوفر كولومبس ولا كولومبس هو نفسه عبر التاريخ» .

(*) محاضرة ألقاها المؤلف فى المركز الثقافى الأمريكى بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢، فى مناسبة مرور خمسمائة عام على اكتشاف أمريكا.

نادرا ماذكرت الكتب التاريخية كولومبس فى القرن السادس عشر، بل إنها أهملته تماما. فلم يعتن به كتاب عصره، ولم يذكروا له دورا مهما، وبعضهم لم يقدم لنا اسمه صحيحا، والوثائق المعاصرة تكاد تكون غائبة، وكتابات المعاصرين التى كان يمكن أن تكون دائرة معارف تاريخية عن الاكتشافات الجغرافية المبكرة تكاد لاتذكره. وحتى ابنه الثانى فرديناند، وهو كاتب السيرة الشخصية لأبيه، لم يفعل ذلك. أما سجلات كولومبس ومراسلاته فيكاد معظمها يكون مفقودا. وهكذا خلفت لنا شهرة كولومبس موضوعا غامضا رغم أن ماكتب عنه فيما بعد لم يكتب مثله عددا عن غيره[1].

ففى خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر استطاع الملاح الايطالى أمريجو فسبوتشى Vespucci أن يسرق الأضواء من كولومبس، الذى أفل نجمه بظهور مكتشفين مثل كورتس Cortes وبيزارو Pizzarro اللذان حصلا على الذهب والنصر لإسبانيا. وكان الحظ معهما - لا فى ضم مجموعة من الجزء كما فعل كولومبس، وإنما فى تكوين امبراطوريات كبيرة مثل الازتك Aztecs فى المكسيك والإنكا Incas فى بيرو. كذلك سرق الأضواء منه الملاح البرتغالى فاسكو داجاما Vasco da Gama الذى وصل بالفعل إلى الهند، وماجلان Magellan الذى ابحر مطوفا بالعالم واستطاع أن يثبت بالتجربة كروية الأرض، وكشف بذلك عن خطأ كولومبس الذى قال بأنه قد وصل إلى آسيا.

وما أن انتصف القرن السادس عشر حتى بدأ كولومبس يظهر من بين الظلال، لاكرجل ذو شخصية تاريخية، وإنما كأسطورة أو رمز. كتب المؤرخ فرانسيسكو دى جومارا Francisco de Gomara «إن أعظم حدث منذ نشأة العالم هو اكتشاف العالم الجديد، فقد نجح كولومبس فى أن يهزم المعارضة والجمود، كما نجح فى تغيير مسيره التاريخ، فكان بذلك هو المكتشف». وفى

نهاية القرن السادس عشر اعترف المكتشفون الإنجليز بريادته وتأثيره الحيوى فى عالم المحيط الأطلنطى. واحتفى به الأدب والمسرح، وخاصة فى إيطاليا [٢].

وفى مطلع القرن السابع عشر كان الإسبان يعتبرون كولومبس رجلا حقق لهم حلم التخلص من تقاليد الماضى وأفكاره العقيمة، واعتبروه رجلا له هدف واحد هو الوصول إلى الشرق عن طريق السير غربا، وقد نجح فى أن يدفع الآخرين خلفه للإكتشافات. ومع ذلك لم تذكره أمريكا، وإنما ذكرته أوربا قبل القرن الثامن عشر.

ولكن القرن الثامن عشر كشف عن إتجاهات جديدة بين المستوطنين فى أمريكا، فقد صار معظم السكان من مواليد الأرض الأمريكية يشعرون بالإنتماء إليها أكثر من شعورهم بالانتماء لموطن الأجداد فى أوربا. وهكذا فإن الاحتفال بالمناسبتين المئويتين الأولى (١٥٩٢) والثانية (١٦٩٢) قد مر على سكان الأرض الأمريكية دون ذكر له. ومع مرور الوقت بدأت الأجيال الأمريكية الجديدة تفكر فى نفسها، وأخذ المستعمرون الجدد من الانجليز يعتبرون أنفسهم عناصر متميزة من بين قومهم، فقد صاروا أمريكيين بحكم عزلتهم وتجربتهم المشتركة فى العالم الجديد. فاقترح أحد مواطنى مدينة بوسطن (جورست صمويل سيوال Jurist Samuel Sewall أن تسمى بلادهم باسم كولومبس. «المكتشف العظيم الذى اختاره الإله لكيتشف لنا هذه الأرض». والحق أن سيوال كان يسعى إلى حماية المستعمرات الأمريكية وليس إلى تمجيد كولومبس. فقد كان رجال الدين فى اكسفورد وكمبردج يعتبرون أمريكا أرضا شيطانية (Infernal region) أو الجحيم (hell).

ومع الثورة الأمريكية أصبح كولومبس رمزا قوميا، يأتى بعد جورج واشنطن، فاحتفل الناس به فى الجمهوريات الأمريكية الجديدة، ووصلت الاحتفالات ذروتها فى المناسبة المئوية الثالثة (اكتوبر ١٧٩٢). وأطلق اسم

ِكولومبيا على King's College فى نيويورك، وسميت مقاطعة العاصمة القومية للولايات المتحدة District of Colombia (عدل هذا الاسم فيما بعد ليصبح Washington D.C.). ومن الواضح أن اطلاق اسم كولومبيا على مقاطعة العاصمة كان محاولة لتهدئة أولئك الذين يطالبون بإطلاق اسم كولومبيا على الولايات المتحدة كلها.

هكذا شهد القرن الثامن عشر تحولا كبيرا نحو الارتفاع بكولومبس إلى مصاف القديسين، وخاصة عند الرعايا البريطانيين المتظلمين. فقد أوجد كولومبس طريقا للهروب من الطاغوت فى العالم القديم. وهو فى نظرهم الشخص الوحيد الذى تحدى البحار المجهولة، كما تحدى المهاجرون الأول البيئة البدائية. لقد عارض الملوك وخدعوه، ولكن بعد نظره جعله يصل إلى أرض بغير ملوك، إنها قارة واسعة لمن يرغبون فى البدء من جديد. هكذا وجدت الأمة الأمريكية الجديدة فى كولومبس بطلا خلوا من أى عار، أو شائبة تربطه بالقوى الأوروبية الإستعمارية. لقد أعطى الرمز هنا فى كولومبس للأمريكيين أسطورة جاهزة ومكانا متميزا فى التاريخ، وأدى تبنيهم له إلى تفخيم مكانته.

وبعد الثورة الأمريكية كان هناك نفر قليل ممن درسوا كولومبس وحاولوا أن يكونوا موضوعيين بعيدين عن تفخيم حاضرهم، كما أصبح هناك من المعلومات الجديدة مايمكن التمييز به بين كولومبس الرجل وكولومبس الرمز. ففى القرن التاسع عشر ظهرت مادة جديدة، بعضها من كتابات كولومبس نفسه، وبعضها من وثائق كانت مفقوده عن رحلته الأولى، وهذه وتلك تقدم زادا جديدا يكشف عن حقيقة الرجل. فاعتبره أحد الكتاب الأمريكيين «بطلا ذا عبقرية خلاقة» كانت طموحاته «نبيلة وكريمة» واستعمر الأرض الجديدة، ونماها وحضر سكانها، ربما كانت له بعض الأخطاء مثل استرقاق الناس أو قتلهم، ولكنها على كل حال كانت من «أخطاء العصر». ويسجل مؤرخ أمريكى آخر: «إن الناس حين يشعرون أنهم من صنع أبطالهم، فإنهم

(أى الأبطال) يصبحون معبوداتهم». ويشيد ثالث بكولومبس فيقول إن كولومبس الذى كان يتوسل طلبا للخبز فى أسبانيا «قدم لنا وللعالم قارة بكاملها»[٣].

هكذا جاءت المناسبة الرابعة سنة ١٨٩٢ لوصول كولومبس إلى الأرض الأمريكية وكل الولايات الأمريكية تحتفل بها، لأنه الرجل الذى «أبحر فى بحر لاحدود له على الخرائط»، وبفضله استأنسوا الحياة فوق قارتهم الواسعة، واعتبره الرئيس بنيامين هاريسون Benjamin Harrison «رائدا للتقدم والاستنارة». وجمع الإيطاليون والأيرلنديون المال لإقامة تمثال له على قمة عامود من رخام إيطالى أقيم فى الركن الجنوبى الغربى من سنترال بارك Central Park التى سميت باسمه Columbus Circle كولومبس سيركل. ولكن أعظم المظاهر الاحتفالية كانت ذلك المعرض الذى حمل اسم كولومبس وأقيم فى شيكاغو، وافتتحه الرئيس كليفلاند.

كان كولومبس رمزا للنجاح الأمريكى. وقد أقيمت صلاة شكر لله على «تلك الرحلات التى رفع كولومبس بها الغطاء الذى أخفى العالم الجديد عن العالم القديم، وفتح الطريق أمام الإنسانية».[٤]

وفى القرن العشرين خضعت الكتابة التاريخية لمقاييس ومناهج علمية تفصل بين الحقيقة والرمز أو الأسطورة، وبدأ المؤرخون فى توضيح التناقضات وملء الفراغات، وإبعاد الخيال المشكوك فيه فى قصة كريستوفر كولومبس. لقد كان كولومبس مغامراً محظوظاً، نجح المؤرخون فى انقاذه من الجو الأسطورى، ووقفوا به على شاطئ الحقيقة.

ومع تغير العالم وتغير أمريكا، تغيرت سمعة كولومبس، فالحياة الحديثة جعلت الناس لايعتقدون فيما كان من قبل أمرا مقدسا، كما لم يعد عصر الاستكشافات يمثل الصورة المشرقة لمرحلة المجد. بل صار الاستكشاف فى

نظرهم غزوا، وصار كولومبس إله للظلم والاطهاد. لقد أصبح رجلا آخر لزمن آخر ، لقد حوصر كولومبس فى أواخر القرن العشرين وبالتحديد فى المناسبة المئوية الخامسة (١٩٩٢) [٥].

فقد اعتبره بعض المؤرخين لا إنسانى النزعة، تاجرا للرقيق ومدمرا أفسدت إدارته للمستعمرات كثيرا من الأمور الطيبة فى العالم الذى اكتشفه، ونظر إليه البعض الآخر على أنه لايستحق لقب سيد البحار، والأمريكيون الأصليون يعتبرون الإشادة به تجميل لوجه هتلر، أو يصفونه بأنه صياد محظوظ طماع، لايتجاوز كونه بحار عادى وحاكم غير موفق لعالم إسبانيا الجديد، وهو فى نظرهم رمز للسلب والنهب والعبودية والموت. ويرى علماء البيئة أن وصول الأوربيين إلى أمريكا لوث بيئتها، وأن على أمريكا أن تسعى إلى إنقاذ ما تبقى من أرض مهددة بالتلوث، ففيما بين عامى ١٤٩٢ وهو عام وصول كولومبس إلى الأرض الجديدة و ١٥١٤ تفشت الأمراض التى نقلها الأوربيون إلى الأرض النقية العذراء المعزولة، وطبقا لأحدث الإحصائيات فإن التاينو الذين كان عددهم ثمانية ملايين صاروا ٢٨ ألفا فقط، وبعد أربعين سنة أخرى أصبحوا عنصرا منقرضا.[٦]

إن المؤرخين اليوم يتحدثون عن توسعات كولومبس من وجهة نظر الأمريكيين الأصليين الذين هضمت حقوقهم فى الماضى، إنهم يتحدثون عن المواجهة والاتصال وليس عن الاستكشاف والتوسع. لقد قرر المجلس الكنسى الأمريكى، أن المناسبة الخامسة (١٩٩٢) يجب أن تكون للرثاء وليس للإحتفال نظراً لما جرى من إبادة جماعية، واستعباد واستغلال. وبعد أربع سنوات من المناقشات العاطفية قررت الأمم المتحدة التخلى عن أية محاولة للاحتفال بهذه المناسبة المئوية الخامسة (١٩٩٢)[٧].

لقد كان من بين أهداف كولومبس أن يجمع العالم حول المسيحية، وأن

يجمع الثروة حتى يستعيد بيت المقدس. لقد كان أكثر تعقيدا مما نتصور، وأبعد من الرجل الذى نجح فى أن يوقف البيضة على أحد جانبيها، ولذلك فالخيال وحده هو الذى يجعلنا قريبين منه(٨).

والآن، وبعيدا عن هذه الإتجاهات المتعارضة فى تقويم كولومبس، فقد حان الوقت لتصحيح قصة وصول الأوربيين إلى أمريكا ومعهم الحضارة والمسيحية، لتحل محلها صورة واضحة للعيان تبين حقيقة اللقاء بين الأوربيين والأمريكيين، وتكشف الحقيقة التاريخية فى شخص وأعمال كريستوفر كولمبس.

فمن هو كولومبس؟ ومتى طرأت فكرة اكتشاف الطريق إلى الشرق على رأسه؟ وماذا كان هدفه؟ وهل اكتشف الطريق إلى الشرق بالسير غربا، وما مكانته بين المكتشفين؟ وهل اكتشف أمريكا؟

٣- نشأة كولومبس:

ولد كولومبس فى جنوه بإيطاليا فى عام ١٤٥١، وكان على مايبدو أكبر إخوته الخمسة، وهو ينتمى إلى أسرة متواضعة، فقد كان أبوه نساجا للصوف، اضطرت أسرته لبيع ممتلكاتها فى عام ١٤٧٢، وراح هو نفسه يبحث عن عمل جديد، وكانت الخيارات المطروحه أمامه هى: الجندية أو الرهبنة أو ركوب البحر، وقد خاض التجربتين الأولى والثانية دون نجاح، أما تجربته فى البحر فقد بدأت وهو فى الرابعة عشرة، كان محبا للشهرة راغبا فى الثراء السريع. سمع كثيرا عن الإسلام وعن تحكم المسلمين فى طريق التجارة من الشرق وإليه، وقد نمّى ذلك فيه الرغبة فى تحقيق أحلام وطموحات الشباب، وفى سنة ١٤٧٦ وجد طريقه بالصدفة إلى البرتغال حيث كانت حركة الكشوف البحرية نشطة فى البحث عن طريق إلى الهند(٩).

اكتسب كولومبس خبرته الملاحية بادىء الأمر فى البحر المتوسط، أما

خبرته فى المحيط الأطلنطى فقد اكتسبها من رحلات إلى انجلترا وأيرلندا وربما إلى أيسلاندا، ولعله ذهب مرة إلى الساحل الأفريقى، وحين تزوج ذهب إلى مدراس Mediras إلى الشمال الغربى من الساحل الأفريقى، حيث كان يدرس خرائط الإبحار فى المحيط الأطلنطى، وحيث سمع الكثير من القصص والحكايات عنه، وعندئذ تهيأت له الفرص إلى البلاط البرتغالى حيث عرض فكرته فى الوصول إلى الشرق عن طريق الإبحار غربا، انطلاقا من أن الارض كروية.(١٠)

ومع أن العلماء فى أواخر العصور الوسطى كانوا يعرفون نظريا أن الأرض كروية، إلا أن أحدا لم يثبت ذلك بطريقة تجريبية قبل ماجلان، وكانت الأفكار الخرافية السائدة بين معظم الناس تفيد أن أحدا لايجرؤ على دخول مياه المحيط، حيث ترتفع الأمواج كالجبال، وحيث يمتلئ البحر بوحوش هائلة تستطيع أن تبتلع سفينة كاملة بأشرعتها. وكان كولومبس يستنكر مثل هذه الروايات ويعتقد فى إمكانية الإبحار إلى الغرب وصولا إلى الشرق، حيث ثرواته من التوابل والذهب، وحيث «مملكة الخان الأعظم» وهو لقب كان يطلق على حكام شرق آسيا، وبشر كولومبس بأن الناس لن تستخدم الدواب فى الانتقال وإنما سيستخدمون السفن.(١١)

٤- المؤثرات الإسلامية فى الفكر الجغرافى لكولومبس:

كان كولومبس قد تمكن من رسم خرائط من وحى خياله للمناطق الشرقية من آسيا مبنية على قراءاته فى علم الجغرافيا العربية، وعلى قراءاته فى الكتب والخرائط التى تمكن من الوصول إليها عن طريق زوجته البرتغالية، ومع أن البرتغاليين أخذوا منه بعض خرائطه، إلا أن الخريطة التى رسمها للبلدان التى سيكتشفها بقيت فى حوزته.(١٢)

وكان للعرب فضل عظيم فى تمهيد الطريق أمام كولومبس، بل لعله

اصطحب معه بعض العرب لإرشاده إلى الطريق فى بحر الظلمات، هذا بالرغم من الخلاف الذى كان قد وصل إلى ذروته بين المسلمين وغيرهم فى إسبانيا، وهو صراع انتهى بخروج المسلمين منها، فقد كان من مصلحته أن يقيم اتصالا مع العناصر الإسلامية العارفة بشئون الملاحة، وبذلك استفاد كولومبس من العرب مرتين، مرة بعلمهم الجغرافى ومرة بخبراتهم العملية.

ومن المؤكد أن المسعودى ذكر محاولات أندلسية لعبور المحيط الأطلنطى فى اتجاه الأرض الجديدة، قام بها فتى عربى أندلسى فى أوائل القرن التاسع الميلادى اسمه خشخاش القرطبى وبصحبته عدد من الشبان، حيث توغلوا فى المحيط غربا، ثم عادوا من رحلتهم بغنائم كثيرة.

كما ذكر الإدريسى محاولات عربية أخرى لعبور البحر المحيط، حين تناول قصة الشبان المغررين فى القرن العاشر الميلادى، وهم ثمانية من مدينة لشبونة، أعدوا قاربا خاصا أبحروا به فى بحر الظلمات، لمعرفة ماخفى من أمر هذا البحر، وبعد شهر وصلوا إلى إحدى الجزر، حيث حوصروا فيها، والتقوا بحاكمها بواسطة مترجم عربى كان يعيش فى ذات الجزيرة، وربما كانت هذه إحدى جزر أمريكا الجنوبية. وتفيد هذه الإشارات فى أن العرب والمسلمين عرفوا الطريق إلى المحيط الأطلنطى، وأقاموا فى بعض جزره.(١٣)

ويذكر ابن فضل الله العمرى فى كتابه «مسالك الأبصار» أن بعض رجال بنى برزال أبحروا فى بحر الظلمات، وربما وصلوا إلى أرض جديدة أطلقوا عليها اسم «البرازيل». هذا وتؤكد بعض وثائق الأزهر أن للعرب فضل السبق فى الكشوف الجغرافية إلى الأمريكتين، حيث أشارت إلى أن الإسلام عرف طريقه إلى هذه الأرض فى القرن الثامن الميلادى (٢هـ)، وحيث قدمت أدلة أثرية إسلامية كتبت على الصخور فى تسعين موقعا بأمريكا الجنوبية والوسطى.(١٤)

وفى هذا السياق تأتى رحلة أبو بكر الثانى، سلطان دولة مالى الإسلامية، سنة ١٣١١م إلى القسم الغربى من الكرة الأرضية أقرب إلى الحقيقة منها إلى الأسطورة، فقد أكد كولومبس نفسه أن السكان الأصليين كانوا على صلات تجارية مع السود. وربما وجدت كلمات عربية فى لغة سكان أمريكا الأصليين استخدمت منذ القرن الثالث عشر الميلادى، كما أن وجود أبنية عربية الطراز، وخاصة مايعرف بالفن المدجن، يمكن أن يقدم الدليل على وجود العرب فى أمريكا قبل كولومبس.

ووصل أحد الباحثين الأمريكيين (من أصل صينى) وهو يتتبع انتشار المحاصيل الزراعية فى شتى أنحاء العالم إلى نتيجة استند فيها إلى وثائق صينية من القرن الثالث عشر الميلادى، مؤداها أن المسلمين انطلقوا بسفنهم عام ١١٠٠م من الطرف الغربى للعالم الاسلامى، لترسو على السواحل الأمريكية، وأيده فى هذا الاتجاه عدد آخر من الباحثين.

وفى القرن الثانى عشر الميلادى ذكر ابن العربى أن «وراء المحيط الأطلنطيقى أمما من بنى آدم وعمرانا». وفى القرن الثالث عشر الميلادى تحدث أبو الثناء الأصفهانى عن وجود أرض وراء جزر الخالدات (الكنارى). وفى القرن الرابع عشر الميلادى وصف ابن الوردى فى جغرافيته صورة للدنيا الجديدة أقرب ما تكون للأمريكتين. وفوق هذا ذكر الأثرى الفرنسى أرنست رينان (١٨٢٣-١٨٩٢) فى كتابه «ابن رشد ومذهبه» أن كولومبس خلف وراءه رسالة يعترف فيها بفضل علوم الجغرافية العربية على اكتشافاته فى البحر المحيط، وعى أساس تلك العلوم أعد خطة الإبحار.

ولعل كتاب الإدريس «نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق» يعد أضخم موسوعة جغرافية عالمية فى وصف الأرض فى عصره والعصور التالية. وقد ترجم هذا العمل الكبير إلى اللاتينية، ونهلت أوربا عنه معرفتها الجغرافية. وكان الإدريسى قد كتبها فى صقلية بإيطاليا فى عهد ملكها روجر الثانى

(١١٤٥- ١١٥٤)، الذى كانت لديه رغبة قوية فى رسم صورة على غرار تلك الخريطة التى رسمها للعالم سبعون جغرافيا عربيا بأمر الخليفة المأمون فى بغداد، وقد ظلت هذه الخريطة من أعمال الإدريسى الإبداعية.(١٥)

لقد كانت إيطاليا التى ولد بها كولومبس وتنشأ مهد الخرائط وكتب المسالك فى أوربا، وانتشرت خرائطها فى القرن الثالث عشر الميلادى. وقد ألفت المدن الايطالية منذ القرن الحادى عشر الميلادى عقد تحالفات مع المسلمين عند القيام بمشروعات بحرية، ولعله من العدل فى هذا السياق أن نقول إن الخرائط البحرية يعرفها العرب قبل الأوربيين بعدة قرون، ولعل خرائط المحيط الهندى العربية سابقة على أى خريطة أوربية معروفة إلى إلى وم، ويؤكد ذلك الاصطخرى (ت ٩٥٠م) والمقدسى (ت ٩٨٩م).(١٦)

. وهكذا كان للعرب خبرة بالمحيط الأطلنطى، فقد أبحروا فيه لتحقيق مصالح تجارية أو جمع معلومات ذات قيمة علمية، واتخذوا من إحدى جزر المحيط الأطلنطى مكانا لبداية أصل خطوط الطول. وفى القرن الثالث عشر كانت لديهم أخبار عن شمال أوربا مثل الدانمرك وأيسلاندا. وتصور خريطة الأسكوربال المنسوبة لابن الزيات وترجع إلى القرن الثانى عشر ماكان يعرفه العرب فى ذلك الحين من المحيط الأطلنطى.(١٧)

واختتم القرن الرابع عشر دورة الملاحة العربية الكبرى فى المحيط الأطلنطى بالرحلتين المنكوبتين اللتين قام بهما محمد المنسوب إلى جاو Gao فى الطريق إلى الأرض التى عرفت فيما بعد باسم أمريكا، وانتهت رحلته الثانية سنة ١٣٠٧م باختفاء أسطول حاكم منديجو صاحب المشروع. وإلى تلك الفترة يرجع تعميم استخدام جهاز البوصلة الذى كان ضروريا لتتبع الخرائط البحرية، وتأمين سلامة الرحلات البحرية، وإدخال التحسينات فى تصميم الخرائط البحرية بطريقة يسهل بها حل مشكلة خط السير. ويعتقد أن

الخرائط المقسمة إلى مربعات أو درجات متساوية ترجع إلى هنرى الملاح (ت ١٤٦٠) بينما يعتقد الإيطاليون أنها ترجع إلى توسكانيلى (ت ١٤٨٢) وهو عالم فلورنسى وصف الكون وتركيبه، وكان لأفكاره تأثير قوى على كولومبس.[١٨]

وإلى جانب هذا الرصيد الضخم من المعرفة الجغرافية العربية التى كانت متاحة أمام كولومبس وجيله، ربما كان كتاب بيير دى إيللى Pierre d'Ailly بعنوان صورة العالم Imago Mundi هو كتاب كولومبس المفضل.جاء هذا الكتاب فى أواخر العصور الوسطى، وطبع فى ثلاثة مجلدات فيما بين عامى ١٤٨٠و ١٤٨٢ فى لوفيان فى بلجيكا. والنسخة الخاصة بكولومبس والمحفوظة فى المكتبة الكولومبية Biblioteca Colombiana التى أسسها أخوه هرناندو Hernando فى أشبيليه Seville، مزودة بملحوظات سجلها بنفسه على هوامش الكتاب.[١٩]

وقد أثارت إحدى فقرات كتاب (صورة العالم) خيال كولومبس، تقول الفقرة «إن نهاية إسبانيا وبداية الهند ليستا بعيدتين، وإنما هما قريبتان، ويمكن الإبحار فى البحر الفاصل بينهما بسهوله اذا توافرت رياح مناسبة خلال بضعة أيام». لقد كان كولومبس مقتنعا من القصص التى استمع إليها والتى قرأ عنها أن آسيا ليست بعيدة، وأنها تبعد فقط حوالى ٣٩٠٠ كيلو متر (٢٤٠٠ ميل) إلى الغرب من إسبانيا.

وكان لدى كولومبس أدلة على وجود أرض فى غرب البحر المحيط (الأطلسى)، وقف عليها من ملاحظاته لما تأتى به العواصف الهوجاء التى تهب من الغرب حاملة معها جذوع أشجار خشبية غير معروفة، وعليها كتابات غير معروفة، كما ألقت هذه العواصف بأنواع من الغاب السميك الذى لم يشهد كولومبس له مثيلا من قبل.[٢٠]

كان كولمبس مدفوعاً إلى الكشف بالمعرفة النظرية والتجارب العملية السابقة عن الملاحة، وحكايات سمع بها وقرأ عنها. وكانت المعلومات التى عاد بها ماركوبولو (البندقى) من رحلته البرية إلى آسيا،بعد رحلة استغرقت ربع قرن فى أواخر القرن الثالث عشر، زار فيها الصين واليابان والهند وفارس، ووصف مشاهداته فى كتاب سماه «العجائب». وحين زار الأوربيون من بعده هذه البلاد اكتشفوا أنه لم يكتب كل شىء عنها. وقد أثار كل هذا لعاب كولومبس، الذى رأى أن رحلته الكشفية ستضع بين يديه ثروات بغير حدود.

كان كولومبس يعيش عصر الكشوف الجغرافية، وكان الإيطاليون سباقون فى هذا المجال. وقد تعلم البرتغاليون فنون الملاحة وصناعة السفن الكبيرة من أهل جنوه، وكان الأمير هنرى (الملاح) قد تزعم حركة الكشوف الجغرافية البرتغالية، وكان طموحه لتتبع آثار المسلمين خارج الأندلس دافعا قويا لحركته، وقد بارك البابا جهوده على الساحل الأفريقى إلى أن توفى سنة ١٤٦٠، بعد أن بعث فى البرتغاليين روحا كشفية جديدة، حتى صارت بلاده رائدة أوربا فى الكشوف الجغرافية.[٢١]

٥-كولومبس يعرض مشروعه للبيع:

لقد كانت هذه الصورة ماثلة أمام كولومبس، وكان مشروعه للوصول إلى الشرق بالإبحار غربا أكبر من مجرد الرحلة التى يهزم فيها قوة الأمواج ومخاطر المجهول، لقد كان يريد أن تسانده سلطة التاج فى أوربا، فقد كانت رغبته أن يعين نائبا عن الملك على أية بلاد يكتشفها، وهذا وضع لاتضمنه إلا القوى التى تأتمر بأمر الملك، ولهذا كان مشروعه أكبر من أن يكون مشروعا شخصيا.[٢٢]

كان كولومبس يريد حكومة رسمية وراءه، وفى هذا السبيل ظل لسنوات طويلة يطرق أبواب الملوك فى أوربا كى يبيعهم فكرته. وتناقش طولا مع البرتغاليين والإسبان، ووضع أخوه بارثلميو Bartholomew الخطة أمام ملكى انجلترا هنرى السابع وهنرى الثامن، وكذلك أمام فرانسيس الأول ملك فرنسا.

ولكن ليس من المعروف تماما محاولاته مع ملوك جنوه، وقد أشار Peter Martyr بيتر ماريتر فى كتابه «العصور» Decades الذى أعده بناء على لقاءات مع كولومبس والملاحين المبكرين، إلى أن رجال المال الجنوية كانوا يمولون زراعة قصب السكر فى جزر المحيط الأطلنطى، وكانت لهم دراية بهذا المحيط. ولهذا فقد شرح كولومبس لعظماء جنوه أفكاره التى قرأها عن أنتيليا Antilia – الأرض الأسطورية فى بحر الظلمات، طالباً إعطاءه مهلة سنتين لاكتشاف هذه الأرض، فاتهموه بالحماقة لأنه لايوجد فى الغرب شئ، بل إن هناك نهاية العالم الملىء بالظلمات. وهكذا رفض عظماء جنوه المشروع.(٢٣)

وقضى كولومبس أربع عشرة سنة فى محاولة لإقناع ملك البرتغال دون أن يحصل على شيء بل إنه قال «لقد سرقوا حساباتى بعد أن وعدونى بدراستها، وبعثوا بالسفن التى رفضوا أن يمنحونى إياها تبحر بمحاذاة الساحل الأفريقى ملتقطة ذهبا من هنا ورقيقا من هناك». لقد يئس كولومبس من البرتغاليين، وبعد ما توفيت زوجته فى البرتغال أخذ كولومبس ابنهما دييجو Diego وذهب إلى إسبانيا عام ١٤٨٤ باحثا عن تأييد ملكى، وهناك التقى برئيس دير الرباط الإسبانى فوجهه إلى ملك وملكة إسبانيا فرديناند وإيزابيلا، وهناك نجح كولومبس فى أن يجعل له أصدقاء من الإخوان الفرنسيسكان وأعضاء من البلاط الملكى. لقد كانت محاولات كولومبس الزج بنفسه إلى العظمة من الأمور التى تحسب له، وقد أمضى ثمان سنوات مستمتعا بالبلاط الملكى ومدافعا عن مهمته الملكية. وكان يخشى أن تكون الحرب مع المسلمين استنزافا لخزائن إسبانيا، وبالتالى ضياع الأمل فى مساندة مشروعه.

وأثناء إقامته فى إسبانيا وقع فى حب بياتريس دى أرانا وأنجب منها أبنهما فرديناند Ferdinand

الذى أصبح كاتب سيرة أبيه، والذى وصفه بأنه قوى البنية، طويل القامة، أشقر الشعر، أحمر الوجه معقوف الأنف، إبيض شعره بعد أن بلغ الثلاثين من العمر.[٢٤]

وبعد سقوط غرناطه - آخر معاقل المسلمين فى الأندلس - فى يناير ١٤٩٢ التقى كولومبس بالمجلس الاستشارى للبلاط الإسبانى، فاستقبل استقبالاً سيئاً، لأنه كان فى نظرهم متسولاً، وليس إبنا لإسبانيا، وأصله مشكوك فيه، فهو من جنوه مهد الهرطقة. ولكن حين درس المجلس خرائطه وحساباته، وقف على مهارته فى رسم الخرائط، ونصحه بأن يستريح قانعا بحرفته، لأنه يرسم الأرض على شكل كرة وهو أمر مضحك. وحين دافع كولومبس عن وجهة نظره، انتهى المجلس إلى «أن مشروع صانع الخرائط للعثور على طريق إلى الشرق، بالإبحار غربا غير جدير بالإهتمام». واعتبر ذلك مؤامرة من محتال لابتزاز المال من خزانة مفلسة. وطلب إليه أن يترك إسبانيا فى أقرب فرصة. ولكن كولومبس أدرك أنه لم يخسر قضيته بعد، فقد قامت الدنيا فى إسبانيا لكى تسترد مدينة غرناطة، ومع ذلك «فأنا أعرض عالما جديدا بأكمله وليس هناك من يعبأ».[٢٥]

تحدث كولومبس إلى الملكة ايزابيلا بثقة زائدة، وإيمان لم يتخل عنه منذ قرأ كتابات ماركو بولو، ووعدها بأن يجمع الثروات التى كتب عنها ماركو بولو، وطلب إليها أن يرهن حياته ليلقى بكنوز آسيا تحت قدمى الملكة، وعاب على المجلس الاستشارى رفض المخاطرة بثلاث سفن، فى حين لا تكفى - فى نظره - ألف سفينة لتعود بكنوز كاثاى (الصين). ولكن ماهو المقابل الذى سيتقاضاه كولومبس.؟

١ - «إننى أطلب عشر كل المكاسب الناتجة عن مكتشفاتى.
٢ - «ولقب قائد أسطول المحيطات.
٣ - «وحقى فى لقب (دون) لى ولورثتى إلى الأبد.
٤ - «وأن أكون نائبا عن الملك فى كل البلاد التى اكتشفها، لأنى إذا كنت

سأمثل حكام إسبانيا أمام حكام آسيا فيجب أن أتحلى بكرامة مناسبة.[٢٦]

وبينما كان الملك رافضا للفكرة، كانت الملكة ترى أنه «إذا فشل كولومبس فلن يخسر التاج شيئا سوى تكاليف الرحلة، وإذا نجح فإن مطالبه أجر ضئيل، وإذا كان سيد أراجون سيظل على رفضه، فإنى أنا ايزابيلا سوف أتصرف بالنيابة عن مملكتى كاستيل». وهكذا باع كولومبس مشروعه لملكة كاستيل، واعتبر نفسه قد ربح أخيرا حيث كانت مكافآته الرتبة والكرامة والسلطة. ووعد بأن يلقى تحت قدمى ملكته بعالم جديد، وعند هذه المرحلة وافق الملك، ووقع شروط الإتفاق مع الملكة، وهى شروط تقضى بمنح كولومبس كل مطالبه.

كانت خزانة إسبانيا مفلسة، فقد خرجت لتوها من حرب مع المسلمين، ولم يكن أمام التاج غير إصدار أوامره بأن يتحمل الشعب تكلفة المشروع. وفى بداية شهر مايو عام ١٤٩٢ استدعى صيادو السمك والملاحون وعمال الحقول وأصحاب الدكاكين وأصحاب السفن وعمال ترميم السفن وصانعو الحبال للاستماع إلى المرسوم الملكى الذى تضمن مايلى:

«نحن دون فرديناند ودونا ايزابيلا ملك وملكة ... (إسبانيا) نحيطكم علما أنه بسبب أعمال التهريب التى ارتكبتموها، فقد حكم عليكم المجلس الملكى بتجهيز مركبين على حسابكم لخدمة التاج، وقد فوضنا دون كريستوفر، قائد اسطول المحيطات للذهاب إلى مناطق معينة... فى سبيل مصالحنا... وعليكم تجهيز المركبين فى ظرف عشرة أيام ووضعها فى خدمته ... وعليكم أن تبحروا معه حيثما توجه بالنيابة عنا».

صدر فى غرناطة فى ٣٠ ابريل ١٤٩٢.

وفى خلال أسبوع تم حشد جمع كبير من البحارة على ثلاث سفن هى سانتا ماريا وبنتا ونينا.[٢٧]

ليس من الواضح كيف كسب كولومبس دعم وتأييد الملك لهذا المشروع، ولايتوافر لدينا إلا القليل عن سفنه ورجاله، وبرنامجه فى الإبحار إلى سيبانجو Cipango وهو الاسم الذى كان يطلق على اليابان وماحولها. ولكن هل كان كولومبس يبحث حقيقة عن الهند. إن ذلك كله ليس مؤكدا. ومع ذلك فقليلة تلك القصص التى نالت شهرة تفوق شهرة كولومبس أو شهرة أساء سفنه الثلاث، إن شهرة كولومبس ارتبطت بالاكتشافات المفاجئة التى توصل إليها دون أن يعلم حقيقتها، ولهذا تركنا فى حيرة.(٢٨)

٦- رحلة البحث عن الشرق:

ضمت هيئة العاملين على سفن كولومبس الثلاث مترجما يدعى لويس دى توريز، وكان يعرف ست لغات هى: اليونانية والعربية والعبرية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية. كما ضمت خبيرا بفحص المعادن الثمينة، ونجارا، وحدادا، وصانع براميل. وحملت هذه السفن على ظهورها براميل مليئة بالخزف، والأجراس الصغيرة، والأقراط والخواتم والأساور، والطعام. فضلا عن أشرعة وسوار احتياطية وأسلحة نارية وذخيرة.

غادرت السفن الثلاث ميناء بالوس Polos الإسبانى فى ٣ أغسطس ١٤٩٢ متجهة الى جزر كنارى ومنها إلى بحر الظلمات فى ٩ سبتمبر حيث قضى كولومبس فى البحر ٣٣ يوما، بعدها تراءت له اليابسة لأول مرة، أى أن الرحلة استغرقت ٧٠ يوما من ميناء بالوس حتى الأرض التى نزل عليها فى البحر الكاريبى، سجل خلالها كولومبس سرعة سفنه، والمسافات التى قطعتها، واتجاهات الرياح، والطيور التى رآها، والتيارات البحرية التى واجهتهم، والأسماك التى صادوها، والسحب التى مرت بهم. وهكذا بدأ لقب «قائد اسطول المحيطات» الذى حمله كولومبس بادىء الأمر أكثر من مجرد لقب أجوف المعنى. ومن جهة أخرى كان مزاج البحارة غير مستقر، فقد انتزعوا

من أرض الوطن انتزاعا تحت تأثير التهديد من التاج، ومع ذلك لم يخفوا مشاعرهم أمام كولومبس حين طالت بهم الرحلة.

وقبل فجر يوم ١٢ اكتوبر نزل كولومبس الى إحدى الجزر، وثبت العلم الملكي الإسباني عليها، معلنا الملكية الرسمية لهذه الأرض باسم سادته، وسماها «سان سلفادور» ومن المؤكد أن كولومبس نزل فى سان سلفادور، ولكن ليس من المؤكد له أو لغيره ممن رافقوه أين تقع سان سلفادور هذه، هل هى فعلا «واتلنج ايلاند» Walting Island أم أنها «ساماناكاى» Samana cay الواقعة الى الجنوب منها. فالأولى تقع على خط عرض ٢٤ش فيما بين خطى الطول ٧٤و٧٥ْ غ. أما الثانية فتقع على خط عرض ٢٣ْ ش فيما بين خطى العرض ٧٣و ٧٤ْ غ.

ومهما يكن من أمر أول موطىء قدم لكولومبس على أرض العالم الجديد، فقد وصف لنا هذه الجزيرة بأنها كبيرة جدا، أرضها سهلة ومسطحة خضراء بها مياه كثيرة، وفى وسطها بحيرات كثيرة متناثرة، تتداخل فيها اليابسة مع الماء بحيث تكون هذه جزرا داخل الجزيرة.

وعلى أرض سان سلفادور تم أول لقاء بين أناس من العالم القديم وآخرين لم تعرف هويتهم بعد. وتجمع الوطنيون على الشاطىء وقد عقدوا أيديهم فى وقار وهم يشهدون إعلان ملكية أرضهم للتاج الإسبانى. لقد أطل الوطنيون المسلحون بحراب ذات أسنة من العظام، ولكنهم لم يظهروا روحا عدائية أو حتى خوفا، كانوا يتكلمون برقة ووداعة وقد ارتسمت على وجوهم ملامح الرهبة، فشجعهم كولومبس على الاقتراب، وقدم لهم هداياه التى أسعدتهم رؤيتها.، وكانت تتكون من الخرز الزجاجي الزاهى الألوان، والمرايا والقبعات الحمراء والأجراس الصغيرة المعدنية، أما الوطنيون فقد قدموا للقادمين من السماء فواكه غير معروفة وفطائر. وفوق ذلك قدم الوطنيون كل مايملكون

دليلا على الإرادة الطيبة، ومنها حرابهم وطعامهم وضفائر قطنية. أما الذهب الذى كان يسعى إليه كولومبس فقد علم أنه غير موجود فى الجزيرة. وعلى الفور جرى التعاون بين الوطنيين وكولومبس، فبناء على طلبه انضم سبعة منهم إليه بهدف تعليمهم الإسبانية حتى يكونوا مترجمين له فى بقية رحلته. هكذا تحقق أول لقاء بين رجال من عالمين أصبحا يعرفان منذ ذلك اليوم أحدهما «بالعالم القديم» والآخر «بالعالم الجديد».

وما أن ترك كولومبس «سان سلفادور» حتى ظهرت للعيان جزر كثيرة بدت طافية كالفقاقيع على سطح الماء، وأكد الوطنيون الذين أطلق عليهم كولومبس اسم «الهنود الحمر» إنه يوجد من هذه الجزر الكثير، وقدموا أسماء لأكثر من مائة منها، ولكن إحدى هذه الجزر كانت كبيرة بحيث أغرت كولومبس بالنزول عليها يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٤٩٢ وتقع على بعد ٢٠ ميلا من سان سلفادور، واسمها «رم كاى» Rum Cay ولكن كولومبس أطلق عليها اسم «سانتا ماريا» تيمنا باسم السيدة العذراء.(٢٩)

كان المحط الثالث لكولومبس يوم ١٦ اكتوبر هو «الجزيرة الطويلة» فسماها «فرناندينا» Fernandina على إسم ملك إسبانيا، وتنزل رجاله بإحدى القرى على الشاطىء، وتجولوا على ساحلها الشمالى يوم ١٧ اكتوبر، وساروا بمحازاتها إلى أقصى جنوبها فوصلوه فى اليوم التالى.

ومن «فرناندينا» توجه كولومبس شرقا حيث وصل إلى المحطة الرابعة يوم ١٩ اكتوبر على جزيرة Crooked Island وسماها على اسم ملكته «ايزابيلا» ملكة إسبانيا، وقضى على ساحلها الشمالى الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ اكتوبر، ومن هنا توجه كولومبس إلى جزر الرمال فوصلها يوم ٢٥ اكتوبر، وهى تبعد حوالى ٧٠ ميلا من «الرأس الأخضر» Cape Verde فى جنوبى فرناندينا. ومن هناك توجه نحو «كيوبا» يوم ٢٧ اكتوبر.(٣٠)

وحين وصل كولومبس إلى كيوبا يوم ٢٨ اكتوبر تصور أنه قد حط بأرض آسيا، وهناك ظهر الوطنيون وعرضوا سلعهم للمقايضة. وبعد جولة فى غابات الجزيرة لمسافة خمسين ميلا، التقت بعثته كولومبس بحاكم تلك الجزيرة، الذى بدت عليه علامات الفقر، مما يكشف عن أن هذه الأرض ليست هى «سيبانجو» (اليابان) بلاد الخان الأعظم الغنية بالذهب، وهناك اكتشف الطباق (الدخان) وأصبح من الخطر مواصلة البحث عن الخان الأعظم، وهو هدف البعثة الأصلى. وبعد بضعة أيام فى «كيوبا» انفصلت السفينة «بنتا» عن أسطول كولومبس نتيجة خلافات بين كولومبس ومعاونيه. وأكملت السفينان الأخريان (سانتا ماريا ونينا) جولتهما إلى نهاية الساحل الشرقى لكيوبا بحثا عن «بنتا».

وفى ٥ ديسمبر تراءى لكولومبس جزيرة مرتفعة سماها الوطنيون «هايتى» ، ونصحوه بأن يتجنبها، لكن لم يكن أمامه بد من الرسو بها نظراً لهبوب عاصفة فى عرض البحر، وأطلق عليها اسم «هسبانيولا» Hispaniola (أى إسبانيا الصغيرة) ورفع العلم الإسبانى مدعياً ملكيتها للتاج الإسبانى. وهناك التقى بحاكم الجزيرة الذى رفض التسليم بما قاله كولومبس حين قدم نفسه ممثلا للملك وملكة إسبانيا، وأصر على أنهم هبطوا من السماء. كان كل شيء على الجزيرة متواضعا ولاينم عن أنها من بلاد الشرق الغنية. وكانت روح التعاون واضحة بين الإسبان والوطنيين مما ترك أثرا طيبا فى نفس كولومبس. وعلى هذه الجزيرة رأى كولومبس النساء لأول مرة. وعلى شواطئها دمرت سفينتة الرئيسية سانتا ماريا.(٣١)

قرر كولومبس تأسيس أول مستعمرة إسبانية فى العالم الجديد فى جزيرة «هسبانيولا». وطلب أن يتطوع بعض رجاله لبناء هذه المستعمرة والبقاء فيها، وأن يعملوا فى تعاون على تقوية مركزهم فى «هسبانيولا» إلى حين يعود كولومبس وبعض رجاله إلى إسبانيا لنقل خبر هذه الإكتشافات إلى حكامها، والعودة بإمدادات جديدة من السفن والرجال.

وعين كولومبس «دييجو دى أراندا» قائدا عاما للمستعمرة الجديدة. وكانت مهمة الرجال جمع الذهب والتوابل واكتشاف المناجم والغابات، وشارك الهنود بإرادتهم فى هذه الأعمال. وفى ٢ يناير ١٤٩٣ شعر كولومبس أن بإمكانه أن يترك رجاله وراءه فى «هسبانيولا» و خاصة بعد ما لمس من تعاون بينهم وبين الوطنيين. كان كولومبس يعتقد قبل رحيله أن «هسبانيولا» هى سيبانجو (اليابان) ونصح رجاله بأن يعاملوا الهنود على أنهم رعايا التاج الإسبانى.

وفى مارس ١٤٩٣ عاد كولومبس إلى إسبانيا منتشيا بالإحساس بالنصر لاعتقاده أنه كشف طريقا جديدة إلى الشرق، وحاملا معه نماذج من النباتات والأخشاب، وكميات من الذهب، وبعض الهنود، واستقبل فى البلاط كما استقبله الناس فى إسبانيا استقبال الغزاة الأبطال، وانعمت عليه الملكة ايزابيلا بلقب أدميرال.[٣٢]

. تزاحم الناس للحاق بكولومبس فى رحلته الثانية. لقد فقد بحر الظلمات تأثيره المرعب، وبدلا من السفن الثلاث، أصبحت هناك سفن الأسطول الإسبانى الضخمة. وأبحر كولومبس عائدا إلى هسبانيولا، وفى ٣ نوفمبر بدت له فى الأفق جزيرة صغيرة، رفع عليها العلم، واطلق عليها اسم «دومينيكا» Dominica وفيها اكتشف الموز، وواجه لأول مرة «الكاريبس» أكلة لحوم البشر. (وتقع دومينيكا على خط عرض ١٥,٥ ْش وخط طول ٦١,٥ ْغ، وهى غير جمهورية الدومنيكان (هسبانيولا)، وتركها كولومبس على الفور حيث لم يسترح رجاله لمناظر الجماجم المعلقة على الأشجار، واتجه شمالا بغرب حيث مر على العديد من الجزر الصغيرة، منها جزيرة «سانتا ماريا» Santa Maria (التى اتخذت شكل الكلية) وهناك أعجب كولومبس بمساقط المياه الرائعة المنظر (وهذه المجموعة من الجزر تسمى جزر الأنتيل الصغرى)، ولما كان كولومبس قد وهب حياته من أجل مريم العذراء، فقد

أطلق علي عدد من الجزر التي مر بها اسم «سانتا ماريا» ، ومنها على سبيل المثال Santa Maria de Monserrate, Santa Maria La Antigua, Santa Maria la Redonda وهذه الأخيرة رآها من على البعد ولم ينزل بها. وواصل كولومبس الابحار في إتجاه الشمال الغربي حيث وصل يوم ١٢ نوفمبر إلى جزيرة «سان مارتن» St. Martin ثم واصل رحلته غربا مارا بجزيرة «سان جورج» ، «وسان انستاسيا» «وسان كريستوبال» وفي ١٣ نوفمبر ١٤٩٣ سار غربا في اتجاه جزيرة «سانتا كروز» فوصلها في يوم ١٤ نوفمبر. وعلى هذه الجزيرة دخل رجال البحرية الإسبان أول معركة لهم مع الوطنيين.[٣٣]

وبعد إبحار يومى ١٥و ١٦ نوفمبر في إتجاه الشمال، وصل كولومبس إلى جزر Once Mil Virgenes أى The Eleven Thousand Virgins ويطلق عليها الآن Virgin Islands ، وقد كلف كولومبس بعض بحارته بالدوران حول هذه المجموعة من الجزر الصغيرة. وفي يوم ١٨ نوفمبر مر كولومبس بجزيرة سماها «جراتيوزا» Gratiosa على اسم والدة أحد أصدقائه. وهكذا نلاحظ أن جميع الأسماء التي عرفت بها مجموعة جزر الانتيل الصغرى كانت إسبانية.

وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ نوفمبر زار أسطول كولومبس الساحل الغربي لجزيرة «بورتوريكو» Puerto Rico حيث وصل «هسبانيولا» يوم ٢٢ نوفمبر. وبذلك أكمل كولومبس كشوفه في رحلته الثانية. التي عبر فيها الأطلنطي ومعه ١٧ سفينة، معظمها صغير، ولكنها نجحت في تحدى موج المحيط، ومرت على سلسلة من الجزر الجديدة دون التعرض لخطر حقيقى، اكتشف خلالها ٢٠ جزيرة كبيرة ومايزيد عن ٤٠ جزيرة صغيرة. وعلى هذا الأسطول الضخم أبحر معه ١٢٠٠ بحار ومسلح ومستوطن، لقد تفادى كل الصدامات المحتملة مع الوطنيين عدا واحدا. وعلى الساحل الشمالى لـ «هسبانيولا» أسس كولومبس أول مدينة وميناء سماه إيزابيلا، وعندئذ قرر

كولومبس إرسال ١٢ سفينة إلى إسبانيا للحصول على إمدادات لتأمين وجودهم فى المستعمرة الجديدة، خاصة بعد ما وقف على حقيقة أن المستعمرة التى أسسها رجاله فى الرحلة الأولى قد دمرت، وقضى الوطنيون عليهم، وأبحرت السفن عائدة إلى إسبانيا محملة بعينات من انتاج العالم الجديد، وبدأت بذلك الرحلات التجارية بين العالمين الجديد والقديم، ووافق ملك إسبانيا على استرقاق الوطنيين الهنود طالما أنهم يسترقون أنفسهم، وذلك لتسخيرهم فى العمل فى المستعمرات الجديدة.

وبعد أن اطمأن كولومبس على أمن «ايزابيلا» ترك بها بعض رجاله، وتوجه باحثا عن مملكة الخان الأعظم، فلم يعثر على شىء جديد خلال هذه الرحلة سوى نبات الذرة، وأمام مزاج بحارته المضطرب اضطر إلى وقف عمليات الكشف والعودة إلى «هسبانيولا» على غير رغبته. وحين عاد إلى «ايزابيلا» وجد أن القائد الذى تركه هناك قد فر عائدا إلى إسبانيا، حيث ألقى اللوم على قائد الأسطول، لما وصلت إليه أحوال المستوطنين الإسبان فى جزر الهند. وهكذا بدأ التآمر يلعب دورا بين رجال كولومبس مما انعكس سلبا على مستقبل كشوفه.

وكان أسر الزعيم الهندى فى «هسبانيولا» بداية حرب حقيقية بين السكان الأصليين والإسبان المستوطنين، ولكن وسائل الإسبان القتالية المتقدمة والكلاب المدربة، التى استخدموها فى البحث عن الفارين، مكنتهم من أن يصبحوا سادة هذه الأرض التعسة. وحين وصلت أنباء فشل كولومبس فى إدارة أول مستعمرة إسبانية فى العالم الجديد اقتنع الملك أن كولومبس غير أهل للتصرف، بينما لم تتزعزع ثقة الملكة فيه. ومع ذلك أرسل الملك إلى حاكم إجوادو ليحل محل كولومبس نائبا عن ملك إسبانيا فى المستعمرة الجديدة. فأسرع كولومبس عائدا إلى إسبانيا لوقف المؤامرة ضده. وفى إسبانيا وجد كولومبس أن الناس قد فقدوا اهتمامهم بمستعمرة العالم الجديد، ولم يلق أى

تكريم أو ستعراض للنصر، وتركه الملك ينتظر أمام أبواب البلاط لأكثر من ستة قبل أن يمنحه ست سفن للقيام برحلة ثالثة.

وفي هذه الرحلة الثالثة اكتشف كولومبس البر الأصلي للقارة (الأمريكية الجنوبية) في الجانب الشمالي الشرقي منها عند مصب نهر «أورينوكو» Orinoco وهناك اكتشف جزيرة ترينيداد من جهة الجنوب، ثم أبحر شمالا من أقصى جنوبها الغربي حتى لامس السواحل (الأمريكية) ونزل عليها وتجول بالقرب منها، ومر بجزيرة «مارجريتا» Margerita ثم غادرها في ١٥ أغسطس ١٤٩٨ في اتجاه هسبانيولا، ولكن كولومبس كان قد أصبح محطم الصحة، وأصيب بمرض غير معروف في عينيه، وأصبحت سفنه غير صالحة للملاحة، وتمرد بحارته عليه، فطلب اللجوء إلى «هسبانيولا» مع أنه كان ممنوعا من ذلك.

وفي أغسطس ١٤٩٨ كانت المستعمرة تعج بالفوضى والاضطراب، وسارت فيها الأمور من سيء إلى أسوأ، ووصل مبعوث جديد من إسبانيا ليتولى التحقيق فيما جرى بالمستعمرة الإسبانية، وقبض على كولومبس وأرسله إلى الوطن مكبلا بالحديد. لم يقاوم كولومبس، الذي انهارت صحته، وبدا عليه الهزال أمام الملك والملكة، ورغم أنه لم يكن في وضع يسمح له بالعودة إلى العالم الجديد، إلا أنه كان يسعى وراء هدف محدد وهو الوصول إلى مملكة الخان الأعظم، فطلب العودة ومعه بعض السفن والرجال، وفي ٩ مايو عام ١٥٠٢ أبحر كولومبس من قادس في رحلته الرابعة والأخيرة، حيث توغل في البحر الكاريبي إلى عنق (أمريكا الوسطى) على طول ساحل هندراوس، ونيكاراجوا، وكوستاريكا، وبنما.

عاد كولومبس وهو لايعرف حقيقة ما اكتشف، ولم يكن الأمر يعنيه كثيرا، فقد صار مريضا غير مرغوب فيه، وعاش بقية حياته معزولا إلى أن مات في ٢٠ مايو ١٥٠٦ في الستين من عمره.

٧- تراث كولومبس لدى العثمانيين المعاصرين:

في عام ١٥٠١ تمكن الأدميرال العثماني كمال ريس Kemal Reis من أسر سبع سفن إسبانية أمام السواحل بالقرب من فالينسيا Valencia . ووجد على إحداها غطاء رأس غريب وحجر أسود غير معروف، قال له أحد أسراه إن كلاهما قد أحضرا من أرض جديدة اكتشفت في الغرب حديثا فيما وراء بحر الظلمات Sea of Darkness . وقال هذا الأسير إنه زار هذه الأرض ثلاث مرات تحت قيادة رجل يدعى كولومبو Colombo (كولومبس) وكان من بين الأشياء التي حملها في جعبته خريطة رسمها كولومبو نفسه تبين الأرض الجديدة التي اكتشفها.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي سمع فيها كمال ريس عن اكتشافات كريستوفر كولومبس فقد كان (كولومبس) يبحر دائما في البحر المتوسط لسنوات طويلة، ففي سنة ١٤٩٠ ذهب بالقرب من غرناطة Granada . وفي سنة ١٥٠٠ تفوق على تجار فينسيا في شرق البحر المتوسط مسيطرا على بعض المناطق المهمة في Modon, coron, Lepanto ، ولابد أن فاسكو داجاما قد سمع عن كولومبس بعد عودته من رحلته الأولى بشهور، إما من أسرى الحرب، أو من الاتصال بمراكز الجنوية أو البنادقة في شرق البحر المتوسط.

وفي الفترة مابين ١٤٩٢و ١٥٠١ أي بينما كان كولومبس مشغولا برحلاته الثلاث، كان العثمانيون مشغولين في كل الجبهات، فالمماليك كانوا يشكلون خطرا على الجبهة الجنوبية، والصفويون كانوا يسعون لبناء دولة في فارس، ويجمعون عناصر من قبائل التركمان على الحدود الشرقية. وأدى النصر العثماني في الحرب على البندقية إلى حضور عثماني قوى فيما يعرف الآن باسم يوغوسلافيا على الحدود الشرقية لجمهورية البندقية، كما حقق العثمانيون انتصارات عظيمة على النمسا. ولكن في العام الذى هزم فيه

العثمانيون كان كولومبس يكتشف (أمريكا). وأدرك العثمانيون أنهم فى حاجة إلى بحرية قوية، وافتتح بايزيد أحواضا للسفن فى «غاليبولى» فى البحر الأدرياتيكى، واختار رجالا على شاكلة كمال ريس، لما له من تجربة واسعة فى البحر المتوسط كبحار، لقد كان الأتراك على الأبواب بعد فترة قصيرة يضمون حوض البحر المتوسط، ولذلك لم يعط العثمانيون أهمية لاكتشافات كولومبس فى الغرب، خاصة وأن أحدا، بما فى ذلك كولومبس نفسه، لم يكن يعرف حقيقة ما اكتشف، ولكن بايزيد العثمانى كان مهتما بالخرائط والجغرافيا لأسباب سياسية وعملية، فالتوسع العثمانى يعنى ضرورة الاهتمام بالخرائط لأهميتها الحيوية فى العمليات العسكرية، ونحن نعرف أن بايزيد كان يمتلك نسخة عربية من كتاب بطليموس الجغرافى (لاتزال محفوظة فى مكتبة قصر «توبكابى» Topkapi Palace Library وبخريطة كبيرة للبلقان ربما كانت أوربية الأصل، وغيرها من الخرائط المهمة.

لقد اكتشف كولومبس الأطلنطى، وكان ذلك بعيدا عن اهتمامات العثمانين، وعلى العكس كان البرتغاليون على مقربة من العثمانيين يهددونهم، فقد اكتشف فاسكو داجاما الطريق إلى المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٧، وخلال فترة قصيرة كان البرتغاليون يقبضون على التجارة فى جزر التوابل، التى كانت تجارتها فى أيدى المسلمين، وكانت هذه الجزر نفسها هى ما اعتقد كولومبس أنه قد وصل إليها. لقد نجح البرتغاليون فى الوصول إليها بالطريق الآخر فى اتجاه الشرق وحتى ذلك الوقت لم يكن فى إمكان العثمانيين أن يردوا على ماحدث، ولكن المماليك نجحوا فى أن يرسلوا أسطولا إلى المحيط الهندى بعد أن نجح البرتغاليون فى إغراق ١٧ سفينة فى أحد الموانى الهندية، ولكن الموقف تغير حينما نجح سليم الأول فى ضم مصر عام ١٥١٧ وأصبح أمن الموانىء والمراكب العربية مسئولية العثمانيين.

كانت هذه هى الخلفية التاريخية لخريطة برى ريس Piri Reis وبرى هو

ابن أخى كمال ريس، والذى سافر مع عمه منذ كان طفلا، وقد ذكر فضل عمه فى كتابه «كتاب البحرية». ومات كمال ريس سنة ١٥١١ تاركا لابن أخيه برى تلك الخريطة المهمة التى حصل عليها من أسراه الإسبان. وقد سجل برى كثيرا من الملاحظات منذ طفولته عن رؤاه ومشاهداته الجغرافية فى كتاب البحرية، وهى ملاحظات تكشف عن مهاراته. وقد رسم برى خريطة كبيرة لقى فى إعدادها مساعدات السلطان بايزيد الثانى وخلفه والسلطات المسئولة، وقد استخدم فى إعدادها عشرين خريطة أخرى جمعها بنفسه، أو اشتراها، أو حصل عليها من الأسرى، أو وصلت إليه عن طريق المسئولين، وقد سجل ذلك بنفسه على الخريطة ذاتها، حين قال إنه جمع مادتها من خرائط يبلغ عددها العشرين، بعضها يعود إلى أيام الاسكندر ذو القرنين (الأكبر) ويسمى العرب هذه الخرائط بالجعفرية، وقد استخدم ثمانية منها، وخريطة عربية من الهند، وأربع خرائط برتغالية حديثة، وتبين هذه الخرائط منطقة الصين والهند والسند طبقا لحسابات رياضية دقيقة، كما استخدم خريطة للمناطق الغربية رسمها كولومبس نفسه، وقد تم تجميعها معا بتوحيد مقياس الرسم لها ولذلك فإن الخريطة الحالية (برى ريس) تعتبر دقيقة بالنسبة للبحار السبعة.

وهناك ملحوظة أخرى سجلها برى ريس تسند إليه صنع هذه الخريطة وكذلك خريطة رسمت منذ أيام الأسكندر أسست على طريقة كلوديوس بطليموس Claudius Ptolemeus وهو غير بطليموس الأول صديق الاسكندر وخلفه فى حكم مصر.

وعندما اكتشفت خريطة برى ريس فى عام ١٩٢٩ كانت أطول إشارة إلى كولومبس موضع إثارة مكتشف الخريطة وأول من كتب عنها، وهو بول كاله Paul Kahle الذى يرى أن منطقة البحر الكاريبى رسمت بيد كولومبس نفسه كما قال برى ريس، فإن صح ذلك فإن هذه الخريطة تكون

أول دليل نمتلكه حول كيف تصور كولومبس اكتشافاته.

وفيما يلى ماسجله برى ريس نفسه على الخريطة ذاتها:

إن هذه السواحل تسمى شواطىء أنتيليا Antilia وقد اكتشفت فى سنة ١٤٩٠ . ويقال إن أحد الجنوية ويدعى كولومبو، كان أول من اكتشف هذه الأرض، ويقال إن كتابا وقع فى يديه يقول: فى نهاية البحر الغربى وفى جانبه الغربى توجد جزر وسواحل وأنواع مختلفة من المعدن والأحجار الكريمة. وإن هذا الرجل ما أن درس الكتاب بسرعة حتى راح يشرح محتواه إلى عظماء جنوة قائلا «أعطونى سفينتين لأذهب واكتشف هذه المناطق، فقالوا له إنك رجل أحمق، لأنه لايوجد فى الغرب شىء، وأن هناك نهاية العالم الملىء بالظلمات. قال كولومبو إنه لم يتلق أى عون من أهل جنوة، لذلك فقد ذهب إلى ملك إسبانيا وحكى له القصة بالتفصيل، ورد الملك بنفس الإجابة التى قدمها له الجنوية. وبعد إصرار من كولومبو أعطاه الملك سفينتين مزودتين باحتياجاتهما جيدا وقال له «ياكولومبو، إذا كان ماقلته صحيحا، فإننى ساجعلك أدميرالا على تلك البلاد»، وما أن قال ذلك حتى أرسل كولومبو إلى البحر الغربى (المحيط الأطلنطى).

وقد كان لدى كمال ريس عبد إسبانى قال إنه كان مع كولومبو ثلاث مرات. فى المرة الأولى أبحرنا عبر جبل طارق، ثم سرنا حوالى ٤٠٠٠ ميل فى اتجاه الغرب والجنوب الغربى من البحر الغربى. عندئذ وجدنا جزيرة وكنا معتمدين فى رحلتنا على نجوم السماء، وعندما وصلنا وجدنا أن النجوم فى السماء كانت مرتبة بشكل مختلف. ورسونا قرب الجزيرة التى واجهتنا، ولكن سكان هذه الجزيرة رموهم بأسهم صغيرة من عظام السمك ومنعوهم من النزول إليها، وكان السكان عراة، وعندما وجدوا أنه ليس فى إمكانهم النزول إلى الجزيرة أبحروا فى الاتجاه الآخر حيث وجدوا قاربا، وعندما رآهم القارب فر هاربا، وجرى الناس إلى داخل الجزيرة، وعندما أخذوا القارب وجدوه

مملوءا بلحوم البشر، فقد كان سكان تلك الجزيرة يذهبون من جزيرة إلى أخرى ليصيدوا البشر ويأكلوا لحومهم.

ورأي كولومبو جزيرة أخرى اقتربوا منها ووجدوا أنها مغطاة بثعابين ضخمة، فتحولوا عنها، ومكثوا واقفين فى البحر، لمدة ١٧ يوما، عندئذ وجد سكان الجزيرة أنهم لم يؤذوا من القادمين فى البحر، فقدموا لهم بعض صيدهم من سمك البحر، وكان الإسبان مسرورين لهذا ، وأعطوهم فى المقابل عقودا من الزجاج، ويقال إن كولومبو قرأ فى أحد الكتب أن سكان هذه البلاد يقدرون عقود الخرز الزجاجى، وعلى هذا النحو تم أول تبادل تجارى بين أناس من العالم القديم وأناس من العالم الجديد.

وحين رأى الإسبان ذهبا فى معظم إمرأة أخذوه منها وأعطوها مزيدا من الخرز، وطلبوا منها أن تحضر لهم مزيدا من الذهب على أن يعطوها مزيدا من الخرز، ويبدو أن جبالهم كان بها مناجم للذهب.

وفى أحد الأيام رأى رجلا ومعه لؤلؤ، فأعطوه خرزا زجاجيا وأحضر لهم كثيرا من اللؤلؤ، وكان الناس يغوصون على اللولؤ بالقرب من الشواطىء. وقد حمل كولومبو سفنه بالخشب، وعاد ومعه اثنان من الوطنيين أخذهم إلى بلاده، حيث عاد فى خلال سنة إلى ملك إسبانيا. بالطبع فإن كولمبو الذى لايعرف لغة هؤلاء الناس يتكلم إليهم بالإشارة.

وبعد هذه الرحلة أرسل ملك إسبانيا قساوسة ليعلموا الناس هناك الدين المسيحى، فلم يكن لهؤلاء دين على الاطلاق، وهكذا فتحت هذه البلاد للجميع وأصبحت مشهورة، والأسماء التى أطلقت على الأماكن والجزيرة من تسميات كولومبو.

هذه التسجيلات فيها أشياء مهمة للغاية. فقد أطلق كولومبس اسم أنتيليا على الساحل الأمريكى، وقد كانت أنتيليا مسجلة على خرائط العصور

الوسطى على أنها جزيرة أسطورية فى الغرب هرب إليها سبعة من القساوسة الفارين من العرب، حيث وجدوا هناك سبع مدن. وربما كان الأسم تحويرا عربيا لأسم أتلنتيس. ورغم أن كولمبو ذكر أنتيليا كثيرا، إلا أنه حين وصل الأرض الأمريكية فى رحلته الثالثة اعتقد أنه وصل إلى إحدى المقاطعات الصينية.

إن اسم كولومبس فى العربية والتركية Kolonbo «كولونبو» وفى الإسبانية Cristobal Colon «كريستوبل كولون» وفى البرتغالية Cristovao Colom «كريستوفاو كولوم» وفى الإيطالية Colombo (فقط) «كولومبو».

إن الكتاب الذى ربما كان فى أيدى كولومبس هو كتاب Pierre D'Ailly بعنوان Imago Mundi أى «صورة العالم» هذا العمل الذى جاء فى أواخر العصور الوسطى طبع فى Louvain فى بلجيكا حاليا فى ثلاث مجلدات فيما بين ١٤٨٠ و ١٤٨٢.

لقد قدر الأسير الذى قبض عليه كمال ريس المسافة بين إسبانيا والعالم الجديد بحوالى ٤٠٠٠ ميل (٦٤٠٠ كم) وهى أقرب إلى المسافة الصحيحة من تقدير كولومبس فهى تختلف معه بفارق ١٦٠٠ - ٢٤٠٠ ميل (٢٥٠٠ إلى ٣٨٠٠ كيلومتر). لقد احتفظ كولمبس بطولين للمسافة، الأول الطول الحقيقى للمسافات التى كان يقطعها كل يوم، حسب تقديراته الخاصة، والآخر أقصر من السابق حتى لايدرك البحارة كم بعدوا عن بلادهم بحيث يرغبون فى العودة، وكلا المقياسين أقل من الـ ٤٠٠٠ ميل التى ذكرت هنا.

لم يواجه كولومبس معارضة من السكان الأصليين أثناء رحلته الأولى، بالرغم من التحذيرات التى قدمت له، ولم يعر اهتماما كبيرا فى البداية بالسكان الأصليين (الكوبيين، الكاريبيين، الكنيبال)، ولكنه تعرض لمخاطر

هؤلاء الكنيبال فى رحلته الثانية فى سنة ١٤٩٣ حين وصل كولومبس إلى «دومينكا» Dominica «وجواديلوب» Guadaloupe.

إن الأرض التى تنتشر عليها الثعابين الكبيرة تعتبر أمراً غامضا، فقد كان كولومبس مهتما أصلا بالثعابين، وفى سجل جولته الأولى كان حريصا على أن يذكر ظهورها لأنه يعتقد أنه حيث توجد الثعابين يوجد الذهب.

ووجد كولومبس اللؤلؤ فى الرحلة الثالثة بالقرب من سواحل فنزويلا، ولكنه وجد بكميات كبيرة بعد كولومبس بواسطة Alonso de Ojeda و Pedro Alonso Nino فى رحلة مستقلة سنة ١٤٩٩.

وعندما رسم برى ريس هذه السواحل فى سنة ١٥١٣ فى مقره البعيد فى غاليبولى، كان صحيحا أن هذه الأقاليم قد أصبحت مفتوحة أمام الجميع، إن لم يكن بهم جميعا. لقد ذكر برى ريس ٤٢ موقعا من جزر وسواحل العالم الجديد على خريطته، جميعها فيما عدا ثلاثة منها مأخوذة عن أصول إسبانية أو برتغالية، فيما عدا استثناء واحد لمكان ايطالى اسمه Undizi Virgini أى Eleven Virgins وتعرف اليوم باسم Virgin Islands والأسم الصحيح الذى أعطاه كولومبس لها، اثناء رحلته الثانية سنة ١٤٩٣ هو Las Once Mil Virgenes أى The Eleven Thousand virgins وقد اسقطت كلمة Thound. ويقول بول كاله إن هذا المكان الإيطالى الاسم، هو الوحيد الذى سماه كولومبس نفسه، وهو أمر وارد، ولكن كولومبس استخدم الإسبانية فى معظم رسائله وكتاباته وبالتالى فإن معظم الأسماء التى أعطاها للمناطق كانت بهذه اللغة. ولابد أن ذكر هذا الإسم الايطالى إنما يعود إلى استعمال خريطة جنوية.

وهناك أسماء يمكن تمييزها بسهولة مثل Izle de Spanya وهى بالطبع Hispaniola أى هايتى Haiti وجمهورية الدومينيكيانDominican

Republic وشكلها يوحى بشكل سيبانجو Cipango أى إلى ابان، أكثر من شكل الجزيرة الحقيقى، وهذا دليل على استخدام كولومبس للخريطة الشهيرة فى رحلته الأولى، موضحا مكان الجزر فى غرب المحيط الأطلسى. ولعل كولومبس حين قام برحلته الأولى اعتمد على خريطة لم تكتمل بعد، وهذا هو ما أبقى على شكل هسبانيولا على الخريطة. وهناك إسمان آخران أحدهما «الجزيرة» وهو الاسم العربى لكلمة The Island، والأسم الآخر Paksin Midadaوهو فى الغالب Puerto Navidad.

وهناك اسمان يقعان إلى الشمال من جزيرة إسبانيا ربما أخذا عن الخريطة الأصلية التى حملها كولومبس فى رحلته...

واسم آخر هو Son Juan Bautista الآن Pureto Rico بورتوريكو، وفى مقابل هذه الجزيرة يوجد اسم عربى تماما هو «قلعة الفرائد» Fort Percious Pearl أو Qalat Faridat.

ومن الواضح أن برى ريس استخدم مجموعة من الخرائط وحاول أن يؤلف بينها فوقع فى خلط بينهما فى موضع الأسماء والجزر.

إن الدليل على أن خريطة كولومبس هى مصدر القسم الكاريبى من خريطة برى ريس هو غياب كوبا، ذلك أنه كان يعتقد أن جزيرة كوبا هى جزء من آسيا. فقد أرسل كولومبس مترجمه العربى Luis de Torres إلى داخل كوبا حاملا خطابا ملكيا إلى الخان العظيم Great Khan. ولكن فشل هذه المهمة الدبلوماسية لم يثبط همة كولومبس الذى دعا رجاله (تحت التهديد بقطع ألسنتهم) إلى التوقيع على نص مفاده أن أرض كوبا هى أرض آسيوية ، ولهذا لم تظهر كوبا على خريطة برى ريس. فالأرض الواقعة إلى الغرب من جزيرة إسبانيا (هسبانيولا) هى كوبا، ولكنها كانت فى نظر كولومبس امبراطورية ملك المغولMongol Khan.

إن من ينظر إلى الجزء الجنوبي من الخريطة يندهش للدقة التى رسمت بها سواحل أمريكا الجنوبية الشرقية، التى رسمها البرتغاليون، كما يبدو من الأسماء يشرح أحد البحارة ذلك بقوله:

«إن سفينة برتغالية كانت فى طريقها إلى الهند، قابلتها رياح معاكسة هبت من الشاطىء... فرسوا بالقرب من الشاطىء ... ثم انتقلوا إليه بالقوارب وتعاملوا مع الناس هناك بالاشارة... وتبادلوا معهم السلع حيث أقاموا ثمانية أيام وقد وصفوا هذه السواحل بالتفصيل، وأن هذه الخريطة قد نقلت عنهم».

يعد ماسبق إشارة لاكتشاف كابرال Pedro Alvares Cabral المفاجىء للبرازيل فى سنة ١٥٠٠ وهو فى طريقه إلى الهند، كما أوضح برى ريس فى كتابه البحرية إن سر الدوران حول رأس الرجاء الصالح فى أقصى جنوب إفريقية هو التوجه إلى أقصى الجنوب الغربى، حتى يمكن ركوب الرياح التى تقود الشخص حول الرأس، إن مجرد عمل هذه الخطوة من جانب Cabral مكنه من اكتشاف البرازيل، حيث بقى بضعه أيام على الخطاف.

وعلى عكس ماذكره برى ريس ذهب كابرال إلى الهند، ولكنه أرسل سفينة إلى البرتغال لتفيدهم بالاكتشاف الجديد، عندئذ أرسل الملك بعثة استكشافية إلى البرازيل فى العام التالى بقيادة Concalvo Coelho يساعده الملاح الإيطالى Amerigo Vespucci. بعض هذه الأسماء الموجودة على الساحل وضعها فسبوتشى وبعض الأسماء الأخرى غامضة. ولكن Sanu Samiyru لابد أنها ريودى جانيرو. ولكن ماذا عن Qatinu ، هل هى Cananea أقصى منطقة فى الجنوب وصلها فسبوتشى؟وماذا عن الأماكن الأربعة الأخرى التالية: Izle Motus, Ila de Dasane, Ila de Viyola and Ila de Sara?

وصفت جزر سارا فى عنوان جانبى بأنها غير مأهولة، ولكن التوابل موجودة بوفرة وسجل البرتغاليون أن بها قطعان لها ستة قرون.

وهناك إشارة أخرى على الخريطة البرتغالية إلى أن البرتغاليين لم ينزلوا على جزيرة كوبا لماسمعوه من أن الثعابين الكبرى موجودة هناك. كما أن جوها حار جداً وأيا كانت هذه الأرض فانها ليست بتاجونى Patagonia.

وفى كتاب البحرية يقدم برى ريس كثيرا من الأدلة عن انتيليا Antilya وعن خريطته، إنها خريطة للعالم تصور المحيط الهندى وبحر الصين، كما تصور الاطلنطى، وهذا الكتاب مملوء بكثير من المعلومات عن البرتغاليين فى المحيط الهندى، وللأسف هذا الجزء من الخريطة مفقود، وربما أن هذا الجزء نزع لاستخدامه من قبل البحرية العثمانية، أما الجزء الغربى فبقى لعدم اهتمام العثمانيين بالمحيط الأطلسى، لقد كتب كتاب البحرية عام ١٥٢١ وهو يقدم معلومات دقيقة عن سواحل البحر المتوسط، ربما كانت أكثر الشواطىء تفصيلا حتى الوقت الحاضر.

وفى نهاية مقدمته لكتاب البحرية تناول برى ريس موضوع أنتيليا وقد ذكر الاسم الإسبانى لكولومبس وهو (كولون Kolon) ومع أنه قدم قليلا من التفاصيل الا أن النغمة العامة لها تشبه ماقدمه على هامش خريطة سة ١٥١٣ يقول شعرا:

إنهم يسمون تلك البلاد أنتيليا.
استمع، إننى سوف أحدثك عنها.
دعنى اشرح لك كيف اكتشفت هذه الأرض.
كان هناك ملاحا فى جنوه اسمه كولون (كولومبس).
وقع فى يده كتاب نادر من أيام الاسكندر.
كل شىء عن الملاحة كان مسجلا فيه.
وأخيرا وصل الكتاب إلى أرض الفرنجة.
ولكنهم لم يستطيعوا فهمه.

وجده كولون وقرأه.

عندئذ أخذه إلى ملك الإسبان.

وحينما أخبر الملك بما فيه.

أعطاه الملك سفنا.

وباستعمال كولون لهذا الكتاب رحل إلى أنتيليا.

واستمر يكتشف هذه الأرض.

وهكذا اصبح الطريق إلى ها معروفا جيدا.

ووصلت خريطته إلينا.

فقد ارتحل الاسكندر فوق كل هذه البحار.

وسجل كل شيء رآه وكل شيء سمع به.

وكتب كل شيء فيه عن البحار وأودع الكتاب مصر.

حتى جاء الفرنجة إلى مصر بأعداء كبيرة ودخلوا البلاد.

عندئذ دخل عمرو بن العاص مصر.

انظر الآن ماذا فعل الناس.

عندما رأوا أن مصر على وشك أن تسقط هرب زعماء البلاد.

وذهبوا إلى أرض الفرنجة على الجانب الآخر من البحر.

وحملوا معهم الكتاب الذى ذكرت عن الملاحة منذ أيام الإسكندر.

عندئذ فتحوا بلادا كثيرة.

وترجموا هذا الكتاب إلى لغتهم بالكامل.

إذا أردت أن تعرف الحقيقة سأقول لك من ترجمة.

إنه رجل يدعى بارثلميو.

هذه هي قصة الكتاب الذى قاد إلى اكتشافات كولومبس، إنه كتاب الجغرافيا الذى أعده بطليموس، الذى أدت تقديراته حول الأرض إلى إبحار

كولمبس فى بحر الظلمات.

٨- تقويم كولومبس :

يحاضر المؤرخون اليوم فى توسعات كولومبس وأفعاله، موضحين وصول الأوربيين إلى أمريكا من وجهة نظر الأمريكيين الأوائل الأصليين، إنهم لايتحدثون عن الاكتشاف، وإنما عن المواجهة أو الاتصال. لقد فحص Alfred W. Crosby فى جامعة تكساس فى إيوستين، النتائج البيولوجية لوصول كولمبس، فبينما كانت بعض عمليات الاتصال بين القارتين مفيدة، إلا أن بعضها الآخر كان أمراضا مدمرة.

إن الذين انحدروا من أصول أمريكية هندية، والذين انحدروا من أصول إفريقية وأوتى بهم كعبيد إلى العالم الجديد، وأولئك الذين يتعاطفون معهم من المفهوم أنهم لن يحتفلوا بهذه المناسبة، فقد أدان زعماء المنظمات الهندية كولومبس، واعتبروه قرصانا أو أسوأ من ذلك.

إن المجلس القومى الكنسى National Council of Churches وهو مؤسسة بروتستانتية قرر أن المناسبة (مرور ٥٠٠ سنة) يجب أن تكون للرثاء وليست للاحتفال، نتيجة لما جرى من إبادة جماعية واستعباد واستغلال بعد كولومبس، وفى سنة ١٩٨٦. وبعد أربع سنوات من المناقشات العاطفية قررت الأمم المتحدة التخلى عن أى محاولة للاحتفال.

مرة أخرى صار كولومبس رمزا للاستغلال والإمبريالية، إنه الوقت لكى نعكس صورة كولومبس لا من وجهة النظر الأوربية ولكن من وجهة نظر الناس العاديين الأمريكيين (indigenous). لقد حان الوقت لتصحيح قصة وصول الأوروبين إلى أمريكا ومعهم الخضارة والمسيحية، وأن تحل محلها صورة واضحة للعيان تبين الشرور والوحشية التى ارتكبت فى سلب الأرض من السكان الأصليين.

ولكن هل نحمله وحده المسئولية أم نشارك معه فى تحملها، فكولومبس يجب أن يحاسب على أفعاله وأقواله. ماذا نعرف عن كولومبس الإنسان وماذا كانت حقيقته، والعصر الذى عاش فيه كيف كان؟

كان الجميع يثق فى قدرات كولومبس الملاحية أو كما قال أحد مرافقيه «كان بنظرة بسيطة إلى السماء يستطيع أن يعرف أى طريق يسلك، وأى طقس يتوقع، لقد اكتشف عالما جديدا، وإذا لم يعثر على تلك إلى ابسة التى استراح عليها، ربما ذهب إلى حتفه وإلى عالم النسيان. لقد كان كولومبس مكتشفا محظوظا وليس هناك مكتشف ناجح دون أن يصيبه شىء من الحظ.

لقد قام بثلاث رحلات أخرى، ولكن مهارته هجرته، كما خانه حظه خلالها على الأرض. لقد كان غير موفق فى إدارته للمستعمرة التى أسسها فى La Isabela على الساحل الشمالى، فيما يعرف الآن باسم جمهورية الدومينيكان. كان يحكم بالقوة لمدة ثلاث سنوات، وعادى رجاله فى عصيان مسلح، واستنفر السكان الأصليين من التاينو فى تمرد دموى، لقد اغتصب آلاف من التاينو أو قتلوا أو عذبوا واحرقت قراهم. وفى أول فرصة قبض كولومبس على التاينو وبعث بهم إلى إسبانيا كعبيد فى حادثة غير مسبوقة.

لقد اعتزم كولومبس أن يرى ما أراد أن يراه، واستمع إلى كلمات السكان الأصليين على أنها نطقاً خاطئاً لأماكن فى كاثاى Cathay (الشرق)، ودفع رجاله إلى الاعتقاد بأن جزءاً من الأراضى التى نزلوا بها (كيوبا) هى أراضى آسيوية. لقد فشل فى معرفة أنه وصل إلى أرض جديدة (هى فيما بعد أمريكا الجنوبية)، ولكنه اعتقد أنه وصل إلى الجنه حيث أرض الإله التى لايستطيع أحد أن يصل إليها بغير موافقته.

لقد عوق كولومبس عن مهمته الإصابة بالنقرس، وكانت حالته تسوء فى كل رحلة، وكذلك بأمراض المناطق الحارة، إن رحلاته الأربع بين

١٤٩٢ و ١٥٠٤ يبنت إهماله للآخرين، وحين وافته المنية فى سن ١٥٠٦ كان عقله يقتله الأسى والحسرة والرغبة فى أن يصل إلى القدس من أجل الاستعداد ليوم القيامة. لقد كتب إلى البلاط يقول «إن كل ماترك لى ولأخوتى أخذ منا وبيع، حتى البرنس الذى كنت ألبسه. للأسف الشديد لقد دمرت كما قلت، ولهذا فإننى أبكى الآخرين. والآن فلتحزن علىّ السماء وتبكينى الأرض». إن كولومبس لم يمت صلعوكا فقيرا، وإنما أسطورة على الرغم منه. وكانت وفاته فى Valladolid بإسبانيا دون إعلان.

حواشى الفصل الأول

1. J.N.Wilford, Discovering Columbus p.4.

2. Ibid. p.5.

3. Ibid. p.6.

4. Ibid. p.7.

5. Ibid. p.9.

6. John Elson, Good Guy or Dirty World?

7. J.N. Wilford, op.cit. p.9.

8. D. Gates, Who was Columbus ?

٩ ـ أرمسترونج سبيرى، رحلات كريستوفر كولومبس، ص٣

10. J.N.Wilford, op.cit. p. 10.

١١ ـ أرمسترونج سبيرى، مرجع سابق، ص ١٩-٢٢.

١٢ ـ المرجع السابق، ص٢٤.

١٣ـ عبد الحليم عويس، « جهود إسلامية فى اكتشاف العالم الجديد»، مجلة الخفجى، مايو ١٩٨٩.

١٤ـ ابن فضل الله العمرى، مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، تحقيق أحمد زكى (القاهرة ١٩٢٤).

١٥ـ سعيد عاشور، أوربا فى العصور الوسطى، جـ٢ (القاهرة ١٩٨٠) ص ٥١١

١٦ـ خوان بيرنيط، هل هناك أصل عربى إسبانى لفن الخرائط البحرية، ص ٧١، ٨١

١٧ـ المرجع السابق، ص ٨٣-٨٥.

١٨ـ المرجع السابق، ص ٨٥-٨٨.

19. A Famous Ottoman Mapp.23.

٢٠ـ أرمسترونج سبيرى، مرجع سابق، ص ٢٤.

٢١ـ عبد العزيز الشناوى، أوربا فى مطلع العصور الحديثة، ص ١١٣ـ ١١٨.

٢٢ـ أرمسترونج سبيرى، مرجع سابق، ص ٣٤.

23. A Famous Ottoman Mapp.21:

24. J.N.Wilford, op.cit., p. 10.

٢٥ـ أرمسترونج سبيرى، مرجع سابق، ص ٥٠ ـ ٥٣.

٢٦ـ المرجع السابق، ص ٥٦.

٢٧ـ المرجع السابق، ص ٦٦ ـ ٧٥.

28. J.N.Wilford, op.cit., p. 3.

٢٩ـ أرمسترونج سبيرى، مرجع سابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

30. S.E. Morison, The European Discovery of America, the Southern Voyages 1492. 1616, pp. 64. 68.

٣١ـ عبد العزيز الشناوى، مرجع سابق، ص ١٢٨.

٣٢ـ المرجع السابق، ص ١٣٠.

33. S.E. Morison, op.cit., p. 111.

نشأة الولايات المتحدة وتطورها

١ ـ حركة الاستيطان الانجليزية فى العالم الجديد.
٢ ـ حرب الاستقلال الأمريكية.
٣ ـ إقامة حكومة وطنية للولايات المتحدة.
٤ ـ نمو الولايات المتحدة.
٥ ـ الولايات المتحدة دولة كبرى.

نشأة الولايات المتحدة وتطورها (*)

١ ـ حركة الاستيطان الانجليزية فى العالم الجديد:

شهدت الستينيات من القرن السابع عشر بداية تدفق المهاجرين من أوربا إلى أمريكا الشمالية، وظل هذا التدفق متواصلا لفترة تزيد على ثلاثة قرون، كان للعناصر الإنجليزية دور الريادة فى هذه الهجرات، ونجح المهاجرون خلال هذه القرون الثلاثة فى تثبيت الوجود الأوربى فى الأرض الجديدة على حساب سكانها الأصليين. ومما لا شك فيه أن دوافع هؤلاء المهاجرين كانت متفاوتة، فبعضهم كان محبا لروح المغامرة، والبعض الآخر كان هاربا من قوة السلطة في بلاده، أو من قسوة الحياة هناك، وبالطبع فليس كل من ركب مركبا صغيرة نجح فى الوصول إلى هدفه المنشود على الأرض الجديدة، فالضحايا كانوا كثيرين بين مرضى وغرقى.

وبعد عناء الرحلة ومخاطرها عبر الأطلنطى، كان المهاجرون يواجهون متاعب جديدة على أيدى السكان الأصليين، الذين سماهم كولومبس «الهنود الحمر»، وظلت التسمية ملتصقة بهم إلى اليوم. ولكن ثراء البلاد الجديدة بالغابات البكر كان قادرا على توفير الغذاء للمهاجرين الجدد فضلا عن السكان المحليين، كما أن الغابات بأخشابها هيأت للجميع إمكانية بناء المسكن اللازم، وصناعة السفن، فضلا عن التصدير، وكانت أول مستعمرة إنجليزية دائمة على الأرض الجديدة هى مستعمرة فرجينيا، التى أقيم بها أول مركز تجارى عام ١٦٠٧ . وقبل مرور خمس عشرة سنة كانت النساء يتهيأن فى انجلترا للحاق بالرجال فى أمريكا للزواج وتكوين أسر مقيمة بصفة دائمة، وهناك انتشرت الزراعة وارتفع عدد السكان إلى نحو ألف مستوطن.

(*) اعتمد هذا الفصل بدرجة كبيرة الأفكار الأساسية الوارده فى كتاب وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى.

ومع استيطان المهاجرين واستقرارهم، وعملهم بالزراعة، وتزاوجهم، تغيرت لأول مرة صورة الحياة على الأرض الجديدة، وظهرت الحاجة إلى التبادل التجارى بين العالمين الجديد والقديم، وبالتالى أنشئت الموانىء، وانتشرت صناعة السفن على الساحل الشرقى، وفى الوقت نفسه ساعدت الأنهار العديدة على توفير وسائل الاتصال بين الساحل والداخل، ومع ذلك فقد حرص المستوطنون على التمركز على طول الشريط الساحلى وبناء المستوطنات المتجاورة فى هذه المنطقة، ولم يغامر بالتوغل فى داخل القارة سوى أولئك الذين يحترفون مهنة الصيد، أو التجار الذين يبحثون عن كل غال عزيز، واستمر هذا الوضع قائماً طوال القرن السابع عشر كله.

وخلافاً لمسيرة الدول الأوربية الأخرى فى حركة الاستيطان، كانت الحكومة الإنجليزية تتحفظ على عمليات الهجرة إلى العالم الجديد، ولذلك تركت هذه العمليات فى أيدى جماعات خاصة، كانت تسعى إلى الربح والإتجار. وتعد مستعمرتا (فرجينيا) و(مساتشوستس) اللتان أسستهما شركات مساهمة، تعد نموذجاً لذلك الاتجاه. بينما نجد مستعمرات مثل (نيوهامشير)، و(ماريلاند) و(نيوجرسى) من تأسيس أفراد ميسورين، من الإقطاعيين الإنجليز، فى الأراضى التى منحهم إياها الملك، فنشطوا ينفقون أموالهم فى سبيل تجهيز هذه المستعمرات، وإعدادها لاستقبال المهاجرين الجدد.

أما دوافع هؤلاء المهاجرين إلى ترك بلادهم، فكانت سياسية واقتصادية ودينية فى معظم الأحوال.

ففى المجال الدينى نشطت جماعات (البيوريتان) لإصلاح المذهب البروتستانتى، وتبسيط الطقوس، ولكن أفكارهم كادت تؤدى إلى انقسامات داخل الكنيسة، مما دفعهم إلى ترك البلاد إلى الدنيا الجديدة، فأسسوا فى عام ١٦٢٠ مستعمرة (بليموث) ثم تتابعت هجراتهم على مدى القرن السابع عشر، حيث طبعوا ستاً من المستعمرات بطابعهم الفكرى الدينى الجديد. وإلى

جانب البيوريتان، نشطت جماعات (الكويكرز) الذين أسسوا مستعمرة (بنسلفانيا)، وأسست جماعة (الكاثوليك) الإنجليز مستعمرة (ماريلاند). وإلى جانب العناصر الإنجليزية المهاجرة، كانت هناك عناصر ألمانية وأيرلندية، تسعى وراء مزيد من الحرية الدينية، بالهجرة إلى أمريكا الشمالية.

وفى المجال السياسى، شهدت الثلاثينيات من القرن السابع عشر مهاجرين كثر إلى العالم الجديد هروباً من الحكم الفردى، مما اضطر العديد من المقاتلين الفرسان فى السنوات العشر التالية إلى الهجرة إلى (فرجينيا). وما يقال عن إنجلترا يقال عن ألمانيا. ولا يخلو الأمر من وجود مروجين للهجرة، كما هو الحال فى كل زمان إلى أمركيا، يعرضون الفرص الطيبة والمستقبل الزاهر الذى ينتظر هؤلاء المهاجرين فى (بنسلفانيا) على سبيل المثال. ووصل الأمر بهؤلاء المروجين إلى خطف الناس ووضعهم بالسفن بالقوة، وهنا تهيأت الفرصة للمسجونين كى يتركوا سجونهم إلى الدنيا الجديدة بدلا من قضاء مدة السجن كاملة بين الجدران.

وفى المجال الاقتصادى، افتقر كثير من المهاجرين إلى تدبير نفقات السفر، مما يعكس حقيقة أوضاعهم الاقتصادية، وقد شجعت رغبة هؤلاء فى السفر عدداً من الأغنياء على تأسيس شركات تتولى نقل هؤلاء الناس إلى العالم الجديد وتشغيلهم هناك إلى أن يسددوا ما عليهم من التزامات، ثم ينالوا حريتهم فى العمل على هواهم، ومن أشهر هذه الشركات شركة فرجينيا، وشركة خليج مساتشوستس. ولكن فشل هذا النظام فى جلب المستوطنين دفع أصحاب الأملاك والعائلات الغنية إلى التفاوض مع هؤلاء المهاجرين للعمل فى أملاكهم واستقرارهم فى الأرض الجديدة، وبمرور الوقت أصبح هؤلاء ملاكاً. ولعل معظم المهاجرين وصلوا إلى الأرض الأمريكية بهذه الطريقة، وكان معظمهم من الإنجليز، ومع ذلك فقد كانت هناك عناصر ألمانية وهولندية وسويدية وفرنسية وإسبانية وإيطالية.

وقرب نهاية القرن السابع عشر نضب معين المهاجرين الإنجليز وصارت الغلبة للعناصر الألمانية والأيرلندية، وغيرها من العناصر الأوروبية، وكان على هؤلاء جميعاً أن يسيِّروا حياتهم في الأرض الجديد ة طبقاً للنظم التى وضعها المهاجرون الأوائل من الإنجليز، ونتج عن ذلك بالطبع مزج حضارى، وألفة بين الثقافات الأوربية. ووجدت كل جماعة ضالتها المنشودة فى ممارسة النشاط الذى يناسبها، فعمل البعض بالزراعة والبعض الآخر بالتجارة، فضلا عن ممارسة الحرف المختلفة، كصناعة السفن، وقطع الأخشاب، والصيد. وأدى نمو المستعمرات الأولى إلى توسع مستوطنيها إلى الداخل بحيث نشأت مستعمرات جديدة، بعضها قام على أساس دينى، وبعضها قام على أساس الحرية الفردية. وانعكس هذا النمو فى الداخل على الساحل، حين أصبحت بوسطن أهم الموانىء الأمريكية، وازداد النشاط البحرى فى خليج مساتشوستس، ومنه أبحر الأمريكيون إلى مختلف موانى العالم بسفنهم المحملة ببضائع العالم الجديد، وكانوا يرفعون وقتئذ العلم البريطانى. وهكذا نمت (نيوانجلند) أو انجلترا الجديدة بشكل ملحوظ فى المناطق الشرقية.

أما فى المناطق الوسطى (فى بنسلفانيا مثلا) فقد كانت المستعمرات ذات طبيعة مختلفة فى بنائها السكانى المتنوع، وعقائدها المختلفة، التى طبعتها بطابع التسامح بين السكان وبعضهم، وبينهم وبين الهنود سكان البلاد الأصليين. وأدى هذا التساهل إلى استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين الأسكتلنديين والأيرلنديين. وبقدر ما تميزت بنسلفانيا بتنوع الأجناس والعقائد، كانت نيويورك نموذجاً صارخاً لما ستكون عليه الولايات المتحدة فيما بعد من حيث التنوع فى الأجناس واللغة، ففى منتصف القرن السابع عشر، كان فى إمكان الشخص أن يسمع نحو اثنتى عشرة لغة يتكلم بها الناس على طول نهر هدسون، حيث كانت التركيبة السكانية تتألف من جنسيات أوربية عديدة، شكلوا الجيل الأول من المهاجرين الأوربيين وفتحوا الطريق أمام إخوانهم، الذين نزحوا فيما بعد إلى تلك البلاد، وإذا كانت نيويورك إفرازاً

هولندياً تأسست فيها مستعمرات هولندا الجديدة، فإنها في الواقع لم تقو على البقاء طويلا، فبعد أربعين عاماً، أى فى سنة ١٦٦٤، انتزعها الانجليز منهم. ولم يبق لهولندا من نفوذ سوى أن سكان المستعمرة كانوا أغلبية هولندية، أما الإنجليز فقد أعادوا صياغة نظم الإدارة فى المستعمرة على النمط الإنجليزى.

أما المستعمرات الجنوبية، مثل فرجينيا وماريلاند حتى جورجيا، فقد ميزها النشاط الزراعى، وخاصة زراعة التبغ، الذى لقى قبولا لدى أذواق الأوربيين، وسعى المستوطنون إلى توسيع مستعمراتهم لضم مزيد من الأراضى الزراعية، وقد تميز الطابع الإجتماعى فى هذه الولايات بسمات ظلت قائمة حتى قيام الحرب الأهلية، وفى كل من كارولينا الشمالية والجنوبية نشطت تجارة الجنوب عبر الميناء الرئيسى للمنطقة (تشارلستون).

ومع استقرار النشاط الاقتصادى فى المستعمرات الساحلية المطلة على الأطلنطى، استقرت الأوضاع الاجتماعية والتعليمية. فكلية هارڤارد تأسست عام ١٦٣٦ فى مساتشوستس، ومع نهاية القرن السابع عشر، تأسست كلية وليام ومارى فى ڤرجينيا، وبعد سنوات قليلة تأسست فى كونيتكت كلية عرفت فيما بعد باسم جامعة يل. وسارت معظم المستعمرات على تعليم الأطفال فى المرحلة الابتدائية تعليما إجبارياً. ولكن الجنوب لم ينعم بفرص تعليمية مماثلة، بسبب الكثافة العمرانية الخفيفة، وتباعد المستعمرات. وقد تجاوز ذلك بعض المستوطنين حين أرسلوا أبناءهم للتعلم فى انجلترا، وفى المستعمرات الوسطى انشغل المستوطنون بالمكاسب المادية بسبب النشاط التجارى، مما أدى إلى تخلف التعليم. ولم تظهر نهضة تعليمية إلا فى منتصف القرن الثامن عشر. ولعل أول مدرسة أقيمت فى بنسلفانيا كانت فى عام ١٦٨٣. وفى فيلادلفيا نشأت مدارس خاصة كثيرة، كانت بداية نهضة علمية فيما بعد. وفى كل الأحوال لم يغفل المستوطنون إحضار مكتباتهم الخاصة من مواطنهم الأصلية، مع الحرص على شراء الكتب من لندن.

وفى سنة ١٧٠٤ صدرت أولى الصحف الأمريكية فى مدينة بوسطن، ثم تلتها مجموعة صحف أخرى فى مناطق مختلفة، وتولت إحدى الصحف الصادرة فى نيويورك حركة المعارضة، ومنذ سنة ١٧٧٣ تقررت حرية الصحافة فى المجتمع الأمريكى. ومع مرور الوقت تقلص الإشراف الحكومى الإنجليزى على المستعمرات الأمريكية، وأخذت المستعمرات تتمتع بحرية واسعة فى انتهاج الطريق الذى تراه مناسباً أو تقتضيه ظروفها. وإذا كانت الحكومة الإنجليزية لم تشترك مباشرة فى إنشاء المستعمرات الأمريكية، باستثناء مستعمرة جورجيا، إلا أنها كانت تسعى لتوجيه هذه المستعمرات سياسياً. وأدى تخلى الملك عن سلطانه المباشر على هذه المستعمرات إلى توكيد نشاط الشركات الخاصة التى تتمركز فى انجلترا، وبذلك توارى النفوذ الملكى ظاهرياً، لأن الشركات كانت تأتمر بأمر الحكومة البريطانية، مما أفقد المستعمرات حريتها التى كانت تسعى إليها.

وهكذا توارت سلطة لندن المطلقة تدريجياً نتيجة للخطوات التى اتخذتها الشركات، مثل شركة لندن (فرچينيا) التى سمحت لمستعمرى فرچينيا بأن يمثلوا فى الحكومة، وبدأت الشركة هذه الخطوة فى سنة ١٦١٨ حين بعثت إلى الحاكم تطالب بأن ينتخب الأحرار من أهالى المزارع ممثلين عنهم، يشتركون مع الحاكم والمجلس المعين فى سن القوانين لصالح المستعمرة. وقد حفزت هذه المحاولة الناجحة فى فرچينيا المستعمرات الأخرى كى تنهج النهج نفسه. وتطور حق المستوطنين فى الهيئات التشريعية لمستعمراتهم تدريجيا، ولكنه صار فى النهاية وسيلة لامتلاك ناصية السلطة كلها، وخاصة التحكم فى الشئون المالية.

ونتج عن تلك السياسة أن تمتعت مستعمرات، مثل نيو إنجلند، بنوع من الاستقلال الذاتى، الذى تفوقت به على أية مستعمرة أخرى. وكذا

الحال فى مستعمرة مساتشوستس، التى ظلت السلطة فيها فى أيدى رجال الشركة المقيمين فيها، بحيث استطاعوا فرض مطالبهم. إلى غير ذلك من المستعمرات التى نهجت السبيل نفسه. ولكن السلطات البريطانية لم تستسلم تماماً لمطالب المستعمرات، فألغت الترخيص الذى سبق منحه لشركة مساتشوستس، وعادت جميع المستعمرات من جديد تحت إشراف الملك فى عام ١٦٨٤، ويمارس السلطة فيها حاكم من قبله، ولكن المستوطنين ثاروا على هذا النظام وطردوا الحاكم الذى عينه الملك فى أعقاب الثورة الإنجليزية سنة ١٦٨٨. وعادت المستعمرات تسعى من جديد إلى العمل من أجل الاستقلال.

٢ ـ حرب الاستقلال:

بعد مرور قرن ونصف قرن على تأسيس أول مستوطنة فى أمريكا (جيمس تاون بفرجينيا) بدأ الخلاف بين الإنجليز والأمريكيين فى عام ١٧٦٣. وكانت المستوطنات قد نمت نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة الطويلة على المستويين الاقتصادى والثقافى؛ فعلى المستوى الأقتصادى أصبحت لها شخصيتها الاقتصادية التى تمكنها من الاعتماد على نفسها، وعلى المستوى الثقافى اندمجت فيها الثقافات الأوربية، ورغب الناس فى مزج هذه الثقافات بحيث خرجت لنا شخصية الإنسان الأمريكى الجديد، الذى ضعفت روابطه بأرض الأجداد فى أوربا. وأفادت تجارب الحكم الذاتى للمستوطنات فى التأكيد على هذا التوجه. كما أن النمو السكانى للأرض الجديدة الذى بلغ نحو مليون ونصف المليون، أى ستة أضعاف ما كان عليه العدد فى عام ١٧٠٠، أى فى مطلع القرن الثامن عشر.

وبالنظر إلى النمو والتطور الذى لحق بالمستوطنين عدداً وثقافة وفكراً، وبالأرض التى استوطنوها مساحة وتنمية، وبالقادمين الجدد من أوربا خلال

القرن الثامن عشر، فإن التوسع غرباً كان أمراً محتوماً، ولم يعد الأمل معقوداً على المناطق الساحلية التى يستغلها الرواد الأوائل، وإنما على المناطق الداخلية الواعدة بالخيرات الطبيعية.

وحتى ذلك الوقت لم تكن بريطانيا قد وضعت سياسة إمبراطورية ثابتة لمستعمراتها، ولم يكن منتظراً من المستعمرات أكثر من أن تلعب الدور الاقتصادى فى إمداد الأرض الأم (بريطانيا) باحتياجاتها من الثروات الطبيعية. وبينما كانت بريطانيا تفكر على هذا النحو، كان المستوطنون يفكرون بطريقة مختلفة، فقد بعدت بهم الشقة عن مواطنهم الأصلية، ولم يعودوا يفكروا فى العودة، كما أن أجيالا جديدة ولدت على الأرض الجديدة، ولم تعرف شيئاً عن أرض الأجداد، وبدأ التوجه الجديد يتبلور لدى الأفراد بأنهم لا يرتبطون بانجلترا، كما أنهم ليسوا أعضاء فى هيئة تجمعهم بها، وليس هناك ما يجبرهم على ذلك. وإذا كانت حياتهم فى السابق لا تستقيم بغير العمل فى جماعة، فإن حياتهم الجديدة على الأرض الجديدة الواسعة تؤكد على أدوارهم وأهميتهم كأفراد.

وانطلاقاً من مبادئ الحرية التى ضمنها الدستور الإنجليزى لهم باعتبارهم من أصل بريطانى، فقد بادر هؤلاء المستوطنون إلى تدوين مبادئ الحرية فى ميثاق فرچينيا الأول، الذى خولهم حق ممارسة الحريات جميعها، وكأنهم يتمتعون بالحقوق التى تكفلها الماجنا كارتا (١٢١٥)، ولكنهم فى الوقت نفسه كانوا بعيدين عن الرقابة البرلمانية، وأدى تصادمهم المتكرر مع حكامهم (ممثلى الملك)، وسعيهم لفرض واقع خاص بهم يتلاءم والأرض الجديدة إلى بناء الروابط بينهم وبين الحكومة البريطانية. وصاروا يفكرون من منطلق أنهم أمريكيين، وهنا برزت محاولات جادة لإعادة صياغة العلاقة بين الحكومة فى لندن والمستوطنين فى الأرض الجديدة، خاصة وأن بريطانيا نجحت فى طرد الفرنسيين نهائياً من أمريكا الشمالية. وكان على بريطانيا أن تواجه مشكلة

أهملتها حتى ذلك الوقت وهى مشكلة تنظيم شئونها الإمبراطورية فى مناطق مختلفة من العالم بما فيها أمريكا، بهدف التوفيق بين مصالحها ومصالح الشعوب المختلفة، مع تحميل أجزاء الإمبراطورية نفقات إدارة شئونها.

فى هذه الظروف نمت ممتلكات بريطانيا إلى الضعف فى أمريكا الشمالية وحدها، فأضيف إلى الشريط الضيق على ساحل الأطلنطى مساحة كندا والمناطق المجاورة، التى تشكل فى الواقع إمبراطورية جديدة، تضم عناصر فرنسية وأخرى هندية من المواطنين الأصليين، ولاشك فى أن إدارة هذه المناطق الجديدة كان يترتب عليها أعباء ضخمة، وبالتالى فإن الأمر اقتضى نظاماً إمبراطورياً جديداً. وتزامن هذا التطوير فى الإدارة البريطانية مع سعى سكان المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة نحو طلب المزيد من الاستقلال والمزيد من الأرض فى الداخل. وما كانت حصة هذه المستعمرات فى الضرائب تجمع بغير سلطة بريطانية قوية فيها، ومجرد وجود مثل هذه السلطة معناه الانتقاص من الحكم الذاتى الذى كانت تتمتع به المستعمرات، وتمثلت خطوات بريطانيا الأولى فى فرض عدد من الضرائب على السكر والعسل والنبيذ والحرير والبن وغيرها، وأعطيت صلاحيات جديدة للبحرية البريطانية كى تراقب الموانى، كما أعطيت صلاحيات لضباط الملك ليقوموا بأعمال التفتيش.

أثارت هذه الإجراءات سكان المستعمرات فى نيو إنجلند وظهرت على السطح قضية «لا ضرائب بدون تمثيل»، التى التف حولها الجميع. وجاء قانون العملة بعد ذلك ليزيد الأمور تعقيداً، ويمنع المستعمرات من إصدار عملاتها الخاصة. وأضاف قانون مساكن الجند الذى صدر فى سنة ١٧٦٥، ويقضى بأن تعد المستعمرات الأماكن التى تعسكر فيها القوات الملكية البريطانية، أعباء جديدة، ثم جاء قانون التمغة لينظم المقاومة الأمريكية ضد الحكومة البريطانية وضد النظم الجديدة التى فرضتها.

استقبلت المستعمرات الثلاث عشرة قانون التمغة بعنف، حتى العناصر المعتدلة لم تخف دهشتها من القانون. وتحرك الصحفيون والمحامون ورجال الدين والتجار ورجال الأعمال، ونظموا وسائل المقاومة وألفوا الجمعيات. وظهرت نتائج ذلك فى هبوط التجارة مع انجلترا بشكل ملحوظ فى صيف عام ١٧٦٥ . وتظاهرت الجماهير فى شوارع بوسطن، وأرغموا الوكلاء على الاستقالة وأعدموا طوابع التمغة، ووافق مجلس فرجينيا على مجموعة من القرارات تقضى بأن فرض الضرائب دون تمثيل يعد بدعة خطيرة غير مسبوقة، ويهدد حرية المستعمرات. وعقد مؤتمر فى نيويرك فى سنة ١٧٦٥ للنظر فى أمر التمغة، ويعد هذا المؤتمر أول مجلس للمستعمرات جميعاً يجتمع بناءً على رغبة أمريكية بحتة. وبعد مناقشات طويلة، أصدر المؤتمر عدة قرارات تؤكد أنه لم يسبق أن فرضت عليهم ضرائب، وأنه لا يمكن فرضها إلا بواسطة المجالس التشريعية، وأن قانون التمغة يهدم حقوق أهل المستعمرات وحرياتهم.

استحال على المستعمرات الأمريكية أن تكون ممثلة فى البرلمان البريطانى بدون أعضاء حقيقيين ينتخبون لمجلس العموم، وكان التمثيل فى المجلس قائماً على أساس تمثيل الطبقات أو المصالح وليس على أساس المكان، ولما كان الملك هو الذى وافق على إنشاء المستعمرات، وبالتالى فإن علاقة المستوطنين إنما تكون مع الملك مباشرة، وليس لها علاقة بالبرلمان، وبالتالى ليس للبرلمان حق فى سن القوانين الخاصة بالمستعمرات، كما أن المستعمرات ليس لها حق فى التدخل فى شئون مقاطعات انجلترا. وبالطبع رفض البرلمان البريطانى وجهة نظر المستعمرات، ولكن موقف التجار البريطانيين المضارين من تدهور أوضاع التجارة مع المستعمرات، جعل البرلمان يذعن لإلغاء قانون التمغة سنة ١٧٦٦ ، وتعديل قانون السكر، وهكذا عادت التجارة بين أمريكا وبريطانيا إلى سابق عهدها. وسجل ذلك انتصاراً جزئياً للمستعمرات.

وفى العام التالى بدأت الحكومة البريطانية سلسلة جديدة من التدابير المالية انعكست سلبياً على المستعمرات، وفرضت ضرائب جديدة على الورق والزجاج والرصاص والشاى المصدر من بريطانيا إلى المستعمرات، وعرفت هذه الإجراءات باسم «ضرائب تاونشند» نسبة إلى الوزير الذى اقترحها. وواجه قانون تاونشند مقاطعة أهل المستعمرات الذين عادوا إلى سياسة مقاطعة البضائع البريطانية معتمدين على السلع المحلية. ولم يخل الأمر من صدامات عنيفة بين المستوطنين وممثلى الحكومة البريطانية، مما استوجب التدخل العسكرى، وبعد عام ونصف العام أى فى سنة ١٧٧٠ اشتعل العداء من جديد بين المواطنين والجنود، مما أدى إلى سقوط ثلاثة من أهل بوسطن صرعى، فازداد العداء للحكومة البريطانية، وأطلقوا على الحادث اسم «مذبحة بوسطن» التى أصبحت رمزاً لقسوة الإنجليز وظلمهم.

وقرر البرلمان إلغاد جميع الضرائب على الأمريكين، تاركاً ضريبة واحدة هى ضريبة الشاى، ليبقى حق فرض الضرائب قائماً. وهكذا تهيأت الظروف لشهر عسل جديد فى العلاقات الأمريكية البريطانية. واستمر هذا الانطباع قائماً لمدة ثلاث سنوات، لم يعكرها سوى رغبة بعض الرافضين لموقف البرلمان، الذى يهدد حرية المستعمرات فى الحال والمستقبل، مما جعل طموح المستعمرات فى الاستقلال ناقصاً. واستثمر صمويل آدمز ابن مساتشوستس هذا الجو العام لتحقيق الاستقلال، فشكل لجنة للمراسلات فى سنة ١٧٧٢ مهمتها توضيح حقوق أهل المستعمرات ومظالمهم، وتقييم الاتصالات مع المدن المختلفة بهذا الأمر. وبتكوين العديد من هذه اللجان بدأت الخلايا الثورية الفعالة تنتشر فى كل المستعمرات.

وبينما كان الأمريكيون يستوردون الشاى مهرباً، ضاربين عرض الحائط بسياسة الاحتكار التى مكنت شركة الهند الشرقية من احتكار تجارة الشاى مع المستعمرات، كانت الشركة مصرة على بيع الشاى فى المستعمرات بأقل من

أسعار التهريب، وهنا تحالف التجار المضارين من هذه الإجراءات مع المواطنين في كسر الاحتكار، وتحالف الجميع لمواجهة هذه السياسة، فاستقال وكلاء الشركة، وأعيدت الشحنات إلى بريطانيا، عدا وكلاء الشركة في بوسطن الذين استقبلوا ثلاث مراكب محملة بالشاي دون اعتبار لحركة المعارضة. ورد الوطنيون بزعامة صمويل آدمز على هذا التحدى فى ١٦ ديسمبر ١٧٧٣ حين قذفوا بالشاى إلى الماء ، وهكذا نشأت أزمة خطيرة فى علاقات بريطانيا بالمستعمرات الأمريكية، ووصف عمل الأمريكيين بالهمجية، لأنهم تحدوا قراراً برلمانياً.

أصدر البرلمان قوانين جديدة سماها الأمريكيون «القوانين الجائرة» وتقضى بإغلاق ميناء بوسطن حتى يتم دفع ثمن الشاى الملقى فى البحر، وأعطيت للملك حقوق مطلقة لم تكن له من قبل، وسحبت من المستعمرات صلاحيات كانت توحى باستقلالها الذاتى، ومنعت الاجتماعات العامة بدون تصريح. وأعيد فرض إجراءات كان الأمريكيون قد نجحوا فى التخلص منها من قبل. وبدلا من أن تؤتى هذه القوانين ثمارها هبت المستعمرات الأخرى لمعاونة مساتشوستس، واجتمع ممثلو المستعمرات فى فيلادلفيا فى ١٥ سبتمبر ١٧٧٤ للتشاور فى أوضاع المستعمرات، واعتبر هذا الاجتماع «المؤتمر الأول للقارة» هيئة ذات صبغة شرعية إضافية اختارتها المؤتمرات الإقليمية أو الجمعيات الشعبية. وكان على المؤتمر أن يظهر بمظهر الاتحاد الوثيق كى يحمل الحكومة البريطانية على منحه بعض الامتيازات، وأن يتجنب فى الوقت نفسه المغالاة فى المطالب، ولا يخلو الأمر من وجود بعض السلبيات بسبب الانقسام فى الرأى.

وأسس المؤتمر ما يعرف باسم «الرابطة» بهدف إعادة المقاطعة التجارية، ومراقبة تنفيذها بدقة، وتشجيع التقشف والاقتصاد والصناعة، وراحت الرابطة تقيم المنظمات المحلية للتخلص من بقايا السلطة الملكية. وأخذت تجمع العتاد

الحربى وتعبئ القوات وتثير الرأى العام. وقامت فى مواجهة الرابطة جماعة تسعى إلى التسوية السلمية تضم الموظفين الحكوميين وعدداً كبيراً من الكويكرز وأعضاء الطوائف الدينية، وسمى هؤلاء بالمحافظين، وأبدت الملكية استعداداً للتعاون معهم دعماً لموقفهم. ورأت الملكية ضرورة تحديد موقفها بوضوح فإما أن تخضع المستعمرات أو تنتصر، بينما حذر الأمريكيون من استخدام القوة ضدهم. وإذا حدث ذلك فعلى بريطانيا أن تنسحب من نيوانجلند ومن أمريكا كلها.

وفى ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥ بدأت أولى المصادمات بين القوات البريطانية والأمريكية فى حرب الاستقلال الأمريكية، وأسفرت الصدامات الأولى عن مقتل ثمانية من الأمريكيين كانوا أول ضحايا حرب الاستقلال. وفى ١٠ مايو من العام نفسه اجتمع المؤتمر الثانى للقارة برئاسة تاجر ثرى من بوسطن يدعى جون هانكوك، حضره توماس جيفرسون، وبنيامين فرانكلين. وحدد بيان المؤتمر «إن قضيتنا عادلة، واتحادنا كامل، ومواردنا الداخلية عظيمة، وإذا دعت الضرورة يمكن الحصول على المساعدات الخارجية. إن السلاح الذى اضطرنا أعداؤنا إلى حمله سوف نستخدمه لحفظ حريتنا، وقد عقدنا العزم أنه خير لنا أن نموت أحراراً من أن نعيش عبيداً».

وعلى هذا النحو تجمعت «قوات القارة» وجنود الميليشيات تحت قيادة جورج واشنطن، الذى أصبح قائداً عاماً للقوات الأمريكية، ومع أن عدداً كبيراً من الشعب الأمريكى كان كارهاً لفكرة الانفصال التام عن انجلترا، إلا أنه كان واضحاً أن المستعمرات لايمكنها أن تظل إلى الأبد تابعة للإمبراطورية من ناحية وخارجة عليها من ناحية أخرى. وفى ٢٣ أغسطس ١٧٧٥ أصدر الملك جورج تصريحاً أعلن فيه أن المستعمرات فى حالة عصيان. بينما أصدر توماس بين كتاباً بعنوان (حس الإدراك) أكد فيه على ضرورة الحصول على الاستقلال، وهاجم الملكية المقدسة، وطالب الناس بالعمل من أجل الجمهورية المستقلة التى تضمن لهم الحرية، ولقيت أفكار بين ترحيباً فى

المستعمرات. ولكن تحقيق ذلك لم يكن ليتأتى بغير موافقة المستعمرات على الاستقلال والتحالف الأجنبي والاتحاد وتشكلت على الفور لجنة لإعداد هذا البيان تتألف من خمسة مندوبين برئاسة توماس جيفرسون.

وفي ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ صدر إعلان الاستقلال، إيذاناً بمولد أمة جديدة، واضعاً فلسفة الحرية الإنسانية التي أصبحت القوة المحركة للعالم الغربي بكامله. وجاء في الإعلان :

«إننا نؤمن بأن الناس جميعاً خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد وهبهم حقوقاً لا تقبل المساومة، منها حق الحياة وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة، وتقوم الحكومات بين الناس لضمان هذه الحقوق، وتستمد سلطانها العادل من رضى المحكومين ومن حق الشعب. وإذا ما توخت الحكومة هدفاً من هذه الأهداف، أصبح من حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها، ثم يقيم بدلا منها حكومة يضع أسسها على المبادئ وينظم سلطانها في الصيغة التي تحقق له الأمن والسعادة»

ألهب الإعلان حماسة الجماهير التي انتفضت لنيل حريتها، واستمرت الحرب لمدة ست سنوات، وأشتعل القتال في كل مستعمرة، وبينما شهدت المستعمرات الأمريكية كثيراً من الهزائم، إلا أن جورج واشنطن نجح في التقهقر بقواته سليمة خلال العام الأول، وفي العام الثاني (١٧٧٧) شهد الأمريكيون أعظم انتصاراتهم. ودخلت فرنسا إلى جانبهم تؤيدهم ضد انجلترا انتقاماً لهزائمها سنة ١٧٦٣ من ناحية، ولمؤازرتها للحركات الثورية والتحررية من الجهة الأخرى، ولم يكن موقف فرنسا المناصر للثورة الأمريكية مباشرة أول الأمر لأن ذلك لم يكن في صالح علاقاتها في أوربا، ولكن في سنة ١٧٧٨ اضطرت القوات البريطانية إلى إخلاء فيلادلفيا بسبب تهديد الأسطول الفرنسي. وأكد الأمريكيون سلطتهم على الشمال الغربي، وفي سنة ١٧٨٠ استولوا على ميناء تشارلستون في الجنوب، واجتاحوا مقاطعة كارولينا،

وبمساعدة الفرنسيين المباشرة نجح الثوار الأمريكيون حين سلم قائد القوات البريطانية في أكتوبر سنة ١٧٨١ في معركة يورك. ووافق مجلس العموم على إنهاء الحرب، وبدأت مفاوضات الصلح في أبريل ١٧٨٢. وفي نوفمبر وقعت معاهدات مبدئية مع الحكومة البريطانية، وفي العام التالي تم التوقيع النهائي على هذه المعاهدات بعد التصالح الذى عقد بين بريطانيا وفرنسا.

وهكذا تم الاعتراف باستقلال الولايات الأمريكية الثلاث عشرة، وهي مساتشوستس، نيوهامبشاير، نيويورك، رود أيلاند، وكنيتكت، بنسلفانيا، نيوجرسي، ماريلاند، دلاوير، فرچينيا، نورث كارولينا، ساوث كارولينا، چورچيا. وبينما كانت المستعمرات الثلاث عشرة مشغولة بترتيب أمورها الدستورية المكتوبة، باعتبار أن الدستور المكتوب هو المرجع النهائي في كل دولة حرة، منذ أن أصدر الكونجرس قراراً في ١٠ مايو ١٧٧٦ للولايات (المستعمرات) ينصحها فيه بتشكيل حكومات جديدة. وهكذا وضعت الدساتير وشكلت الحكومات، وتحولت المستعمرات إلى ولايات تتهيأ لممارسة حياة الاستقلال. وفي الوقت نفسه كانت هناك ولايات جديدة تنشأ في الغرب في الأماكن الشاسعة البعيدة عن العمران والتى ازدحمت بآلاف المستوطنين الجدد الذين استقروا وراء سلاسل الجبال بعيداً عن الساحل، ولم يأت عام ١٧٩٠ حتى كان تعداد السكان عبر جبال الأبلاش نحو ١٢٠ ألف، حيث نشأت ولايات أوهايو، وكنتاكي، وتنيس.

٣ ـ إقامة حكومة وطنية للولايات المتحدة:

تهيأت الفرصة أمام الولايات الأمريكية بعد إعلان الاستقلال لتضع أفكارها السياسية التى نصت عليها وثيقة الإعلان موضع التنفيذ. وبدأت المستعمرات تتحول إلى ولايات مستقلة لها حكوماتها الوطنية. ويبدو أن النظام الذى أقره الكونجرس لقيام مثل هذه الحكومات كان ضعيفاً، ومنذ عام

١٧٨١ ظهرت علامات ضعفه في خلاف الولايات على الحدود، والصلاحيات التي تمارس عليها من جمارك وخلافه، كتحديد حرية التجار في التنقل من ولاية إلى أخرى، وانفرط عقد التكامل الذى كان قائما بين المستعمرات. أما العلاقات الخارجية فقد وضعت في أيدى الحكومة الوطنية، في وقت كانت فيه بعض الولايات قد بدأت في ممارسة صلاحياتها الخارجية بشكل مباشر، وجرى الشيء نفسه حين أعدت كل ولاية جيشها الخاص. وكانت عملة الولايات عبارة عن خليط عجيب تتناقص قيمته باستمرار. وعانى الفلاحون من عدم القدرة على تصريف منتجاتهم، وتراكمت عليهم الديون، وهنا أدرك جورج واشنطن أن الرباط بين الولايات لم يكن سوى «حبل من رمال» وأن كرامة الكونجرس قد هوت.

وبعد خمس سنوات من القلق والاضطراب، نشأت فكرة تعيين ممثلين للولايات لوضع النصوص الضرورية التي تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسباً لاحتياجات الاتحاد، وأعيد انتخاب ممثلين للولايات واختارت ولاية فرجينيا جورج واشنطن ممثلا لها. وفي صيف عام ١٧٨٧ اجتمع ممثلون عن الولايات في مجالات التشريع والقضاء والحرب، واختير جورج واشنطن رئيساً للمؤتمر، لدوره البارز في المجال الحربي والثورة ولسمعته الطيبة. بينما لعب بنيامين فرانكلين، الذى كان متقدماً في السن، دوراً توجيهياً وتوفيقياً. وكان جيمس ماديسون القادم من فرجينيا بعلمه في السياسة والتاريخ «أفضل الرجال فيما يعرض أثناء المناقشات من موضوعات». ولم يحضر توماس جيفرسون الذى كان في زيارة لفرنسا، وبصفة عامة كان الحضور من العناصر الشابة التي كان معدل أعمارهم ٤٢ سنة.

وكانت مهمة المؤتمر بأعضائه الخمسة وخمسين هي تعديل مواد الدستور بحيث تتجمع الولايات معاً بصورة أقوى، ولكن النواب تركوا هذا

الموضوع الرئيسى جانباً وراحوا يناقشون سبل إيجاد نظام جديد للحكومة، بحجة أن الحاجة كانت ماسة للتوفيق بين قوتين مختلفتين هما سلطة الحكومة المحلية فى الولايات، وسلطة الحكومة المركزية، واستقر الرأى على أن تكون سلطة الحكومة المركزية محدودة وواضحة، بينما تكون كافة السلطات فى أيدى الحكومات المحلية. وبالتالى تركت الشئون الخارجية وتنظيم التجارة وسك النقود للحكومة المركزية.

وقد رأي المؤتمر أن تضبط السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل محكم، بحيث تؤدى إلى نتائج منسجمة، وبحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، وبالتالى اتفق على أن تتألف الهيئة التشريعية من مجلسين كما هو الحال فى البرلمان الانجليزى. ولتفادى السلبيات التى قد تنتج عن تفاوت الولايات فى عدد السكان فقد استقر الرأ ى علي أن يكون التمثيل فى أحد مجلسى الكونجرس قائما على أساس عدد السكان فى كل ولاية، وأن يكون التمثيل فى المجلس الآخر قائماً على أساس التساوى بين الولايات، وبالتالى حلت مشكلة التفاوت بين الولايات الكبيرة والولايات الصغيرة. واستطاع المؤتمر فى النهاية أن يصوغ فى وثيقة قصيرة قانوناً مرضياً يشتمل على أعقد الأنظمة الحكومية التى وضعها الانسان، فهى حكومة تتمع بسلطة عليا فى دائرة اختصاصها، ولكن هذه السلطة تقع فى داخل نطاق واضح ومحدد.

ومنح المؤتمر الحكومة الاتحادية سلطة فرض الضرائب، وعقد القروض المالية، وفرض الرسوم الجمركية، ورسوم الإنتاج، وحق سك العملة، وضبط الموازين والمكاييل، ومنح براءات الاختراع، وحقوق التأليف، وإنشاء مكاتب البريد، وتعبئة الجيوش، والإشراف على العلاقات مع المواطنين الأصليين (الهنود) والعلاقات الدولية وشئون الحرب، ومنح الجنسية، والإشراف على الأراضى العامة، والاعتراف بالولايات الجديدة، وسن القوانين التى تراها ضرورية.

لقد نجح المؤتمر فى الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبحيث تشرف كل منها على غيرها، ولا تصبح قرارات الكونجرس قانوناً إلا بعد موافقة الرئيس عليها، وكان على الرئيس أن يعرض على مجلس الشيوخ أهم تعييناته وما يعقد من معاهدات للموافقة عليها. أما السلطة القضائية فلها أن تبحث فى القضايا التى تنشأ عن تطبيق القانون والدستور.

وقرر المؤتمر أن الدستور سيصبح نافذاً حالما توافق عليه مؤتمرات تسع ولايات من بين الثلاث عشرة ولاية، وانقضى عام ١٧٨٧ ولم تصادق عليه غير ثلاث ولايات، فقد تردد الناس بشأن دور الحكومة المركزية التى قد تقودهم إلى الحرب وتثقل كاهلهم بالضرائب، وأدى هذا التردد إلى انقسام الولايات فخرج إلى الوجود حزبان هما : الاتحاديون، ومناهضو الاتحاد. ويرى الاتحاديون قيام حكومة قوية، بينما يرى غيرهم قيام رابطة مفككة بين الولايات. وبعد خلافات طويلة وعنيفة بين الولايات، اعتمدت الولايات الدستور فى ٢٥ يونية ١٧٨٨، واتخذ الكونجرس الإجراءات اللازمة للانتخابات الرئاسية الأولى، وأعلن أن الحكومة ستبدأ عملها فى ٤ مارس ١٧٨٩.

كان اسم جورج واشنطن ذا بريق خاص أمام الناس، فاختاروه رئيساً للدولة بالإجماع. وفى ٣٠ أبريل ١٧٨٩ أقسم اليمين ليقوم بأعباء منصب رئيس الولايات المتحدة. وفى ظل هذه الأوضاع الجديدة بدأت الأمة انطلاقتها نحو الغرب، ولكن الحزبان (الاتحاديون ومناهضو الاتحاد) أصبحا أكثر نشاطاً، الأول يدعم الرئيس الجديد، والثانى يدعم حقوق الولايات.

لقد أنشأ الكونجرس وزارة الخارجية، وعين واشنطن توماس جيفرسون وزيراً لها، كما أنشأ الكونجرس وزارة المالية، وعين واشنطن الكسندر هاملتون

وزيراً لها. كما أنشأ الكونجرس كذلك هيئة قضائية اتحادية، وأسس محكمة عليا يرأسها قاض كبير هو جون جاى، كما أنشأ ثلاث عشرة محكمة فرعية، وهكذا ظهر بالتدريج مجلس الوزراء الأمريكى الذى يتألف من جميع الدوائر التى قد يوجدها الكونجرس. وكان حجر الزاوية فى سياسة واشنطن الخارجية هو المحافظة على السلام الذى يتيح الفرصة للدولة أن تشفى من جراحها، ويهيىء لها الظروف لاستكمال الوحدة الوطنية، ولهذا أعلن واشنطن حياد الولايات المتحدة تجاه الصراعات القائمة فى أوربا فى ذلك الوقت بسبب أحداث الثورة الفرنسية، وفى الوقت نفسه تمت تسوية الخلافات الأمريكية مع بريطانيا فى الأرض الأمريكية.

وبعد ثمانية أعوام من توليه منصب أول رئيس للولايات المتحدة اعتزل جورج واشنطن المنصب فى عام ١٧٩٧ ، فانتخب نائبه جون آدمز رئيساً.

وأثناء توليه الرئاسة، وفى سنة ١٧٩١،اختار جورج واشنطن مهندساً فرنسياً يدعى بيير لونفانت لتخطيط العاصمة، وكان المهندس الفرنسى يرى أن بيت الرئيس يجب أن يكون معلماً حضاريا مثميزاً، وكان من المقرر أن تكون سعته خمسة أضعاف البيت الذى أقيم فيما بعد، وكان واشنطن يتمنى أن يستطيع المهندس الفرنسى تحويل أفكاره إلى واقع، ولكن الكونجرس فشل فى تدبير الاعتمادات اللازمة. وفى النهاية لعب توماس جيفرسون دوراً هاماً فى تخطيط العاصمة الفيدرالية .

وفى فبراير ١٧٩٢ وقع على جيفرسون عبء إنشاء بيت الرئيس، فجمع كافة المعلومات اللازمة لإنشائه. واستقر الرأى على تصميم وضعه المهندس الأيرلندى الأصل هوبن Hoben وهو تصميم يجمع السمات العامة لمبانى علية القوم فى أوربا. ويقع بيت الرئيس إلى الجنوب الشرقى من مدينة جورج تاون، وهو موقع كان من اختيار الرئيس واشنطن نفسه، حيث يقع

وسط غابة وعلى ضفة النهر، واستطاعت لجنة من أعضاء المجلس الماسونى المحلى الذى كان واشنطن عضواً فيه، أن تضع فى غياب واشنطن حجر الأساس لبيت الرئيس فى أكتوبر ١٧٩٢،وبالطبع لم يكن يدور بخلد أى منهم أنهم وضعوا حجر الأساس لبيت هو أشهر بيوت العالم الآن بعد مائتى عام.

كان من المقرر أن يبنى البيت من ثلاثة طوابق، ولكن الرئيس قرر أن يكون من طابقين فقط، وزاد من مساحة المبنى أفقياً، وبدأت أعمال البناء فى ١٣ أكتوبر عام ١٧٩٢، وأقيم البناء من الحجر الرملى على الطراز اليونانى. وكان يطلق عليه فى البداية اسم «بيت الرئيس» President House، ثم أطلق الناس عليه اسم «البيت الأبيض» عام ١٧٩٨ عندما طلى من الخارج باللون الأبيض. وفى عام ١٩٠٢ جعل الرئيس تيودور روزفلت اسم «البيت الأبيض» اسماً رسمياً لبيت الرئيس. وفى عام ١٩٨٨ اعتبرت جمعية المتاحف الأمريكية «البيت الأبيض» متحفاً.

لقد نظم الاتحاديون حكومة قوية فى عهد كل من واشنطن وخلفه آدمز، وبعد آدمز جاء جيفرسون سنة ١٨٠٠ وكانت له شعبية عظيمة، جعلته يهتم كثيراً بالمواطن العادى، شأنه فى ذلك شأن أكبر موظفى الدولة، وشجع الاهتمام بالزراعة، كما شجع التوجه نحو الغرب، ويسر الحصول على الجنسية الأمريكية، باعتبار أن أمريكا بلد للمضطهدين، ونجح فى شراء لويزيانا سنة ١٨٠٣ من فرنسا مقابل ١٥ مليون دولار (٢,٦ مليون كيلو متر مربع) فاكتسبت البلاد مساحات خصبة أصبحت فى خلال ٨٠ سنة من أعظم مصادر الحبوب فى العالم. وفى سنة ١٨٠٥ أعيد انتخاب جيفرسون للمرة الثانية، ولكن علاقات الولايات المتحدة أخذت تسوء مع بريطانيا.

وحين خلف جيمس ماديسون جيفرسون فى الرئاسة سنة ١٨٠٩، ازدادت العلاقات مع بريطانيا سوءاً، وفى سنة ١٨١٢ أعلنت أمريكا الحرب

على بريطانيا، وكان من بين خسائر الأمريكيين أن أحرق الانجليز البيت الأبيض ومبنى الكابيتول فى عام ١٨١٤، مما اضطر الرئيس ماديسون إلى الهرب إلى فرجينيا تاركاً العاصمة واشنطن. وفى ٢٤ ديسمبر من العام نفسه وقعت اتفاقية غنت لإنهاء الحرب بين الطرفين وعقد معاهدة صلح. وبعد هذه التجربة مع انجلترا أصبح الأمريكيون أمريكيين أكثر من أى وقت مضى.

٤ ـ نمو الولايات المتحدة :

لم تكن الولايات المتحدة فى مطلع القرن التاسع عشر تتبوأ مكاناً مرموقاً بين الدول، ولم تكن حرب عام ١٨١٢ مع الإنجليز أكثر من حرب استقلال ثانية، ومع انتهاء تلك الحرب اختفت كثير من المصاعب التى كانت تواجه الأمة الجديدة، وتبلورت فكرة الوحدة القومية وتحقق التوازن بين الحرية والنظام. وأطلق على هذا العهد الجديد عهد «النيات الحسنة» ، فقد لعبت التجارة دوراً ملموساً فى توثيق الوحدة بين أجزاء البلاد، ونمت الصناعات الوطنية فى ظل ظروف حرجة مرت بها الدولة، واتضح للناس أن الاستقلال الاقتصادى والاستقلال السياسى توأمان، وإذا كان الاستقلال السياسى قد أصبح واقعاً،فإن العمل من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى صار أمراً ملحاً، ولم يكن ذلك يتأتى بغير فرض حماية جمركية على الصناعات الأمريكية.

وسجلت بدايات القرن التاسع عشر ظهور الأدب الأمريكى الحق، الذى عبر عن ظهور الوعى القومى، ورسم صورة لأمريكا المستقبل فى خيال الأدباء، وكانت التجربة فى أمريكا الشمالية وحصول المستعمرات الإنجليزية على حريتها تأسر الأفئدة فى أمريكا اللاتينية للحصول على حرية مشابهة. ففى سنة ١٨٢١ حصلت الأرجنتين وشيلى على استقلالهما، وفى العام التالى نال عدد من دول القارة الجنوبية استقلاله. ولم يبق سوى بعض المستعمرات الصغيرة فى الكاريبى وعلى الساحل الشمالى لأمريكا الجنوبية،

وأدرك شعب الولايات المتحدة أن تجربتة تحاكى فى الجنوب، وفى عام ١٨٢٢ وبضغط شعبى خول الرئيس جيمس منرو سلطة الاعتراف بالدول الجديدة مثل كولومبيا وشيلى والمكسيك والبرازيل، وتبادل معها التمثيل الدبلوماسى، واعتبرها دولا مستقلة فى حل من أية روابط تربطها بأوربا، وكان ذلك التوجه يصطدم بما يجرى فى القارة الأوربية من إقامة الأحلاف (مثل الحلف المقدس) للوقوف فى وجه الحركات الشعبية ضد الملوك.

وأصيبت الولايات المتحدة بصدمة حين وجدت الحلف المقدس يوجه اهتمامه إلى المستعمرات الإسبانية فى أمريكا فى محاولة لاحتلال المستعمرات التى حررت نفسها. وفى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ قدم منرو رسالته السنوية إلى الكونجرس، وتضمنت عدداً من الفقرات، عرفت باسم مبدأ منرو، وأهم ما تضمنه هذا المبدأ:

١ ـ أن القارتين الأمريكيتين تتمتعان باستقلالهما ولا تخضعان لاستعمار أى دولة أوربية.

٢ ـ أن أى محاولة من جانب دول التحالف الأوربى لفرض نظمها على أى جزء من الأمريكتين يعتبر خطراً على أمن وسلامة الولايات المتحدة.

٣ ـ أن الولايات المتحدة لم ولن تتدخل فى شئون مستعمرات الدول الأوربية القائمة فعلا.

٤ ـ أن الولايات المتحدة لم تساهم فى الحروب الأوربية ولا تعتزم أن تفعل ذلك.

وبهذا المبدأ الشهير الذى حدد علاقة الولايات المتحدة بالعالم القديم، حددت الولايات المتحدة علاقاتها الخارجية، وأغلقت على نفسها الأبواب من جديد، ليس كما كانت عليه الأمور من عزلة عاشتها فى إطار حدودها السياسية، وإنما فى إطار أوسع وأشمل تخرج فيه إلى العالم الأمريكى القريب منها، وتبعد عنه كل علاقة بالعالم القديم لا يراها الأمريكيون مناسبة لهم.

وعندما تولى أندرو جاكسون مهام الرئاسة فى عام ١٨٢٩ كان العالم الغربى يموج بتيارات من القلق والثورة بما فى ذلك الولايات المتحدة التى كانت تسلك طريقاً خاصة فى نموها وتطورها، وعلا نجم الديمقراطيين، وصار ذلك تعبيراً عن التوجه الجديد فى سبيل اكتساب الشعب لحقوق أكثر وفرص أوسع، وهكذا تحرر الأمريكيون سياسياً. وصاحب هذا التحرر تنظيم عمالى، وبعد خمس عشرة سنة نجحت هيئات العمال فى إقرار ما كانت تنشده من إصلاح بتقليل عدد ساعات العمل إلى عشر ساعات فقط، وأتيحت الفرصة أمامهم لمزيد من التعلم، وارتبطت الديمقراطية بالتعليم، وانتشر نظام المدارس العامة. ومع الوقت اتسم تطور التعليم بالجرأة حين أتيحت الفرصة لفتح المدارس المشتركة للبنين والبنات. ففى سنة ١٨٢٠ افتتحت كلية للبنات، وفى سنة ١٨٣٧ تأسس معهد فى مستوى الكليات للنساء، وفى سنة ١٨٣٣ ظهر التعليم المشترك بين البنين والبنات فى أوبرلين، وفى سنة ١٨٥٠ فى اربانا، وفى سنة ١٨٥٣ فى أنتيوك، ثم عقد مؤتمر حقوق المرأة سنة ١٨٤٨، وهو أول مؤتمر لحقوق المرأة فى العالم، طالبت فيه النساء بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع ظهور النهضة الفكرية والأدبية والسياسية فى ذلك الوقت، ظهر اتجاه جديد لدراسة تاريخ الجمهورية الأمريكية، وهكذا نشأت المنح الدراسية فى التاريخ مع منتصف القرن التاسع عشر. وهو الوقت الذى شهد تطوراً ملحوظاً فى مجال الاتصالات، سواء بالسفر بالسكك الحديدية، أو باستخدام آلة الطباعة التى أحدثت انقلابا فى وسائل النشر، ورفعت الصحافة إلى مركز مرموق ونما عدد السكان بشكل ملحوظ من ٧ مليون نسمة فى عام ١٨١٢ إلى ٢٣ مليون نسمة فى عام ١٨٥٢، وبلغت مساحة الأراضى الزراعية إلى ما يقرب من مساحة أوربا أى حوالى ٨ مليون كيلو متر مربع. وتطورت الصناعة بشكل ملحوظ. وهكذا توطدت دعائم الأمة فى مختلف نواحى نشاطها ونظمها.

غير أن المشاكل الأساسية التى استمدت أصولها من الاختلافات المحلية بقيت بدون حل، مما هيأ الفرصة قوية لنشوب الحرب الأهلية فى الستينيات من القرن التاسع عشر، ورأى إبراهام لنكولن أن بيتا منقسماً على نفسه لا يستطيع البقاء، وأن حكومة نصفها أرقاء ونصفها الآخر أحرار لن يكتب لها استقرار، فقد بدا للعيان أن أمريكا ليست واحدة وإنما اثنتان، إحداهما فى الشمال لها طبيعتها الخاصة، والأخرى فى الجنوب، إحداهما تمثل المجتمع الزراعى القائم على الرق فى الجنوب، والأخرى تمثل المجتمع التجارى الصناعى فى الشمال.

وبينما كان الجنوبيون يرون أن الرق عنصر أساسى فى الاقتصاد، كان الشماليون يرون أنه السبب فى تأخرهم، ونشأت فى الشمال حركة الأرض الحرة للتخلص من الرق. ومع منتصف العقد الخامس من القرن التاسع عشر احتلت مشكلة الرقيق المكانة الأولى فى السياسة الأمريكية، واحتدم الجدل حول المشكلة بين الشمال والجنوب، وتفاقم النزاع بين الأقاليم، ولعب السياسيون والصحفيون دوراً فى هذا. وازداد الانقسام عمقاً، وبينما قضى على حزب الويجز الذى كان يؤيد التوسع فى الرق، قامت مؤسسة جديدة قوية هى الحزب الجمهورى الذى كان مطلبه هو إلغاء الرق فى جميع الولايات.

وكان الرق شراً فى فكر إبراهام لنكولن، فهو الذى كان يرى أن كل تشريع وطنى ينبغى أن يصاغ على أساس المبدأ القائل بأن الرق يجب أن يحاصر وأن يحد منه ثم يلغى فى النهاية. وتزعمت ولاية كارولينا الجنوبية الحملة ضد انتخاب لنكولن رئيساً، ولكن حين تم له ذلك أعلنت كارولينا الجنوبية أن الاتحاد القائم بينها وبين باقى الولايات تحت اسم الولايات المتحدة صار غير قائم، وحذت حذوها ولايات جنوبية أخرى. وفى ٤ مارس ١٨٦١، أى بعد انفصال كارولينا الجنوبية بنحو شهر، احتفل بتنصيب إبراهام لنكولن رئيساً

للولايات المتحدة، ورفض الاعتراف بانفصال الولايات الجنوبية، واعتبره باطلا من الناحية القانونية، وطالب ولايات الجنوب بالعودة إلى الاتحاد، ولكن شرارة الحرب الأهلية انطلقت فى ١٢ أبريل ١٨٦١.

وانقسمت الولايات المتحدة إلى طرفين خاضا غمار الحرب، الطرف الشمالى ويضم ثلاثًا وعشرين ولاية مجموع سكانها ٢٢ مليون نسمة، والطرف الجنوبى ويضم إحدى عشرة ولاية، ويسكنها تسعة ملايين. وبعد أربع سنوات من التصادم بين شقى البلاد انتصر الشمال، وأعيد تنصيب إبراهام لنكولن رئيسًا للدولة الموحدة للمرة الثانية. وفى خطبة التنصيب الثانية طالب لنكولن الأمريكيين بالجهاد فى سبيل إتمام العمل الذى بدأوه بعيدًا عن الحقد والحسد، وبالعمل من أجل السلم الدائم العادل «بيننا وبين أنفسنا، وبيننا وبين سائر الأمم». وفى ١٤ أبريل ١٨٦٤ اغتيل لنكولن فى أحد المسارح.

كانت مهمة خلفه أندرو جونسون الأولى هى النظر فى أمر الولايات المنفصلة، التى لم يكن انفصالها قانونيًا، ذلك أن عناصر خارجة هى التى قادت الانفصال، وبالتالى فإنها هى التى يجب أن تحاكم وليس الولاية ذاتها، وفى عام ١٨٦٥ بدأ جونسون فى تطبيق سياسة لنكولن فى التعمير، فعين حاكمًا لكل ولاية فى الجنوب، وأعاد الحقوق السياسية لأهلها، وبعد إجراء بعض التعديلات الدستورية والسياسية عادت الولايات إلى الاتحاد، وتم وضع خطة لإعادة تعمير الجنوب، ولكن ولايات الجنوب لم تعد إلى أوضاعها السابقة قبل عام ١٨٧٢ ، حين أقر الكونجرس قانون العفو العام، الذى أعاد للجميع حقوقهم السياسية. وفى سنة ١٨٧٦ انسحبت جيوش الشمال من الجنوب، وانتهى حكم الشمال فيه، وبدأت مرحلة جديدة من التعمير الحقيقى.

وفيما بين الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى بلغت الولايات المتحدة سن الرشد. ففى أقل من خمسين عاماً تحولت من جمهورية ريفية إلى دولة مدنية. وظهرت فى البلاد نهضة اقتصادية وثقافية واجتماعية عظيمة، ويعتبر البعض أن جراح الحرب الأهلية هى الدافع الأول وراء سرعة نهضة الأمة الأمريكية، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الأهلية قفزة نوعية وتكنولوجية هائلة، ونمت الصناعة والزراعة بشكل ملحوظ. وصاحب هذا التطور ظهور عهد جديد فى حياة أمريكا السياسية فى الشئون الداخلية والخارجية، فقد أصبحت البلاد آهلة بالسكان وزالت الحدود، وتطورت الأمة من جمهورية صغيرة إلى دولة كبرى، ولكن منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الأولى لم تقحم الولايات المتحدة نفسها فى الشئون العالمية، وكانت أول تجربة لها فى هذا المجال هى الحرب العالمية الأولى

٥ ـ الولايات المتحدة دولة كبرى:

تأثرت التجارة الأمريكية إلى حد كبير بأحداث الحرب العالمية، بالرغم من أن الولايات المتحدة لمَ تكن بادىء الأمر طرفاً فى تلك الحرب. وأعلن الرئيس ويلسون أن بلاده لن تتخلى عن حقها فى التجارة الخارجية مع العالم القديم، وكان إعلانه موجهاً لألمانيا، التى كانت قد أعلنت أنها ستغرق كل سفينة تجارية تجوب المياه القريبة من الجزر البريطانية. فقد كان ويلسون يرى أن انتصار ألمانيا سوف يهدد الأمن الأمريكى بالخطر، وتجاوبت ألمانيا مبدئياً مع مطالب ويلسون بشأن حق الولايات المتحدة فى الاتجار بحرية طالما بقيت خارج إطار الحرب الأوربية، ونجح ويلسون فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩١٦ وهو العام الذى ضمن فيه السلام لبلاده.

ولكن ألمانيا غيرت من موقفها وأعلنت أنها ستخوض حرب الغواصات من جديد وتضرب السفن التى تقترب من السواحل الأوربية، ونتج عن هذه

السياسة الجديدة غرق خمس سفن أمريكية. مما دفع ويلسون داعية السلام إلى مطالبة الكونجرس بإعلان الحرب على ألمانيا ومع خريف سنة ١٩١٨ كان عدد القوات الأمريكية في فرنسا نحو ١,٧٥٠,٠٠٠ جندى، وساعدت البحرية الأمريكية البحرية البريطانية في اختراق حصار الغواصات الألمانية، كما شاركت القوات البرية بدور حاسم وأعلنت الحكومة الأمريكية أن الحرب موجهة ضد الحكومة الألمانية الاستبدادية وليس ضد الشعب الألماني. وفى رسالته لمجلس الشيوخ فى يناير ١٩١٨ أعلن ويلسون مبادئه الأربعة عشر كأساس لتحقيق السلام العادل. وفيها دعا إلى نبذ المعاهدات السرية بين الدول، وضمان حرية البحار، وإزاحة الحواجز الاقتصادية فى التجارة العالمية، وخفض التسليح، وتحقيق الحكم الذاتى فى المناطق غير المستقلة، وتكوين رابطة بين الدول تضمن استمرار السلام واستقرار الأمم.

وطبقاً لمبادئ ويلسون أعلنت الحكومة الألمانية قبولها لوقت إطلاق النار وإعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨. ولكن الحكومة الأمريكية فشلت فى أن تضع المبادئ التى وافقت عليها ألمانيا موضع التنفيذ. وأجهد ويلسون فى إقناع كافة الأطراف بما فيها الشعب الأمريكى، وحين فشل أصيب بخيبة أمل كبيرة،انعكست على صحته العامة فأصيب بشلل لم يبرأ منه. وفى مارس ١٩٢٠ رفض مجلس الشيوخ التصويت النهائي على معاهدة فرساى وميثاق عصبة الأمم، وعادت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة العزلة من جديد بعد أن فشلت تجربتها فى فرض القيم المثالية فى تنظيم العلاقات الدولية، وانتخب وارين هاردنج مرشح الحزب الجمهورى ليؤكد على نفور الأمريكيين من سياسة ويلسون.

أكد وارين هاردنج على سياسة العزلة والنهوض بالمجتمع فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك نتيجة طبيعة لتغييب النشاط

الخارجي للحكومة وتغليب التوجهات الداخلية، ومع أن هذه السياسة أسفرت عن عهد من الرخاء، إلا أنها انتهت إلي الوقوع فى فترة من الكساد نتيجة لفقدان الأسواق الخارجية، وعدم القدرة على تصريف المنتجات الأمريكية الزائدة عن الاستهلاك المحلى. وأدت التعريفة الجمركية التى فرضها الأمريكيون على السلع الأجنبية إلى إغلاق سوق التبادل مع العالم الخارجى. كما شهدت فترة العشرينيات سياسة صارمة تقضى بتحديد الهجرة إلى الولايات المتحدة، على أساس أنها لم تعد بعد تلك البلاد الشاسعة التى يجب أن يستقطب إليها المهاجرون والمعمرون من كل مكان. ونشطت هجرة مضادة إلى أوربا، وخاصة هجرة الكتاب والمفكرين.

وفى خريف سنة ١٩٢٩ انهارت سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة وتعرضت البلاد لحالة من الكساد عرف باسم الكساد العظيم، إشارة إلى أن العالم لم يعرف له مثيلا من قبل، ذلك لأنه عم وانتشر حتى شمل معظم دول العالم، وفقد ملايين المستثمرين مدخراتهم، وأفلست البنوك، واتسعت دائرة البطالة، وساعدت فترة الأزمة الأمريكيين على أن يقفوا على حقيقة مؤداها أن إمكانيات بلادهم أكبر من قدرتهم على الاستهلاك، وبالتالى فلا تتناسب سياسة العزلة وطموحاتهم فى مجال الاستثمار.

كان هربرت هوفر رئيساً سيء الحظ لأمريكا، فقد دخل البيت الأبيض قبيل شهور من انهيار سوق الأوراق المالية، ومع أنه حاول الإصلاح إلا أن الأزمة أطاحت به، وجاءت الانتخابات بمنافسه الديموقراطى فرانكلين روزفلت سنة ١٩٣٢ ، الذى اشتهر كحاكم لولاية نيويورك، والذى أرجع الأزمة إلى سوء سياسة الرؤساء الجمهوريين فى العشرينيات. وبدأ سياسته الإصلاحية فى مختلف المجالات الداخلية والخارجية، وعمل على فتح الأسواق المغلقة أمام السلع الأمريكية، ونجحت سياسته فى انتشال البلاد من الورطة التى وقعت

فيها. وما أن خرجت الولايات المتحدة من أزمتها الداخلية، حتى كان شبح الأزمة الخارجية يسيطر على العالم، فقد عادت كل من اليابان وألمانيا وإيطاليا فى فرض نفوذها الدكتاتورى المعادى للديمقراطية، فاليابان توسعت فى شرق آسيا، وإيطاليا رضخت للحكم الفاشى، وألمانيا وقعت فى قبضة النازيين، وأدت هذه التطورات إلى نشوب الحرب العالمية الأولى.

رأت أمريكا بادئ الأمر أن تبقى بعيدة عن الصراع الأوربى بالرغم من سقوط دول غرب أوربا فى قبضة النازى، ولكن الهجوم الجوى على بريطانيا فى صيف عام ١٩٤٠ أخرج الأمريكيين من حيدتهم، وانضمت الولايات المتحدة إلى كندا فى مجلس للدفاع المشترك، واستجمعت حولها دول أمريكا اللاتينية، وفى خريف العام نفسه أقر الكونجرس التجنيد الإجبارى لأول مرة. وأتت انتخابات ذلك العام بروزفلت لفترة رئاسية أخرى فكان أول رئيس ينتخب ثلاث مرات فى التاريخ الأمريكى.

وفى الشرق الأقصى دخلت اليابان الحرب إلى جانب دول المحور، فأعلنت الولايات المتحدة فرض حظر على شحن الحديد إليها، وسمحت حكومة فيشى سنة ١٩٤١ لليابان بالانتشار فى جنوب شرقى آسيا (الفرنسية) وردت الولايات المتحدة بتجميد أموال اليابانيين المودعة لديها، وناشد الرئيس روزفلت الامبراطور اليابانى السلام، ولكن الرد اليابانى جاء على شكل وابل من القنابل، ألقتها الطائرات اليابانية على الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور، وفى ٨ ديسمبر أعلن الكونجرس الحرب على اليابان. وسخر روزفلت الإنتاج الأمريكى لأغراض الحرب فى مختلف المجالات. وفى نهاية عام ١٩٤٣ كان يعمل فى القوات المسلحة والأعمال المتصلة بها نحو ٦٥ مليوناً من الرجال والنساء. وشهد المحيط الهادى أولى الانتصارات الأمريكية، وتكبد الأسطول اليابانى خسائر فادحة فى بحر المرجان، وفى مناطق أخرى عديدة، كما شهد

شمال أفريقيا قوات أمريكية تعمل إلى جانب الحلفاء ضد الإيطاليين. وعلى الجبهة الأوربية نزلت القوات الأمريكية على شواطىء نورماندى. ولكن ميدان التفوق العسكرى الأمريكى كان فى الفلبين وفى جزر المحيط الهادى.

وكان روزفلت وتشرشل قد أصدرا بيان ميثاق الأطلنطى فى عام ١٩٤١ قبل دخول أمريكا الحرب، أوضحا فيه أن غرض الدول الحليفة من وراء دخول الحرب هو : تحريم التوسع الإقليمى، منع أى تغييرات إقليمية دون موافقة الشعوب، حق الشعوب فى اختيار الحكم الذى يناسبها، تحقيق الحكم الذاتى للشعوب المحرومة منه، تحقيق التعاون الاقتصادى بين الأمم، تحرير سائر الشعوب من الخوف والحرب والحاجة، حرية البحار، نبذ العنف فى السياسة الدولية.

وفى يناير ١٩٤٣ عقد مؤتمر بريطانى أمريكى فى الدار البيضاء بهدف عدم عقد صلح مع النازيين والفاشيين إلا بعد إعلانهم لهزيمتهم التامة، وفى أغسطس من نفس العام عقد الإنجليز والأمريكيون مؤتمر كويبك لترتيب خطة العمل ضد اليابان. وفى أكتوبر عقدوا مؤتمر موسكو للتأكيد على أن يسلم المحور دون شروط، وتأكيد التعاون بين الحلفاء، وفى نوفمبر عقد اجتماع القاهرة للاتفاق على شروط الصلح مع اليابان. ثم مؤتمر طهران للتأكيد على ما تم الاتفاق عليه فى مؤتمر موسكو، من أجل العمل على تحقيق سلام دائم من خلال الأمم المتحدة. وفى ١٩٤٥ عقد مؤتمر يالتا فى وقت بدا النصر فيه حليف الحلفاء، وفيه اتفق على أن يكون للدول الأعضاء فى مجلس الأمن حق الفيتو. وبعد مضى شهرين من عودة روزفلت من يالتا وافته المنية تاركاً وراءه رصيداً ضخماً من العمل الداخلى والخارجى وضع به الولايات المتحدة فى مصاف الدول العظمى.

وبعد الحرب العالمية الثانية تولت الولايات المتحدة تدريجيا دور قيادة العالم

الغربى، وتوارى وراءها نفوذ الدولتين الأوربيتين (بريطانيا وفرنسا) التقليدى، وتحملت الولايات المتحدة عبء التصدى للإتحاد السوفيتى، والعمل على تحجيم نفوذه فى آسيا وأفريقيا، فضلاً عن الضغط علية فى أوربا. ولم يستطع الإتحاد السوفيتى الصمود فى مواجهة المنافسة العنيفة مع الولايات المتحدة فى الميادين الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن مجال المنافسة فى استكشاف الفضاء الخارجى. وانتهى الأمر مع بداية التسعينات بانسحاب الإتحاد السوفيتى من المنافسة، بل وانسحابة من الوجود، تاركا الميدان للولايات المتحدة وحدها تقود سفينة العالم إلى حيث تريد.

الفصل الثالث

علاقات أمريكا بشمالي أفريقيا في القرن التاسع عشر

١ـ ملامح علاقات أمريكا الخارجية فى القرن ١٩ .

٢ـ ملامح علاقات أمريكا بشمالى أفريقيا فى القرن ١٩ .

٣ـ علاقات أمريكا الاقتصادية بمصر فى القرن ١٩ .

٤ـ نشأة القنصلية الأمريكية فى الإسكندرية.

٥ـ علاقات أمريكا الثقافية والسياسية والعسكرية مع مصر فى القرن ١٩ .

علاقات أمريكا بشمالى أفريقيا

فى القرن التاسع عشر

١ ـ ملامح علاقات أمريكا الخارجية فى القرن ١٩ :

يجب أن نضع فى الاعتبار عدة نقاط تحدد معالم القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة، وتؤثر على علاقتها بالخارج.

أولا: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تزال حتى بداية القرن التاسع عشر حديثة عهد بالاستقلال وأنها حريصة على المحافظة عليه، بتحديد علاقاتها الخارجية، ولهذا كانت تتبع سياسة الحياد أو العزلة، تلك السياسة التى لم يكن لها بديل فى المحافظة على الاستقلال لأن الولايات المتحدة لم يكن لديها من القوة ما يمكنها من غير ذلك.

ثانيا: أن الدول الأوربية وخاصة إسبانيا كانت تملك المستعمرات فى أمريكا الجنوبية، وأن الولايات المتحدة كانت ترغب فى أن تنال دول أمريكا الجنوبية استقلالها إبعاداً للخطر الأوربى الذى كان لا يزال قائماً فى القارة الجنوبية، وقد شغلها هذا كثيراً عن تكوين علاقات خارجية نشيطة.

ثالثا: أن الولايات المتحدة فى سعيها لتحقيق الهدفين السابقين حددت موقفها بإعلان رسمى، صرح به الرئيس منرو، وبمقتضاه تتحدد علاقات الولايات المتحدة بجيرانها (أمريكا الجنوبية) من ناحية، وعلاقاتها بالعالم القديم من ناحية أخرى. وفيما يختص بالعالم القديم فقد نص على عدم التدخل فى شئونه، وعدم تدخله فى شئونها.

رابعا: أن الولايات المتحدة قد انتابها صراع داخلى فى الفترة من سنة ١٨٦٠

إلى سنة ١٨٦٥ وهو ما يعرف بالحرب الأهلية الأمريكية، وقد شغلها هذا عن العالم الخارجي لترتيب أمورها الداخلية.

خامساً: أن الولايات المتحدة ظلت طوال تلك الفترة ومنذ إعلانها استقلالها تسعى فى توسيع حدودها، وتأمين اقتصادها، وكان من نتيجة هذا اتجاهها نحو الشرق الأقصى، باعتباره امتداداً طبيعياً لتوجهها غرباً فى الأرض الأمريكية.

سادساً: أن البعد الشاسع بين العالمين الجديد والقديم - فى وقت بداية استخدام البخار - جعل الولايات المتحدة فى عزلة نسبية.

يتضح من الاعتبارات السابقة أن علاقات الولايات المتحدة كانت مقصورة تقريباً فى القرن التاسع عشر على مناطق ثلاث رئيسية هى: أمريكا الجنوبية بحكم الأهمية المباشرة لها، ثم أوروبا الغربية بحكم الموطن الأول للسكان المهاجرين من ناحية، وعلاقات الدول الاستعمارية (إسبانيا وفرنسا وانجلترا) بقارة أمريكا الجنوبية من ناحية أخرى. وأخيراً الشرق الأقصى مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

أما بالنسبة لشرق البحر المتوسط وبخاصة مصر والشام فقد كان بين الأمريكيين والمنطقة اتصالات ثقافية وتجارية كما نشط بعض الأفراد الذين جاءوا للعمل بعقود فردية فى المنطقة. وسيتضح ذلك من العرض التالى.

لم يصبح للولايات المتحدة سياسة خارجية إلا منذ إعلانها الاستقلال فى ٤ يوليه سنة ١٧٧٦، ثم نجح الأمريكيون فى عقد معاهدة الاستقلال مع إنجلترا فى سبتمبر ١٧٨٣. ولم يكن فى إمكان الولايات المتحدة بعد الاستقلال - الاستغناء عن أوربا لوجود العديد من الروابط بينهما.[١]

لقد ظل چورچ واشنطون G. Washington أول رئيس للجمهورية الأمريكية حريصاً على اتباع سياسة المحافظة على الاستقلال وسياسة الحياد، ففى سبتمبر من عام ١٧٩٦ ألقى خطاباً إلى الشعب الأمريكى، يودعه فيه ويوصيه خيراً بمكاسبه التى نالها بالدماء والتضحية، وكان هذا الخطاب بمثابة وصية سياسية لخلفائه، وكانت هذه الوصية هى الدعامة الأولى لسياسة العزلة التى اعتنقها الشعب الأمريكى، وارتبط بها رجال السياسة الأمريكية حتى أوائل الحرب العالمية الثانية. قال واشنطون فى خطبة الوداع محذراً مواطنيه من عواقب الاشتباك فى السياسة الأوربية: «إن لأوروبا مصالح معينة لا تربطنا بها أية صلة، وإذا ربطتنا فمن بعيد جداً، وستنشأ من هذه المصالح مشاكل وخلافات متلاحقة تشغل بال أوروبا، وهى فى جوهرها مسائل غريبة عنا تماماً». وفى هذا الخطاب تحدث عن الحرية وحب الشعب الأمريكى لها، وبين لهم قيمة الاستقلال وضرورة المحافظة عليه، فقد صاروا بعد الاستقلال قوة أكبر، ودولة ذات مصادر أعظم، وأكثر أمناً بالنسبة للأخطار الخارجية، وأقل احتمالا لقطع أواصر السلام مع العالم الخارجى، فالوحدة تجنب الأمريكيين المنافسة والحروب، وتقف حاجزاً دون المؤامرات الخارجية، التى تضعفهم. وفى هذا المجال يذكّر واشنطون شعبه بأن على أمريكا أن تحد من علاقاتها السياسية مع الأمم الأجنبية، بينما تتوسع فى علاقاتها التجارية معهم.(٢)

ولقد حرص الأمريكيون على تنفيذ هذه الوصية حرصاً يدعو حقاً إلى الدهشة، فقد كانت تربطهم بدول أوروبا أواصر القرابة فى الجنس واللغة والدين، ومع ذلك فإنهم فى سياستهم لم يولوا وجههم نحو أوروبا، فلم يشتركوا مثلا فى حروب نابليون، ولا حضر ساستهم مؤتمر ڤيينا ١٨١٤ ولا المؤتمرات التى تلته. وحينما تقرر فى مؤتمر ڤيرونا سنة ١٨٢٢ تدخل فرنسا لقمع الثورة فى إسبانيا خشيت الولايات المتحدة أن يكون تدخلها مقدمة

لتدخل دول أخرى فى العالم الجديد[٣].

فأعلن الرئيس الأمريكى چيمس منرو J. Monroe فى ديسمبر سنة ١٨٢٣ مبدأه الشهير الذى عرف باسمه، وهو الذى قامت على أساسه من بعده سياسة الولايات المتحدة الخارجية،وهى السياسة التى اعتمدت العزلة، وعدم التدخل فى الشؤون الدولية وعدم الاشتراك فى المعاهدات والمحالفات الأجنبية أساساً لها لأن الشؤون الأمريكية تخص الأمريكيين وحدهم.[٤]

والحقيقة أن چيفرسون T. Jefferson (أول وزير للخارجية الأمريكية، وكان من أولئك الرجال الذين ينظرون إلى المستقبل دائماً) هو أول من فكر جدياً فى ذلك المبدأ الخطير الذى أعلنه منرو. وتشاء الظروف مع بداية القرن التاسع عشر أن يتم انتخاب چيفرسون (١٨٠١ - ١٨٠٩) رئيساً للولايات المتحدة. وكان واضحاً من أعماله، منذ أن كان وزيراً للخارجية، ثم بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، اهتمامه بالسلام ورفاهية الشعب الأمريكى أكثر من اهتمامه بشئون الدفاع، وكان ينظر باهتمام إلى امتداد الدولة الحتمى مستقبلا ناحية الغرب، وفى عهده تم شراء لويزيانا من فرنسا، وكان يرى أن أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية يجب أن تقعا فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة.

لم يكن فى إمكان الولايات المتحدة السكوت على ما كان يحدث فى القارة الأمريكية الجنوبية فقد كان الصراع بين الأمريكين الجنوبيين، والاستعمار الإسبانى، يدفع الدول الأوروبية إلى التدخل فى شئون العالم الجديد، مما يقلق بال الولايات المتحدة. ولذا كان الدافع لإعلان مبدأ منرو هو الدفاع عن حقوق الشعب الأمريكى وشعوب العالم الجديد فى تقرير مصيرها أمام أوروبا.[٥]

وتشرح رسالة منرو موقف الحياد الذى تنوى الولايات المتحدة أن تقفه

بالنسبة لمسائل أوروبا، فقد آلت على نفسها ألا تتدخل فى المسائل الأوروبية، وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة لم يكن فى استطاعتها التدخل فى شئون العالم القديم، فليست لديها القوة أو الوسائل التى تضمن لها تحقيق ذلك. ولذا اعتمدت على الأسطول الانجليزى فى إعلانه وضمان تنفيذه، وحق لكانتج وزير الخارجية الإنجليزى أن يقول: «إنه عضد الدنيا الجديدة لكى يحفظ التوازن فى العالم القديم».

نص هذا التصريح على أن الأقاليم الأمريكية لم تعد مجالات للتدخل أو الاستعمار الأوروبى، وأن أى تدخل من جانب أية دولة أوروبية تعتبره الولايات المتحدة عملا عدائياً موجهاً ضدها، وقد أعقب ذلك إعلان استقلال الجمهوريات الأمريكية الناشئة واعتراف إنجلترا بها.

وقد تطور مدلول المبدأ تبعاً لتطور الولايات المتحدة وقوتها، فنجد أن مبدأ منرو قد وضع نظاماً أمريكياً لتحقيق سلام وأمن الولايات المتحدة أولا ، والسلام الأمريكى العام ثانياً. ولم تعترف دول أوروبا رسمياً بهذا المبدأ إلا فى مستهل القرن العشرين فى مؤتمر الصلح فى باريس سنة ١٩١٩ ، إلا أنها قبل ذلك احترمته فى مواضع كثيرة، ويعتبر هذا المبدأ هو الأول فى السياسة الأمريكية الذى وضع أساساً ثابتاً لسياسة دفاعية بعيدة المدى، وسيظل باقيا ما بقيت الولايات المتحدة. وهكذا حدد المبدأ سياسة الولايات المتحدة تجاه العالمين الجديد والقديم، ولعلنا نلاحظ أنه كلما زادت قوة الولايات المتحدة ذهبت فى تفسير المبدأ مذاهب شتى، تتفق مع قدرتها الحربية والسياسية.[٦]

على أن قيام الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب فيما بين ١٨٦٠ و ١٨٦٥ ، نتيجة الاختلاف فى الأفكار السياسية والاقتصادية، والاختلاف فى الطبيعة الجغرافية، هذا إلى جانب مسألة الرق، أدى إلى انشغال الولايات المتحدة بأمورها الداخلية عن العالم الخارجى.

وعندما قرر الأمريكيون أهمية التعامل التجارى مع العالم القديم وجهت الولايات المتحدة إهتمامها خارج القارة الأمريكية فى البداية نحو الشرق الأقصى فى عهد الرئيس بيرس فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ففى عام ١٨٥٤ استطاعت أن تقنع اليابان بفتح أبوابها أمام العالم الخارجى والحضارة الغربية، وعقدت معاهدات معها للتمثيل السياسى والقنصلى، وكان لذلك أثر فى تقدم اليابان الحضارى والسياسى والحربى فيما بعد. وتلا ذلك اهتمامها بأمور الصين التى كانت نهباً مشاعاً للدول الأوروبية. وكان هذا الاهتمام بأمور الشرق الأقصى ناتجاً عن توسع الولايات المتحدة نحو الغرب، حتى أصبحت تشرف على المحيط الهادى، وانتقال عدد من سكانها للاستيطان فى المناطق الغربية الجديدة، خاصة بعد كشف الذهب فى كاليفورنيا. وبذلك رأت أن ما يجرى على الشاطىء الآخر للمحيط الهادى أصبح يهمها تماماً، ولذا نال الشرق الأقصى عناية خاصة فى سياستها الخارجية. وبينما كان هذا يجرى فى الشرق الأقصى كانت منطقة البحر المتوسط ميداناً للتنافس التجارى الأوروبى فى بادئ الأمر، ثم ميداناً للتنافس الاستعمارى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولذلك لم تجذب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية إلا فى إطار محدود لم يخل من صعوبات(٧).

وفى هذه الفترة أخذت سياسة الولايات المتحدة تتضح شيئاً فشيئاً بإضافة مبادئ جديدة تحدد سياستها الخارجية، وكانت هذه المبادئ ناتجة عن التطورات الجديدة فى السياسة الأمريكية، فقد نادت الولايات المتحدة بمبدأ «الباب المفتوح» فى الشرق الأقصى، وتفوق النفوذ الأمريكى فى الدنيا الجديدة، وتكوين جامعة أمريكية، والتحكيم فى فض المنازعات بينها وبين الدول الأخرى فى المسائل التى لا ينطبق عليها مبدأ منرو.

وهكذا نجد أن الشواغل الجديدة للولايات المتحدة فى الشؤن الخارجية كانت قائمة فى الشرق الأقصى إلى جانب القارة الأمريكية الجنوبية، وحتى

ذلك الوقت (النصف الثانى من القرن التاسع عشر) لم يحظ الشرق الأوسط بعناية بالولايات المتحدة.

على أنه لا يمكن إنكار وجود علاقات سياسية وتجارية بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط تماماً. ففى أوائل القرن التاسع عشر كانت الدولة العثمانية تسيطر على المنطقة المذكورة وقد اتصلت الولايات المتحدة بها اتصالا لا يتعدى حدود التجارة مع ثغر أزمير، وبعض موانىء البحر المتوسط، مما اضطر الولايات المتحدة فى بعض الأحيان إلى أن تدخل فى حرب مع بعض أجزاء الدولة العثمانية، التى كانت تتمتع بنوع من الاستقلال مثل طرابلس وتونس والجزائر وذلك دون أن تكون فى حالة حرب مع الدولة العثمانية نفسها.

ولم تنشأ علاقات قنصلية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية إلا فى سنة ١٨٢٤، وإن كان الباب العالى قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكى لديه، وعقدت بين الدولتين معاهدة سنة ١٨٣١ سمح فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود، ونالت الولايات المتحدة بمقتضاها بعض الامتيازات الاقتصادية، وسارت العلاقات طيبة بين الدولتين طوال القرن التاسع عشر، بالرغم من قيام مذابح أرمينيا التى أدت إلى سخط الرأى العام الأمريكى. وظلت الحال هكذا حتى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وحلفائها سنة ١٩١٧.

هذا عن السياسة الخارجية. أما فيما يختص بالناحية التجارية التى تمثل الوجه الآخر فى العلاقات بين الدول، فإن سكان نيو إنجلند بخاصة والمهاجرين من أوروبا إلى أمريكا بعامة، قد اشتهروا بممارستهم لحرفة التجارة، وعلى الرغم من بعدهم فى العالم الجديد وعزلتهم السياسية، فقد أخذت

أساطيلهم التجارية تجوب البحار، وحتى إذا جاء القرن التاسع عشر ونشطت حركة الأقاليم الداخلية الغنية، وازداد عدد السكان زيادة كبيرة، كما ازداد الإنتاج الاقتصادى وفرة وتنوعاً حتى أصبح يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى ويسمح بفائض كبير للتصدير، نتيجة لهذا كله نشطت الرغبة فى التعامل مع العالم الخارجى [٨].

وأدى توفر الثروات الهائلة، وخطوط المواصلات الداخلية، ورغبة السكان فى الخروج من عزلتهم، والتعليم الذى اتسع نطاقه وأفقه، كل هذا كان من أعظم العوامل التى عملت على مضاعفة الجهود فى ميدان المبادلة التجارية مع أسواق أوروبا وغيرها من دول العالم القديم. ويبدو أن العوامل الاقتصادية البحتة أخذت بدورها تفرض مثل هذا التوجيه، إذ أن ترك فائض عظيم من المنتجات بدون تصدير من شأنه أن يضغط على السوق المحلى، مما يترتب عليه إلحاق الضرر بالزراع فى حقولهم والصناع فى مصانعهم، وهكذا بدا الاتجار مع الخارج ضرورة ملحة.

ولم تقف الصعوبات الكثيرة مثل حداثة العهد فى الوطن الجديد، أو العزلة النسبية، والبعد عن مواطن الحضارة والتجارة فى العالم القديم، أو قلة المعرفة والخبرة بأحوال كثير من جهات العالم، دون النجاح فى تثبيت قدم التجارة الأمريكية العالمية، فقد صدّرت الولايات المتحدة رؤوس أموالها للاستثمار فى الخارج فى صورة نشاط للبنوك والشركات ودوائر الأعمال، وأصبح من اليسير تمويل التجارة الخارجية، ومع التجارة نشطت معاهد التعليم فى تخريج ما يلزم لهذا المجهود التجارى من عناصر صالحة للقيام بأعباء هذه المهنة، واستثمرت الأموال الأمريكية فى الخارج ، فى الأرجنتين واستراليا وبارجواى وأورجواى والبرازيل والصين وغيرها .

يتضح من هذا العرض العام للنشاط السياسى والاقتصادى الخارجى للولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر أن القارتين الأمريكيتين كانتا تحظيان بالمركز الأول فى اهتماماتها فى هذين المجالين. وأن القارة الأوروبية كانت بالضرورة التاريخية مركزاً تالياً ، أما منطقة الشرق الأقصى فكان الاهتمام بها نتيجة طبيعة لاتساع حدود الولايات المتحدة غرباً، ولقربها منها، خاصة وأن المحيط الهادى عامر بالجزر الصغيرة المتناثرة التى تصلح محطات بحرية آمنة، تؤمن الطريق الطويلة بين السواحل الأمريكية والسواحل الأسيوية.

أما منطقة الشرق الأوسط فلم تلق عناية مماثلة، وذلك لعدة أسباب منها، أن أولويات الولايات المتحدة فى علاقاتها الخارجية اتجهت إلى المناطق السابق ذكرها. وأن منطقة الشرق الأوسط كانت ميداناً للتنافس التجارى بين الدول الأوروبية، ثم ميداناً للتنافس الاستعمارى بعد ذلك. ولا ينتظر من الولايات المتحدة فى ذلك الوقت أن تزج بنفسها بين هذه الدول الكبرى وأمامها مناطق أخرى. ومن ناحية ثالثة لم يكن الاتصال عبر الأطلنطى سهلا، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر منطقة داخلية، بعيدة عن البحار العالمية المفتوحة، المحيطة بالولايات المتحدة شرقاً وغرباً. ومع ذلك فلا يخل الأمر من محاولات كانت ناجحة فى بعض الأحيان وفاشلة فى أحيان أخرى للدخول إلى البحر المتوسط للاتجار مع سواحله العربية.

٢ ـ ملامح علاقات أمريكا بشمالى أفريقيا فى القرن ١٩

تعود خبرة الملاحين الأمريكيين بالبحر المتوسط إلى بداية الربع الأول من القرن السابع عشر، أى قبل استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا بنحو قرن ونصف القرن من الزمان، حين وصلت مركب تنتمى لمستوطنة نيو إنلجند إلى سواحل مراكش. وفى الربع الأخير من القرن السابع عشر كانت تتردد حكايات عن «أمريكيين» وصلوا إلى المنطقة وانقطعت صلاتهم بالعالم

الجديد، أو «أمريكيين» وقعوا فى أسر البحرية الجزائرية أو البحرية المراكشية، وبالطبع فإن استخدام كلمة «أمريكيين» هنا إنما يتم تجاوزاً، فقد كان هؤلاء جميعاً يبحرون تحت ظل العلم الإنجليزى(٩).

وبعد استقلال الولايات الأمريكية حرصت على تنمية اقتصادياتها بتطوير التجارة الخارجية، فشكل الكونجرس لجاناً للتفاهم مع دول شمالى أفريقيا لحماية المراكب الأمريكية فى البحر المتوسط، وفوّض بعض السياسيين البارزين من أمثال چون آدمز وبنيامين فرانكلين وتوماس چيفرسون، لعقد اتفاق سلام مع كل من الجزائر وتونس لمدة عشر سنوات تالية، بهدف تنمية التجارة الأمريكية فى البحر المتوسط، وخاصة تجارة الفحم والأسماك والأرز، حتى بلغ عدد السفن الأمريكية المشتغلة بهذه التجارة نحو مائة سفينة. ولا شك أن هؤلاء السياسيين وجدوا أن مشاكلهم مع السواحل الأفريقية على البحر المتوسط لا يمكن أن تحل بدون الاستعانة بالدول الأوربية، ذات الخبرة والعلاقة بالمنطقة. ولكن الدول الأوربية التى لم تستطع أن تحل مشاكلها نفسها مع الشمال الأفريقى لم تستطع أن تقدم شيئاً ذا بال للأمريكيين. وتكررت حوادث اقتياد السفن الأمريكية إلى السواحل الجزائرية، ليس فقط من البحر المتوسط، وإنما من المحيط الأطلنطى، وبينما كانت السفن تعتبر من الغنائم كان رجالها يسترقون.

وانطلقت فى الولايات الأمريكية دعوة قوية توجه النداءات للمواطنين بالتبرع لفك أسر الأمريكيين فى الشرق. ودعا أحد التجار الأمريكيين إلى ضرورة المصالحة مع البربر فى شمالى أفريقيا، وعقد معاهدة صداقة وتجارة، لوضع حد لحالة القلق والاضطراب التى تعانى منه التجارة الأمريكية فى البحر المتوسط. وكان لدى الأمريكيين قناعة كاملة بأن تحقيق المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة لا يتم إلا بإحدى وسيلتين هما المفاوضات أو الحرب.

وفضل الأمريكيون فداء أسراهم واستخدام الأساليب السلمية فى عامى ١٧٨٥ و ١٧٨٦ ، ولكن الداى رفض العروض الأمريكية مؤثرا التزام الأمريكيين بحجم الفدية التى يطلبها هو منهم.

وبينما فشل الأمريكيون فى التفاوض مع الجزائر، نجحوا فى عقد اتفاق صداقة وتجارة مع مراكش فى يونيه ١٧٨٦ ، بمقتضاه تضمن السفن التى ترفع العلم الأمريكى فى المحيط الأطلنطى الأمن والحماية، ومن خلال هذا الاتفاق تكون مراكش أول دولة فى العالم تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية. أما المراكب الأمريكية فى البحر المتوسط، فلم تتمتع بحماية مماثلة لتعرضها لهجمات حركة الجهاد من دول إسلامية أخرى لم تعقد الولايات المتحدة معها اتفاقيات مماثلة، ولذلك رأى الأمريكيون ضرورة تشكيل منظمة من الدول البحرية لضرب وتأديب دول الشمال الأفريقى، التى اتهمت بأنها تمارس القرصنة، بينما كانت تدافع عن نفسها وعن مصالحها، فى إطار ما يعرف باسم الجهاد البحرى، انطلاقاً من أن البحر المتوسط بحر إسلامى، وعلى من يريد أن يتاجر فيه أن يدفع الرسوم لدوله الإسلامية. وعلى هذا النحو اصطدم حرص الأفارقة المسلمين على فرض مبادئهم البحرية على البحر المتوسط بحرص الأمريكيين فى أحقيتهم بالاتجار بحرية فى هذا البحر.

وكانت التوجهات المطروحة فى ذلك الوقت لضمان سلام الملاحة غير الإسلامية فى البحر المتوسط أن تعقد اتفاقيات سلام مرحلى أو اتفاقيات سلام دائم مع الدول الإسلامية فيه. وتضمن الاتفاقيات المرحلية سلامة السفن الأجنبية فى عهد من وقعها من البايات فقط، ولا يكون خلفه ملزماً بما تم التوصل إليه أما اتفاقيات السلام الدائم فتعتبر تعهداً يلتزم به الحاكم وخلفاؤه من بعده فى ضمان سلامة الملاحة غير الإسلامية فى البحر المتوسط، وبمقتضى هذه الاتفاقيات أو تلك تدفع السفن غير الإسلامية الرسوم المقررة

على إبحارها فى البحر المتوسط متمتعة بالأمان التام. وما يقال فى هذا المقام إنما ينطبق على الجزائر وتونس وطرابلس. ولعل الجزائر كانت أكثر هذه الدول الإسلامية تشدداً فى فرض السلم على طريقتها، وقد نفر الأمريكيون من شروط هذا السلام مما أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية غير الرسمية بدول شمالى أفريقيا.

وفى صيف عام ١٧٩١ بدت ملامح تحسن فى العلاقات الجزائرية الأمريكية، فقد توفى الداى محمد باشا المعروف بتشدده، وخلفه سيدى حسن الذى يرتاح إليه الأمريكيون، فبدأوا بالاتصال به عن طريق رجالهم فى مراكش والبرتغال وفرنسا. ولكن أحداث اصطياد الجزائريين للسفن الأمريكية حطم آمال الأمريكيين فى تسطير صفحة جديدة من العلاقات الأمريكية الجزائرية، وبلغ عدد الأسرى الأمريكيين فى أيدى الجزائريين نحو ١١٩ أسيراً، وانعكست حالة عدم الاستقرار على التجارة الأمريكية، فارتفعت رسوم التأمين على شحن البضائع فى الموانى الأمريكية من ١٠٪ إلى ٣٠٪، وتدافع الأمريكيون لحماية تجارتهم الخارجية والعمل على إطلاق سراح أسراهم، فنشطت الجمعيات الخيرية تعمل لتحقيق هذا الهدف، وأنشىء صندوق لتحرير الأسرى الأمريكيين فى الجزائر عام ١٧٩٤.

رأى الأمريكيون ألا سبيل إلا القتال، وقرر الكونجرس تأسيس أسطول حربى، بعد انقسام فى الرأى حول أهمية محاربة دول بعيدة عن السواحل الأمريكية تقع فى الشمال الأفريقى. وفى الوقت نفسه انطلقت السفارات الأمريكية تبحث عن السلام عن طريق وساطة دول أوروبية كالسويد وفرنسا، ولكن قناعة الأمريكيين كانت شبه كاملة بأن فرنسا يجب أن تلعب دوراً مهماً فى مسألة تحقيق الأمن فى البحر المتوسط. ولهذا تقرر أن ترعى مدريد ولشبونه مسألة الأمن مع مراكش فى البحر المتوسط، بينما ترعى باريس المسألة ذاتها مع الجزائر وتونس.

وفى خريف عام ١٧٩٥ وصلت بعثة أمريكية إلى الجزائر والتقت بالداى، ولكن المفاوضات كشفت عن عمق الهوة بين الطرفين، وكادت المفاوضات تفشل كما فشلت من قبل، وبمرونة من الطرفين تم الاتفاق على أن يدفع الأمريكيون مبلغ ٥٨٥ ألف دولار إسبانى، وبذلك ضمن الأمريكون سلامة سفنهم، واستمرار تجارتهم فى البحر المتوسط، وتمتعت هذه السفن بالخدمات المجانية التى تقدم لهم فى الموانى الإسلامية، وبعبارة أخرى فإن الرسوم السنوية (الجزية) التى تدفعها السفن الأمريكية إنما كانت تتلقى فى مقابلها خدمات مباشرة أو غير مباشرة، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن السيادة البحرية فى البحر المتوسط كانت للدول الإسلامية، فإن مسألة ما يسمى بالقرصنة تنزوى جانباً.

وافق الكونجرس الأمريكى على المعاهدة بأغلبية ثلثى الأعضاء فى مارس عام ١٧٩٦ . ونجح الأمريكيون فى تدبير المال المطلوب للجزائريين مقابل توقيع المعاهدة، وعرض الداى أن يحقق للأمريكيين سلماً مع كل من تونس وطرابلس. وأسفر تحقيق السلام مع الجزائر عن توطيد العلاقات الأمريكية الجزائرية، فبنى الأمريكيون سفينة حربية من أجل الداى، وغادرت السواحل الأمريكية فى يناير ١٧٩٨ حاملة هدايا سخية للداى، إلى جانب ٢٦ برميلا تحوى دولارات فضية قيمة الجزية المقررة للجزائر.

كانت محاولات داى الجزائر قد نجحت فى أن تحقق هدنة بحرية بين الولايات المتحدة وتونس إلى أن يصل الطرفان إلى تسوية دائمة للجزية المطلوبة من الأمركيين. وبعد انقضاء المدة المقررة للهدنة وطولها عام ونصف العام، عاد التونسيون لممارسة نشاطتهم البحرية المعادية للسفن الأمريكية، وفى ديسمبر عام ١٧٩٦ دعى الرئيس واشنطن إلى ضرورة وأهمية عقد اتفاق أمريكى مع تونس وطرابلس، وفى الوقت نفسه إعداد أسطول حربى لحماية السفن الأمريكية فى البحر المتوسط. وساعد تدخل داى الجزائر على سرعة عقد

معاهدة بين الولايات المتحدة وتونس فى أغسطس ١٧٩٧ ، وبعد إجراء بعض التعديلات لتحقيق التكافؤ فى العلاقات بين الولايات المتحدة وتونس وافق مجلس الشيوخ على المعاهدة فى يناير عام ١٨٠٠ .

وقبل ذلك بأربع سنوات أى فى عام ١٧٩٦ وقع الأمريكيون اتفاقاً مع باشا طرابلس، ولكن هذا الاتفاق تعثر بسبب مماطلة الأمريكيين فى دفع المخصصات المفروضة عليهم، مما هدد بعودة الأوضاع السابقة على توقيع الاتفاق من غارات على السفن الأمريكية الداخلة إلى البحر المتوسط، بحر المسلمين فى ذلك الوقت، الذى يجب على من يمخر عبابه أن يدفع الجزية للمسلمين. وكان باشا طرابلس حريصاً على أن يعامل من جانب الأمريكيين كما يعامل داى الجزائر وباى تونس، ولذا طلب باشا طرابلس من الرئيس الأمريكى (آدامز) أن تكون الأفعال فى مستوى الوعود التى قطعها على نفسه، لأن عبارات المجاملة والود الفارغ ستترك لكل طرف أن يتصرف على طريقته.

الواقع أن الأمريكيين كانوا يهدئون الحكام المسلمين فى الظاهر ويرتبون لعمليات أخرى فى الخفاء، فقد كانوا على يقين أن المسلمين ليسوا أقوياء، وأن ما يبدو من قوتهم إنما هو نتيجة لضعف المسيحيين، وقد استفادت الحكومة الأمريكية كثيراً من تلك التقارير التفصيلية التى كان يبعث بها القناصل الأمريكيون، والتى لم تترك صغيرة ولا كبيرة إلا واحتوتها، ويذكر تقرير أحد القناصل أنه قدم نفسه لمحافظ بنزرت الذى رجاه أن يزور كل جزء من المدينة فضلا عن الساحل، وقد اعتبر القنصل المحافظ «رجلا مغفلا» لأنه هيأ له كامل الفرصة لممارسة نشاطه السرى كرجل مخابرات. ويبين هذا النموذج كيف استفاد القناصل الأمريكيون من وظائفهم فى إرسال الكثير من المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية عن المنطقة استعداداً لمواجهة عسكرية تضع حداً للتفوق الإسلامى فى البحر المتوسط وتضمن حرية الملاحة والتجارة الأمريكية فيه.

وأدى تأخير الأمريكيين للجزية المقررة لدول الشمال الأفريقى إلى تهيئة الفرصة لإعلان الحرب، وكان باشا طرابلس أسبق الحكام فى الشمال الأفريقى إلى قطع العلاقات مع الولايات المتحدة فى مايو ١٨٠١، وإنزال العلم الأمريكى من على سارية القنصلية الأمريكية فى ١٤ مايو من العام نفسه، وكان ذلك إعلانا ببداية الصراع بين الطرفين.

فى هذه الظروف تولى جفرسون رئاسة الولايات المتحدة، وكانت له تجربة مباشرة فى التفاوض مع حكام الشمال الأفريقى عام ١٧٨٤، وكان من رأيه ألا تدفع الولايات المتحدة الجزية لهم، بل على الولايات المتحدة أن تحاربهم، ليس بالصدام العسكرى المباشر، وإنما بتأكيد الوجود البحرى الأمريكى الفعلى فى البحر المتوسط، الذى يمكنه التقاط السفن الإسلامية فرادى الواحدة بعد الأخرى. وقد لقيت هذه السياسة قبولا لدى وزير الخارجية (جيمس ماديسون) الذى كانت لديه تقارير القناصل الأمريكيين عن الأوضاع فى الجزائر وتونس وطرابلس، وهى التقارير التى تفيد بأن التجارة الأمركيية فى خطر، وأن حماية المصالح الأمريكية لن يتم بغير إرسال سفن حربية لحماية السفن التجارية ولتخويف حكام الشمال الأفريقى. وفى الوقت نفسه تم إحاطة الدول الأوربية الصديقة بالخطوات المحتملة للأمريكيين فى البحر المتوسط.

وتطبيقاً لتلك السياسة تحرك أسطول من خمس سفن حربية فى سبتمبر عام ١٨٠١ ليتولى مهمة الدفاع عن الحضور الأمريكى فى البحر المتوسط، وجرت عمليات عسكرية فى حرب بحرية بين هذا الأسطول والسفن الإسلامية استمرت نحو خمس سنوات (١٨٠١ - ١٨٠٥)، وكانت الخطة الموضوعة تقضى بالتعامل مع سفن كل دولة من دول المغرب العربى على حده، فبدأت بتهديد سلطان مراكش الذى استجاب لطلبات الأمريكيين، حتى صار يدفع لهم الأموال تفادياً للصدام معهم بعد أن كان

يجبى منهم الأموال، وجددوا معه اتفاق عام ١٧٧٦ وحيدوه فى الصراعات التالية بينهم وبين الدول الأخرى فى الشمال الأفريقى [١٠].

وقد اختلف أسلوب الأمريكيين فى التعامل مع داى الجزائر، فأظهروا له احترامهم وأرضوه بأن دفعوا له الجزية، وفعلوا الشيء نفسه مع باى تونس، فى محاولة لاسترضائه كى يفرج عن قائد الأسطول الأمريكى.

أما طرابلس فقد اتخذت العلاقات معها اتجاهاً آخر تماماً، تميز بالعنف، وذلك نتيجة لإجماع الدول الأوربية على كراهية سلوك السفن الطرابلسية فى البحر المتوسط، وهو موقف ساند سياسة الأمريكيين كثيراً فى التصدى للسفن الطرابلسية، وكان لتأييد البابوية لهذه السياسة أثر كبير فى إحكام القبضة على طرابلس ومحاصرتها، باعتبار أن تأديب الطرابلسيين يخدم قضية المسيحية فى مواجهة الإسلام. ومع أن التفوق العسكرى الأمريكى لم يكن حاسماً، إلا أن الخطة الأمريكية كانت تعتمد على تغذية الخلافات بين الأسرة الحاكمة (القرمانلية) فى ليبيا، كما فعلت من قبل بين الأسر الحاكمة فى دول شمالى أفريقيا كلها[١١].

ولكن نيابة طرابلس أخذت تعد نفسها لصدام مباشر مع الأسطول الأمريكى وخرجت سفنها فى البحر المتوسط حتى مضيق جبل طارق لمواجهة شاملة مع السفن الأمريكية، وقد انكسرت السفن الطرابلسية فى أول صدام بحرى مع السفن الأمريكية فى عرض المتوسط، وعندئذ بدأت المفاوضات الأمريكية ـ الطرابلسية فى لندن عام ١٧٩٦ من أجل تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين، ومع أن المندوبين توصلوا إلى اتفاق مبدئى لتحديد شكل العلاقة الدبلوماسية بينهما، إلا أن هذه المفاوضات تجمدت فجأة مما يعكس انطباعاً بأن الطرفين كانا غير منسجمين تماماً، وبعد تدخل داى الجزائر أبرم باشا طرابلس صلحاً مع الولايات المتحدة. ولكن هذا الصلح لم يدم طولا.

عندئذ نشطت البحرية الطرابلسية من جديد ضد السفن الأمريكية وألحقت بها أضراراً كبيرة، ولكن البحرية الأمريكية نجحت فى محاصرة طرابلس والانتقام من السفن الطرابلسية بأسرها وبحارتها، ولكن سياسة الحصار فضلا عن الكر والفر بين السفن من الطرفين أثبتت فشلها، ولجأت الحكومة الأمريكية إلى ضرب الأسرة القرمانلية من الداخل بإحداث الوقيعة بينها، ونجحت فى ذلك إلى حد كبير.

وفى يونيه ١٨٠٥ وقع يوسف القرمانلى معاهدة سلام مع الولايات المتحدة، بمقتضاها يتمتع الرعايا الأمريكيون بالأفضلية على رعايا الدول الأخرى، وفى المقابل تجلو جميع القوات البحرية الأمريكية عن طرابلس ودرنة وغيرها، ولا تتعاون أمريكا مع أى قوة معادية لطرابلس، كما نصت المعاهدة على حرية التجارة التجارية دون أن تتعرض لها السفن الطرابلسية.(١٢)

وهكذا نجحت الولايات المتحدة فى التخلص من القوى الإسلامية فى شمالى أفريقيا الواحدة تلو الأخرى، ومع بداية القرن التاسع عشر كانت السفن التجارية الأمريكية تتمع بامتيازات تدعم مركزها فى المنطقة، بحيث صار فى الإمكان إنشاء قنصليات تجارية وبالتالى علاقات اقتصادية منظمة مع المنطقة، تبلورت بشكل واضح مع مصر.

٣ ـ علاقات أمريكا الاقتصادية بمصر فى القرن ١٩

تأخرت الولايات المتحدة الأمريكية فى تكوين علاقات سياسية واقتصادية مع مصر، إذا ما قورنت علاقاتها بدول أوربا. وكان اتصال الولايات المتحدة حتى بعد قيامه محدوداً ومحدداً داخل إطار ضيق، بل لعل الملاحة البحرية التى تنتهى عند شرق البحر المتوسط تضطر التجار الأمريكيين إلى النزول لليابس المجاور، وكانت هذه المناطق بالضرورة هى مصر والشام.

وكانت علاقات الولايات المتحدة فى البداية مع الدولة العثمانية نفسها صاحبة السيادة على المناطق العربية فى الشرق الأوسط، فكان لها باستانبول سفارة وقنصلية لمباشرة نشاطها السياسى والاقتصادى، ولكنها لم يكن لها مثل هذا النشاط مع الولايات التى تخضع لسيطرة هذه الدولة ومنها مصر والشام بصورة مباشرة (أى بعيداً عن تلك التى تدخل فى إطار العلاقات مع الدولة العثمانية).

ولذا ففى ١٠ اكتوبر سنة ١٨٣٣ أصدر وزير الخارجية الأمريكية (لويس ماكلين) تعليمات إلى وليم هدجسون أحد أعضاء السفارة الأمريكية باستانبول، بالذهاب إلى مصر للوقوف على ما يمكن تحقيقه عملياً بشأن إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالى [١٣].

وكان على هدجسون أن يكتب تقريراً يجيب فيه على عدة أسئلة واستفسارات بشأن قيام علاقات تجارية مع مصر، منها:

١ ـ التحقق من إمكانية عقد الباشا (محمدعلى) معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية، وإذا ثبت ذلك فعليه أن يعرف ميول الباشا تجاه الولايات المتحدة، ومعرفة مدى الفوائد التى يمكن أن تعود على الولايات المتحدة من تكوين علاقات مع مصر، وكذا معرفة ما هنالك من ترتيبات قائمة بالفعل بين مصر والدول الأوروبية.

٢ ـ معرفة أحوال القنصليات القائمة بالفعل فى مصر ومدى إمكانية قيام قنصليات جديدة غير التى أقيمت عن طريق الباب العالى.

٣ ـ جمع معلومات عامة عن إمكانية توسيع أفق النشاط التجارى فى مصر أمام الأمريكيين، ولذا فإن عليه أن يبحث أحوال الزراعة والصناعة والتجارة ووسائل النقل البحرية، ومعرفة المنتجات المصرية من حيث

أصنافها وكمياتها وقيمتها، ومعرفة أنواع السلع الصادرة والواردة إليها، ومقدار ما يفرض عليها من ضرائب، على أن تنتهى مهمة هدجسون فى مدة ثلاثة شهور تتاح فيها الفرصة أمام الولايات المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم للمصالح الأمريكية.

ومما يؤكد اهتمام هدجسون بمهمته تفقده بنفسه مصانع غزل القطن فى بنى سويف والمنيا وملوى، وبعد هذا المجهود كتب هدجسون تقريره عن التجارة الأمريكية مع مصر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٣٤، وقد تناول التقرير تجارة الولايات المتحدة مع مصر وما يلائم السوق الأمريكية من الحاصلات المصرية، وكذا تعرف على وحدات الموازين والمكاييل والمقاييس المصرية وتعرف على قيمة وأنواع العملات المصرية، وذلك حتى يسهل عملية التبادل على التجار الأمريكيين.

وفى تناوله للحاصلات الزراعية والمنتجات الأخرى، قسمها إلى عدة أقسام حسب حجمها وقيمتها ووفرتها ومدى تشابهها مع الحاصلات الأمريكية. وتكلم عن التجارة المصرية التى يمكن أن ترد إلى الولايات المتحدة، ومنها، الصمغ العربى، وأنواع أخرى من الصمغ، والعلقم، وملح النوشادر، والأفيون والسنامكى، وصبغة الكولا، والصبغة الحمراء، والحناء هذا إلى جانب أصناف أخرى كبيرة الحجم زهيدة الثمن، كالملح، والنطرون، وملح البارود، وبذرة الكتان، والحندقوق، والسمسم، والخس، والقرطم، والبلح، والكتان، والمنسوجات البيضاء، وريش النعام، والترمس.

هذا وقد تبين أن حركة الصادرات المصرية تنشط فى فصل الشتاء لتوفر الحاصلات، وتأتى محاصيل جزيرة العرب فى شهر يناير، أى فى نفس الوقت الذى تخرج فيه الصادرات المصرية، مما يجعل الثمن زهيداً، ويكون هذا بالطبع فى صالح التجار الأمريكيين.

هذا عن المحاصيل والسلع التى يمكن أن ترد إلى الولايات المتحدة من مصر. أما عن تلك التى يمكن أن ترد إلى مصر من الولايات المتحدة فهى الفحم، والقطران، والزفت، والراتنج، وخشب الماهوجنى، وخشب الأبنيا، وخشب الصبغة، والروم، والورق، والطباق، والسمك، واللحوم، والفلفل، والبهار، والثوم، والسكر ،والشاى، والقرمز ، والنحاس، والرصاص، والحديد. وهى فى أغلبها حاصلات غابية ومنتجات معدنية.

وفى نهاية تقريره ينبه هدجسون الأمريكيين إلى أهمية المنطقة بأنها لا تقتصر على مصر وحدها، وإنما يجاورها أقاليم ذات أهمية تجارية كالشام وقبرص وكريت والصومال ،وكذلك نبه إلى أنه يوجد وكلاء فى بربرة مسئولون أمام طرفى البيع والشراء، يوزعون السلع مقابل نسبة معينة تسمى عمولة.

وبعد أن قدم هدجسون تقريره السابق، طلب منه تقديم تقرير آخر إلى الحكومة الأمريكية يجيب فيه على بعض الاستفسارات الضرورية التى تتصل بمركز مصر الدولى، وعما إذا كان فى استطاعة محمد على أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية، وهل لهذه المعاهدات المعقودة معه مباشرة صلة بالامتيازات بين الدول والباب العالى [١٤].

ويجيب هدجسون على التساؤلات السابقة بأن محمد على ظل سنوات طويلة يباشر خصائص السيادة العثمانية منذ توليه السلطة عام ١٨٠٥ حتى قيام النزاع بينه وبين السلطان محمود الثانى، وفتح سورية كنتيجة لهذا النزاع، وعلى الرغم من مظاهر السيادة الشكلية إلا أنه كان يدير حكومته بالشكل الذى يروق له، وكان ينفذ الفرمانات أو يتحايل على تنفيذها حسب هواه وما تقتضيه السياسة، لذلك كانت له فتوحات فى البحر المتوسط والبحر الأحمر والحجاز واليمن وسنار وكردفان، وفى هذه الفترة كان محمد على يتمتع

باستقلال واقعى وخضوع اسمى، وكان يهدف إلى شق عصا الطاعة على السلطان، لكن موقف الدول الأوربية منه حال دون ذلك. ونتيجة لهذا الخضوع الاسمى لم يعقد محمد على معاهدات مع الدول الأجنبية، كما لم يعقد معهم اتفاقات تجارية منفصلة عن تلك الاتفاقات التى عقدت مع الباب العالى.

ويبين هدجسون ـ بهذه المناسبة ـ أن قناصل الدول الأوربية فى معظمهم يحملون براءات من الباب العالى، عدا القنصل الفرنسى الذى لم يتسلم براءته بعد. ويكفى الباشا من القنصل أمر تعيينه ولا داعى عنده للبراءة، بل إنه لم يعطها اهتماماً، أما وكلاء القناصل فلا تعطى لهم براءات من الباب العالى.

ثم أورد قائمة بأعضاء الهيئة القنصلية لدى حكومة محمد على، وتتكون من قناصل الدول الآتية: بريطانيا، روسيا، النمسا، سردينيا، هولندا، أسبانيا، السويد، تسكانيا، صقلية، الدانمارك، بروسيا، واليونان.

وبعد أن بين هدجسون مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات التجارية، بين أحوال القنصليات الموجودة فى مصر، فقال إن كل قنصلية تتكون من عدد من الموظفين على رأسهم القنصل العام، ووضح اختصاصات ذلك القنصل بأنها الإشراف على شئون بلاده السياسية والتجارية فى كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب، وهو يعالج الأمور مع الباشا وحده، ويرسل مكاتباته رأساً إلى وزارة الخارجية التابع لها، ويرسل أيضاً صورة من المكاتبات الهامة إلى سفير دولته لدى الباب العالى، ثم يقول إن لكل قنصل بالإسكندرية نائباً له بالقاهرة.

ونظراً لاتساع أملاك محمد على فإن المصالح الأمريكية تتطلب وجود قنصل عام للولايات المتحدة فى الإسكندرية يقف على قدم المساواة مع بقية

القناصل الموجودين للدول الغربية، حتى يستطيع الإشراف على تجارة الولايات المتحدة الواسعة وتنميتها في تلك الأقطار الغنية بالسكان. ولما كان للولايات المتحدة تجارة عمرها ثلاثين عاماً فى البحر الأحمر عن طريق رأس الرجاء الصالح وخاصة تجارة البن، ولما كان محمد على قد بعث بحملة إلى اليمن فقد يؤثر هذا على التجارة الأمريكية فى تلك المنطقة، وهذا يبرر مسألة ضرورة وجود وكيل أمريكى فى مصر يرعى المصالح الأمريكية.

يتبين مما سبق أهمية وجود قنصل أمريكى، إلى جانب أن أى مخالفة فى البلاد التى يسيطر عليها الباشا المصرى لا يمكن إزالة أثرها إلا عن طريقه هو نفسه، وإليه وحده يجب أن تتجه حكومة الولايات المتحدة، لأنه لم يعد للباب العالى سلطة فعلية فى إدارة مصر، كما أن الدول الأوروبية لم تعد تخاطب الباب العالى فى المسائل التى تدخل فى شئون الباشا مباشرة، فبعد أن كان القناصل ونوابهم يرفعون احتياجاتهم إلى وزيرهم المفوض فى استانبول أصبحوا الآن يقدمونها إلى قنصلهم العام فى مصر، صحيح أن الامتيازات تنص على الرجوع إلى الباب العالى، ولكن مثل هذه التصرفات تثير السخط لدى الوالى، كما أن أى قرار يصدره الباب العالى لا يوضع موضع التنفيذ إلا بموافقة الباشا، ولذا فإن الباشا فى الواقع هو المنفذ لشروط المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والباب العالى (معاهدة الامتيازات ١٨٣١) حتى يطمئن المواطنون الأمريكيون على أرواحهم وأملاكهم.

هذا وكان واضحاً للعيان مدى ازدياد أهمية قناصل الدول فى مصر فى القرن التاسع عشر وذلك تبعاً لنمو تجارة مصر الخارجية، فقد كان القناصل يشرفون على شئون بلادهم السياسية والاقتصادية، وكان لكل قنصل نائب فى القاهرة ورشيد ودمياط، إذا كانت تجارة الدولة واسعة، وأحياناً يكون للدوله وكيل قنصل فى السويس والقصير والبحر الأحمر، وتظهر فائدة هؤلاء فى

ضمان سلامة وحماية البريد والرسائل الحكومية من الهند وإليها وكذلك السفن والموظفين، وكان القناصل يباشرون التجارة بأنفسهم.(١٥)

إلى جانب ما سبق فإن محمد على نفسه أبدى اهتماماً واضحاً ورغبة قوية فى وجود قنصل أمريكى فى مصر، فقد عبر بوغوص بك (وزير خارجية محمد على) لهدجسون باهتمام، حين اجتمع به على انفراد أكثر من مرة، أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديراً عظيماً ويتمنى أن تزداد العلاقة توثقاً لما يتوسمه من الخير بين البلدين، وقد أشار إلى أن هناك تشابهاً بين الولايات المتحدة ومصر فكل من البلدين مدين بثروته إلى الزراعة والتجارة، ومادام أمام الباشا مثال لأمة عظيمة فإنه لن يأنف من أن يسميه الأوربيون تاجراً.(١٦)

هذا وقد أسفرت هذه العلاقات الدافئة بين الولايات المتحدة ومصر عن رغبة متبادلة فى إنشاء قنصلية أمريكية بالاسكندرية، لتكون بذلك أول قنصلية أمريكية فى مصر كلها وذلك فى عام ١٨٣٥ .

٤ ـ نشأة القنصلية الأمريكية بالإسكندرية(*)

فى الواقع سيتناول الحديث حول هذا الموضوع توليفة تاريخية للعلاقات الدولية فى منطقة البحر المتوسط بين كل من الولايات المتحدة ومصر وأوربا والدولة العثمانية.

لقد وضعت الولايات المتحدة أساس العلاقات الرسمية مع مصر عندما

(*) هذه ترجمة لمحاضرة ألقاها المؤلف بالإنجليزية فى مؤتمر «العلاقات المصرية الأمريكية فى مائة وخمسين عاماً»، الذى عقد بجامعة الإسكندرية فى ١٧ مارس ١٩٨٥، فى مناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على قيام العلاقات المصرية الأمريكية. وإنشاء أول قنصلية أمريكية فى مصر بالاسكندرية عام ١٨٣٥ . كان عنوان المحاضرة: Why a Consulate ?
U. S. Foreign Economic Policy and the Establishment of the American Consulate in Alexandria, *1835*.

عينت في سنة ١٨٣٢ جون جليدون ليكون أول وكيل قنصلى لها في الإسكندرية، ثم عينت بعد ذلك ابنه چورچ كوكيل قنصلى في القاهرة.

وسوف أحاول أن أسلط الضوء على السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة فيما يتعلق بحوض البحر المتوسط وأوربا، لأن أوربا كانت تسيطر على التجارة في المنطقة من ناحية، ولأن مصر كانت نهاية الخطوط الملاحية في كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر من الناحية الأخرى. وقد يكون من المغرى أن نعرض لنشأة وتطور السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة من العزلة إلى المشاركة ثم إلى القيادة كما هي الآن في النظام الاقتصادى العالمى. وسوف نغطى بالحديث هنا موقفى العزلة والمشاركة دون القيادة.

ما أن خرجت الولايات المتحدة من حرب الاستقلال مظفرة حتى بدأت البحث الجاد عن أسواق لتجارتها فيما وراء البحار، وأن تدعم علاقاتها بالبلاد التى كانت تتاجر معها في الماضى تحت الراية البريطانية. وبينما هي تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة، إنما كانت ترى أنها تخدم المصالح الدولية بصفة عامة.

الواقع أن التجارة الأمريكية في حوض البحر المتوسط قد بدأت في القرن السابع عشر. ومع أنها كانت محدودة في البداية، إلا أنها أخذت تنمو بسرعة بعد استقلال الولايات المتحدة. وفى سنة ١٧٩٠ على سبيل المثال وصل عدد المراكب التجارية الأمريكية في البحر المتوسط إلى حوالى مائة سفينة، هذا بالرغم من أن التجارة مع منطقة الليفانت وشمالى أفريقية كانت واقعة تحت تهديد البربر. على كل حال فإن هذه المشكلة قد انتهت مع مطلع القرن ١٩ عندما نجح الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون T. Jefferson (١٨٠١-١٨٠٩) في إقرار بعض التسويات مع دول البربر. ونتج عن ذلك أن صارت التجارية الأمريكية أكثر انتظاماً وأمناً.

كان أول اتصال بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية اتصالا غير رسمى فى عام ١٨٠٠، عندما أجبر الكوميدور Bainbridge من البحرية الأمريكية على زيادة استانبول، وانتهز الفرصة وفتح حواراً غير موفق مع العثمانيين حول العلاقات العثمانية ـ الأمريكية.

بالرغم من غيبة معاهدة تجارية بين العثمانيين والأمريكيين، فإن ميناء أزمير كان يستقبل حوالى ١٣ سفينة أمريكية فى العام، وذلك خلال الحقبة الأولى من القرن ١٩، وظلت أزمير الميناء المفضل للسفن الأهلية الأمريكية فى شرق البحر المتوسط. وقد حاول الأمريكيون عبثاً، فى أول محاولاتهم سنة ١٨٠٢، تعيين قنصل لهم فى أزمير، ولهذا فقد أسندت رعاية المصالح الأمريكية هناك إلى تاجر بريطانى، ثم إلى قنصل الدانمرك والسويد، وفى مرحلة تالية أسندت هذه المهمة إلى شركة الليفانت البريطانية (B.L.C.) ثم أسندت بعد ذلك إلى بيت تجارى أمريكى يدعى (وودامز أند أوفلى Woodams & Offley) حتى عام ١٨١١.

وأثناء الحقبة الثانية من القرن التاسع عشر لم يحرز الأمريكيون تقدماً فى علاقاتهم التجارية بالعثمانيين، وكان ذلك راجعاً إلى الموقف العدائى البريطانى للمصالح الأمريكية، استمر هذا الوضع وبقيت مصالح الولايات المتحدة بدون حماية حتى عام ١٨٢٤، عندما نجحت فى تعيين قنصل لها فى أزمير.

فى هذه الظروف تمزقت أوصال أوروبا بسبب الحروب النابليونية، ووجدت الولايات المتحدة نفسها فى موقف صعب للغاية تجاه أوروبا، ووضعت نصيحة چورچ واشنطن لشعبه «أن يعيش فى سلام» فى حالة اختبار صعب، وفى الواقع كان من المستحيل تحقيقها.

لقد تحولت الحروب الأوروبية إلى حروب اقتصادية، ووجدت الولايات

المتحدة نفسها تعتصر بين الضغط الفرنسي والضغط البريطاني في هذه الحرب الاقتصادية، ومع تطور الحرب أهملت الدول المتحاربة حقوق الدول المحايدة، فحينما وضع نابليون بريطانيا تحت الحصار من أجل تقوية تأثير النظام الأوروبي الذي وضعه، انتقمت بريطانيا في المقابل بأن أصدرت أوامرها لجميع السفن الأجنبية بأن تمر أولا على الموانىء البريطانية للتفتيش، بما في ذلك السفن الأمريكية.

كانت طبيعة المعاناة التي واجهتها الولايات المتحدة واضحة للعيان، فقد كانت محاصرة السفن الأمريكية من جانب كل من الطرفين المتحاربين مسألة مؤكدة. لقد عانت الولايات المتحدة الكثير من أثر هذه السياسة، مع أنها أكبر دولة محايدة لها تجارة واسعة،ووجد الرئيس جيفرسون نفسه يوقع في سنة ١٨٠٧ بالموافقة على سياسة تفتيش السفن The Embargo Act من أجل أن يحصل لبلاده على تسهيلات من جانب كل من الانجليز والفرنسيين، ولكي يقيم علاقات اقتصادية طبيعية مع أوروبا والبحر المتوسط.

لقد أثبتت سياسة تفتيش السفن هذه فشلها، وفي سنة ١٨٠٩ وبدلا منها أعلن الأمريكيون عن سياسة عدم التدخل Non-Intercourse التي أغلقت جميع قنوات التجارة مع انجلترا وفرنسا، ولكن المغزى الذي يحمل معنى مهماً من هذه السياسة الأخيرة، هي أنها أتاحت الفرصة للولايات المتحدة أن تفتح مجالات جديدة للتجارة الخارجية مع دول أخرى تحترم حياد الولايات المتحدة. وهكذا سمح بالتجارة الأمريكية مع مناطق خارج الامبراطورية البريطانية، وأخرى خارج المناطق التي يحكمها نابليون. ولكن سياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى معاقبة أولئك الذين لم يحترموا سياستها المحايدة قادتها إلى حرب مدمرة مع انجلترا سنة ١٨١٢.

وبتحقيق السلام فى كل من أوروبا وأمريكا، نشطت الزراعة الأمريكية لتلبية طلبات أوربا المتزايدة من القمح والقطن والدخان، والحق أن عصر السلام كان ذا فائدة للولايات المتحدة، كما أن النظام الدولى الذى وضعه مؤتمر ڤيينا فى سنة ١٨١٥ كان مناسباً جداً للظروف التى تمر بها الولايات المتحدة لتصير دولة كبرى، وبكلمات أخرى فإن التوازن الأوروبى خدم المصالح الأمريكية فى أن تحقق الاستقرار والاستقلال للعالم الجديد فى نصف الكرة الغربى.

كان السلام مطلباً رئيسياً للأمريكيين مع الإنجليز من أجل أمن الولايات المتحدة. ولهذا جاءت معاهدة ١٨١٧، أول معاهدة لنزع السلاح البحرى فى التاريخ الجديث، لتشبع رغبة الطرفين فى تحيق السلام، هذه الخطوة إلى جانب الاتفاق الأنجلو أمريكى سنة ١٨١٥ Anglo-American Convention الذى بمقتضاه يتبادل البلدان التمثيل القنصلى، ويدعوان إلى حرية التجارة بينهما. هاتان الخطوتان فى عامى ١٨١٥ و١٨١٧ أتاحتا فرصة جديدة للولايات المتحدة كى تظهر بقوة، وهكذا فإن السفن الأمريكية كان بوسعها أن تتاجر مع الموانى البريطانية فى الهند وجنوب شرق آسيا، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تكسب أرضاً جديداً تتعامل معها.

بدأت الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر تسعى لتحقيق الاستقلال لدول أمريكا اللاتينية، فى هذه الظروف وجدت انجلترا أنه من المناسب لمستقبل سياستها فى أمريكا أن تؤيد مبدأ منرو فى سنة ١٨٢٣، الذى أعلن أن القارتين الأمريكيتين لم يعودا مفتوحتين للتدخل الأوروبى كما أن الصراع مع بريطانيا حول الأسواق أو الاحتكار فى العالم الجديد «لم تعد سياسة حكيمة ولا شريفة».

وما أن وضعت الولايات المتحدة أصول سياستها الاقتصادية وعلاقاتها

التجارية مع كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية، حتى بدأت بتجديد محاولاتها السابقة التى كانت قد بدأتها مع مطلع القرن التاسع عشر مع الدولة العثمانية، فمع نهاية عام ١٨٣٠ نجح الأمريكيون فى عقد معاهدة مع العثمانيين، بمقتضاها تتمتع الولايات المتحدة فى الدولة العثمانية بما فيها مصر ببعض الامتيازات، كما تتمتع بحق فتح قنصليات لها فى جميع الموانى العثمانية.

هذه المعاهدة ـ التى اعتبرها كثير من أعضاء الكونجرس إخلالا بسياسة الحياد التى تتبعها الولايات المتحدة ـ كانت تنطبق على مصر باعتبارها ولاية عثمانية، وهكذا فإن عقد هذه المعاهدة يُعد أول تشريع باتصال رسمى بين الولايات المتحدة ومصر. وبعد خمس سنوات فقط تمكنت الولايات المتحدة من تأسيس قنصليتها فى الإسكندرية.

وبعد التصديق على المعاهدة الأمريكية ـ العثمانية، وفى عام ١٨٣١ اختارت البعثة الدبلوماسية فى استانبول، وليس الرئيس الأمريكى، أول وكيل قنصلى للولايات المتحدة فى الإسكندرية. ووقع الاختيار على تاجر بريطانى ورجل أعمال يدعى چون جليدون، بحكم معرفته بمصر وبإمكانياتها التجارية، فهو يقيم فى مصر منذ عام ١٨١٨ ، وفى سنة ١٨٣٢ تبعه ابنه چورج ليكون وكيلا قنصليا أمريكيا فى القاهرة.

لم يكن أى من جون أو جورج جليدون سعيداً بالمنصب الذى عين له «وكيل قنصلى»، كما لم يكن أى منهما سعيداً بمستوى التمثيل القنصلى للولايات المتحدة بالإسكندرية، ذلك أن جميع الممثلين الأجانب فى الإسكندرية كانوا وقتئذ بدرجة «قنصل عام»، ولهذا فقد لفت جون نظر الولايات المتحدة إلى مستقبل الإمكانيات التجارية بين مصر والولايات المتحدة.

ونتيجة لتدخل كل من جون وجورج جليدون لدى الإدارة الأمريكية،

ونتيجة لتغير موازين القوى فى الشرق الأدنى لصالح مصر بسبب تفوق محمد على العسكرى على قوات الدولة العثمانية فى حرب الشام الأولى، قررت الولايات المتحدة إعادة النظر في مستوى تمثيلها القنصلى فى مصر.

فقد نجح محمد على، الذى وصل إلى الحكم فى عام ١٨٠٥، على مدى ربع قرن من الزمان، فى إعاد بناء الاقتصاد المصرى على أسس احتكارية، وقد مكنه هذا التفوق من تحدى السيادة العثمانية على مصر، وبذلك فقد أثبت قدرة على التحكم فى الشرق الأدنى حيث توجد المصالح الأمريكية المؤسسة حديثاً فى كل من اليمن وسوريا.

فى سوريا كانت هناك بعثة التبشير الأمريكية، وفى اليمن كان هناك التجار الأمريكيون الذين يحتكرون حوالى ٧٥٪ من تجارة البن اليمنى. وقد ساعدهم نجاحهم فى جنوب غرب الجزيرة العربية على توسيع نفوذهم إلى شرقها. ففى عام ١٨٣٣ وقعوا مع سلطان مسقط معاهدة صداقة وتجارة، ولو كان محمد على معادياً للأمريكيين فإن بإمكانه أن يسبب لهم إزعاجاً كبيراً، انطلاقا من أى من قواعده فى سوريا أو فى الجزيرة العربية.

وفى سنة ١٨٣٣ كلف ماكلين L. Maclane (وزير الخارجية الأمريكى) أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى استانبول (هدجسون) T.W. Hodgson، كلفه بأن يزور باشا مصر محمد على لكى يقف على حقيقة إمكانية إقامة علاقات مع الدول الأجنبية دون موافقة السلطان العثمانى.

وبعد أن التقى هدجسون بالمسئولين فى مصر، زار مصانع القطن والسكر بالقاهرة وبنى سويف وملاوى والمنيا. وفى النهاية رأى أن كلا من الولايات المتحدة ومصر تنتجان محاصيل متشابهة ولذلك فإن التجارة بينهما سوف تكون متواضعة للغاية.

وفى تقريره الثانى وصف هدجسون محمد على بأنه حاكم مستقل من الناحية الفعلية، ولكنه لا يملك حق عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية. ولكن أى معاهدة تكون الولايات المتحدة قد عقدتها مع السلطان تعتبر سارية المفعول على مصر، كما تسرى على أى ولاية عثمانية أخرى.

وأضاف هدجسون أن تجارة مصر مع الولايات المتحدة هى تجارة غير مباشرة، بالرغم من أنها مباشرة مع كل من النمسا وبريطانيا وفرنسا واليونان ومالطا وسردينيا وتوسكانيا والسويد وتركيا.

وفى النهاية اقترح هدجسون أنه يجب على الولايات المتحدة أن تختار لها قنصلا بالإسكندرية من أجل حماية المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين فى مصر وتوابعها. إن مثل هذه الخطوة سوف تزيد من نفوذ الولايات المتحدة، كما سوف تسهل المناقشات فى المستقبل بين البلدين. وقوبل تقرير هدجسون الداعى إلى إقامة العلاقات بين مصر وأمريكا بترحيب من جانب محمد على، وخصوصاً أنه كان يطمح إلى تأسيس مثل هذه العلاقة مع دولة قوية ليس لها أطماع استعمارية.

وفى ذلك الوقت كان جميع الأطراف متشوقين لأن يروا آمالهم وقد تحققت بتأسيس القنصلية الأمريكية فى الإسكندرية. وفى ٣ مارس ١٨٣٥ وقع الرئيس أندرو جاكسون أمراً بمقتضاه يعين جون جليدون أول قنصل للولايات المتحدة فى مصر، ومنذئذ بدأ عصر جديد فى العلاقات المصرية الأمريكية.

٥ ـ علاقات أمريكا الثقافية والسياسية والعسكرية مع مصر فى القرن ١٩

هذا عن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر فى القرن التاسع عشر، ولا تقتصر العلاقات على هذه الناحية فحسب، وإنما تمتد

لتشمل العلاقات الثقافية وعلاقات التعاون فى المجالات المختلفة، إلى جانب العلاقات السياسية والاحتكاكات المباشرة.

وفيما يختص بالعلاقات الثقافية فإنها تكاد تقتصر على بعض النشاطات التى قام بها المبشرون الأمريكيون إلى جانب إخوانهم الأوربيين. ففى مطلع القرن التاسع عشر، وفى أيام محمد على بالذات طمع المبشرون بمصر، وذلك أن محمد على كان يعمل على إدخال المدنية الغربية إلى البلاد، وكانت هذه فرصة أتاحت للمبشرين أن يأتوا إلى مصر تحت ستار العمل كأطباء أو مهندسين أو أصحاب مهارات خاصة تحتاجها الدولة، ويعملون فى السر من أجل التبشير. وساعدهم على ذلك أن محمد على كان متساهلا بالطبع فى المسائل الدينية، فلم يفرق بين المسلم والمسيحى فى المعاملة، واتضح هذا خلال فترة حكمه لسوريا من سنة ١٨٣١ وحتى ١٨٤٠.

ويبدو أن المبشرين تمتعوا بقسط من الحرية فى العمل حتى جاء عباس الأول سنة ١٨٤٨ وكان قاسياً عنيفاً فى مقاومة التبشير، لخوفه من خطورته حيث تلعب السياسة دائماً من ورائه. ولذا كرهه المبشرون كراهية شديدة.

ولما تولى الخديو سعيد باشا الحكم فى مصر وكان مستضعفاً أحبه المبشرون، لأنه لم يسمح لأحد أن يمسهم بسوء. وكان يعطف عليهم بوسائل مختلفة، ومثال ذلك ما حدث فى سنة ١٨٦٢ حيث وهب المبشرين البروتستنت قطعة أرض فى القاهرة أسوة بالإرسالية الكاثوليكية، التى كان قد وهبها مثل هذه الأرض من قبل. ولقد تقدمت أعمال التبشير كثيراً فى أيام سعيد باشا.

ولما جاء إسماعيل إلى الحكم سنة ١٨٦٣ ضيق على المبشرين كثيراً، ولذا حرصت بريطانيا أن تحمى الإرساليات البروتستانتية بخاصة سواء منها

الإنجليزية أو الأمريكية أو الألمانية. وقد كانت القاهرة (إلى جانب بيروت) مركزاً بروتستانتياً أساسياً لتوزيع المنشورات المسيحية فى مصر والعالم الإسلامى[١٧].

أما فيما يختص بالعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر فإن مسألة واحدة ذات بال قد شغلت السياسة الأمريكية تجاه مصر، فقد كانت هناك صداقة وطيدة تربط مصر بفرنسا فى عهد كل من سعيد وإسماعيل، فمصر فى نظر فرنسا كانت ميداناً لذكرياتها ومصالحها، كما أن سعيد كان يعتمد فى شؤونه المختلفة على معونة فرنسا وتوجيهاتها سواء فى تنظيم الجيش أو إقامة المصانع أو إرسال البعثات العلمية. وكانت فرنسا فى ذلك الوقت تعانى من تعرض بعثاتها وجنودها فى المكسيك للهلاك والأمراض نظراً لرداءة الأحوال الجوية والصحية، ولما كانت العناصر البيضاء لا تصلح لهذا الجو، فقد طلب نابليون الثالث من سعيد أن يمده بأورطة (حوالى ١٠٠٠ جندى) من الجنود السودانيين للعمل تحت إشراف القوات الفرنسية فى المكسيك، وذلك دون الرجوع فى هذا الأمر الخطير إلى الباب العالى، وقد أقحمت مصر نفسها فى هذا الصراع بين فرنسا والمكسيك دون أن يكون لها أدنى مصلحة فيه[١٨].

وتكتم المسئولون فى مصر مسألة إعداد الجنود وإرسالهم بحراً من الإسكندرية، وعندما علم القنصل الأمريكى ثير W. Thyer حاول أن يقف على حقيقة الأحداث من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية، ورغم تجاهل محافظ الإسكندرية للأمر، فإن أحد مساعديه صرح بأنها متجهة إلى مراكش، وحينما وقف القنصل على حقيقة الأحداث، اتصل بحكومته وأخبرها بما حدث من سعيد على أنه خرق صريح لمعاهدة لندن فى ١٥ يوليه ١٨٤٠ ، والتى حددت مركز مصر السياسى تحديداً دقيقاً. وإذا كان هذا العمل من

جانب سعيد قد لقى موافقة الباب العالى، فمعنى هذا أن تركيا قد أعلنت الحرب على جمهورية المكسيك، وإلا فيعتبر سعيد خارجاً على طاعة مولاه ويجب الوقوف ضده.

هذا وقد أثارت مسألة الأورطة السودانية إلى المكسيك دهشة الدوائر السياسية والأجنبية فى مصر، وقد اعتبروا أنه لكى يتدخل سعيد فى مسألة سياسية كمسألة المكسيك، فإن عليه أن ينال موافقة الباب العالى أولا، وموافقة الدول المشتركة فى التسوية ثانياً، وخاصة انجلترا والنمسا، ولما كان ثير W. Thyer يعلم أن دولته فى سنة ١٨٤٠ لم تشترك فى التسوية المذكورة فإنه اعتبرها خرقاً لمبدأ منرو سنة ١٨٢٣، وراح القنصل الأمريكى يحتج لدى وزير الخارجية المصرية (ذو الفقار باشا) لمخالفة هذا العمل لمبدأ منرو. وحينما احتج القنصل الأمريكى على هذا العمل رد ذو الفقار بأن الوالى لم تكن لديه فكرة عن مدى خطورة الموضوع، وإن كل تفكيره كان منصباً على تأدية خدمة أخوية للامبراطور الفرنسى. ولم يسع ذو الفقار إلا أن يقدم الاعتذار عن الخطأ الذى ارتكبته الحكومة المصرية عن غير قصد وأكد أن الحكومة المصرية لم تفكر فى يوم من الأيام فى إساءة علاقاتها بالولايات المتحدة، وإنها حريصة على أن تحتفظ بهذه العلاقات قوية على الدوام (١٩).

وقد اختتم القنصل الأمريكى حديثه مع وزير الخارجية المصرية بطلب إصدار بيان رسمى تتعهد فيه الحكومة المصرية بعدم إرسال مساعدات حربية أخرى مستقبلا إلى المكسيك. وحينما وصل قنصل أمريكا الجديد تشارلز هيل Charles Hale ليحل محل زميله السابق، سعى إلى الحصول على نفس التأكيد الخاص بعدم إرسال مساعدات أخرى، بل إنه ذهب إلى حد التلويح للوالى بالتهديد قائلا: «إذا كان فى استطاعة والى مصر أن يستغنى عن بضع مئات من الجنود الملائمين للخدمة فى المكسيك، فإن الولايات المتحدة لديها

تحت السلاح أكثر من ألف جندى من نفس النوع، يصلحون بصفة خاصة للعمل فى مصر. وأن أمريكا على استعداد أن تعامل الوالى بالمثل»[٢٠].

وبتعهد مصر رسمياً بعدم إرسال جنود تنتهى الأزمة بين حكومتى مصر والولايات المتحدة بشأن المكسيك. وقد أورد الأمير عمر طوسون تفاصيل استعدادات تلك البعثة العسكرية إلى المكسيك فى كتاب بعنوان الأورطة السودانية فى المكسيك، متابعاً تحركاتهم يوماً بيوم [٢١].

على أن التطور السياسى والعسكرى لمصر ارتبط بالعلاقات المصرية التركية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. فعندما توترت العلاقات بين مصر والباب العالى فى الفترة ما بين ١٨٦٨ و ١٨٧٠ توقع الخديو إسماعيل أن يؤدى هذا التوتر إلى احتمال وقوع حرب بين مصر والدولة العثمانية ففكر فى الاستعانة بخبراء من الضباط الأجانب لتدريب الجيش المصرى وتنظيمه حتى يستطيع أن يقوم بدوره فى الحرب المحتملة.

وكانت هذه الأفكار قد بدأت توضع موضع التنفيذ قبل تأزم العلاقات بين مصر وتركيا بحوالى خمس سنوات على يد البعثة الفرنسية العسكرية، وعندما تحرجت الأمور بين الخديو والباب العالى، ظهرت معارضة انجلترا وفرنسا الصريحة لمشروع استقلال مصر، وصمم الخديو على الاستمرار فى مشروع الاستقلال، فاتجه نحو الاستعانة بخبراء من دولة ليست لها مطامع فى مصر ، وكانت هذه الدولة هى الولايات المتحدة. ورأى إسماعيل أنه كان من نتيجة تعاون سعيد وارتمائه فى أحضان فرنسا أن منحها امتياز قناة السويس، كما أن الدول الأوروبية بصفة عامة ومنها انجلترا كانت صاحبة أطماع فى المنطقة وخاصة مصر.[٢٢]

وقد اتصل إسماعيل بالأمريكيين لإعداد الجيش المصرى، وعقد معهم

عقوداً فردية للعمل فى الجيش، مع أن هذا كان من الناحية الرسمية مخالفاً لبنود اتفاقية لندن ١٨٤٠/١٨٤١، حيث أن نوعاً من الوصاية الدولية كان قد فرض على كل من الدولة العثمانية ومصر بمقتضاها، وكان مفروضاً على إسماعيل ألا يتصل بأية دولة إلا بعد موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، ولكنه بهذا العمل حطم تلك القيود.

ولما كانت العقود التى وقعها إسماعيل قد تمت مع الأفراد وليس مع الحكومة الأمريكية، فإن الحكومة الأمريكية لم تتخذ موقف التشجيع الرسمى لحركة التحاق الضباط الأمريكيين بالجيش المصرى، ولم يزعجها أن يحدث ذلك لأن هؤلاء الضباط انضموا بصفتهم الفردية إلى الجيش المصرى على أنهم مواطنين أمريكيين فقط. ولم يكونوا وقتئذ ضباطاً فى الجيش الأمريكى. وحدث أن ذكر المستر بيردزلى Beardsly قنصل أمريكا بمصر سنة ١٨٧٥ فى إحدى مكاتباته إلى وزير الخارجية الأمريكية أسماء «الضباط الأمريكيين» فاحتج وزير الخارجية الأمريكى على هذه العبارة وقال بأنه لا يوجد ضباط أمريكيين فى مصر ولكنكم تقصدون الإشارة إلى بعض «المواطنين الأمريكيين» الذين قبلوا الخدمة كضباط فى الجيش المصرى[٢٣].

وقد شجع إسماعيل على الاتجاه نحو الأمريكيين بالذات عدم وجود أطماع لهم فى مصر، وكذا استعداد الضباط أنفسهم للعمل، على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٤)، وحدث أول اتصال بين الحكومة المصرية وهؤلاء الضباط فى عام ١٨٦٨، أى فى الوقت الذى كانت البعثة العسكرية الفرنسية لا تزال فى البلاد.

وفى عام ١٨٦٩ حضر الكابتن موط Mott إلى مصر، وعين أميناً خديوياً ورفع إلى مرتبة فريق، ثم أبرم معه عقد لمدة خمس سنوات، ثم أوفد إلى الولايات المتحدة ليحضر عدداً من الضباط الأمريكيين باسم الحكومة

المصرية. وقد استخدم موط ضباطاً من كلا الفريقين المتحاربين (الاتحادى والائتلافى).

واستمر وفود الضباط الأمركيين على مصر والتحاقهم بخدمة الجيش المصرى على دفعات فى السنوات التالية حتى بلغ عددهم ٢٠ ضابطاً فى مايو سنة ١٨٧٠، ثم ٥٠ ضابطاً فى عام ١٨٧٨، واستمروا يعملون فى خدمة الجيش المصرى حتى سرحوا على أثر الأزمة المالية والتدخل الأجنبى (الفرنسى - الإنجليزى) فى مصر غدا الجنرال ستون الذى ترك الخدمة عقب الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر.

ولقد أدى الضباط الأمريكيون المأجورين خدمات لا تنكر لمصر، ولكن الظروف التى وجدوا عليها الجيش لم تسمح لهم بمباشرة نشاطهم كما ينبغى، فعلى الرغم من أنهم جاءوا فى بعثة عسكرية لتدريب الجيش إلا أنهم لم يمسوا الأمور الجوهرية للجيش.

إلا أن الجنرال ستون Stone كون هيئة أركان حرب من الضباط الذين عادوا إلى مصر من فرنسا بعد دراستهم، ومن العارفين باللغات الأجنبية، ومن الضباط الأمريكيين الذين التحقوا بخدمة الجيش المصرى، وكان تعيين أمريكى فى هيئة أركان حرب الجيش المصرى نذيراً بانتهاء النفوذ الفرنسى. وبدخول هؤلاء الضباط الأمريكيين هيئة أركان حرب الجيش المصرى دب فيها النشاط، وظهرت فيها آثار الإصلاحات العديدة التى أدخلت فى مختلف المجالات.

ولم ينس ستون أن يكون مكتبة ضخمة تحوى الكتب التى تتناول الموضوعات العسكرية المختلفة، فهى من أهم مستلزمات الجيش الحديث، فهى المرجع الرئيسى لضباط الجيش، ولذا، نجده يجعل قسم التاريخ الحربى من

أقسام هيئة أركان حرب الجيش للإشراف على تكوين المكتبة العسكرية التى توقف الضباط على آخر التطورات فى مجال التقدم العسكرى والوقوف على الأخبار العسكرية للجيوش. هذا بالإضافة إلى المتحف الحربى الذى أنشأه للوقوف على تطورالأسلحة المختلفة، ومدى التقدم الذى وصل إليه الجيش المصرى فى مضمار التسليح، وكان يقوم بشئون المكتبة والمتحف المستر King(٢٤).

وفى فترة وجود الضباط الأمريكيين بالجيش المصرى كانت الأسلحة الأمريكية هى السائدة، وقد كلفت الحكومة المصرية أحد الضباط الأمريكيين بالبقاء فى نيويورك لفحص الأسلحة التى تعاقدت عليها الحكومة المصرية، ولكن بعد الأزمة المالية والتدخل الأجنبى وخروج الضباط من مصر ، توقفت حركة التسليح. ولكن جورج بتلر قنصل أمريكا اقترح على حكومتها أن تتولى شركة الباسيفيك للملاحة Pacific Mail Steem إنشاء خط بحرى بين نيويورك والإسكندرية، لتسهيل الاتصال التجارى بينهما حيث أن مصر تعتبر سوقاً حيوياً للأسلحة والآلات الأمريكية (٢٥).

وتحقيقاً للهدف الذى جاء من أجله الضباط الأمريكيون، فقد كان عليهم وضع خطة حماية للبلاد، خوفاً من أى اعتداءات خارجية، لذلك عنى الجنرال ستون بتحصين السواحل الشمالية المواجهة لتركيا وقام بدراسة الغزوات التى استطاعت دخول مصر، ومناطق الضعف فى الحدود المصرية. ووجه العناية إلى تحصين المدن الساحلية على البحر المتوسط فهى التى يتوجه إليها العدو دائماً. أما فى البحر الأحمر فقد أبدى الجنرال ستون اهتماماً بمنطقة رأس محمد وتحصينها، على أن تكون على اتصال سلكى ولا سلكى سريع كما أوصى بتأسيس مدرسة تتسع لخمسين ضابط لتعليم حرب الغواصات للدفاع عن السواحل (٢٦).

ولكن البعثة العسكرية الأمريكية لم تستطع أن تقوم بالدور الملقى على

عاتقها تماماً فى خدمة الجيش المصرى، كما رسم لها ستون. وذلك لمقاومة الضباط القدامى للنظام الجديد ولذا لم تجد لها من وسيلة فعالة سوى القيام بأعمال الكشوف الجغرافية فى قلب القارة الأفريقية حيث منابع النيل، وفى الصحارى الشرقية لمصر.

وقد توج هذا العمل بوضع خريطة مفصلة لأفريقيا تحت إشراف الجنرال ستون Stone نشرت فى أغسطس سنة ١٨٧٧ باسم هيئة أركان حرب الجيش المصرى، وهكذا عندما اضطر الخديو إلى التخلى عن مشروع استقلاله بسبب تدخل انجلترا وفرنسا وعدم نشوب الحرب بين مصر وتركيا، صار السودان الميدان الرئيسى لأعضاد قسم الكشوف الجغرافية بخاصة وهيئة أركان الحرب بعامة [٢٧].

حواشى الفصل الثالث

١ ـ محمد محمود السروجى،سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ص ١٩ .

٢ ـ حسن محمد صبحى، معالم التاريخ الأمريكى، ص ٩٦.

٣ ـ محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط، ص ٢١١.

٤ ـ أحمد عبد المجيد فؤاد، أمريكا فى الشرق الأوسط، ص ١ .

٥ ـ محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، ص ٥٤.

٦ ـ محمد محمود السروجى، مرجع سابق، ص ٤٣ .

٧ ـ محمد مصطفى صفوت، مرجع سابق، ص ٦٢ .

٨ ـ محمد عبد المنعم الشرقاوى، الولايات المتحدة أرضاً و شعباً ودولة، ص ١٥٧ .

٩ ـ عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم، «بداية الوجود الأمريكى فى البحر الأبيض المتوسط» ص ٣٠٥ـ٣٤٣.

١٠ ـ المرجع السابق.

١١ ـ نجم الدين غالب الكيب، الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا، ص ٣٣ ـ ٨١.

١٢ ـ انظر نصوص المعاهد فى: المرجع السابق، ص ٨٨ ـ ٩٧.

١٣ ـ انظر: تقرير هوجسون فى: محمد فؤاد شكرى، بناء دولة مصر محمد على، ص ٢٤٩ ومابعدها.

١٤ ـ انظر: تقرير هوجسون الثانى فى: المرجع السابق، ص ٢٦٥ ومابعدها.

١٥ ـ أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص٣٠٤.

١٦ ـ محمد فؤاد شكرى، مرجع سابق، ص ٣٦٦ .

١٧ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، التبشير والاستعمار فى العالم العربى، ص ١٢٠ ـ ١٥٠.

١٨ ـ محمد محمود السروجى، مرجع سابق، ص ٦٢.

١٩ ـ محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ٤٦.

٢٠ ـ محمد محمود السروجى، مرجع سابق، ص ٦٥.

٢١ ـ عمر طوسون، الأورطة السودانية فى المكسيك.

٢٢ ـ محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١٠٧.

٢٣ ـ محمد محمود السروجى، الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر، ص ١٠٢.

٢٤ ـ المرجع السابق، ص ٣٤٩.

٢٥ ـ المرجع السابق، ص ٢٦٨.

٢٦ ـ المرجع السابق، ص ٢٤٦.

٢٧ ـ محمد فؤاد شكرى، مصر والسودان، ص ١١٤.

النشاط الثقافي الأمريكي في سوريا في القرن التاسع عشر

١ ـ التبشير ووسائله.

٢ ـ الجامعة الأمريكية فى بيروت.

٣ ـ مجالات أخرى للنشاط الأمريكى.

٤ ـ خاتمة.

النشاط الثقافى الأمريكى فى سوريا

فى القرن التاسع عشر

١ ـ التبشير ووسائله :

إذا كانت معالم النشاط الأمريكى فى مصر تتمثل فى النشاطات التجارية والثقافية والبعثات العسكرية غير الرسمية التى أدت أدواراً واضحة المعالم فى عهد إسماعيل، فإن ذلك لم يكن هدفاً مقصوداً لخدمة مصر فى حد ذاته، بقدر ما كان يريد أصحاب التجارة ضمان أسواق لهم يصرفون فيها منتجاتهم إلى جانب أن الضباط الأمريكيين الذين عملوا فى الجيش المصرى كانوا بلا عمل فى الولايات المتحدة بعد تسريح جيش الشمال وجيش الجنوب عقب انتهاء الحرب الأهلية.

وإذا كانت الولايات المتحدة حديثة عهد بالاستقلال ولم يكن لها نفوذ سياسى واضح، فإن ممارستها لبعض النشاطات فى منطقة الشرق الأوسط بينت لها بمرور الوقت أهمية هذه المنطقة، وبدت سياستها تتجه نحو الاستفادة من هذه المنطقة، وكانت أبرز معالم هذا النشاط هو إرسال البعثات التبشريية (الإرساليات) إلى منطقة الشرق الأوسط بهدف تنصير سكانها على المذهب البروتستانتى، وفى هذا السبيل استخدم المبشرون مختلف الوسائل لتحقيق هذا الغرض، فاستخدموا النساء للقيام بهذا الدور باعتبارهن أقرب إلى صغار السن من غيرهن، وكذلك استخدموا الدين والتعليم والتطبيب، ومختلف الخدمات، التى تبدو أنها خدمات عامة فى الظاهر، ولكنها فى الواقع كانت وسيلة إلى غاية.

وفى مجال التعليم اهتم الأمريكيون بنشر اللغة العربية وبعث التراث العربى، وظهرت معالم القومية العربية للوجود لأول مرة بين المسيحيين

السوريين، وربما كان هذا هو الفضل الوحيد للبعثات، إذا اعتبرنا أن القومية العربية كانت ذات فائدة للعرب في يوم من الأيام.

ففي سنة ١٨٤٧ انبثق فجر الحركة القومية في الشام بتأسيس جمعية أدبية متواضعة في بيروت يرعاها الأمريكيون، وقد ساعد على ذلك بطريق غير مباشر نظام الحكم المصرى في الشام في عهد محمد على فقد كان من نتيجة سياسة التسامح الديني أن فتح الباب للجمعيات التبشيرية الأوروبية والأمريكية(١).

وفي محاولة لتحديد النشاط التبشيري في الشام ـ التي كانت ميدانا لمختلف البعثات التبشيرية نقول : إن الجميعات اليسوعية الأوروبية في الشام كانت أكثر الجمعيات المسيحية انتشاراً منذ سنة ١٦٢٥ ، وبعد أن حققت شيئاً من النجاح بفضل مثابرتهم، ألغيت جميعتهم عام ١٧٧٣ ، فتفرقوا وأغلقوا أكثر مؤسساتهم، ولكنهم عادوا عام ١٨٣١ مرة أخرى، وكان من أسباب عودتهم أن المبشرين الأمريكيين جاءوا إلى البلاد وشرعوا يدخلون أناساً كثيرين ممن كانوا يدينون بالكاثوليكية في المذهب البروتستانتي.

كان البرسبتاريون أول من جاء إلى الشام من الأمريكيين في سنة ١٨٢٠ ، فقد كانوا يعملون تحت إشراف مجلس الرقابة الأمريكي للجميعات التبشيرية العاملة في الخارج، وكان لهذا المجلس مركز تبشيري في مالطة، ثم شعر القائمون عليه بضرورة مد نشاطهم نحو الشرق، فنزل البرسبتاريون ببيروت حيث أسسوا أول مركز لهم. ولم يكن في الشام عند مجيئهم طوائف بروتستانتية، ولذا كان نشاطهم التبشيري أكثر تعصباً لأنهم حولوا الكثيرين من أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى إلى مذهبهم، وقد أثار هذا شعور الأهالي ضدهم، مما أدى إلى حصر نشاطهم في دائرة محدودة، وظل عملهم مقصوراً داخل أسوار بيروت، التي لم يزد عددها عن تسعة آلاف نسمة في ذلك الوقت(٢).

وأدى هذا العمل من جانب الأمريكيين إلى عودة نشاط اليسوعيين لمواجهة منافسة الأمريكيين الذين عززوا قواهم وحصروها داخل أسوار بيروت، وكانت مسألة عدم وجود أنصار على نفس المذهب تشكل صعوبة أمام نشاطهم، كما أنها تسببت أيضاً فى عداء الطوائف الأخرى لهم.[٣]

وقد تبع المؤسسين الأمريكيين، الذين أتوا سنة ١٨٢٠، آخرون فى سنة ١٨٢٦، ومن بينهم عالى سميث ورفيقه فانديك، وكانت لأعمالهما نتائج بعيدة الأثر فى بلاد الشام، وإذا كانت الصعوبات التى وقفت أمامهم لم تؤد إلى شل حركتهم تماماً، فإنها نجحت فى تعطيلهم بعض الشىء. فقد كان نظام إبراهيم باشا الذى وضعه لإدارة الشام، يتميز بالمرونة والتحرر، كما كان يتميز عن النظام العثمانى بالتساهل والتسامح الدينى. ففى عام ١٨٣٤ حدثت تغيرات جوهرية حيث عاد اليسوعيون وتوسعت الإرساليات الأمريكية بمقدم أفواج جديدة ووصلت المنافسة بين اليسوعيين والبرسبتاريين حد المبارزة، وكان الطرفان يتصارعان للحصول على السيادة، فكان نتيجة هذا الصراع بعث اللغة العربية وإيقاظ الأفكار بشكل أدى إلى انتقال الاهتمام من الأدب إلى السياسة[٤].

وتبدو الوسائل التى استخدمها المبشرون على أنها خدمات إنسانية، ولكن الواقع غير ذلك تماماً. فحتى نشر الدين المسيحى الذى جاءوا من أجله كان يعد أمراً ثانوياً فى جميع الحركات التبشيرية. «فالعالم الغربى عالم مادى، والولايات المتحدة قد غطت نصف الأرض بمبشرين يزعمون أنهم يدعون إلى حياة روحية وسلام دينى»[٥].

والواقع أن أهداف التبشير تتفاوت ما بين إشباع رغبات شخصية ومصالح خاصة إلى حب الأسفار والسيطرة على الآخرين، ومنهم التجار وأصحاب

الدعوات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ومنهم من لا يتحلى بالأخلاق الحميدة، وعلى ذلك يعلق الشاعر رشيد سليم الخورى، فى تعبير عن مدى الأضرار التى يلحقها المبشرون وبخاصة البروتستانت بالبلاد التى يحلوا بها، يقول «أما من الناحية الدينية فإن إقامتى الدليل على عدم نزاهتهم لا تقتضى أن أكون بادعائى الجدل أو عالمًا فى التاريخ. وكم أنفق الأمريكيون... لكى يعرفونا بمواطننا السيد المسيح وبدينه كأننا أشد افتقاراً إلى فضائل المسيحية من الأمريكيين أنفسهم».

وربما يرجع هذا العداء بين الأمريكيين وأهالى المنطقة إلى نواحى سياسية وليس إلى نواحى دينية، فقد أوضح أحد المؤرخين هذه الحقيقة بقوله: «إذا اجتمع المسلمون فى امبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطراً، أو أمكن أن يصبحوا أيضاً نعمة له، أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير». فالمعركة بين المبشرين والأديان الأخرى ليست معركة وحسب، بل إنها معركة فى سبيل السيطرة السياسية والاقتصادية وإن بدا هذا بدرجات متفاوتة. فالبروتستانت مثلاً لا يكتفون بأن يظل المسيحى أرثوذكسى أو كاثوليكى بل يجب أن يصبح بروتستانتياً، فميول الكاثوليك ميول فرنسية، والأرثوذكسى ميولهم روسية، فإذا انتقل هؤلاء إلى البروتستانتية أصبحت ميولهم فى الدرجة الأولى أمريكية، ولو كان التبشير دعوة خيرة لما تنازعت فيه طوائف المبشرين ولما تنافست عليه فرقهم ومذاهبهم وهذا دليل على أن أهل كل مذهب يبشرون معه مذهباً سياسياً معيناً، ولقد كانت الدول تعتبر مبشريها بمثابة طلائع نفوذها، ولما اتسع نفوذ المبشرين الأمريكين فى الامبراطورية العثمانية، وكثر تدخلهم فى شئون البلاد وخاصة بين عامى ١٨٤٠ و١٨٥٠ ، عزمت تركيا على إخراجهم من الامبراطورية كلها، ولكن الولايات المتحدة استطاعت أن تحول أنظار الباب العالى عنها بإثارة بعض المشاكل لتركيا مما صرفها عن المبشرين، وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون

فى الامبراطورية العثمانية بحقوق الرعايا الأمريكيين، كما تنص على ذلك معاهدات الامتيازات الخاصة بالأجانب المرغوب فى وجودهم فى الامبراطورية العثمانية، وظلوا كذلك حتى تخلصت تركيا من المعاهدة بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤[٦].

ويمثل المبشرون الأمريكيون المركز الثانى بعهد إخوانهم اليسوعيين الفرنسيين، وقد كانت جهودهم فى بادئ الأمر تقترن بالتفكير الصحيح الذى يرافق حماسهم دوماً. ولقد برهن التعليم على أنه أثمن وسيلة لتحقيق أغراضهم، ولكنهم لما كانوا فى البداية بدون أنصار، فقد كانوا أكثر حاجة إلى كسب أنصار جدد، ولذا كانت الفائدة قائمة بالضرورة، ويعبر عن ذلك أحد أساتذة الجامعة الأمريكية فى بيروت بقوله : «إن المبشرين يمكن أن يكونوا قد خابوا فى هدفهم المباشر، وهو تنصير المسلمين جماعات جماعات إلا أنهم قد أحدثوا بينهم آثار نهضة، ولكن هذه ليست هبة كافية توازى النتائج التى تحققت على أيدى المبشرين الأمريكيين فى هذا المركز الهام من الشرق» على حد تعبير الأستاذ الأمريكى إدوارد ميل.

ولقد أدرك الأمريكيون أن البلاد فى حاجة قصوى إلى نظام تعليمى يتفق وتقاليدها، كما أدركوا أن الأمة التى ضاع تراثها لا تستطيع استرجاعه إلا بدراسة أدبها، فقد كان المستوى الفكرى منخفضاً ومقصوراً على النواحى الدينية سواء الإسلامية منها أو المسيحية، ولذا فقد بذلت الكنيسة المارونية قبل مجيء الأمريكيين بعض المساعى لإيجاد تعليم فى (عين طوره) من أجل إعداد رجال الدين، ولكنها أغلقت عندما أوقف اليسوعيون عن العمل عام ١٧٧٣ . وكانت هناك مؤسسة أخرى فى (زغرته) وثالثة فى (عين وراقه) كما كانت ندرة الكتب من العوامل التى أثرت فى التطور الثقافى، وكانت آلات الطباعة العربية فى حكم المفقودة.

ولما كان أول شرط لتحقيق أهداف المبشرين هو الاهتمام باللغة العربية والأدب العربي، وطبع الكتب، وفتح المدارس لتعليم الأولاد كما نقلوا مطبعتهم من مالطة مركزهم الأول إلى بيروت، وصنعوا لها حروفًا عربية جديدة عرفت باسم الحروف العربية الأمريكية، وكان تأسيس المطبعة فى بيروت سنة ١٨٣٤، وقد تلتها ـ على سبيل المنافسة بعد تسع عشرة سنة – مطبعة الجزويت الكاثوليك، وقد أخرجت المطبعتان ترجمة باللغة العربية الحديثة للكتاب المقدس.(٧)

ولقد استطاعوا فى بضع سنين أن يطبعوا عدداً من الكتب تبعاً لاحتياجات المدارس التى أسسوها، وكانت تلك المطابع هى أهم وسائل التبشير فى الشرق كله. وقد استمر العمل فيها ثمان سنوات وأشرف عليها عالى سميث أحد خريجى جامعة ييل، والدكتور كورنيليوس فانديك Cornelius Van Dyck. واهتمت البعثات بأعمال الترجمة من لغة إلى أخرى، وساعدها على ذلك وجود الطباعة. وكانت أولى أعمال المطبعة طبع (فصل الخطاب) للشيخ ناصيف اليازجى وبعض كراريس دينية، ثم جددت أدواتها واستبدلت حروفها بحروف جديدة، وكان أول ما طبع بالحروف الجديدة هو الكتاب المقدس، وذلك بعد أن استمرت الترجمة فيه ثمان سنوات وكان عالى سميث هو المشرف على كل هذه التطورات الخاصة بالمطبعة، ثم خلفه عليها فانديك فبلّغها كمالها. ونشرت عدداً من الكتب بلغ خمسين كتاباً فى العلوم والآداب والجدل والمذهب البروتستانتى وذلك حتى عام ١٨٦٠.(٨)

وكان أن رأى الكاثوليك من المبشرين حاجتهم إلى مطبعة كبيرة تفى بلوازم دينهم وتهذيب أولادهم، فتحفز اليسوعيون للأمر وأنشأوا المطبعة الكاثوليكية وكانت حروفها فى البداية من الحجر. ثم صنعت من المسبوكات

فى باريس سنة ١٨٥٣ . هذا عدا مطابع أخرى كالمطبعة السورية لصاحبها خليل الخورى سنة ١٨٥٧ ، وغيرها من المطابع الأهلية.

وفى أواخر القرن التاسع عشر استجدت فى بيروت بعض المطابع ، فاستبدل الأمريكيون مطبعتهم بحروف جديدة من اللينوتيب، وأنشئت مطابع أخرى لليسوعيين، ومطابع أهلية كثيرة أكثر تقدماً. ويتضح لنا من تطور الطباعة مدى المنافسة الواسعة الواضحة التى أفادت عرب الشام فى ذلك الوقت وإن كانت الفائدة أساساً عائدة على المسيحيين، ولكنها كانت من أجل تحقيق أغراض معينة. فلتوفير إمكانيات التعليم كان لابد من وجود المطابع، وكان التعليم فى نظر المبشرين هو الوسيلة الأولى والمفضلة للتبشير.

وبطبيعة الحال كان لابد أن يفهم سكان البلاد ما يقوله لهم أناس من غير جنسهم وبلسان غير لسانهم، ولذا ترجم الإنجيل وصدرت منه طبعة جديدة استخدم فيها المبشرون الأمريكيون عالمين كبيرين هما بطرس البستانى وناصيف اليازجى، إلى جانب تكليفهما بتأليف الكتب المدرسية فى مواضيع مختلفة[٩] .

وسعى المبشرون لفتح المدارس لكى تمكنهم من تحقيق هدفهم التبشيرى، ومن ذلك ما كتبه (هنرى هريس جسب) أحد المبشرين الأمريكيين حيث قال: «لنبتهل إلى الله فى سبيل تعميد نفوس أولئك الشبان» ، وكان يقول أيضاً «إن المدارس شرط أساسى فى نجاح التبشير وهى وسيلة إلى غاية» ، واستمر هذا الرأى هو السائد حتى جاء المستر بنروز إلى رئاسة الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٨ ليقول : «إن التعليم أثبت أنه أثمن وسيلة استغلها المبشرون الأمريكان لتنصير سوريا ولبنان» ، ولنفس هذا الهدف الذى استمر ما يزيد على قرن من الزمان تقرر أن يختار رئيس الكلية الأمريكية من مبشرى الإرسالية الأمريكية فى الشام.[١٠]

ويظهر دور التعليم واضحاً من اعتبار اليسوعيين أن المبشر الأول هو المدرسة، ولما أرادوا أن يجعلوا التعليم مقصوراً على التبشير فقط، اشترطوا أن يكون المعلم فى هذه المدارس أجنبياً غير وطنى، أما إذا دعت الحاجة إلى معلم وطنى فليكن مسيحياً بالدرجة الأولى، ولكن يجب أن يكون متمرناً على التبشير، وطبقت مدارس التبشير سياستها على كتب التدريس فجعلتها تدور حول الكتاب المقدس.

وحينما نزل الأمريكيون سوريا سنة ١٨٢٠ نجدهم ينتشرون فى كفر شيما (قرب بيروت) وفى بحمدون (فى جبل لبنان) ثم فى طرابلس وحمص وغيرها. إلا أن بؤرة نشاطهم كانت بلدة عبية (فى جبل لبنان). وقد نالت بيروت اهتماماً واضحاً في فتح المدارس الأوسع شأناً من تلك التى كانت موجودة فى صورة كتاتيب يتعلم فيها الأولاد مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ويعلمهم فيها معلمون بسطاء، غير أن تطوراً جديداً بدا على نظام التعليم فى المدارس الأمريكية ومدارس الإرساليات بعامة، وذلك أن التدريس أصبح باللغات الإنجليزية والإيطالية والفرنسية إلى جانب اللغة العربية.

وقد اهتم الأمريكيون ببلدة عبية لأنها بعيدة عن مراقبة الحكومة المركزية فى بيروت، ولأنها فى وسط اعتقدوا أنه يسهل عليهم التبشير فيه. وفى عام ١٨٣٤ انتقل الدكتور كورنيليوس فانديك والدكتور طومسون إلى عبية حيث أنشأوا مدرسة لتخريج المعلمين والواعظين (المبشرين) وإدارتها بأنفسهم، وظلت مدرسة عبية تمارس نشاطها حتى تأسست الكلية الإنجيلية السورية عام ١٨٦٥ فى بيروت، ولقد كانت مدرسة عبية سلفاً للكلية الإنجيلية السورية.

وفى عام ١٨٣٥ أسس البروتستانت بعض المدارس فى أنحاء الجبل، ثم تأسست فى بيروت مدرسة أخرى للذكور سنة ١٨٤٠، وألحقوا بها مدرسة للإناث فى سنة ١٨٤٦. ثم أسسوا مدرسة للبنات فى بلدة عبية سنة ١٨٥٩،

وفى مقابل الجهود التى كان يبذلها البروتستانت الأمريكيون كان يبذل اليسوعيون جهوداً مماثلة لفتح مدارسهم لتعليم الإناث، وقد جعل هذا راهبات المحبة يخصصن للبنات الكاثوليكيات مدارس ابتدائية مجانية للفقراء، ومدارس ثانوية للطبقة الوسطى من الأهالى سنة ١٨٤٧.

ولم تكن البعثات التبشيرية الكاثوليكية أقل نشاطاً من البعثات البروتستانتية، إلا أن أعمالها كانت بطيئة منذ البداية. وقد أسسوا مدارس فى بيروت عام ١٨٣٩. وفى غزير عام ١٨٤٣، فى زحلة عام ١٨٤٤، وفى دمشق عام ١٨٧٩، وفى حلب عام ١٨٧٣، وكان لمدرسة غزير أهمية تاريخية إذ انتقلت إلى بيروت عام ١٨٧٥، وأصبحت تعرف باسم جامعة القديس يوسف.

وتعليقاً على هذه المنافسة الواضحة بين الكاثوليك والبروتستانت فى بناء المدارس يروى الدكتور كورنيليوس فانديك رئيس المبشرين الأمريكيين وأقدم أساتذة الجامعة الأمريكية فى بيروت عند تأسيسها عام ١٨٦٦، فيقول: «أنا ذاهب لفتح مدرستين فى قرية كذا، فإذا قيل له إن هذه القرية صغيرة ولا تتحمل مدرستين قال: «أنا سأفتح مدرسة واحدة فقط، ولكنى متأكد أن اليسوعيين سيأتون من ورائى بعد مدة وجيزة ليفتحوا هناك مدرسة ثانية». إلى هذا الحد كان يتنافس أو يتسابق البروتستانت والكاثوليك فى إثبات وجودهم فى فتح المدارس. فهل كان هدفهم خدمة البلاد؟! إن الإجابة على هذا السؤال واضحة وهى أنهم كانوا يسعون وراء مصالحهم ونشر نفوذهم.[١١]

وكان للثقافة والتعليم الأمريكى أثرهما الواضح على أبناء البلاد ومن هؤلاء بطرس البستانى، الذى تأثر بالثقافة الغربية والأمريكية بالذات، فعمل معهم منذ نزلوا سورية، وأسس فى سنة ١٨٦٣ مدرسة وطنية فى بيروت، وكان لها السبق بين المدارس الوطنية، أدارها هو وابنه سليم عدة سنوات[١٢].

وكان من نتيجة انتشار المدارس البروتستانتية فى الشام أن بلغ عدد تلاميذها حوالى ثمانية آلاف تلميذ، وكان هذا مدعاة حقيقية لأن يفخر المبشر الأمريكى جسب Jessup بذلك، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين كان للأمريكيين وحدهم ١٧٤ مدرسة فى سوريا.

على أن اهتمام المبشرين الأمريكيين بالتعليم لم يقتصر على مراحله الأولية أو المتوسطة بل امتد إلى فروع التعليم العالى، الذى يعتبر فى نظرهم أهم فروع التعليم أثراً، حيث يستطيع المبشررون التأثير فى قيادة الرأي العام فى البلاد فى الجيل الناشىء، وعلى هذا الأساس أوجد الأمريكيون كلية فى بيروت عام ١٨٦٢ جعلوا على رأسها دانيال بلس، وهى التى أصبحت فيما بعد «الكلية الإنجيلية السورية»، ثم «الجامعة الأمريكية»، وكذلك أنشأوا كليات مماثلة فى استانبول والقاهرة وأزمير، وهى جميعا منجهزة تجهيزاً جيداً، وقد وقع الاختيار على دانيال بلس ليذهب إلى بريطانيا والولايات المتحدة للحصول على مساعدات مالية لهذا المشروع فنجح فى مهمته.

٢ ـ الجامعة الأمريكية فى بيروت

ورد فى تقرير لدانيال بلس (الرئيس الأول للجامعة الأمريكية فى بيروت) أن أفضل وسيلة لتعليم الطلاب هى أن يتعلموا تعليماً عالياً فى بلادهم بدلا من أن يتعلموا فى الخارج، فى انجلترا وأمريكا مثلا، لأن الذين يخرجون للتعليم لا يعودون إلى البلاد، ولا يستفيد منهم المبشرون الأمريكيون. وفى عام ١٨٦٢ سافر دانيال بلس إلى نيويورك مؤكداً حاجة الشرق الأوسط إلى أطباء وإلى تعليم دينى، تكون التوراة فيه كتاب تدريس دائم، وبعد عودته اجتمع مع أعضاء الإرسالية الأمريكية والقنصل الأمريكى فى بيروت، وقرروا الاتجاه الذى ستسير عليه الكلية الجديدة[١٣].

وفى كلمة ألقاها أثناء وضع حجر الأساس قال بلس : «إن هذه الكلية قائمة من أجل خدمة كل فئات الناس فى كل الأحوال، دون النظر إلى ألوانهم أو قومياتهم أو جنسياتهم أو دياناتهم، سواء منهم الأبيض أو الأسود أو الأصفر، أو المسيحى أو المسلم أو اليهودى أو الوثنى، فالكل يستطيع أن يلتحق بها ويتمتع بكل مميزاتها لمدة ثلاثة أو أربع أو حتى ثمان سنوات، ويخرج منها وهو حر يعتقد فى إله واحد أو أكثر أو لا يعتقد فى إله على الإطلاق، ولكنه سيكون من غير الممكن لأى شخص أن يستمر معنا مدة طويلة دون أن يعرف أن ما نفكر فيه هو الصدق، ودون أن يعرف أيضاً أسباب اعتقادنا فى ذلك». ولعل الجملة الأخيرة توضح الهدف الحقيقى الذى حاول بلس أن ينكره فى بداية كلمته، فقد اعترف أنه لابد أن يتأثر بهم من يتعامل معهم ويتعلم على أيديهم، وهذا هو الهدف الحقيقى من إنشاء الكلية، وعلى هذا فإنهم يكونوا قد نجحوا فى تحقيق رسالتهم وهو تلوين شباب المنطقة باللون الذى يرغبون فى أن يكونوا عليه(١٤).

وبدأ العمل بالكلية فى أول الأمر فى بيت الحاج عبد الفتاح حمادة فى زقاق البلاط فى بيروت، بعد أن استأجروه لهذا الغرض، وبدأ التسجيل للجامعة الجديدة فى ديسمبر عام ١٨٦٦، فسجل فيها ١٦ طالباً، منهم ٣ من بيروت ،و ١٢ من جبل لبنان، وواحد من طرابلس. وضعت الجامعة فى البداية ٣ من المدرسين هم دانيال بلس، وكرونيليوس فانديك، وورتبات. وسميت الكلية باسم الكلية البروتستانتية السورية Protestant College كتتويج للنشاط الأمريكى فى مجال التعليم As the crowining achivement of the American educational activity والجامعة مزودة بالتسهيلات الداخلية والخارجية للطلاب ومهتمة بالنشاطات الطلابية الرياضية، والجمعيات العلمية الطلابية أيضاً، ومهتمة بكل ملامح التعليم العالى الشرقى، وكان برنامجها الدراسى يعتمد على اللغة العربية فى البداية كلغة للتدريس، وكانت الحاجة

إلى ذلك ناتجة من عدم وجود مدرسين أكفاء أو كتب مطبوعة. ثم انتقلت إلى التدريس بالانجليزية[١٥].

وبدأت الجامعة فى عامها الأول بكلية واحدة هى كلية العلوم، وبعد عام افتتحت كلية الطب، وتخرج الفوج الأول عام ١٨٧٠، وتألف من خمسة أشخاص، من بينهم يعقوب صروف، وإبراهيم خير الله، ونعوم مغبغب. ولبس الأساتذة والطلاب الزى الشرقى العربى، واختار المبشرون مكانا منعزلا خارج بيروت ليكون مقراً دائماً للجامعة، وكان الوصول إليه صعب، حتى صار موضع سخرية بعض الناس الذين قالوا عن الأمريكيين : إنهم سكنوا بين الواويات وبنات آوى ليتمتعوا برؤية الحمير المنطلقة، والطريف أن حجراً كان موجوداً عند مدخل البناء وظهر فيه تشقق طبيعى ليظهر ما يشبه كلمة «كفر» فعلق أحد الظرفاء على ذلك بقوله: «كيف يرجى الخير من جامعة كتب الكفر على أبوابها»[١٦].

ونمت الجامعة واتسعت، وارتقت بسرعة، فأنشأت عام ١٨٧١ كلية الصيدلية، وانتقلت إلى بنائها الجديد عام ١٨٧٣، وفى سنة ١٨٨٢ عمدت الجامعة إلى جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس فيها، وغيرت اسمها من «الكلية الإنجيلية السورية» إلى «الجامعة الأمريكية فى بيروت» وتزايد عدد خريجيها وعدد طلابها، وبعد أن كان بها كلية واحدة وثلاث أساتذة وخمسة عشر طالباً، وتخرج منها عام ١٨٧٠ خمسة طلاب، ارتفع الرقم إلى سبع كليات و ٤٨١ أستاذاً و ٢٧٨٥ طالباً عام ١٩٦٠، وأصبحت تضم كليات للعلوم والطب والصيدلة منذ عام ١٨٧١، والتجارة عام ١٩٠٠، وطب الأسنان عام ١٩١٠، والهندسة عام ١٩١١، والزراعة عام ١٩٥٢، والصحة العامة عام ١٩٥٤[١٧].

وقد تطورت الجامعة بمدارسها الأدبية والعلمية إلى أن أصبحت أهم

معهد تعليمى خارج الولايات المتحدة نفسها، ولقد قدر لها أن تلعب دوراً رئيسياً فى حياة البلاد فى المستقبل. وفى الكتاب السنوى الروسى عام ١٩٠٥ نشر أحد الكتاب مقالا عنوانه «أميركه فى الشرق» صور فيه الكلية الإنجيلية السورية على أنها محاولة مدروسة لتمهيد الطريق أمام السياسة الأمريكية والتجارة الأمريكية بخاصة.

مما سبق يتضح أن الجامعة الأمريكية فى بيروت، تمثل ركيزة أساسية من ركائز الوجود الأمريكى فى الشرق الأدنى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

٣ ـ مجالات أخرى للنشاط الأمريكى:

غير أن الحركة الثقافية الأمريكية اكتملت بإصدار مجلات دورية تعتبر لسان حال الإرساليات الأمريكية فى الشرق، ومنها النشرة الأسبوعية للإرسالية الأمريكية التى صدرت عام ١٨٧٠، وكذلك مجلة الكلية للجامعة الأمريكية عام ١٨٨٩. وقد نشرت المطبعة الأمريكية الكتاب المقدس وعدداً لا يحصى من الكتب المدرسية، كمبادئ العربية وتعلم أصولها الصرفية والنحوية والبيانية والمنطقية لليازجى والبستانى وأتباعهما، وطبع الأمريكيون خصوصاً لكليتهم كتباً علمية شتى فى الطبيعيات والرياضيات والهندسة والكيمياء والطب ولكنهم توقفوا عن طبعها عندما عدلوا إلى تعليمها باللغة الإنجليزية فى الثمانينيات. هذا وكان بمكتبة الكلية الأمريكية نحو ٢٠ ألف مجلد من الكتب العلمية.(١٨)

ولم يكن التعليم بفرعيه الأولى والعالى هو الوسيلة الوحيدة للتبشير فقد كانت هناك وسائل أخرى ناجحة، كالتطبيب الذى أثبت أنه من أنجح وسائل التبشير، وكانت التقاليد المتبعة فى تقلد الأطباء وظائفهم بعد التخرج من

كليتهم أن يقسموا بيمين (أبقراط) ليكونوا بمقتضاه فى خدمة المرضى، ومضمون هذا القسم يكشف عن نفس إنسانية نبيلة، لأن المريض المتألم يضحى بأشياء كثيرة حتى يتخلص من آلامه، ولقد أدرك المبشرون هذا الميل فى البشر، فخرجوا عن كل نبيل فى الطبيعة الإنسانية وحسبك دليلا فى قولهم : «حينما تجد بشراً تجد آلاما، وحينا تكون الآلام تكون الحاجة إلى الطبيب، وحينما تكون الحاجة إلى الطبيب فهناك فرصة مناسبة للتبشير»[19].

وهكذا نظر الأمريكيون إلى الطب على أنه «مشروع مسيحى» معين على التنصير. وعلى هذا يقول الطبيب بول هاريسون Paul W. Harrison فى كتابه: الطبيب فى بلاد العرب: «إن المبشر لا يرضى عن مجرد إنشاء مستشفى، ولو بلغت منافع ذلك المستشفى منطقة عمان بأسرها، لقد وجدنا نحن فى بلاد العرب لنجعل رجالها ونساءها نصارى»[20].

ولا ريب أن الطبيب يستطيع الوصول إلى جميع الناس بحكم عمله، فمعظم الأطباء الذين جاءوا إلى الشرق من البروتستانت إنما جاءوا للتبشير وليس للتطبيب، ولقد تنبه دانيال بلس، الرئيس الأول للجامعة الأمريكية فى بيروت إلى دور الأطباء، وأشار إليهم إذا جاءهم المريض انصرف من عندهم بنسخة حسنة الطبع من الإنجيل، حتى يكتشف المريض بعد أيام أن إنجيل الطبيب كدوائه. ومن أقدم المستشفيات فى بيروت مستشفى الكلية الأمريكية، وهو منظم على مثال المستشفيات الراقية، وله عدة فروع وأقسام علاجية، ثم المستشفى العسكرى[21].

هذا وقد استخدم المبشرون الأمريكيون المرأة فى التبشير معتمدين على ما تحدثه الأم من أثر بالغ فى أطفالها، ولما كان النساء من العناصر المحافظة على العقيدة كان على البعثات التبشيرية أن تستعين بالسيدات والفتيات، ولذا اهتم

المبشرون بالنساء اهتماماً خاصاً، وأسسوا لهم المدارس الخاصة بهن، واستعانوا على ذلك بكثير من الجمعيات النسائية في الولايات المتحدة.

ومنذ أوائل القرن التاسع عشر فكر المبشرون في تنصير اليهود لمقاومة العرب والمسلمين بهم ، وفي عام ١٨٠٩ أسس الإنجليز الجمعية اللندنية لنشر النصرانية بين اليهود، وكانوا يرون أن العمل بها يجب أن يبدأ بأن يساق اليهود المتفرقين في الأرض إلى فلسطين، وكانت الفرصة سانحة لتحقيق ذلك إبان الحكم المصري للشام، لما عرف عنه من تسامح ديني. وانتهازاً لهذه الفرصة وضعوا أساس كنيسة صهيون، أول كنيسة بروتستانتية في الامبراطورية العثمانية، ولكن بعد انسحاب محمد علي من الشام ١٨٤٠، خاب فأل المبشرين وعاد الأتراك إلى موقفهم المتشدد من الإرساليات التبشيرية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان يقوم بأعمال التبشير حوالي ٢٧ جمعية تبشيرية بلا ملل في فلسطين. وهكذا نجد أن أطراف دينية مختلفة كانت ترمي إلى استعمار فلسطين، هي : البابوية، والبروتستانتية، والصهيونية، ومع أن هذه حركات دينية في ظاهرها إلا أنها كانت سياسية في حقيقتها، وربما وجدنا في هذا جذوراً للمشكلة الفلسطينية الحالية، ويبدو أن الأوربيين لم يكونوا يريدون إنشاء دولة يهودية على النحو الذي حدث الآن، بل كانوا يريدون استغلال اليهود لصالحهم.

وسعى اليهود إلى الاتصال بالسلطان العثماني سنة ١٨٨٢ في محاولة للسماح لمئات الآلاف من اليهود بالهجرة إلى فلسطين، وانزعج السلطان حين اتصل السفير الأمريكي بالباب العالي طلباً لمساعدتهم، ولكن الحكومة التركية رفضت السماح لليهود بالاستقرار في فلسطين، ولكنها لا تمانع في استقرارهم في حلب أو العراق في مجموعات لا تتجاوز المجموعة المائتين وخمسين عائلة[٢٣].

وإلى جانب التعليم والتطبيب واستغلال دور المرأة فى المجتمع، واستخدام اليهود كوسيلة من وسائل التبشير، هناك عامل آخر، وهو الدور الذى قامت به الجمعيات العلمية والأدبية التى كان يقيمها المبشرون. وشكلت أول جمعية من هذا النوع فى سوريا عام ١٨٤٧ باسم «الجمعية العلمية السورية»، وبدأت كنادٍ أمريكى فى بيروت، وكانت أول نادٍ علمى، ويرجع تأسيسه إلى أن البستانى واليازجى قد تقدما إلى الإرسالية الأمريكية باقتراح يستهدف تأسيس جمعية علمية وذلك فى بدء اشتراكهما فى العمل مع تلك الإرسالية، فنجحا فى عام ١٨٤٢ فى تشكيل لجنة لتنفيذ الاقتراح، وفى ٢١ أبريل ١٨٤٢ تكونت لجنة مؤلفة من الدكتور فانديك واثنين من المبشرين وذلك لاتخاذ الوسائل الأولية فى تشكيل جمعية ذات أهداف علمية، وقد استكمل المشروع أسبابه حين ظهر إلى الوجود فى بيروت عام ١٨٤٧ تحت اسم «جمعية الفنون والعلوم».[٢٤]

ضمت الجمعية خمسين عضواً بينهم أكبر الأدباء والكتاب أمثال ناصيف اليازجى، وبطرس البستانى، ونوفل نوفل، وميخائيل مشاقة، وميخائيل مدور، وميخائيل شحادة، وميخائيل عرمان، وإبراهيم طراد، ونعمة ثابت، وسليم دى نوفل، ويوسف كتافو، وجبور الخورى، إلى جانب عدد من المبشرين الأمريكيين أمثال فانديك، وعالى سميث، وورتبات، وجرجس هدانين، وتشرشل (وكان كولونيلا انجليزياً مقيماً فى سوريا) ولم يكن بين أعضائها مسلمين أو دروز.

وكان للجمعية مكتبة متواضعة، وكان اليازجى أميناً عليها، بينما كان البستانى أمين سر الجمعية. وكانت تعقد اجتماعاتها بانتظام، ويقرأ فيها الأعضاء شيئاً مما سبق تحضيره، وقد بلغ عدد جلساتها ٥٣ جلسة ألقيت فيها الكلمات، وجرت فيها المناقشات، ثم جمعت المقالات والخطب، ونشرت فى عام ١٨٥٢ مع تقرير عن أعمالها.

ومن استعراض بعض المحاضرات التى ألقيت فى الجمعية العلمية السورية نعرف اتجاهها ودورها. فقد ألقى فنديك محاضرة بعنوان: «فضل المتقدمين على المتأخرين» وعنوان المحاضرة له دلالة خاصة لا تخفى على القارئ. كما ألقى محاضرة أخرى موضوعها «لذة العلم فوائده». وألقى ورتبات محاضرة بعنوان «مقدار زيادة العلم فى سوريا فى هذا الجيل» وألقى بطرس البستانى محاضرة بعنوان «تعليم النساء» وأخرى بعنوان «مدينة بيروت»، كمان ألقى ناصيف اليازجى محاضرة بعنوان «علوم العرب» وألقى نوفل نوفل محاضرة بعنوان «النبات» وألقى سليم نوفل محاضرة فى «الشرائع الطبية» (٢٥).

وقد أعيد تشكيل هذه الجمعية على نطاق واسع سنة ١٨٦٨، بعد أن فتحت أبوابها للمسلمين والدروز، واعترفت بها الدولة العثمانية رسمياً، وانضم إلى عضويتها عدد من رجال الدولة مثل يوسف كامل باشا، وفؤاد باشا ومحمد رشدى باشا، ومصطفى فاضل باشا، وصفوت باشا، ورؤوف باشا، وظلت الجمعية تجدد أعضاءها حتى أصبحوا جميعاً من العرب المسيحيين والمسلمين.

وظهرت «الجمعية العلمية السورية» بهذا الاسم بعد أن أصبح أعضاؤها من العرب، فكانت تحمل قبل ذلك اسم «جمعية العلوم والفنون»، وكانت جود المبشرين الأمريكيين حائلا دون اشتراك المسلمين بها، ثم تقدمت الأفكار مع تقدم الأيام، وأخذ غياب التعصب ينقشع بفضل نور المعرفة، فلم تضع بذلك جهود اليازجى والبستانى لهدم الحواجز بين المسلمين والمسيحيين، وكان بداية اشتراك المسلمين بها فى خدمة العلم على كل حال.

وبعد ١٨٦٠ أخذت تضم الأعضاء من المسلمين من خارج البلاد فى استانبول والقاهرة، وكان تأسيسها أول ظاهرة من ظواهر الوعى القومى المشترك وبلغ عدد أعضائها ١٥٠ عضواً منهم ١٢٠ عضواً فى بيروت وحدها سنة

١٨٦٨ ، و٣٥ عضواً في دمشق، وعضوان في بعلبك، و٢٩ عضواً في جبل لبنان، وخمسة أعضاء في القاهرة، و ١٩ عضواً في الإسكندرية، وثلاثة أعضاء في الزقازيق، و ١٢ عضواً في استانبول.

ومن أعضائها الأجانب في نفس الفترة (١٨٦٨) قناصل الدول الأوربية في سوريا. ومن هؤلاء روجرز قنصل انجلترا في بيروت، وحبيب أسعد نائب قنصل انجلترا في يافا، وانطونيوس ينيّ نائب قنصل أمريكا في طرابلس، وميخائيل مشاقة نائب قنصل أمريكا في دمشق، وجبرائيل أيوب نائب قنصل أمريكا في عكا، وشيلي أيلا نائب قنصل أمريكا في صيدا، ومسيو ماكييف قنصل روسيا في دمشق، واسكندر كاستيفيليس نائب قنصل روسيا في طرابلس.

كانت الجمعية المذكورة هي الأولى من نوعها التي تؤسس في بلاد الشام وحتى في سائر أنحاء العالم العربي. وكان للجمعيات التي أنشئت على غرارها فيما بعد الفضل الأول في مسيرة الحركة القومية العربية. وكان اليسوعيون أول من قلد الأمريكيين في إنشاء الجمعيات العلمية، فشكلوا جمعية مماثلة عام ١٨٥٠ تحمل اسم «الجمعية الشرقية» وكانت تعقد اجتماعات كسابقتها الأمريكية، والظاهر أنها زالت مع «جمعية العلوم والفنون الأمريكية» أو بعدها بقليل.

ولما أصبح لبنان متصرفية، وأصبح حكامه من النصارى الأوربيين، سمح للمبشرين بنشاط واسع نسبياً، فقد كان المتصرفون يتجهون إلى التبشير ويشجعونه، وقد زار وفد ضم دانيال بلس رئيس الكلية الإنجيلية السورية وآخرون متصرف جبل لبنان (واصا باشا) في ٢٨ فبراير ١٨٨٨ ، فطمأنهم واصا باشا وبين لهم أنه سيعمل ما في وسعه لحماية المبشرين وأعمالهم[٢٧].

على أن أهم أثر للولايات المتحدة في بلاد الشرق العربي لا يتعدى ذلك

الأثر الديني والثقافي. فما من بلد أو قرية في سوريا وفلسطين إلا وكان للأمريكيين من المبشرين أو تلاميذهم فيها كنيسة، أو مدرسة، أو مستشفى، أو صيدلية، أو عيادة طبية يؤمها المرضى من جميع الجهات.

وأمام هذا النشاط التبشيري، لم تستطع الحكومة العثمانية أن تتبنى سياسة معارضة علنية تجاه المبشرين، وذلك أنهم كانوا يأتون في الظاهر كرعايا إنجليز وأمريكيين لهم حقوق وامتيازات بمقتضى معاهدات سبق أن عقدتها حكوماتهم مع الدولة العثمانية. وكان عملهم التبشيري يتصف بالسرية، وفضلاً عن ذلك كان القناصل يدافعون عن رعاياهم، ففي أغسطس سنة ١٨٤١ حينما أرادت الدول الأجنبية أن تخرج إبراهيم باشا من الشام بالقوة وعزمت على ضرب بيروت من البحر، أرسلت الولايات المتحدة سفينة حملت على ظهرها المبشرين إلى جزيرة قبرص، وبعد أن انتهى ضرب بيروت وخرج إبراهيم باشا من سوريا، أعادت الولايات المتحدة مبشريها إلى أماكنهم السابقة، وهي ظاهرة لا تزال تتكرر إلى اليوم.

ومع ازدياد ضعف الامبراطورية العثمانية كانت الدول الأجنبية تزيد من دعمها للمبشرين، وكان هؤلاء يطلبون التأييد من دولهم، ولما كان مبدأ منرو ينص على عدم تدخل العالم القديم في شئون العالم الجديد، وكذلك لا يجوز للعالم الجديد التدخل في شئون العالم القديم ما لم تتعرض المصالح الأمريكية للخطر، نجد أن المبشرين الأمريكيين يودون من الولايات المتحدة أن تخالف مبدأ منرو في سبيل التبشير.

وفي عام ١٨٨٨ أغلقت الدولة العثمانية مدارس المبشرين الأمريكيين، لأن هذه المدارس فتحت أبوابها بدون رخصة من الحكومة، ولكن القنصل الأمريكي في بيروت تدخل في الأمر، حتى سمح الوالي علي رضا باشا بأن تعود تلك المدارس إلى فتح أبوابها على ألا تقبل إلا التلاميذ المسيحيين، ولكن

القنصل الأمريكي ظل يسعى حتى ألغى هذا الشرط.

ومن الأدلة القاطعة على أن حماية المبشرين تحمل طابعاً سياسياً، أن المستر أوسكار ستراوس Oscar Straus وزير الولايات المتحدة المفوض فى تركيا كان يهودياً، ووقف إلى جانب القنصل الأمريكي فى بيروت فى سبيل دعم حماية البروتستانت، وإلغاء شرط عدم دخول المسلمين للمدارس المسيحية، وكان يقول : «أنا أمريكى فى الدرجة الأولى، ثم أنا يهودى»، ولما سحبته الولايات المتحدة أسف المبشرون لذلك(٢٨).

٤ ـ خاتمــــــة:

على أننا يجب ألا ننسى قبل اختتام هذا الموضوع أن المبشرين هم دائماً عيون بلادهم، يحاولون أن يثيروا الفتن والقلاقل أينما حلوا، حتى تتمكن أممهم من السيطرة على هذه الشعوب وتلك سياسياً واقتصادياً. أما الناحية الاجتماعية فلا تهمهم إلا بقدر ما تسهل لهم مهمتهم السياسية والاقتصادية، وهذا اعتقاد لسنا فيه وحدنا، ولكن يشاركنا فيه الأستاذ إدوارد ميل إيريل، الأستاذ فى جامعة كولومبيا نشرته مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs وأوردت خلاصته مجلة العالم الإسلامى Moslem World فى عدد يناير ١٩٣٠، جاء فيه :

«ماذا يمكن أن يقال الآن عن أعمال التبشير فى الشرق الأدنى بعد قرن كامل من الزمان ؟ يمكن أن نحشد إحصاءات هائلة تتعلق بملايين الدولارات وبألوف النفوس، التى ضحت فى هذا السبيل، ولكن هذا أيضاً ليس هبة كافية توازى النتائج التى تحققت على أيدى الإرسالية الأمريكية والمبشرين الأمريكيين فى هذا المركز المهم من الشرق. إن نفراً من هؤلاء الرجال والنساء أمثال سيرس هملن Cyrus Hamlin ودانيال بلس Daniel

Bliss ومارى ميلز Mary Mills كانوا علماء وضباط ارتباط بين الشرق والغرب. وكذلك كان نفر آخر معلمين كبار وأطباء محبوبين يشترط فيهم طول الأناة والصبر، إن جميع هؤلاء حملوا معهم من أمريكا جرأة نادرة لولاها لما أمكن كتابة الجزء الأول من تاريخ الجهود الأمريكية فى الشرق الأدنى، ولكن الجرأة ليست كافية، كما أن الوقت لم يحن بعد للحكم على قيمة ما حققه المبشرون عموماً، وهناك وجه واحد يجب ألا يهمل، وهو أن الرأى العام الأمريكى فيما يتعلق بالشرق قد خلقه المبشرون منذ قرن كامل، فإذا كان الرأى العام الأمريكى قد طويت عنه بعض المعلومات أو غذى بمعلومات خاطئة، أو دفع إلى موقف عدائى فإن المبشرين هم الملمون... لأن النظر إلى التاريخ على أساس انتشار النصرانية قد حمل هؤلاء المبشرين على أن يقدموا لنا فى الولايات المتحدة صوراً ناقصة مشوهة أو ساخرة فى بعض الأحيان للمسلمين والإسلام، وبينما كان المبشرون يرمون فى تبشيرهم إلى التسامح كانوا أحياناً من غير أن يشعروا يزرعون بذور سوء التفاهم»[٢٩].

فماذا يمكن أن يقال بعد ما قاله الأستاذ الأمريكى نفسه ؟!!

هذه مواقف من النشاط الأمريكى فى مصر والشام، توضح البدايات الأولى للعلاقات العربية الأمريكية، فى محاولة لتفهم جذور السياسة الأمريكية للولايات المتحدة تجاه العالم العربى اليوم.

حواشي الفصل الرابع

١ ـ جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص٢٥.

٢ ـ جلال يحيى، العالم العربي الحديث، جـ١، ص ١٨٠.

٣ ـ لويس شيخو، بيروت، تاريخها وآثارها، ص ١٠٠.

٤ ـ جورج أنطونيوس، مرجع سابق، ص ٢٧.

٥ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في العالم العربي، ص ٢٨.

٦ ـ المرجع السابق، ص ٤٩.

7. Hitti, *Lebanon in History*, p. 456.

٨ ـ لويس شيخو، مرجع سابق، ص ١٠١.

٩ ـ جورج أنطونيوس، مرجع سابق، ص ٣٣.

١٠ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، مرجع سابق، ص ٦٢.

١١ ـ ساطع الحصرى، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٦٨.

١٢ ـ لويس شيخو، مرجع سابق، ص ١١١.

١٣ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، مرجع سابق، ص ٩٧.

14. Hitti, op.cit., p. 454.

15. Ibid.

١٦ ـ عبد الكريم غرايبة، سورية في القرن التاسع عشر، ص ١٧١.

١٧ ـ المرجع السابق، ص ١٧٢.

١٨ ـ لويس شيخو، مرجع سابق، ص ١١٤.

١٩ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، مرجع سابق، ص ٥٢.

٢٠ ـ المرجع السابق، ص ٥٣ ـ ٥٧.

٢١ ـ لويس شيخو، مرجع سابق، ص١١١.

٢٢ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، مرجع سابق، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

٢٣ ـ حسن محمد صبحى، التآمر الصهيونى ضد الأمة العربية، ص ٣٤ و٣٥.

٢٤ ـ جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٤٥.

٢٥ ـ عبد الكريم غرايبة، مرجع سابق، ص ٢١٦.

٢٦ ـ المرجع السابق، ص ٢٤٢.

٢٧ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، مرجع سابق، ص ١٥٤.

٢٨ ـ المرجع السابق، ص ١٢٢.

٢٩ ـ المرجع السابق، ص ١٥ و١٦.

النشاط الأمريكي في الخليج العربي

١ ـ العلاقات الأمريكية العمانية المبكرة.
٢ ـ أمريكا والخليج حتى الحرب العالمية الأولى.
٣ ـ أمريكا والخليج بين الحربين العالميتين.



النشاط الأمريكى فى الخليج العربى

١ـ العلاقات الأمريكية ـ العمانية المبكرة:

انطلقت التجارة الأمريكية إلى العالم القديم بعد استقلال الولايات (المتحدة) عن بريطانيا عام ١٧٧٦ ، وكانت هذه الإنطلاقة إحدى وسائل التعبير عن سيادة هذه الولايات فى التعامل بشكل مستقل مع مناطق كانت تتعامل معها بالفعل فيما مضى، ولكن تحت العلم البريطانى، أو من خلال شركات بريطانية. وبالطبع شهدت هذه المرحلة المبكرة اهتمامات تجارية بحتة دون وجود أى طموحات سياسية.

وكانت التجارة الأمريكية تصل إلى منطقة الخليج (العربى) فى البداية عبر طريق رأس الرجاء الصالح، لأن الولايات الأمريكية كانت تطل على المحيط الأطلنطى فقط، قبل التوسع ناحية الغرب، والوصول إلى شواطيء المحيط الهادى فى مرحلة تالية، حيث أصبح فى الإمكان إقامة اتصالات مع قارة آسيا المطلة على الطرف الآخر من المحيط.

وبعد استقلال الولايات الأمريكية عن بريطانيا بست سنوات فقط، أى فى عام ١٧٨٢ ، ظهر التجار الأمريكيون فى المحيط الهندى، حيث كان فى إمكانهم الاتجار مع السواحل الأفريقية الشرقية، والسواحل الجنوبية الأسيوية، والجزر الموجودة بالقرب منها، وتشكلت جمعية تعنى بشئون التجارة والتجار فى هذه المناطق، مما يدل على أهمية التجارة الشرقية للولايات الأمريكية فى هذه المرحلة المبكرة.

وكانت زنجبار، مع مطلع القرن التاسع عشر، مركزاً رئيسياً للتجارة والتجار فى شرقى أفريقيا، يجوبها العرب والهنود والأوربيون والأمريكيون، ولكن أحداث القارة الأوربية فى أعقاب الثورة الفرنسية انعكست سلباً على

التجارة الأمريكية الشرقية، وزاد الأمور تعقيداً تلك الخلافات السياسية بين بريطانيا والولايات الأمريكية خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، وهى الخلافات التى حسمها إصدار المبدأ المعروف بمبدأ منرو عام ١٨٢٣ ، وبعدها عادت التجارة الأمريكية الشرقية إلى حيويتها السابقة.

وبعد عشر سنوات فقط من صدور مبدأ منرو، قنن الأمريكيون علاقاتهم التجارية مع دولة بوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا، فى محاولة لتيسير التبادل التجارى، وتخفيف أعباء الجمارك والضرائب على السلع والتجار، وتحقيق مزيد من الحضور الأمريكى فى البحار الشرقية، وقد صيغ ذلك كله فى معاهدة ٢١ سبتمبر ١٨٣٣ بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط وتوابعها ـ وقد جرى ذلك فى إطار سياسة أمريكية عامة، تسعى لتسهيل السبل أمام التجارة الأمريكية فى البحار الشرقية، شملت الصين وسيام واليابان.

وكان السيد سعيد بن سلطان قد ضم شرقى إفريقيا (إقليم زنجبار) إلى ممتلكاته قبل توقيع المعاهدة المذكورة مع الولايات المتحدة بعام واحد، مما جعل لبلاده وزناً كبيراً فى التعاملات التجارية للولايات المتحدة مع هذه المنطقة، التى كان الأمريكيون يتاجرون معها بالفعل، قبل توقيع المعاهدة، ولعل من اللافت للنظر أن خطى التجارة الأمريكية كانت واسعة للغاية، لأنهم ساروا على درب البحارة البريطانيين الذين كانوا يتاجرون مع تلك المناطق، وقت الاحتلال البريطانى لأمريكا، ولا شك أن الانطلاقة الأمريكية على هذا النحو، ساعدت الأمريكيين على أن يكونوا قوة تجارية كبرى فى الشرق فيما بعد.

فقد ساعدت معاهدة ١٨٣٣ الأمريكيين على التخلص من المعوقات الكثيرة التى وقفت حائلا أمام تدفق التبادل التجارى فى المنطقة، كالضرائب، والجمارك، والضغوط البريطانية التى فرضتها العلاقات الخاصة بين آل بوسعيد

والبريطانيين. وبذلك وضعت هذه المعاهدة التجار الأمريكيين على قدم المساواة مع التجار البريطانيين وغيرهم من التجار الأوربيين، وهو أمر كان السلطان يستفيد كثيراً من ورائه سياساً وعسكرياً. خاصة وأن طموحاته كانت كبيرة فى شرقى أفريقيا.

ولعل معاهدة ١٨٣٣ التى صدق عليها الكونجرس الأمريكى فى العام التالى هى ثانى معاهدة توقعها الولايات المتحدة مع دولة عربية، ذلك أن المعاهدة الأولى كانت بين الولايات الأمريكية ومراكش فى عام ١٨٧٨، الذى بدأت فى نهايته الولايات الأمريكية تضع اللبنات الأولى لتكوين ما عرف فيما بعد باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حصول الرعايا الأمريكيين على امتيازات تجارية فى ممتلكات آل بوسعيد فى عمان وشرقى أفريقيا، مكنهم من المنافسة القوية لدول كبرى فى الاتجار مع المنطقة، واقتضت مثل هذه المنافسة إقامة تمثيل قنصلى أمريكى فى زنجبار عام ١٨٣٤ وفى مسقط عام ١٨٣٦ وهو ما ساعد بالتدريج على توسيع النفوذ التجارى الأمريكى وترسيخ أقدامه، مما قد يفتح الباب لتطلعات سياسية، أو حتى مضايقات سياسية، للدول الأوربية الأخرى، وخاصة بريطانيا، التى أخذت تشك فى طبيعة علاقاتها القديمة مع حكومة مسقط، وهو ما دفع البريطانيين إلى تشديد ضغوط المنافسة على الأمريكيين حين عقدوا اتفاقية مماثلة مع سلطان مسقط فى عام ١٨٣٩، وكذلك فعل الفرنسيون بعقدهم معاهدة أخرى مع السلطان عام ١٨٤٤ وربما كان ذلك بداية لتنافس استعمارى فى المجال الاقتصادى على منقطة الخليج خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

ومهما يكن من أمر، فإن المراكب الأمريكية التى كانت تصل إلى المنطقة، كانت تقابل بمراكب عمانية، وصلت طلائعها إلى ميناء نيويورك

فى عام ١٨٤٠ ، تعبيراً عن العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين، وتوكيداً للروابط الجديدة التى نشأت بينهما على المستوى الرسمى. ولكن الأمر لا يخلو من بعض السلبيات التى أحاطت بنشأة تلك العلاقات كسخرية الأمريكيين من الملاحين العرب الذين وصلوا بتجارتهم إلى أمريكا، أو قلق العمانيين وانزعاجهم من الأمريكيين الذين برز نشاطهم بقوة فى البحار الشرقية.

أما مواد التجارة بين البلدين، فقد كان الأمريكيون يجلبون إلى سواحل أفريقيا الشرقية، وسواحل آسيا الجنوبية كثيراً من السلع بعضها أمريكى المنشأ وبعضها غير أمريكي. ومن تلك السلع : الأقمشة القطنية بصفة خاصة، مع أن البريطانيين كانوا متفوقين فى صناعة مثل هذه الأقمشة، إلا أن الأقمشة الأمريكية كانت أقل جودة وأرخص ثمناً. وكذلك البنادق والبارود، وتعود السفن الأمريكية محملة بالحرير من الصين والبن من اليمن والصمغ والجوز والجلود والخيول والملح والأسماك المجففة والعاج والقرنفل من المناطق الأفريقية الشرقية.

وفيما عدا العلاقات الأمريكية المباشرة التى ظلت قائمة على أساس معاهدة ١٨٣٣ مع سلطنة مسقط حتى عام ١٩٥٨ ، لم يكن للولايات المتحدة نشاطات اقتصادية ثابتة وقوية مع منطقة الخليج (العربى) حتى مطلع القرن العشرين، وجاء ذلك نتيجة طبيعية للاكتشفات البترولية فى العراق والخليج. وهكذا فإن المصالح الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إنما كانت تسعى فقط إلى أن تفتح أسواقاً جديدة أمام الرعايا الأمريكيين، وأن تضمن لهم حقوق التنقل والإقامة من خلال الوجود البريطانى الفعلى فى المنطقة وبموافقته.(١)

٢ ـ أمريكا والخليج حتى الحرب العالمية الأولى

جرت أولى الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط فى بداية القرن التاسع عشر، وخاصة فى المجالين الثقافى والتجارى بشكل متواضع وفى تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تضم البلاد العربية تحت لوائها، وكانت العلاقات قوية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية، والدليل على ذلك أنه حينما دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع بعض أجزاء تلك الدولة التى كانت تتمتع بشىء من الاستقلال مثل نيابة طرابلس الغرب وتونس والجزائر، لم يكن ذلك يعنى أنها فى حالة حرب مع الدولة العثمانية [٢].

وفى سنة ١٨٢٤ نشأت علاقات قنصلية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة، وكان الباب العالى قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكى لديه. وتطورت العلاقة بين الدولتين فعقدت معاهدة بينهما فى سنة ١٨٣١، سمح فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود، وحصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على بعض الامتيازات الاقتصادية. وظلت العلاقات طيبة بين الدولتين حتى قيام الحرب العالمية الأولى التى وقفت الولايات المتحدة فيها ضد تركيا [٣] بعد تردد.

ومع نمو الولايات المتحدة كدولة كبرى فى العالم، كانت المصالح الأمريكية تنمو كذلك فى منطقة الشرق الأوسط، ولكن الولايات المتحدة لم تكن مندمجة بعمق فى اهتماماتها بتلك المنطقة، مثلما كانت بريطانيا مندمجة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المنطقة. فقد اقتصر نشاط الأمريكيين على البعثات التبشيرية وبعض الاتصالات التجارية، وذلك يرجع إلى أن الدواعى الموضوعية للسياسة الأمريكية تختلف عن الدواعى الموضوعية للسياسية البريطانية [٤] وخاصة فى الفترة التى تنتهى بالحرب العالمية الأولى.

وحينما أعلن الرئيس ويلسون مبادئه الشهيرة إبان الحرب العالمية الأولى وأهمها حق تقرير المصير، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة كنصير للشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى لم يتمكن الرئيس ويلسون من تطبيق مبادئه، بسبب موقف مجلس الشيوخ منه، وبسبب الأطماع الاستعمارية لكل من انجلترا وفرنسا، فتزعزعت ثقة شعوب المنطقة فى الولايات المتحدة (٥). وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت حتى ذلك الوقت تمارس دوراً ثانوياً فى شئون المنطقة.

وبوصول الجمهوريين إلى الحكم فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢١، جعلوا من العزلة مبدأ حزبياً وسياسة رسمية للدولة، إبعاداً للولايات المتحدة عن الشئون العالمية التى لا تهمها بصورة مباشرة، على عكس السياسة التقليدية التى ألفها الجمهوريون فى عهد كل من جرانت وسوارد وبلين وماكنلى وروزفلت، والتى كانت تهدف إلى أن يكون للولايات المتحدة مركز مرموق فى السياسة العالمية، ودور فى النظام الدولى (٦).

وقد وضحت أخطار تلك العزلة على الولايات المتحدة فى الميدان الاقتصادى أكثر من غيره من الميادين، فالاقتصاد يشكل السياسة، وهذا درس قديم، ومصالح الدول هى التى تحرك المواقف وليست أيديولوچياتها فقط. فالخوف من المزاحمة الأجنبية والرغبة فى كسب أسواق خارجية والتأثر بفكرة نظام اقتصادى مطلق، كل هذا دفع الدولة إلى الأخذ بسياسة تجارية جديدة (٧).

ولذلك فقد حكم العلاقات العربية ـ الأمريكية فيما يتصل بموضوعنا اعتباران أساسيان:

الأول : أهمية موقع المنطقة الاستراتيجى وأثره فى الصراع العالمى

والثانى : احتواء المنطقة على موارد طبيعية هائلة، وخصوصاً البترول مصدر

القوة فى السلم وفى الحرب للولايات المتحدة وحلفائها. ولذا كان ضمان موارد البترول فى يدها بمثل حجر الزاوية فى سياستها تجاه تلك المنطقة [٨].

ولا غرو فقد أثبتت الدراسات الجيولوچية بعد الحرب العالمية الأولى أن منطقة الخليج من أغنى مناطق العالم بالبترول، وكان لذلك أثر واضح فى جذب الولايات المتحدة إليها، واندماج الأخيرة فى شئونها بصورة لم يسبق لها مثيل فى العلاقة بين الطرفين.

ونخلص من العديد من الدراسات التى تناولت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تنل اهتمام الساسة الأمريكيين طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وأن تلك المنطقة حظيت فقط ببعض الاهتمام من جانب بعض الأفراد والجماعات فى المجالات التجارية والتبشيرية التى تمتعت بحماية وزارة الخارجية لها [٩].

الواقع أن أصول المصالح الأمريكية، ترجع إلى ذلك النشاط غير الرسمى من جانب البعثات التبشيرية، التى استطاعت أن تؤسس عدة مراكز لها فى منطقة الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر [١٠]، وأن تمد ذلك النشاط إلى العراق ومنطقة الخليج العربى مع بداية القرن العشرين [١١] فى كل من البحرين والكويت ومسقط [١٢].

ولا شك أن هناك صلة فى معظم الأحيان بين التبشير فى صوره المختلفة (من تعليم وتطبيب وخدمات أخرى) وبين التمهيد للنفوذ الأجنبى، ثم بين التبشير وبين تثبيت هذا النفوذ فى المنطقة [١٣]. ففى منتصف القرن التاسع عشر اتسع نفوذ المبشرين الأمريكيين فى الدولة العثمانية، وكثر تدخلهم فى شئونها، وكانت الدولة العثمانية قد سمحت للبعثات التبشيرية بالدخول إلى ممتلكاتها مع تقديم كافة التسهيلات والامتيازات، وذلك بناء على سياسة التسامح الدينى التى أعلنتها الامبراطورية [١٤].

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون ـ فى الدولة العثمانية ـ بحقوق الرعايا الأمريكيين، كما تنص معاهدة الامتيازات الأجنبية، التى تمنح الأجانب المرغوب فى وجودهم فى الدولة العثمانية حقوقاً واسعة، وظلوا يتسلحون بهذه المعاهدة حتى سنة ١٩١٤ (١٥).

وحتى الحرب العالمية الأولى أخذت تركيا تراقب نشاط البعثات التبشيرية مراقبة دقيقة. فالأتراك كانوا يرتابون فى المبشرين البروتستانت على وجه الخصوص. وحينما تشعبت طموحات الدول فى شبه جزيرة العرب جعلت تركيا تحول بين المبشرين وبين تلك البلاد. غير أن الحكومة التركية لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المبشرين لأنهم كانوا يأتون فى الظاهر مجرد رعايا انجليز أو أمريكيين أو غيرهم. وكان القناصل يدافعون عنهم باعتبارهم أجانب فى الظاهر، وعلى سبيل المثال: حينما أرادت الدول الأجنبية فى أغسطس ١٨٤١ أن تخرج إبراهيم باشا من سورية بالقوة وعزمت على ضرب بيروت من البحر، أرسلت الولايات المتحدة سفينة صغيرة حملت على ظهرها المبشرين إلى قبرص حماية لهم من الإضطرابات، وبعد أن انتهى ضرب بيروت، أعادت الولايات المتحدة مبشريها فى أكتوبر من نفس السنة (١٦).

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون بتلك الميزات والتسهيلات حتى بداية القرن العشرين، فثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) وحروب البلقان (١٩١١ - ١٩١٢) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) والحرب التركية اليونانية (١٩١٩ - ١٩٢٢)، وتوزيع الانتدابات فى الدول العربية، ومؤتمر لوزان (١٩٢٢ - ١٩٢٣)، كل ذلك أدى إلى تغيرات سريعة، فقد ظهرت القوميات الجديدة التى وقفت ضد أعمال البعثات التبشيرية لكونها جاءت من خارج البلاد، وهكذا واجهت البعثات الأمريكية عدة صعوبات، مما دفعها إلى المطالبة بأن تنال الحماية السياسية. ولم تتردد الخارجية الأمريكية فى

حماية البعثات التبشيرية فى الخارج، ذلك أنها كانت تنظر إلى أفرادها على أنهم مواطنون أمريكيون لهم حقوق المواطنين الأمريكيين فى داخل الولايات المتحدة من الأمن والحماية والدفاع. ولقد ظلت تلك المسألة تشغل بال الخارجية الأمريكية تجاه بعثاتها فى الدولة العثمانية [١٧].

وقد لخص لويس كاس Lewis Cass وزير الخارجية الأمريكية (١٨٥٧-١٨٦٠) تلك السياسة حينما قال: «إن هدف الولايات المتحدة ليس حماية الكاثوليكى فى بلد بروتستانتى أو حماية البروتستانتى فى بلد كاثوليكى أو حماية اليهودى فى بلد مسيحى، وإنما هو حماية الأمريكيين فى كل البلاد» [١٨].

ومع بداية القرن العشرين أكدت الخارجية الأمريكية المعانى السابقة فأعلنت أن سياسة الولايات المتحدة هى أن تنظر إلى أفراد بعثاتها فى الخارج على أنهم مواطنون أمريكيون، وذلك فى البلاد التى لا توجد بينها وبين الولايات المتحدة معاهدة تنظم تلك العلاقة، وهى تمنحهم الحماية فى بيوتهم التى ينزلون بها، وفى أثناء تجولهم من أجل أغراض البعثة، وتعطيهم الحماية والتسهيلات لإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من منشآت الخدمات العامة [١٩]. وبعد الحرب العالمية الأولى، كان للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منطقة الشرق الأوسط، ولذلك وافقت فى البداية على الانتداب على أرمينيا، ولكن بانساحبها إلى العزلة ثانية، تركت أرمينيا للبعثات التبشيرية الأمريكية لتطوير خدمات التعليم فيها، كما تركتها للمصالح التجارية للحصول على نصيب فى بترول الشرق الأوسط، وقد تم ذلك بإشراف القوات البريطانية [٢٠].

وفى سنة ١٩٢٣ وضعت معاهدة لوزان ١٩٢٣ نهاية للامتيازات الأجنبية فى تركيا فيما يتصل بنشاط البعثات، ولكن الولايات المتحدة استطاعت بالتفاهم مع بريطانيا أن تضمن حماية بعثاتها فى المناطق الواقعة

تحت انتدابها فى العراق (٢١). وفى أبريل سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا فى باريس، جاء فى المادة العاشرة منه «إن إشراف الدولة المنتدبة على الإرساليات الدينية فى سوريا ولبنان يجب أن يقتصر على حفظ الأمن وتسيير الحكم، ثم إن نشاط هذه الإرساليات يجب ألا يلقى معارضة، كما أن رجال هذه الإرساليات يجب ألا يخضعوا لتدبير يقيدهم بسبب جنسيتهم، ما دام نشاطهم مقصوراً على الحقل الدينى» (٢٢). ويفهم من ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على أن تضمن لبعثاتها التبشيرية ظروفاً مناسبة كى تمارس نشاطها.

ولما كان التطبيب عاملا هاماً من عوامل التبشير، فقد أقام المبشرون مؤتمراً عاماً فى سنة ١٩٢٤، عقدوا جلساته فى القدس واستانبول ومصر ولبنان والعراق، وقد اهتموا فيه بدور التطبيب باعتباره وسيلة إلى التبشير (٢٣).

وعلى الرغم من أن البعثات التبشيرية لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومات (٢٤)، إلا أنها كانت تعمل لصالح حكوماتها، فقد صحب النشاط التبشيرى وتأسيس المدارس فى كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق والكويت والبحرين، فضلا عن تأسيس ما يعرف الآن باسم الجامعة الأمريكية فى بيروت والجامعة الأمريكية فى القاهرة، تدخل اقتصادى وسياسى أمريكى فى شئون المنطقة. وتقول دراسة أعدها معهد «انتربريز» الأمريكى لبحوث السياسة عن المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية «إن المصالح الثقافية الأمريكية فى العالم العربى عنصر بالغ الأهمية سواء بالمدارس أو الجامعات أو الكتب أو البعثات واللقاءات، ذلك أن هذا النشاط قديم فى المنطقة بالإضافة إلى أنه يحول – فى رأيهم – دون جعل المنطقة العربية منطقة تفصلها عن أمريكا غربة ذهنية وثقافية كاملة» (٢٥).

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كان اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة

ضئيلا على الرغم من أن التنافس كان شديداً بين بريطانيا وألمانيا حولها. وفيما عدا بعض النشاطات التبشيرية والتعليمية عن طريق الإرساليات، بالإضافة إلى بعض الأعمال التجارية البسيطة، وعمليات البحث عن الآثار، كان اتصال الأمريكيين بالعراق اتصالا محدوداً ويتم عن طريق الأفراد، بمعنى أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها أى اتصال رسمى بالمنطقة.

٣ ـ أمريكا والخليج بين الحربين العالميتين

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أنشط البعثات فى العراق، تلك التى أسستها الكنيسة البروتستانتية الأمريكية Reformed Church in America وكانت تمارس نشاطها فى البصرة والعمارة، ثم انتقلت إلى بغداد سنة ١٩٢٠. وفى الشمال ـ حول الموصل ـ كانت تعمل هيئتان تبشيريتان الأولى تدعى American Board والأخرى تدعى Northern Presbyterians وذلك خلال القرن التاسع عشر، حتى الحرب العالمية الأولى[٢٦].

وفى سنة ١٩٢٤ ظهرت البعثة المتحدة United Mission فى العراق لتمارس نشاطها كواحدة من المشروعات الملحقة بنشاط الكنيسة البرسبتارية فى الولايات المتحدة، والكنيسة البروتستانتية الهولندية، والكنيسة البروتستانتية فى الولايات المتحدة، وكان هدفهم المعلن هو تحويل المسلمين إلى المسيحية على المذهب البروتستانتى. وكان هناك خمسة مراكز رئيسية تعمل فى تعاون فى الموصل ودهك والحلة وبغداد وكركوك. وأسست هذه المراكز مدارس لها فى الموصل وبغداد سنة ١٩٢٤. وبعد سنة ١٩٣٣ استمر الدكتور Calvin K.Staudt من الكنيسة الهولندية (الأمريكية)، استمر يديرها دون معونة رسمية، كذلك ظلت الكنيسة الهولندية (الأمريكية) تساعد البعثة المتحدة، فأقامت مستشفى لها فى العمارة ومدرسة فى البصرة. وكان نشاط البعثات البروتستانتية هو الغالب فى العراق، ولكن الجزويت الأمريكيين استطاعوا فى

سنة ١٩٣٢ أن يؤسسوا معهداً تعليمياً أطلقوا عليه اسم Baghdad College(٢٧) .

وفى سنة ١٩٢٥ أفضى كالفن ستودت Staudt رئيس البعثة التعليمية فى العراق إلى القنصل الأمريكى راندولف Randolph عن آماله فى وضع أساس للتعليم الابتدائى يمكن التوسع فيه إلى المرحلة الثانوية، ويمكن بعد ذلك تأسيس جامعة فى بغداد تشبه جامعة بيروت (الأمريكية). وفى تقريره إلى وزارة الخارجية، عبر راندولف عن تفاؤله بآثار التعليم الأمريكى فى العراق، وقال « لا يوجد تعليم له تأثير فى العراق مثل ما للبعثة الأمريكية، وهو تأثير يشبه تأثير الجامعة الأمريكية فى بيروت (٢٨) .

أما عن موقف حكومة العراق من نشاط البعثات الأمريكية، فقد وقفت الحكومة العراقية ضد فتح مدارس جديدة لتعليم المسيحية. ولكن رجال الكنيسة قرروا أن يخوضوا معركتهم دون طلب المعونة من القنصلية الأمريكية. وأوضح راندولف لواشنطون أن تلك السياسة الخاصة بالتفاوض المباشر بين المسئولين العراقيين والأمريكيين، يمكن أن تسهل عمل البعثة دون وجود عقبات، وأن البعثة لم تقم بعمل شىء لمضايقة الناس فى العراق (٢٩) .

ومن جهة أخرى، أوضح راندولف إلى رئيس الوزراء العراقى أن المنشآت الدينية فى العراق ستقام على نفقة البعثة من أموال تصلها من الولايات المتحدة. وفى النهاية تساهلت الحكومة العراقية، وأبدت تقديرها لنظام التعليم السائد فى الولايات المتحدة، وطلبت وصول بعثة أمريكية تعليمية إلى البلاد لإعادة تخطيط نظام التعليم بها. وفى سنة ١٩٣٢ جاءت بعثة أمريكية بقيادة الدكتور منرو Paul Monroe من جامعة كولومبيا، ومساعده باجلى Wolliam Bagley من كولومبيا أيضاً، ونايت Edgar Knight من جامعة نورث كاليفورنيا، وبعد دراسة شاملة لبلاد العراق، وبعد التشاور مع خبراء الزراعة ورجال الطب، ودراسة العادات والتقاليد المحلية، أوصت اللجنة بضرورة الإبقاء

على الوسائل التعليمية الحالية على أن تكون أساساً للنشاط فى المرحلة التالية. كما أوصت بضرورة وجود مدارس فى القرى الزراعية. وقد حاولت وزارة التعليم القيام بتنفيذ تلك التوصيات، ولكن العقبات المالية وقفت حائلا دون ذلك (٣٠).

على أن نوعاً من النشاط الأمريكى الذى اتصف بصفة الفردية أو الجماعية دون الصفة الرسمية، ذلك هو نشاط الأمريكيين فى أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار فى أراضى العراق، وخاصة فى الفترة ما بين الحربين العالميتين، فقد ساهمت الجامعات والمتاحف الأمريكية مساهمة فعالة فى هذا المجال.

ففى الفترة ما بين ١٩٢٢و ١٩٣٤ ساهم متحف جامعة بنسلفانيا فى حفائر أور، وفى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٣ شارك متحف شيكاغو جامعة أكسفورد العمل فى منطقة كيش بالقرب من بغداد للبحث عن المدن السومرية، وفى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٨ شارك المعهد الشرقى فى جامعة شيكاغو فى البحث عن عاصمة الآشوريين، وفى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٨ قام متحف جامعة بنسلفانيا إلى جانب المدرسة الأمريكية فى بغداد بدراسة المواقع الأثرية القريبة من الموصل، وكذلك ساهم متحف فوج Fogg وجامعة هارفارد ومتحف توليدو فى عمليات مماثلة فى العراق (٣١).

أما العلاقات الرسمية بين البلدين فقد جاءت متأخرة فى عام ١٩٣٤، حين أسست الولايات المتحدة مفوضية لها فى بغداد وعقدت معاهدة لتسليم المجرمين مع الحكومة العراقية (٣٢) . وفى سنة ١٩٣٨ وقع الطرفان الأمريكى والعراقى اتفاقية تجارة وملاحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى. وفيما عدا ما ساهمت به الولايات المتحدة فى شركة بترول العراق كان لها استثمارات قدرها ٨٥٠ ألف دولار. وكانت الولايات المتحدة تستورد التمور وعرق السوس والصوف والجلود من العراق، بينما تصدر الماكينات والعربات

واللوريات، والبطاريات والمقطورات إلى العراق، ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كان بالعراق ١١٣ مواطناً أمريكياً فقط هم الذين تولوا أعمال البعثة التعليمية الأمريكية (٣٣).

والواقع أن العلاقات الأمريكية بالعراق كانت متواضعة إذا ما قيست بالعلاقات البريطانية ـ العراقية. فالولايات المتحدة تركت بريطانيا تتولى أعمال الانتداب على العراق، وتتولى الإشراف على شئونه السياسية والاستراتيجية، بينما ركزت هي على الجوانب الثقافية والاقتصادية. وفي النهاية يمكن القول أن المصالح الأمريكية تركزت في نشاط مجموعات خاصة في مجال البعثات التبشيرية والأثرية ورجال الأعمال وشركات البترول.

أما غرب الخليج العربي، فقد ظل نصفه الشمالي واحداً من المناطق المجهولة في العالم لدى الأمريكيين حتى الحرب العالمية الأولى. اللهم إلا رجال البعثة الهولندية الأمريكية الذين يعملون مع البعثة العربية في مركزها في الخليج العربي، في كل من البحرين والكويت ومسقط. بينما كان القنصل الأمريكي الوحيد في شبه الجزيرة العربية هو الموجود في عدن (٣٤). وذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

فاتصال الأمريكيين بمنطقة الخليج العربي، يعود إلى القرن التاسع عشر في المجالين الثقافي والاجتماعي، ثم أخذت توثق صلاتها التجارية معه. ومنذ ذلك الوقت عقدت معاهدة مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق الإقامة والمرور لرعايا الولايات المتحدة في مسقط، وتبيح إرسال الممثلين الأمريكيين التجاريين إلى هذه البلاد. ووقعت المعاهدة في سنة ١٨٣٣ في القصر السلطاني بين السيد سعيد بن سلطان (سلطان مسقط) ومستر إدموند روبرتس E. Roberts (المفوض الأمريكي). وفي سبتمبر ١٨٣٥ تم تبادل وثائق التصديق عليها (٣٥).

وفى المجال الثقافى والتعليمى يعتبر أقدم اتصال مؤكد بين الأمريكيين والخليج العربى هو ذلك الاتصال غير الرسمى الذى قامت به بعثة الكنيسة الهولندية فى عام ١٨٩٠ مع البحرين والكويت ومسقط، وقد ساهمت هذه البعثة فى علاج كثير من المرضى، وليس من المبالغة فى شيء القول أن هذه البعثة هى التى مهدت الطريق، وهيأت الظروف لرجال البترول الأمريكيين الذين جاءوا فيما بعد [٣٦].

وقصة علاقة الأمريكيين بشبه الجزيرة العربية عامة فيما بين الحربين العالميتين هى قصة الاتصالات والجهود الفردية والجماعية وجهود الشركات ـ المتفرقة خلال العشريينات، ولكن هذه الجهود تكاثرت ونمت خلال الثلاثينيات. أما الاتصالات الرسمية فكانت متواضعة، ونمت ببطء شديد، وعادة كانت هذه الاتصالات تخص المساعى الاقتصادية للمصالح الأمريكية. وبصفة عامة يمكن القول أن منطقة الخليج العربى لم تحظ بمثل ذلك النشاط الواسع الذى مارسه الأمريكيون فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط إلا بعد ظهور البترول والمشاركة فى استثماراته.

ففى البحرين باشرت حوالى ثمان أو تسع بعثات نشاطها التعليمى والتطبيبى. فقد أقامت البعثة الأمريكية معهداً دينياً تربوياً أطلق عليه اسم «البعثة العربية» ويشرف عليه «هيئة النشاط الخارجى للكنيسة الهولندية البروتستانتية فى أمريكا» Board of Foreign Mission of the Dutch Reformed Church of America وهو يتكون من كنيسة ومدرسة ومستشفى وصيدلية [٣٧]. ومنذ ذلك الوقت ظهر النفوذ الأمريكى واضحاً فى البحرين [٣٨] وامتد إلى الكويت والبصرة فى شمال الخليج [٣٩].

وكان مستشفى ماسون Mason Memorial Hospital بالبحرين مشغولا بصفة مستمرة بعلاج المرضى [٤٠]. وعلى الرغم من أن نشاط البعثة كان

منحصراً فى المجالات الطبية والتعليمية، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأنظمة الجديدة التى فرضتها بريطانيا على البحرين، والتى ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة (سنة ١٩٢٣) وإدخال كثير من الموظفين البريطانيين فى الإدارات الحكومية، ولاشك أن هذه الإجراءات قللت من نفوذ البعثة. فقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية روابط وثيقة مع البحرينيين، وكان كثير من أعضاء البعثة وكلاء لبعض الشركات الأمريكية، وقد كان لإنشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من سنة ١٩١٩ أثر كبير فى التقليل من أهمية مدارس البعثة الأمريكية، لدرجة أنه لم يعد فى المداس التابعة لها أطفال مسلمون، والقليل المتبقى بها كان من اليهود، وكان التعليم يتم بالمجان فى مدارس البعثة (٤١).

وقد أنشأت شركة بترول البحرين فى سنة ١٩٣٤ جناحاً جديداً فى المستشفى، الذى أقامته البعثة للرجال والنساء، وكان لذلك المستشفى شهرة كبيرة وخدمات واسعة فى المنطقة، وكان العلاج فيها بالأجر للأثرياء (٤٢).

وفى سنة ١٩٣٥ تزايد نفوذ وتأثير البعثة الأمريكية فى البحرين بدرجة كبيرة، شغلت معها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، وكذا الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، ففى ٢١ فبراير من نفس العام كتب الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، لوش Loch، إلى المقيم السياسى فى الخليج يقول : إن البعثة العربية (الأمـريكية) قد عادت منذ فترة إلى تجديد اهتمامها بقـطر والسـاحل المهـادن. وقـد عـيـن دكـتـور شتـورم H. Storm فـى البـحرين، وكـان قـد دخل ظفـار دون إذن سلطـان مسـقط، وكـان من المقـرر أن يقـوم شتـورم بنشـاط على نـطاق واسع... كـذلك يقـول إن دكتـور دام Dame ودكتور تومـاس Thomas قد أمضـيا وقـتاً لا بأس به فى قطـر، حيث من المحتمل أن واحداً منهمـا قد حاول ممارسة نفوذه

على الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثانى لمصلحة شركة ستندارد كاليفورنيا للبترول California Arabian Standard Oil Company.

كذلك تكلم الإثنان بلهجة معادية لبريطانيا ولصالح أمريكا... وأضاف أنه يكاد يكون من المستحيل عمل شيء يمنع أطباء البعثة العربية (الأمريكية) من تقديم المساعدة الطبية إلى قطر والساحل المهادن، إلا إذا قدمنا بأنفسنا هذه المساعدة. ويفسر لوش أسباب حدوث ذلك إلى مقاومة تدخل وتسرب النفوذ الأمريكى إلى قطر والساحل المهادن عن طريق تقديم الخدمات الطبية من ناحية، وإلى استحالة منع الأمركيين من تقديم تلك الخدمات، ويرى لوش أن الحل يكمن فى أن تقدم بريطانيا بنفسها تلك الخدمات إلى سكان المنطقة (٤٣).

وفى مايو من نفس العام أراد الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، لوش، أن يحد من نشاط البعثة الأمريكية الذى أخذ يمتد إلى منطقة الساحل المهادن، وذلك عن طريق تعيين مسئول طبى يستطيع أن يقف فى وجه النشاط الأمريكى المتزايد فى المنطقة، والذى ينطلق من البحرين، وقد أدرك المقيم السياسى البريطانى فى الخليج هذه المخاطر من الأمريكيين على النفوذ البريطانى هناك، ولذلك نراه يؤيد وجهة نظر وكيله فى البحرين، ويحث حكومة الهند على الموافقة على ذلك الاقتراح للتمكن من مكافحة النشاط الأمريكى ومنع تسربه إلى الساحل المهادن (٤٤).

وهذا يؤكد أن النفوذ الأمريكى فى البحرين قد نما فيما بين الحربين العالميتين بصورة واضحة، لدرجة أنه يسعى للتسلل والانتشار فى مناطق جديدة مجاورة، وأن انجلترا تصر على حصر ذلك النفوذ وإحباط محاولات انتشاره.

وعلى الرغم من ازدياد النشاط الأمريكى فى منطقة الخليج العربى من أجل التبشير، إلا أن البعثة لم تنجح فى مجالها التبشيرى، بالرغم من اتباعها

لوسائل كثيرة من أجل ضمان النجاح، ومنها إقامة الصلاة قبل تقديم المرضى للعلاج، فإذا لم يحضرها المريض لا يحصل على الدواء. وكان هذا نوعاً من الضغط على المرضى لاعتناق المسيحية، وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية، فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها، فقاضى الشيعة كان صديقاً لأعضائها، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها، ولكن الشعور الإسلامى العام قضى على كل أمل للبعثة فى تحقيق أغراضها التبشيرية (٤٥).

وقد ظلت العلاقات البحرينية ـ الأمريكية مقصورة على الجوانب التبشيرية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض المبادلات التجارية، ففى سنة ١٩٣١ كانت الولايات المتحدة هى الدولة الخامسة فى استيراد البضائع من البحرين إلى أن دخلت شركات البترول الأمريكية إليها واستطاعت أن تنفرد باستثماره. وبذلك لعب البترول الدور الأساسى فى التعامل بين البحرينيين والأمريكيين (٤٦).

أما عن العلاقات الأمريكية بالكويت، فقد نشأت فى نفس الوقت الذى نشأت فيه مع البحرين وكان لها نشاط مماثل. وقد بدا هذا النشاط واضحاً فى صيف عام ١٩٠٩ عندما التقى الشيخ مبارك الصباح بالدكتور أرنوركى بينيت الأمريكى، وجرى بينهما حوار حول إمكانية السماح للبعثة الأمريكية بإنشاء مستشفى الكويت أسوة بمثيلاتها فى بلدان الخليج العربى، وكادت وجهات النظر تكون متفقة خلال هذه الأحاديث. وانتهت بأن دعاه الشيخ مبارك لزيارة الكويت أو الإقامة بها ومعالجة المرضى. وتمت الزيارة فى نفس العام. والواقع أنها لم تكن الزيارة الأولى التى يقوم بها أحد أفراد الإرسالية الأمريكية إلى الكويت، فقد سبقتها زيارات تمهيدية قام بها القس زويمر، والقس فريد بارنى فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣، وكلاهما من رواد الإرسالية الأمريكية فى الخليج العربى (٤٧).

وفى نفس العام (١٩٠٩) أسست البعثة الأمريكية فرعاً لها فى الكويت، وذلك عندما زارها الدكتور ستانلى ميلرى Stanley Mylrea والدكتور بول هاريسون Paul W. Harrison (٤٨).وفى سنة ١٩١١ سُمِحَ للإسالية الأمريكية بشراء قطعة أرض مناسبة لبناء مستشفى تابعة لها، فوق التل الكبير الواقع غرب مدينة الكويت، وكانت الإرسالية تباشر عملها من قبل فى مبنى صغير ليكون مستشفى (٤٩).

وفى سنة ١٩١٢ وصلت إليانور كالفرلى E. T. Calverly إلى الكويت بصحبة زوجها إدوين كالفرلى E.P. Calverly، وقد اعتبر حضورهما حدثاً هاماً لما ساهموا به من نشاط فى خدمة البعثة الأمريكية (٥٠).

وفى مدينة الكويت تم بناء المستشفى فى عام ١٩١٣، وكان أول بناء يشاد من الخرسانة المسلحة، وافتتح فى عام ١٩١٤. وبعد سنوات قليلة افتتح مستشفى آخر للنساء والأطفال على الطراز الحديث. وفى المستشفى الأول بدأ الدكتور ميلرى عمله الطبى حتى تقاعد عام ١٩٤١. وظل المستشفى يعمل حتى عام ١٩٦٧ حيث أنهت الإرسالية خدماتها لزوال ضرورة بقائه (٥١).

وبالإضافة إلى النشاط الطبى، افتتح الأمريكيون فيما بين الحربين العالميتين عدداً من المدارس للأولاد والبنات، ومراكز لبيع الكتب وحجرات للاطلاع (٥٢).وتقول بيلت Pelt، التى كانت عضواً فى البعثة الأمريكية فى البحرين ثم انتقلت إلى الكويت بعد عام ١٩٢٠، إنه فى عام ١٩١٢ استطاع أعضاء البعثة الأمريكية تنظيم مشروعهم التبشيرى بأن جعلوا التعليم والتطبيب فى وحدة واحدة، كما استطاعوا التغلب على كثير من مظاهر العداء للمسيحية (٥٣). ولم يكن لهؤلاء الرجال والسيدات العاملين فى البعثة اتصال رسمى بالولايات المتحدة، على الرغم من أن القنصل الأمريكى فى بغداد كان يطوف بالخليج عادة. وفى معظم الأحوال كان أعضاء البعثة يلاقون معاملة طيبة من الموظفين

الرسميين البريطانيين، الذين كانوا يقدمون لهم المساعدة أحياناً (٥٤).

وقد عمّت خدمات الإرسالية الأمريكية وتزايدت، واستفاد منها الناس فى الكويت، وكذا البدو القادمون من خارج الحدود (٥٥). وأثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها، بدأت نخبة من الشباب الكويتى الالتحاق بمدرسة الأطفال التى أنشأتها البعثة لتواجه بها الحاجة إلى التعليم فى ذلك الوقت، ولكى *تعلمهم الانجليزية*، ولكن حتى الحرب العالمية الثانية، لم يحن الوقت لتعليم البنات (٥٦).

وجدير بالذكر أن بيلت Pelt كانت عضواً بالبعثة الأمريكية فى البحرين فى الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٠، ثم انتقلت إلى الكويت حيث مارست نشاطها التبشيرى كمديرة لمستشفى الكويت للرجال وكذلك مستشفى النساء والأطفال. و استطاعت أن تكوّن علاقات طيبة ووطيدة مع الناس فى الكويت. وقد أتاحت لها فرصة إقامتها الطويلة فى الكويت (١٩٢٠ - ١٩٤٠) دراسة النواحى السياسية والثقافية والتغيرات الاجتماعية التى حدثت فى الفترة ما بين الحربين العالميتين. وظلت حتى الخمسينيات عضواً فى هيئة التدريس بكلية جالودت Gallaudet College فى واشنطن (٥٧).

وقد مارس أعضاء البعثة الأمريكية نشاطاً واسعاً فى الكويت، لدرجة أنهم أصبحوا يعلمون كثيراً من التفاصيل والأسرار التى تخص البلاد. وقد ذكرت كالفرلى - على سبيل المثال - أن الطائرات البريطانية لم تستطع أن تحدد مواقع الأخوان (٥٨) فى الكويت، إبان النزاع بين الشيخ سالم وابن سعود، ولذلك طلب إلى الدكتور ميلرى البريطانى الجنسية ومن رجال الإرسالية الأمريكية بالكويت أن يرافق قائد إحدى الطائرات فى استطلاعاته، واستطاع ميلرى بالفعل أن يميز خيام الإخوان فى الصحراء (٥٩).

ورغم هذا النشاط المتنوع للبعثة الأمريكية، وإدراكها لكثير من الأمور فى الكويت، ومساهماتها فى مجال التعليم والتطبيب، فإن الميول الدينية والطباع البدوية غلبت على الشيخ سالم الصباح حتى أنه أخذ يحد من نشاط البعثة الأمريكية، فى الوقت الذى زاد فيه عدد المدارس القرآنية وأكثر فيه من عقد مجالس الوعظ والإرشاد (٦٠).

وبصفة عامة يمكن القول إن التبشير لم ينجح تماماً فى سائر بلاد الشرق الأوسط (٦١). هذا فى الوقت الذى كان فيه الأمريكيون يعتقدون أن مصالح أمريكا الثقافية فى هذه المنطقة عنصر بالغ الأهمية، لأن ذلك يحول دون جعل المنطقة تعيش فى غربة فكرية عن الولايات المتحدة.

أما علاقات الولايات المتحدة بالكويت فى المجال الاقتصادى، فقد بدت واضحة مع ظهور البترول فى الإمارة ودخول الشركات الأمريكية فى منافسة مع الشركات البريطانية.

أما عن علاقات الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، وخاصة فيما يتصل بمنطقة الخليج العربى، فإن البلاد كانت أبعد ما تكون عن الأمريكيين، وعن البعثات التبشيرية على وجه الخصوص، ومع ذلك فقد استطاعت البعثات الطبية أن تقيم علاقات مع ابن سعود انطلاقا من مراكزها على الخليج فى كل من البحرين والكويت.

وفى البداية دعى ابن سعود الدكتور بول هاريسون P.W. Harrison إلى الرياض فى سنة ١٩١٧ لمعالجة المرضى. ثم طلب منه أن يعود مرة أخرى بعد عامين. وفيما بين عامى ١٩٢١و١٩٣٣، قام الدكتور لويس دام L.P. Dame برحلة خلال شبه الجزيرة معالجاً الملك عبد العزيز آل سعود نفسه لمدة أسبوع فى عام ١٩٢٤، وفى هذه الرحلة التى استغرقت ما يزيد على العشر

سنوات، فحص الدكتور دام ٦٥٥٢ مريضاً، عالج منهما ١٢٨ حالة أساسية ، ٢١٤ حالة ثانوية، وفي عام ١٩٣٣ اصطحبته زوجته إلى الرياض لزيارة حريم الملك تلبية لرغبتها. وبالإضافة إلى ما سبق كانت هناك رحلة ثالثة قام بها الدكتور شتورم Harold Storm في الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٦ قطع فيها حوالى خمسة آلاف ميل من البحرين إلى الرياض ثم إلى البحر الأحمر (٦٢).

والحق أن سماح عبد العزيز آل سعود للبعثة الطبية بالدخول إلى البلاد، لا يعني أنه مستعد للسماح لهم بدخول أراضيه وممارسة عمليات التبشير، وإنما هو أراد فقط أن يستفيد من خبراتهم فى مجال الطب.

ومن الناحية الرسمية، كانت واشنطون تعطى عبد العزيز آل سعود ومملكته قليلا من الاهتمام، إلى حين طلب ابن سعود نفسه من الخارجية الأمريكية ضرورة الاعتراف به في عام ١٩٢٨. وبعد وصول ذلك الطلب إلى الخارجية، أعد بول ألينج Paul Alling، نائب رئيس قسم الشرق الأدنى، مذكرة مطولة بهذا الشأن يزن فيها الموضوع «ماله وما عليه» ذكر فيها أن هذه المسألة معروضة للمناقشة. ولكن أهمية البلاد العربية السعودية ضئيلة من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعطها اهتماماً من قبل. ولكنه عاد وذكر أن من العوامل المشجعة على الاعتراف بمملكة آل سعود، أن الملك استطاع السيطرة على ممتلكاته ضد حركة من أقوى الحركات الدينية (حركة الإخوان) بالإضافة إلى أفكاره المتقدمة، مما جعل فى الإمكان إقامة علاقات اقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة، وفى النهاية ذكر بول أن بواعث الاعتراف أقوى من حجج الرفض (٦٣).

وفى ذلك الوقت مارست السفارة السعودية فى القاهرة نشاطاً واسعاً من أجل حث الأمريكيين على الاعتراف بالملك عبد العزيز آل سعود، كذلك قام سان جون فيلبي، صديق الملك، بنشاط مماثل لدى أصدقائه الأمريكيين،

ورأت الولايات المتحدة أن الملك يعقد اتفاقات مع كل من بريطانيا وألمانيا وفارس وتركيا، مما جعلها تعيد فتح ملفات تلك المسألة مع بداية عام ١٩٣٠، ودفعها إلى ذلك ما قدمه أمين الريحانى، (صديق الملك) للأمريكيين عن إمكان تحقيق تبادل تجارى، كذلك ما أورده رالف شيسبرو Ralph Chesbrough مندوب شئون الشرق الأوسط حول ذات الموضوع (٦٤).

وعلى أثر ذلك بدأت الولايات المتحدة خطوات إيجابية، فقد طلبت من عبد العزيز آل سعود، عن طريق سفيرها فى لندن شارل دوز Charles Dawes، معرفة ما إذا كان على استعداد للدخول فى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة غير مشروطة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وفى نفس الوقت، طلبت منه الخارجية الأمريكية معلومات عن القوانين الحكومية الخاصة بالإدارة والقوانين فى الحالات المدنية والاقتصادية والجنائية والشخصية فى معاملة الأجانب. وبعد عدة مراسلات اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد فى مايو ١٩٣١. وبدأت المناقشات لتوقيع اتفاقية بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة فى ٧ نوفمبر ١٩٣٣ (٦٥).

ومثّلَ المملكة العربية السعودية فى تلك المفاوضات الشيخ حافظ وهبة (وزير المملكة العربية السعودية المفوض فى لندن) ومثّلَ الولايات المتحدة روبرت ورث بنجهام (السفير المفوض وفوق العادة للولايات المتحدة فى لندن) ونتج عن هذه الاتصالات عقد اتفاقية مؤقتة فى لندن فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣، وذلك لتنظيم العلاقات الأمريكية السعودية، وأهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية أن يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين حينما يكونون فى ممتلكات الدولة الأخرى بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولى المعترف به بصورة عامة، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين، بعد اعتماد براءاتهم القنصلية بالإقامة فى ممتلكات الدولة الأخرى

فى الأماكن المسموح فيها للممثلين القنصليين بموجب القوانين المحلية، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانات التى تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولى العام، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية مما يعامل به أمثالهم من موظفى أى دولة أخرى[٦٦]، وأن يعامل كل طرف رعايا الطرف الآخر «حسب مقتضيات وعادات القانون الدولى المعترف به بصورة عامة، ويتمتعون بأكبر قسط من حماية قوانين وسلطات الدولة، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية»[٦٧]. وقد اتفق على أن تعامل كل منهما الأخرى معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك يسرى فى مجالات الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الرسوم التى لها مساس بالتجارة والملاحة والتخزين [٦٨].

نلحظ أن هذه الاتفاقية فرضتها مقتضيات الأحوال، وذلك واضح من موعد عقدها من ناحية، ومن مضمون موادها التى حوت أموراً عامة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، ويتضح ذلك فى المادة الخامسة من المعاهدة التى تقول إن هذه المعاهدة «ستظل نافذة المفعول إلى أن توضع معاهدة نهائية للتجارة والملاحة موضع التنفيذ» [٦٩].

إن هذه الاتفاقية المؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة «بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة». هى أول اتفاقية بين الحكومتين، وتعتبر بداية لمرحلة جديدة فرضتها المصالح المتبادلة، وبتوقيع هذه الاتفاقية، وما استتبعها من علاقات مع الولايات المتحدة تغيرت صورة المملكة العربية السعودية، فقد بدأت تنفتح على العالم، وتنمى مصادر ثروتها الطبيعية المتطورة، ولم يعد فى إمكانها اتباع سياسة العزلة مرة أخرى [٧٠].

وبعد ذلك حدثت تطورات فى المجالين الاقتصادى والسياسى، وفى عمليات التنقيب عن البترول، فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت

«شركة كاليفورنيا أرابيان ستندارد أويل» (أرامكو) تتحكم فى أغنى امتيازات البترول العالمية. وبعد إدماج عملياتها الخارجية مع شركة تكساس سنة ١٩٣٦، حصلت على وسائل نقل انتاجها إلى الأسواق العالمية، وأصبح مستقبلها أكثر وضوحاً، ومع أنها لم تكن تعرف تماماً إمكانيات البترول فى المملكة العربية السعودية بادئ الأمر، إلا أنها أحست أنها امتلكت شيئاً ثميناً ترغب فى استثماره والمحافظة عليه (٧١). وأخذت تضغط على الخارجية الأمريكية لإيجاد علاقات دبلوماسية (٧٢).

وأدركت الحكومة الأمريكية أن مصالحها تتكاثر فى هذا الجزء من العالم العربى، ورأت ضرورة إيجاد ركائز سياسية لحماية تلك المصالح، فكان إنشاء العلاقات السياسية. وبدأت حكومة واشنطن بإرسال قنصلها فى الأسكندرية وهو المستر ليلاند موريس Leland Morris إلى جدة فى ٢٣ يناير ١٩٣٧، بهدف التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين فى المستقبل. فى هذه المهمة كُلف ليلاند بمقابلة رجال شركة التعدين، والاطلاع على سير أعمالهم، ومعرفة مدى علاقتهم بالحكومة السعودية، ولكنه لم يكن مكلفاً وقتئذ بالدخول مع حكومة الملك عبد العزيز فى بحث مسألة العلاقات بين البلدين(٧٣). وقد نصح ليلاند بأن التمثيل الدبلوماسى ليس مهماً لأعمال الشركات، وربما سهّل غياب ذلك التمثيل كثيراً من مهام الشركات، وبين أن عمليات البترول تقع فى الشرق، على الخليج العربى، بينما العاصمة الدبلوماسية (جدة) تقع فى الغرب، ولا يوجد هناك اتصال مباشر بين العاصمة الدبلوماسية ومراكز البترول.

وأكثر من ذلك أن وزير الخارجية كوردل هل Cordell Hull (١٩٣٣-١٩٤٤) يعلم تماماً أن علاقات الشركة بالحكومة من أحسن ما يمكن، وإذا حدث أى تطور فإن الخارجية لن تفشل فى ترتيب الخطوات التى يجب أن تتبع لمواجهة ذلك (٧٤).

لم تهدأ المصالح الأمريكية، وذهب فرانسيس لوميس Francis Loomis ، نائب مساعد وزير الخارجية، وممثل شركة ستاندارد كاليفورنيا، إلى وزارة الخارجية في سنة ١٩٣٩ ، وبين أن المركز الأمريكي فى العربية السعودية مهزوز لعدم وجود وزير فى جدة، وبين أن شركته مهددة بالمنافسة الأجنبية، ولدفع الخارجية الأمريكية إلى اتخاذ موقف إيجابى بهذا الشأن زودها لوميس بمعلومات عن المحاولات اليابانية للحصول على امتيازات بترولية فى العربية السعودية بهدف إيقاف تقدم الشركات الأمريكية هناك، وقال إن اليابانيين حصلوا على تأييد كاف من حكوماتهم، كما أن اليابان لها وزير مقيم فى جدة، وعندئذ رأت الخارجية أن لوميس يعتقد أن من أهم أعمال الوزير اليابانى المقيم فى السعودية هو أن يمنع أى محاولة لمنح امتياز بترولى يمكن أن يحصل الأمريكيون عليه فيما بعد (٧٥).

وفى ٢٠ مايو ١٩٣٩ شرح مرى Wallace Murry . رئيس بعثة الشرق الأوسط موقفه ضد إقامة تمثيل دبلوماسى فى السعودية، مبيناً أنه فى حالة تزايد المصالح الأمريكية في المستقبل يمكن لممثل الولايات المتحدة فى القاهرة أو بغداد أن يحل أى مشكلة تتعلق بالمصالح الأمريكية فى السعودية، وقد وافقه على هذا الاتجاه كل من السفير الأمريكى فى القاهرة وبغداد (٧٦).

ولكن لوميس عاد وأكد على التسهيلات التى تحصل عليها بريطانيا نتيجة وجود تمثيل سياسى لها فى السعودية، ولذا قررت الخارجية الأمريكية إرسال وزيرها فى مصر «فيش» Judge Fish كأول وزير مفوض للولايات المتحدة فى المملكة العربية السعودية، فوصل إلى جدة فى نهاية موسم الحج، وقدم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز فى ٤ فبراير ١٩٤٠ . وكان فيش يحمل للملك عبد العزيز رسالة من الرئيس روزفلت لتوكيد العلاقات الودية بين البلدين. ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تبق مسؤولا رسمياً فى جدة

بصفة مستديمة إلا فى أول مايو ١٩٤٢ حينما حول جيمس موس James S. Moose البعثة الأمريكية إلى مفوضية. ولم يرفع التمثيل الدبلوماسى بين البلدين إلى درجة السفارة إلا فى عام ١٩٤٨ [٧٧].

وهكذا كانت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين نتيجة مباشرة لتقدم ونمو المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية، ولذا جاءت تلك العلاقات متأخرة، وذلك حتى انتفى عنصر المغامرة لدى الأمريكيين وتأكدوا من رسوخ مصالحهم.

على أى حال، فخلال العشرينيات والثلاثينيات لم تحدث تغيرات أساسية فى المصالح الأمريكية فى شبه الجزيرة العربية على سواحل الخليج العربى. فالبعثة التبشيرية الأمريكية كانت لا تزال تعمل فى البحرين والكويت، دون أية متاعب قد تسببها لها وزارة الخارجية، ذلك أن المبشرين يفضلون دائماً أن يفتحوا الأبواب لأنفسهم بدون مساعدات رسمية من حكومتهم. وحينما كانوا يحتاجون إلى أى مساعدة كانوا يلجأون إلى الوكلاء السياسيين البريطانيين، الذين يتولون إدارة الشئون السياسية فى منطقة الخليج العربى، وأحياناً إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى غير الحالات التى تخص المركز الاستراتيجى لبريطانيا فى المنطقة، والبترول والمسائل الاقتصادية هى التى دفعت الأمريكيين إلى الدخول فى المجالات الدبلوماسية فى جزيرة العرب. ففى سنة ١٩٣٨ كان بالعربية السعودية ٢٧٣ من المواطنين الأمريكيين المقيمين وهم يمثلون ٦٠ ٪ من كل الأمريكيين الموجودين فى شبه الجزيرة، وفى البحرين حوالى ١٦٥ مواطناً أمريكياً أى حوالى ٣٦ ٪، وكلهم يعملون فى مجال البترول، بينما كان بالكويت ٧ مواطنين أمريكيين مقيمين. وبصفة عامة أبقت الولايات المتحدة قيادة المسائل السياسية فى أيدى البريطانيين [٧٨].

ومع بدايةعام ١٩٣٩ بدأ المسؤولون فى واشنطن يدركون بوضوح أن

الأعمال الأمريكية فى منطقة الخليج العربى تعنى تدخلهم الضرورى فى الشؤون العالمية المتصلة بالعالم العربى [٧٩] .

وعلى الرغم من أن دخول الأمريكيين إلى المنطقة كان فى المجالين الثقافى والاقتصادى، إلا أن ذلك أحدث استياءً بالغاً لدى البريطانيين، وقلقاً على الموقف الذى يمكن أن تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك. ففى ٢٦ فبراير ١٩٣٥ أدلى اللورد لويد Lord Loyd فى مجلس اللوردات البريطانى بتصريح انتقد فيه شركة البترول الانجليزية الإيرانية لعدم إحكام سيطرتها على بترول الخليج العربى، وهاجم الحكومة البريطانية لعدم مساندتها لها فى ذلك. ودعا لويد إلى غلق الباب المفتوح أمام الولايات المتحدة والعودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون فى الخليج [٨٠] .

ولكن وزارة الهند، التى كانت مسؤولة عن الخليج وقتئذ، رأت التسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكية الناشئة، وإتاحة المنافسة الحرة لكل الدول فى المجال التجارى، بينما أكدت على ضرورة وضع الاحتياطات اللازمة التى من شأنها المحافظة على استمرار المصالح البريطانية فى استغلال بترول المنطقة [٨١] .

حواشى الفصل الخامس

١ ـ عبد الفتاح أبو عليه، «العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وبين زنجبار»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٦ (١٩٨٢) ص ٢٥٥ ـ ٢٨٧.

٢ ـ محمد محمود السروجى، سياسة الولايات المتحدة الخارجية، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

٣ ـ المرجع السابق، ص ٢.

4. R.1.1.A., Britain and the United States, p. 163.

٥ ـ محمد محمود السروجى، مرجع سابق، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

٦ ـ ألن نفنز وهنرى ستيل، تاريخ الولايات المتحدة، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٠.

٧ ـ أحمد سويلم العمرى، النظم السياسية الحديثة للدولة العربية، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٥.

٨ ـ هرويتز، الصراع السوفياتى الأمريكى فى الشرق الأوسط، ص ٨، ٩.

٩ ـ جورج لنزوسكى، الشرق الأوسط فى الشؤن العالمية ج٢، ص٣٥٢.

10. Earle, "American Missions in the Near East", Foreign Affairs vol.7 (1929) p. 338.

١١ ـ صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٣٢٧.

١٢ ـ جمال زكريا قاسم، الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٤٨٨.

١٣ ـ مصطفى خالدى وعمر فروخ، التبشير والاستعمار فى العالم العربى، ص٣.

14. Earle, loc. cit.

١٥ ـ مصطفى خالدى، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٥.

١٦ ـ المرجع السابق، ص ١١٦، ١١٧.

17. Earle, op.cit., pp. 399.406.

18. Ibid., p. 406.

19. Ibid.

20. R.1.1.A.; The Middle East p.35.

21. Earle, op.cit., p. 407.

٢٢ ـ مصطفى خالدى، مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٧.

٢٣ ـ المرجع السابق، ص ٦٠.

24. R.1.1.A., The Middle East p.15.

٢٥ ـ أحمد بهاء الدين،«حقيقة المصالح الأمريكية فى العالم العربى» مجلة البترول، المجلد ٨ (ديسمبر ١٩٧٠).

26. De Novo, American Interests and Policies in the Middle East p. 350.

27. Ibid., p. 351.

28. Ibid.

29. Ibid., p. 352.

30. Ibid.

31. Ibid., p. 353.

32. League of Nations, Treaty series, No. 3942, vol clxx, p. 267.

33. Ibid., p. 350.

34. Ibid., p. 354.

35. Hurewitz, Diplomacy in the Near and MiddlEast, vol.I, pp. 108,109.

36.De Nova, op.cit., p 355.

٣٧ ـ أمين الريحانى، ملوك العرب، جـ٢، ص١٨١.

٣٨ ـ جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص٢٣٨.

39. 1.O.L./ 173/3446R

40. De Nova, op, cit., p. 356.

41. Ibid.

42. Ibid.

43. I.O.L / 73/3446R

44. Ibid.

٤٥ ـ جمال زكريا، مرجع سابق، ص٢٣٨، ٢٣٩.

46. A.Faroughy, The Bahrain Islandsp. 41.

٤٧ ـ حافظ وهبة، جزيرة العرب، ص٩٤.

48. Hamilton, Americons and Oil, p.181.

49. Ibid.

50. Pelt, "The Shaikhdom of kuwait", M.E.Journal (Jan. 1950).

٥١ ـ اليانور كالفرلي، مرجع سابق، ص٦.

52. De Novo, op.cit., 365.

53. Pelt, loc. cit.

54. De Nova, loc.cit.

55. Pelt, loc. cit.

56. Ibid.

57. Ibid.

58. Hagar, Britain, Her M.E. Mandates and the Emergence of Saudi Arabi

٥٩ – اليانور كالفرلي، مرجع سابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

٦٠ – عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص٢٠٨، ٢٠٩.

٦١ – حافظ وهبة، جزيزة العرب، ص ٩٤.

62. De Novo, op.cit., pp. 356,357.

63. Ibid., p. 360.

64. Ibid., p. 361.

65. Ibid., p. 362.

٦٦ – أم القرى، العدد ٤٦٨، أول ديسمبر ١٩٣٢. المادة I من المعاهدة.

٦٧ – المادة الثانية.

٦٨ – المادة الثالثة.

٦٩ – المادة الخامسة.

70. Miksell, " Monetary Problems of Saudi Arabia", M.E. Journal, No. I (1947).

71. Stocking, Middle East, Oil, p. 89.

72. De Novo, op. cit., p. 362.

٧٣ – خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، ص ٦٨٣.

74. Ibid., p. 363.

75. Ibid., p. 364.

76. Ibid., p. 365.

٧٧ – خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة، ص٦٨٤.

٧٨ – المرجع السابق، نفس الصفحة.

79. De Novo, op.cit. p. 365.

٨٠ – جمال زكريا، مرجع سابق، ص٤٨٨.

٨١ – المرجع السابق، ص٤٨٩.

أمريكا والمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط

١ـ المصالح الألمانية البريطانية فى بترول العراق.

٢ـ المصالح الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى (دور شيستر).

٣ـ المصالح البريطانية الفرنسية واتفاق سان ريمو.

٤ـ رد الفعل الأمريكى على التسوية البريطانية ـ الفرنسية.

٥ـ المصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى (دور شركة ستاندرد)

٦ـ أهمية البترول الخارجى للمصالح القومية الأمريكية.



أمريكا والمصالح الأوروبية

فى الشرق الأوسط

١- المصالح الألمانية البريطانية فى بترول العراق:

منذ الربع الأخير للقرن التاسع عشر، كانت ألمانيا ترى أن الشرق الأوسط منطقة نشاط لها، وكانت البعثات الألمانية دائبة النشاط هناك منذ عام ١٨٧١، بهدف التنقيب عن البترول فى العراق وتركيا، وكانت البعثات الألمانية هى الأولى التى طوقت هذا الميدان، ووصفت التقارير التى قدمها الخبراء الألمان إلى حكومتهم فى ذلك الوقت، وتلك التى قدموها فى سنة ١٩٠٧ العراق بأنه «بحيرة حقيقية من البترول»، وكذلك وصفت كركوك وضواحيها بأنها «منطقة نفطية هائلة، وأن حقول النفط قريبة من سطح الأرض مما كان يسبب هزات أرضية خفيفة» [١].

وظلت شركة سكة حديد الأناضول العثمانية التى كان يسيطر عليها البنك الألمانى Deutsche Bank تطالب منذ سنة ١٩٠٠ بالحقوق التى وعد بها السلطان عبد الحميد. وبمقتضى توقيع اتفاق سكة حديد بغداد، منحت الحكومة التركية البنك الألمانى امتيازا فى العشرين كيلومتر الموازية على جانبى خط السكة الحديد المقترح، بهدف استثمار الموارد البترولية والمعدنية بها. واستطاعت المصالح الألمانية أن تشترى أيضا بعض حقوق استثمار مناطق البترول فى الموصل وبغداد. وجدير بالذكر أن مشروع سكة حديد بغداد هو أول اتفاق له علاقة باستغلال البترول فى العراق قبل الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الوقت نبتت جذور المشكلات السياسية والاستراتيجية فى المنطقة، وبدأ التنافس الدولى على بترول العراق. ومعروف أن المغزى السياسى لمشروع

سكة حديد بغداد كان يستهدف توسيع النفوذ الألمانى وشموله لمنطقة الشرق الأوسط، ولذا تطورت العلاقات التركية - الألمانية ونمت بعد هذا المشروع، إلى أن دخلت تركيا إلى جانب ألمانيا الحرب العالمية الأولى. وقد اعتبر البريطانيون والفرنسيون والروس مشروع سكة حديد بغداد تهديدا حقيقيا لنفوذهم فى المنطقة (٢).

ولم يقف البريطانيون مكتوفى الأيدى إزاء النشاط الألمانى فقد نجح رجل أعمال بريطانى يدعى وليم دارسى William K. D'Arcy فى الحصول على امتياز استثمار البترول فى فارس فى ٢٨ مايو ١٩٠١، وأثمرت جهوده بالعثور على البترول بالقرب من الحدود العراقية. وقد شجعه هذا النجاح على السعى فى سبيل الحصول على امتياز فى بترول العراق، وزاد من حماس دارسى نجاح الألمان فى الحصول على امتياز سنة ١٩٠٣ من الدولة العثمانية، فواصل مندوبوه الاتصال بالسلطان العثمانى كى يمنح امتيازا فى بترول العراق إلى شركة المستثمرين للبترول العثمانى The Ottoman Petroleum Syndicate التى أسسها دارسى بهدف استثمار بترول العراق. واستطاع دارسى بنشاطه هذا عرقلة النشاط الألمانى فى العراق. وفى سنة ١٩٠٦ طلب دارسى من السلطان العثمانى امتيازا باستغلال البترول فى ولايتى الموصل وبغداد، ودارت المفاوضات بهذا الشأن ولكن نشوب الثورة التركية فى سنة ١٩٠٨ حال دون إتمام الاتفاق (٣).

واستمر الصدام بين السياستين الألمانية والبريطانية بخصوص قضايا الدولة العثمانية، ولم يكن البريطانيون متفائلين من تحقيق مكاسب فى مثل تلك الظروف، وأشار خبير بريطانى فى سنة ١٩٠٨ إلى موقف بلاده قائلا «إن سياستنا فى تركيا لو جاز لنا أن ندعوها سياسة، كانت خلال السنوات القليلة

الماضية وستبقى – بعض الوقت – تطلب المستحيل، فهى ترمى إلى توحيد مصالحنا التجارية بينما تسلك سبيلا يعتبره السلطان بالغ العداوة»[٤].

وبعد قيام الحكومة الجديدة فى تركيا ١٩٠٩، انتقلت حقوق استثمارات البترول فى الامبراطورية العثمانية إلى وزارة المالية بموجب قانون أصدره رجال «تركيا الفتاة»، وقد هيأ هذا الجو الجديد فى تركيا الفرصة لمنح امتياز للبريطانيين. فقد بدأت ثورة تركيا الفتاة تنظر بعين الاطمئنان إلى ماكانت تبديه الشركات البريطانية من استعداد لاستثمار بعض مناطق البترول فى الإمبراطورية العثمانية، وعاد التقارب البريطانى التركى الذى كانت بريطانيا قد فقدته فى عام ١٨٨٢ عندما احتلت مصر. واعتقد البريطانيون – بعد عزل السلطان عبد الحميد الثانى – أن الألمان فقدوا أصدقاءهم من الأتراك، ذلك أن السلطان كان صديقا للقيصر الألمانى، ولكن باستتباب الأمور، للحكومة الجديدة فى تركيا اتضحت الأمور، وعادت الصداقة المعهودة بين تركيا وألمانيا. إلا أنه مما لاشك فيه أن تشابك المصالح الدولية فى المنطقة كان له تأثير فعال على تلك الصداقة. على أية حال، كانت مواقف الدبلوماسية الألمانية منسجمة مع مقتضيات الصداقة المعهودة بين الدولتين، وكان لهذا الإنسجام بين السياسة والصداقة شأن كبير. فقد جعلت هذه المواقف من ألمانيا المنافس الأول لبريطانيا على كسب المصالح فى الدولة العثمانية. وقد أدت هذه الصداقة إلى دخول تركيا وألمانيا حيلفتين فى الحرب العالمية الأولى[٥].

أما روسيا، فوقعت مع ألمانيا اتفاقية بوتسدام سنة ١٩١١، واعترفت بمصالح ألمانيا في خط سكة حديد بغداد، مقابل اعتراف ألمانيا بمصالح روسيا فى شمالى فارس. وهدفت روسيا من هذه الاتفاقية إلى توصيل الشبكة المقترحة للخطوط الحديدية الفارسية بخط سكة حديد بغداد عن طريق خانقين.

ووعدت روسيا ألمانيا بانتهاج الباب المفتوح فى تجارتها مع فارس فى مقابل ذلك (٦).

على أية حال، كان هدف حكومات كل من ألمانيا وبريطانيا وروسيا هو التحكم فى الخليج العربى ووادى دجلة والفرات. بينما سعت الشركات الأهلية فى تلك الدول، إلى جانب الشركات الأهلية فى الولايات المتحدة وهولندا من جهة أخرى، للحصول على امتيازات خطوط السكك الحديدية واستثمار الموارد البترولية. وشهد عامى ١٩٠٨و ١٩٠٩ منافسة شديدة بين مجموعات ثلاث متضاربة المصالح للحصول على امتيازات بترولية فى العراق. وهذه المجموعات هى: شركة سكة حديد الأناضول، وشركة سكة حديد بغداد، وتمثلان المصالح الألمانية، وجماعة دارسى، وشركة البترول الهولندية الملكية (شل)، وتمثلان المصالح البريطانية، وجماعة شستر، وهى جماعة جديدة على الميدان، وتمثل المصالح الإمريكية.

والحديث عن الجماعتين الألمانية والبريطانية متشابك، ذلك لأنهما دخلتا فى دور تنافسى على المصالح فى الامبراطورية العثمانية، وفى داخل تركيا كان هناك ميل نحو المصالح البريطانية، وعزوف فى نفس الوقت عن الشركات الألمانية، وقيل فى تفسير ذلك أن الحكومة الجديدة فى تركيا قامت على أساس تقويض النظام الدكتاتورى فى تركيا وإقامة نظام ديمقراطى بها، بينما كانت الدكتاتورية لاتزال قائمة فى ألمانيا (٧).

ومن الناحية العملية كانت أول خطوة ناجحة للمصالح البريطانية فى المجال الاقتصادى هى تأسيس البنك الأهلى التركى National Bank of Turkey برأس مال بريطانى، ومركزه الرئيسى فى انجلترا، ففى سنة ١٩١٠ صاحب جولبنكيان

بعثة بريطانية إلى استانبول برئاسة السير ارنست كاسل Sir Ernest Cassel وهو أحد رجال المال البريطانيين، من أصل ألمانى، وكانت مهمة جولبنكيان العمل كمستشار للبعثة. وعلى أثر ذلك تقرر تأسيس البنك الأهلى التركى، وعين جولبنكيان مديرا له. وبتوجيه من الحكومة البريطانية دفع السير ارنست كاسل واللورد فلستوك رأس مال البنك بالكامل، وذلك ليمارس نشاطه بحيوية فى مواجهة مشروع سكة حديد بغداد [٨].

واجه عمل البنك الأهلى التركى – فى البداية – عدة صعوبات، من أهمها الصراع الشديد بين المصالح الدولية المتعارضة فى المنطقة. وبذل جولبنكيان جهودا فى مواجهة تلك الصعاب، وكان يرى أن الحل الوحيد لهذا الصراع يكمن فى تعاون البريطانيين مع الألمان لمواجهة المنافسة الأمريكية ممثلة فى شركة شستر. وعلى أثر ذلك بدأت المفاوضات بين البنك الأهلى التركى والبنك الألمانى. ومع نهاية سنة ١٩١٠ تم الاتفاق بين البنكين على تكوين شركة مشتركة Joint Company سجلت فى لندن تحت اسم «شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة». The African and Eastern Concession Ltd للحصول على امتيازات بترولية فى الدولة العثمانية. وبذلك ضمنت بريطانيا التوفيق بين مصالحها ومصالح الألمان، وأبعدت الشكوك التى يمكن أن تساور نفوس الأتراك.[٩]

وفى سنة ١٩١٢، وبفضل جهود جولبنكيان وصلته الوثيقة بمجموعة شركة شل (الشركة الهولندية الملكية) كون السير ارنست كاسل شركة البترول التركية The Turkish Petroleum Company (T.P.C) بدلا من شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة، التى سبق ذكرها. وطبقا لما أورده جولبنكيان فى مذكراته فإن أسهم شركة البترول التركية وزعت فى بداية الأمر

كما يلى: البنك الألمانى وسكة حديد الأناضول حصلا على نسبة ٢٥٪ من الأسهم، والشركة الهولندية الملكية (شل) حصلت على نسبة ٢٥٪ من الأسهم. أما جولبنكيان فحصل على نسبة ١٥٪، وحصل السير ارنست كاسل والبنك الأهلى التركى معا على ٣٥٪ من الأسهم. وهكذا قسمت أسهم شركة البترول التركية بين المجموعات البريطانية والألمانية، ولم تحصل جماعة شيستر الممثلة للمصالح الأمريكية على شىء.[١٠]

وفى بداية عملها، واجهت شركة البترول التركية بعض العقبات فاصطدمت فى محاولة إثبات حقوقها فى بترول العراق بشركة البترول الإنجليزية الفارسية The Anglo Persian Oil Company (A.P.O.C) التى كانت تلقى التأييد القوى من الحكومة البريطانية، ذلك لأن وقود سلاح البحرية تغير فى عام ١٩١٣ من الفحم إلى البترول على يدى وزير البحرية ونستون تشرشل، وقد دفعه ذلك إلى مطالبة حكومته بأن تسيطر على شركة البترول الإنجليزية الفارسية وأن توسع استثماراتها. وصرح تشرشل فى ١٧ يوليه ١٩١٣ بأن الهدف من سيطرة الحكومة البريطانية على الشركة هو جعل الأدميرالية (البحرية) هى المالك والمنتج المستقل للبترول الذى تحتاج إليه. وأن على الأدميرالية بالتالى أن تنشىء مستودعات التخزين الضخمة، ومعامل التكرير، وأن تحول وتصنع البترول حسب حاجة ومواصفات البحرية.[١١]

ونتيجة لاعتراض شركة البترول الإنجليزية الفارسية على عمل شركة البترول التركية، اجتمعت الأطراف المعنية فى لندن لتسوية خلافاتهم، ونتج عن ذلك اتفاق ١٩ مارس ١٩١٤، وهو الاتفاق الذى عرف فيما بعد باسم «اتفاق إنكار الذات» Self-Deniel Principles وبموجبه انضمت شركة البترول الإنجليزية الفارسية إلى شركة البترول التركية، ونتج عن ذلك خروج

البنك الأهلى التركى من الشركة المذكورة. وكان من أهم التغيرات التى حدثت نتيجة ذلك الاتفاق أن الأطراف المعنية اتفقت جميعها على أن يكون لها حق استغلال المصادر البترولية فى الامبراطورية العثمانية، عن طريق شركة البترول التركية فحسب، وذلك باستثناء الأقسام التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية، وتلك التى تحت إدارة شيخ الكويت، والمقاطعات التى انتقلت إلى الحكومة الفارسية والواقعة على الحدود التركية الفارسية. أما عن حرص البريطانيين على اشراك شركة البترول الانجليزية الفارسية - دون البنك الأهلى التركى - فيرجع إلى ضرورة توفير حصة للبحرية البريطانية، التى كانت تملك بالتالى أسهماً فى الشركة الانجليزية الفارسية.[(١٢)]

وبالوصول إلى الترتيب السابق بين المصالح البريطانية والألمانية المتصارعة على البترول سلم السفيران البريطانى والألمانى فى استانبول إلى الحكومة التركية فى ١٨ مايو سنة ١٩١٤ صيغة الاتفاق السابق، وقيل وقتئذ: إن المصالح الألمانية اشتركت فى هذه الإتفاقية لمواجهة المصالح الأمريكية. وطلب السفيران البريطانى والألمانى من الحكومة التركية أن تسرع فى البت بمنح امتياز بترولى، ولكن الحكومة التركية تلكأت لأن قانون التعدين التركى الذى صدر من قبل كان يتعارض ومنح ذلك الامتياز المطلوب. ولكن السفيرين اقترحا تعديل هذا القانون واستندا فى ذلك الطلب إلى حالة الامتيازات التى كانت سائدة حينذاك فى الدولة العثمانية.[(١٣)]

ورضخت الحكومة العثمانية للطلب الإنجليزى - الألمانى وتلقى سفيرا ألمانيا وبريطانيا فى استانبول من الصدر الأعظم خطابا مؤرخا فى ٢٨ يونيه ١٩١٤ يعطيهما - بموافقة وزارة المالية التركية - الحق فى استغلال البترول الذى قد يكتشف فى ولايتى بغداد والموصل، على أن يبحث أمر حصة الحكومة التركية فى الشركة والشروط التى سينظمها الاتفاق فيما بعد.[(١٤)]

هذا الخطاب يعتبر وثيقة أساسية لها أهميتها لأنها أصبحت فيما بعد المستند الوحيد لشركة البترول التركية في مطالبتها بامتياز البترول العراقي، وينص الخطاب على: «إن وزارة المالية (التركية) بعد أن حلت محل نظارة الخاصة الملكية، نظرت بعين الاعتبار إلى موضوع النفط الذي اكتشف أو الذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد، وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع إلى شركة النفط التركية، إلا أنها تحتفظ لنفسها بأن تقرر فيما بعد حق اشتراكها في هذا المشروع، وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بالمشروع». ويمكن القول أن هذه الموافقة المبدئية هي التي استندت اليها الادعاءات البريطانية على الموصل في المستقبل.(١٥)

وفي أعقاب ذلك، أعاد المساهمون في شركة البترول التركية تقسيم أسهم الشركة وخرجت الصورة نهائيا في سنة ١٩١٤ كما يلي: تكون نسبة ٢٥٪ من الأسهم للبنك الألماني، ٢٢٫٥٪ لشركة البترول الأنجلو سكسونية، ٥٪ لجولبنكيان، ٤٧٫٥٪ لشركة البترول الإنجليزية الفارسية. ومرة أخرى لم تحصل المصالح الأمريكية على شيء حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.(١٦)

وبذلك تنجح جهود جولبنكيان في التوفيق بين المصالح المتعارضة، فسرعان ماحدث تفاهم بين الانجليز والألمان وتعاونوا معا في سبيل استغلال بترول المشرق العربي. ويرجع ذلك إلى ما اذاعته السفارة الألمانية في يناير ١٩١٤ عن وجود ممثلين لشركة أمريكية هي شركة ستندارد للبترول Standard Oil Company، يسعون للحصول على امتيازات بترولية. وبذلك كان الخوف من دخول المصالح الامريكية هو العامل الأول في سرعة التقارب الانجليزي الألماني. وبعد ذلك اشتعلت نار الحرب العالمية الأولى.(١٧)

يتضح من العرض الموجز السابق أن المصالح الأوربية اتفقت فيما بينها على إبعاد المصالح الأمريكية تماما عن ميدان العراق، سواء تلك التى يمثلها شيستر أو التى تمثلها شركة ستندارد للبترول، وفى ذلك الوقت (قبل الحرب) كانت شركات البترول الأمريكية مسيطرة تماما على إنتاج وتسعير البترول الخام فى العالم. وعلى ذلك زادت المنافسة بين الشركات الأوربية والشركات الأمريكية ازديادا ملحوظا لخشية الأولى من منافسة الأسعار التى ستعرضها الثانية فى أسواق العالم.

٢-المصالح الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى (دور شيستر):

أما جهود شيستر فى تمثيل المصالح الأميركية فتبدأ عندما أرسلته الحكومة الأمريكية فى سنة ١٨٩٩ إلى استانبول، ووضعت تحت إمرته إحدى البوارج الحربية بحجة أن زيارته تهدف إلى مساندة الوزير الأمريكى المفوض، الذى كان يسعى إلى الحصول على تعويضات للخسائر التى نزلت بأملاك الأمريكين نتيجة ثورة أرمينيا ضد الامبراطورية العثمانية سنة ١٨٩٦ . وقد ذهب شيستر إلى استانبول وهو يهدف - فى واقع الأمر - إلى الحصول على امتيازات لاستخراج البترول فى أنحاء مختلفة من الامبراطورية العثمانية، وفى البداية وفق شيستر فى أن يكون صاحب نفوذ لدى السلطان العثمانى، كما نجح فى إبداء الرأى فى موضوع بارجة حربية تبنيها إحدى الشركات الأمريكية للحكومة العثمانية، بالإضافة إلى نجاحه فى الاتفاق على إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع تركيا. وبعد ذلك عاد شيستر إلى الولايات المتحدة دون أن يحسم أمرا من الأمور لخدمة المصالح الأمريكية.[١٩]

ويبدأ نشاط شستر الحقيقى فى سنة ١٩٠٨، وذلك عندما عاد إلى

استانبول بهدف الحصول على امتياز سكة حديد ومناجم، وقد دفعه إلى ذلك ما احتواه تقرير أرسله القنصل الأمريكي في حلب سنة ١٩٠٨ إلى الخارجية الأمريكية، يتضح منه إمكانية مساهمة الأمريكيين في إنشاء طرق جديدة وموانى في الامبراطورية العثمانية، ويبين التقرير أن القيام بتنفيذ مثل هذه المشروعات فرصة لا تعوض أمام المصالح الأمريكية. واقتنع شيستر بما ورد في التقرير، ذلك أنه رأى اثناء زيارته الأولى سنة ١٨٩٩ احتدام الصراع بين المصالح الألمانية والبريطانية على البترول في المنطقة [٢٠].

واستجابة لتعليمات الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت T. Roosevelt (١٩٠١-١٩٠٩) استقال شيستر من عمله وسافر إلى استانبول ليضمن بعض حقوق الأسبقية في بترول الموصل. وكان يدعم شيستر في رحلته هذه تأييد الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته إليهو روت Elihu Root (١٩٠٥ - ١٩٠٩) وكذلك تأييد الغرفة التجارية في ولاية نيويورك New York Chamber of Commerce وأيضا مجلس ولاية نيويوركNew York State Board . وفور وصوله إلى استانبول قدم شيستر عدة مشروعات لمناقشتها مع الحكومة التركية. ولم تقتصر تلك المشروعات على إقامة السكة الحديدية فقط كما كان الحال بالنسبة لمشروع سكة حديد بغداد، بل تعدى ذلك إلى استغلال الموارد المعدنية بما فيها البترول. وأهم هذه المشروعات: إقامة وإدارة شبكة سكك حديدية بين الاسكندرونة وكركوك، وتطوير ثلاث مناطق للمرافيء، منها الاسكندرونة على البحر المتوسط والمنطقتان الأخريان على البحر الأسود، وإقامة وإدارة شبكة سكك حديدية ثانوية تصل بين المرفأين التركيين على البحر الأسود وخليج الاسكندرونة، وتطوير واستغلال المعادن في مناجم النحاس بتركيا. وكذلك استخراج البترول في العشرين كيلومتر الموازية

على جانبى خط السكة الحديد المقترح. ويعتبر مشروع شيستر خطوة هامة فى تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط(٢١).

نال مشروع شيستر موافقة السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى المبدئية سنة ١٩٠٨، الا أن شيستر لم يتمكن من إتمام مهمته بنجاح بسبب الاضطرابات الثورية فى تركيا (١٩٠٨ - ١٩٠٩) ونظرت الحكومة التركية الجديدة بحذر وعدم ارتياح لمشروعات الشركات الأجنبية التى منحها السلطان عبد الحميد الثانى حقوقا فى امتيازات البترول، وهى شركة سكة حديد الأناضول، وشركة شيستر. وبسبب تلك الظروف لم يحدث أى تقدم فى مناقشة الامتيازات المقترحة(٢٢).

وفى سنة ١٩٠٩ أعاد شيستر عرض مطالبه على الحكومة التركية الجديدة، ودخل فى اتفاق معها يشمل إنشاء ميناء وثلاثة خطوط حديدية. وحصل على حقوق البحث والتنقيب عن المناجم فى العشرين كيلومتر على كلا الجانبين للخطوط المقترحة. وفى ٩ مارس ١٩١٠ وقع وزير الأشغال العامة التركى هذه الامتيازات بالأحرف الأولى على أن تقدم مشروعات شيستر هذه إلى البرلمان التركى باسم «شركة التنمية العثمانية الأمريكية» The Ottoman American Development Company. وتكونت الشركة السابقة على الفور، وتقدمت بمشروعاتها، ووقفت وزارة الخارجية الأمريكية إلى جانب الشركة تدعمها فى عامى ١٩١٠و ١٩١١. ولكن المسألة كانت أكثر تعقيدا بدخول الشركة الأمريكية فى تنافس دبلوماسى مع شركة سكة حديد بغداد، ذلك أن ألمانيا أرادت أن تضع مطالبها بشأن سكة حديد بغداد موضع المقارنة مع المطالب الأمريكية فى مشروع شيستر، لكى تقنع البريطانيين بالاعتدال فى موقفهم من مشروع سكة حديد بغداد. ومع ذلك اعترضت

شركة سكة حديد الأناضول على منح امتياز لشيستر ،كما اعترض عليه السفير الألماني في استانبول بحجة أن هذا الامتياز يشمل بعض المناطق التي منحت فيها الامتيازات الألمانية(٢٣) .

وعلى ذلك أعطى وزير الخارجية الأمريكية تعليمات إلى سفرائه في العواصم الأوربية الكبرى ماعدا برلين، لكي يبينوا مواقف تلك الدول من المصالح الأمريكية، وليتأكدوا من ضرورة المحافظة على تلك المصالح، ولكن ردود الفعل الأوربية لم تكن مشجعة على دخول المصالح الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط. فبريطانيا قد أفصحت عن أهداف سياستها الاستراتيجية والإقتصادية، وأكدت عزمها على السيطرة على مناطق البترول المهمة في الامبراطورية العثمانية. ولعب السفير البريطاني في استانبول دورا واضحا في عرقلة المشروع الأمريكي، مما ترك أثرا سيئا لدى الحكومة الأمريكية التي أخذت تفهم منذ ذلك الوقت أن بريطانيا مصممة على التحكم والاستبداد في مناطق البترول في الشرق الأوسط(٢٤) .

وإلى جانب اعتراض الألمان والبريطانيين اعترض الروس والفرنسيون، وحالت الحرب التركية - الإيطالية (١٩١١ - ١٩١٢) وحروب البلقان (١٩١٢) دون التصديق على الامتياز الأمريكي، رغم محاولة وزارة الخارجية الأمريكية تعبئة جهودها الدبلوماسية (في محاولة أخيرة سنة ١٩١١) لإنقاذ مشروع شيستر، لأن شيستر نفسه لم يستطع مقاومة نفوذ المصالح الأوربية المعارضة له. وبعد سنة ١٩١١ توقف شيستر عن الإلحاح في طلب الامتيازات للمصالح الأمريكية(٢٥) .

والى جانب الظروف التي أحاطت بمشروع شيستر وكانت بمثابة عوائق

أمامه، فإن ظروفا أخرى أحاطت بشيستر نفسه قد عملت على عرقلة مشروعه، منها أنه كان يفتقر إلى رأس المال اللازم لدعم مطالبه بحيث يستطيع الوقوف فى وجه منافسه الشركات الأوربية الكبرى، إلى جانب أنه لم يستطع أن يقدم مستندات كافية لتدعيم هذه المطالب، كما أنه لم يحاول بجدية أن يفاوض مجموعة الشركات المكونة لشركة البترول التركية للإنضمام إليها. وحينما سألته وزارة الخارجية الأمريكية عن سر تخاذله، كان يتملص من الإجابة. ولذا ظل شيستر يطرق باب الخارجية الأمريكية زمانا، غير أن سلوكه هذا كان ينظر إليه بصبر فارغ، بل حتى بسخرية. بالإضافة إلى أن العثمانيين كانوا ينظرون إلى امتياز شيستر على أنه أقل شأنا من امتيازات الأوروبيين. واستمر هذا الوضع حتى نشوب الحرب العالمية الأولى.(٢٦)

وبذلك فشلت جهود شيستر فى تحقيق النجاح للمصالح الأمريكية، كما فشلت محاولات شركة ستندارد الأمريكية. ولكن الفائدة الوحيدة التى عادت على المصالح الأمريكية هى أنها اتخذت من محاولتى شيستر واستندارد اساسا بنت عليه ادعاءاتها بشأن المصالح من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، إلى جانب اعتبارات أخرى كسياسة الباب المفتوح كما سنوضحه فيما بعد.

وهناك محاولة أمريكية ثالثة (غير محاولتى شيستر واستندارد) لم يكن لها تأثير يذكر ففى نفس الوقت الذى كان فيه شيستر يسعى وراء مطالبه، كان الدكتور بروس جلاسجو Dr. Bruce Glasgo يعمل لحساب مؤسسة وايت J.C. White Corporation وكانت له مطالب مشابهة لتلك التى قدمها شيستر.(٢٧)

وبصفة عامة لم يستطع طالبو المصالح الأمريكية تحقيق أى نجاح وظل موقفهم هذا جامدا إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

٣-المصالح البريطانية الفرنسية واتفاق سان ريمو:

أما المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى فهى مختلفة عن تلك التى سبقتها. مختلفة فى طبيعتها نظرا لما أسفرت عنه الحرب فى كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومختلفة فى نوعية العناصر المتصارعة على المصالح فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لاختلاف موازين القوى الدولية نتيجة الحرب، ومختلفة من حيث المركز الدولى للمنطقة موضوع الدراسة.

ولتوضيح التطورات التى مرت بها المنطقة وأدت إلى هذه الأوضاع الجديدة، نذكر أنه بمجرد إعلان بريطانيا الحرب على تركيا فى ٥ نوفمبر ١٩١٤، اتجهت القوات البريطانية - الهندية التى كانت مستعدة من قبل فى البحرين ومياه الخليج العربى إلى منطقة شط العرب، ونجحت فى النزول إلى البر، وكانت الأهداف الظاهرة لإنزال تلك القوات هى، ضمان صداقة وتأييد الحكام العرب فى الخليج، وحماية آبار البترول فى عبادان، وهى الآبار التى يعتمد عليها الأسطول البريطانى فى إمداده وتموينه فى تلك المنطقة. وبذلك اصبحت القوة التى ذهبت لحماية المصالح البترولية البريطانية على الحدود الفارسية العراقية مهددة - فى نفس الوقت - لتلك المصالح من الناحية القانونية، فالعراق كان لايزال من الناحية الشرعية جزءا من الممتلكات العثمانية وكان فى إمكان الحكومة التركية أن تلغى قرارها السابق بمنح امتياز بترول العراق لشركة البترول التركية، اذا كانت أملاكها مهددة من جانب بريطانيا التى تنتسب إليها الشركة.(٢٨)

وفى تلك الظروف التى بدأ فيها حرص بريطانيا على كل من البترول العراقى والطريق إلى الشرق، واجهت الجيوش البريطانية صعوبات فى غزو

العراق، وكانت حريصة على نجاح حملتها، لضرورة تأمين مواصلاتها إلى الشرق، وإحباط محاولات ألمانيا فى الإتجاه نحو الشرق Drang Nach Osten، ولتذليل الصعوبات التى واجهت القوات الانجليزية - الهندية استعانت بريطانيا بقوات فرنسية، وفى مقابل ذلك عرضت بريطانيا على فرنسا إقليم الموصل الغنى بالبترول وكانتا قد اتفقتا فى المراسلات السرية المتبادلة يومى ٩و١٦ مايو ١٩١٦، وهى المراسلات التى تعرف عادة باسم «سايكس - بيكو» على أن يكون شمالى العراق بما فيه الموصل من نصيب فرنسا إلى جانب الجزء الاكبر من سوريا وجزء من الأناضول. وبذلك كان معظم العراق من نصيب بريطانيا.(٢٩)

وأدى نشر اتفاقية سايكس - بيكو فى أعقاب الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، إلى إثارة المساهمين البريطانيين فى شركة البترول التركية، فاعترضوا على أن يكون شمالى العراق الغنى بموارد البترول فى يد فرنسا، وخاصة بعد الخطاب الذى أرسله السفير الفرنسى فى لندن يقول فيه إن حقوق البريطانيين فى الموصل ليست بذات أهمية.(٣٠)

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت جيوش الاحتلال البريطانى قد احتلت العراق تقريبا، ووقع الحلفاء والأتراك هدنة مدروس Mudros فى ٣٠ اكتوبر ١٩١٨، التى صارت نافذة المفعول فى اليوم التالى مباشرة. وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر كانت الجيوش التركية المنهزمة تخلى شمالى العراق وأصبحت منطقة الموصل الغنية بالبترول فى حوزة بريطانيا بالفعل، وعندئذ أبدت بريطانيا تنكرها لاتفاق سايكس - بيكو، حتى لا تستأثر فرنسا وحدها بالبترول فيه.(٣١)

وفي ديسمبر ١٩١٨ حاول كليمنصو G. Clemenceau (رئيس وزارة فرنسا ابتداء من نوفمبر ١٩١٧) وهو في لندن بعد انتهاء الحرب أن يقنع لويد جورج Lloyd George – (رئيس وزارة بريطانيا ابتداء من ديسمبر ١٩١٦) بالاعتراف باتفاقية سايكس – بيكو من جديد، إلا أن لويد جورج أصر على تعديل الاتفاق فيما يختص بولاية الموصل وفلسطين ووافق كليمنصو على أن تكون ولاية الموصل منطقة نفوذ بريطانية بناء على ثلاثة شروط:

الأول أن تنال فرنسا حصة من بترول الموصل وذلك بتعديل اتفاق سايكس بيكو السابق.

والثاني أن تؤيد فرنسا بريطانيا تأييدا تاما ضد اعتراض الولايات المتحدة، ويبدو هنا أنهما كانتا تتوقعان معارضة الولايات المتحدة لتسوية الأمور بينهما على انفراد، وهو ماحدث بالفعل.

أما الشرط الثالث فإنه إذا عمل بنظام الانتداب المقترح، فيجب أن تكون دمشق وحلب الاسكندرونة وبيروت جميعها تحت الانتداب الفرنسي.(٣٢)

بناء على الأسس السابقة، دارت مفاوضات في ١٥ يناير ١٩١٩، بين ممثلي الحكومتين البريطانية والفرنسية للنظر في تنسيق سياستهما البترولية بصفة عامة في رومانيا وآسيا الصغرى، وفي المستعمرات الفرنسية والممتلكات البريطانية. وفي أبريل ١٩١٩ توصل مندوبو الحكومتين الانجليزية والفرنسية إلى اقرار اتفاق فيما بينهما عرف باتفاق لونغ برنجر Lord Long, Henri Berenger وهو الاتفاق الذى وضع أسس السياسة العامة المشتركة بين البلدين لصيانة مصالحهما البترولية في الشرق الأوسط، وخاصة ترتيب أمور الموصل. ونالت فرنسا بمقتضى هذا الاتفاق نسبة ٢٥٪ من الأسهم في شركة البترول التركية. ويمكن القول أن هذا الاتفاق هو أساس الصيغة التى انتهت إلى اتفاق سان ريمو البترولي الشهير سنة ١٩٢٠(٣٣)، كما سنوضحه فيما بعد.

علم أعضاء الوفد الأمريكي الموفد إلى مؤتمر السلام في باريس أنباء عن مفاوضات لونغ – برنجر، وعلى الفور كتب ليلاند سومرز Leland Summers أحد أعضاء الوفد الأمريكي إلى لولين سميث Llewellyn Smith رئيس القسم الاقتصادي في الوفد البريطاني للسلام، يطلب معلومات عن المعاهدة الانجليزية – الفرنسية (لونغ – برنجر) بخصوص البترول في رومانيا وغاليسيا والنشاطات المتصلة باحتمالات البترول في الشرق. واعترف سميث بأن هذه المفاوضات كانت مستمرة، ولكنه لايعرف ما إذاكان في وسع تلك المفاوضات تحقيق اتفاق شامل بشأن البترول في الشرق الأوسط. وأصبح سومرز (العضو الأمريكي) أكثر قلقا وفضولا وتطلعا لمعرفة المزيد من التفاصيل حول ذلك الاتفاق. وطلب من سميث أن يطمئنه أن البريطانيين والفرنسيين لم يستبعدوا المصالح الأمريكية من المناقشات التي جرت بشأن بترول الشرق الأوسط. وأراد سومرز أن يعرف شيئا عن المناقشات التمهيدية بين البريطانيين والفرنسيين، لأنها – في حد ذاتها ذات أهمية عظمى بالنسبة للولايات المتحدة[٣٤].

وجاء رد بريطانيا على استفسارات المستر سومرز يحمل بعض تفاصيل الاتفاقية الانجليزية الفرنسية، ويؤكد على أنه لاتوجد نية لدى أي من الحكومتين لاستثناء الولايات المتحدة من أن تنال مصالح مماثلة. وكان ذلك خدعة من جانب البريطانيين للأمريكين. وكذلك أحيط سومرز علما بأن المفاوضات الانجليزية الفرنسية كانت متوافقة، واذاكان لدى الولايات المتحدة أية مقترحات، فعليها الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية مباشرة.

لقد أعطى كليمنصو الموصل لبريطانيا بمقتضى الاتفاق السابق، ولكنه ادرك بعد ذلك أن تسليمه ولاية الموصل لبريطانيا كان خسارة كبيرة للمصالح

الفرنسية. وقال للويد جورج فى ٢٢ مايو ١٩١٩ أنه لو كان قد أدرك قيمة ماتنازل عنه لما فعل. وعلا احتجاج فرنسا على موقف بريطانيا، وطالبتها باتفاق سايكس - بيكو مرة أرى. وظلت بذلك تسوية مسألة البترول فى الشرق الأوسط معلقة إلى أن تم الاتفاق عليها فى سان ريمو فى ٢٤ ابريل ١٩٢٠ حين وقعت الدولتان (انجلترا و فرنسا) اتفاقا نهائيا خاصا بالبترول.(٣٥)

وبمقتضى المادة السابعة من اتفاق سان ريمو السابق تتعهد الحكومة البريطانية بمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥ ٪ من صافى انتاج البترول الخام بأسعار السوق السائدة، وذلك فى حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة، أما فى حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول بترول أرض الجزيرة، فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية حصة قدرها ٢٥ ٪ من أسهم هذه الشركة. ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الاشراف البريطانى الدائم، وفى مقابل هذا الحق تتنازل فرنسا نهائيا عن اتفاق سايكس - بيكو، وتعطى شركة البترول التركية الحق فى مد خطوط الأنابيب عبر أراضى الانتداب التابعة لها فى سوريا.(٣٦)

ثم أعيد توزيع أسهم شركة البترول التركية، بحيث اقتصرت على المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية، التى حلت محل المصالح الألمانية قبل الحرب. أما المصالح الأمريكية فقد أبعدت تماما، وبذلك أعيد توزيع الأسهم على النحو التالى: ٢٢٫٥ ٪ من الأسهم إلى الشركة الانجليزية - السكسونية (شل) ٤٧٫٥ ٪ إلى جماعة دارسى (الشركة الانجليزية - الفارسية) و٢٥ ٪ إلى فرنسا (الشركة الفرنسية للبترول) و٥ ٪ إلى جولبنكيان.(٣٧)

وبذلك وضع اتفاق سان ريمو (١٩٢٠) حدا للتنافس الانجليزى - الفرنسى، ولكنه فى الواقع أعلن بداية التنافس الانجليزى - الأمريكى على

بترول الشرق الأوسط، وواجهت واشنطن الحقيقة وعرفت أن مفاوضات لونج - برنجر فى مايو ١٩١٩ كانت بداية مرحلة طويلة انتهت إلى صيغة نهائية فى سان ريمو فى ٢٤ ابريل ١٩٢٠.[٣٨]

٤-رد الفعل الأمريكى على التسوية البريطانية - الفرنسية

وفيما يلى سنعرض رد الفعل الذى أحدثه كل من اتفاق لونج - برنجر فى مايو ١٩١٩ واتفاق سان ريمو فى أبريل ١٩٢٠ داخل الولايات المتحدة حين تسربت أخبار المفاوضات الانجليزية - الفرنسية (لونج - برنجر) بشأن البترول، فحين علم بها أعضاء الوفد الأمريكى إلى مؤتمر السلام فى باريس حدث هياج فى داخل الولايات المتحدة، وبدأ مجلس الشيوخ الأمريكى نظر المسألة. وفى ٢٩ يونية ١٩١٩ ألقى السناتور جيمس فلان J. Phelan خطابا فى مجلس الشيوخ، بين فيه ضعف انتاج منابع البترول فى الولايات المتحدة نتيجة استنزافها فى تمويل الحلفاء بالبترول فى الحرب، وضرورة تعويض ذلك العجز بالبحث عن مواد بترولية خارج الولايات المتحدة. وكان فلان يقصد بذلك تحطيم القيود التى تقصر استثمارات البترول فى البلاد الواقعة تحت النفوذ البريطانى على المتمتعين بالجنسية البريطانية فقط. وبين فلان أن هذا الموقف يدفع الولايات المتحدة إلى أن تعامل بالمثل المصالح البريطانية فى داخل الولايات المتحدة. وقد سلك البريطانيون هذا المسلك على الرغم من موافقتهم، هم والفرنسيون والإيطاليون، الرئيس ويلسون Woodrow Wilson (١٩١٣-١٩٢١) على أن الدولة التى ستقوم بأعمال الانتداب لايجب أن يكون لها أفضلية الحصول على المصالح دون الدول الأخرى. وذلك حيث لاميزة للدولة المنتدبة دون الدول الأخرى كما يقضى نظام الانتداب.[٣٩]

أما الخارجية الأمريكية فقد تلقت أنباء اتفاق لونج - برنجر دون دهشة، لأنها لم تكن تعلم بمحتوياتها بعد. ولكن بمجرد انتشار الشائعات حول استمرار المحادثات فى سان ريمو فى ربيع سنة ١٩٢٠، ثار المسئولون فى واشنطن، خاصة وأن تلك المحادثات كانت سرية. وفى أبريل ١٩٢٠ علم السفير الأمريكى فى باريس والاس Hugh Wallace من مصدر موثوق به أن الوفاق الانجليزى - الفرنسى (لونج برنجر) قد مضى عليه عام (منذ أبريل ١٩١٩) وأن الترتيبات الجديدة تعد تهديدا للمصالح الأمريكية، وقال إن الانجليز والفرنسيين أنهوا نزاعهم على المصالح فى منطقة الشرق الأوسط لإبقاء الشركات الأمريكية خارج هذه المنطقة.(٤٠)

وبعد ذلك تسربت معلومات عن إنجازات مؤتمر سان ريمو إلى واشنطن وعلم بها أعضاء مجلس الشيوخ، بينما كانوا يناقشون قانون «مخصصات البحرية» المقدم فى أبريل سنة ١٩٢٠، فانفجروا بشكل هستيرى، لأن ذلك كان يعنى هيمنة بريطانيا على مناطق البترول البكر فى العالم، ويعنى أيضا أن العسكريين والإداريين فى الولايات المتحدة لم يكونوا مهتمين بهذه المسألة، على الرغم من علمهم أن الأمة الأمريكية قد تحتاج فى لحظة من اللحظات إلى أن تسبح إلى النصر على نهر من البترول، كما فعل الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى.(٤١)

وفى خلال شهرين من مؤتمر سان ريمو (أبريل ١٩٢٠) استطاع ديفز Davis (سفير الولايات المتحدة فى لندن) ووالاس Wallace (سفيرها فى باريس) أن يقدما إلى واشنطن نسخا من اتفاقية البترول الانجليزية - الفرنسية حصلا عليها بوسائلهما الخاصة وبطريقة غير رسمية. ولم يأت شهر يوليه حتى عرف البريطانيون أن جهودهم للمحافظة على سرية الاتفاقية باءت

بالفشل فنشروها رسميا، وقد أثارت بنود الاتفاقية نار الشك فى سياسة بريطانيا، وقوت من وجهة النظر الأمريكية التى تقول: إن البريطانيين يعملون على إبعاد الأمريكيين عن استثمارات البترول فى الامبراطورية العثمانية القديمة.(٤٢)

وتساءل الأمريكيون عما إذا كانت بريطانيا ستحول نظام الانتداب المقترح إلى نظام الحماية القديم، وعلى ذلك فقد أخذت الولايات المتحدة تحس أن احتمال استثمار البترول الخارجى فى ظل نظام الانتداب - الذى لم تشترك الولايات المتحدة فى وضع أسسه - غير ممكن. وفى ذلك الوقت لم يكن مجلس الشيوخ قد وافق بعد على معاهدة فرساى، وبالرغم من ذلك كان هناك سبب معقول لأن تصبح الولايات المتحدة عضوا بعصبة الأمم، كى تتمكن من حماية مصالحها، وهنا تتضح نية الولايات المتحدة واستعدادها للدخول فى الصراع السافر حول استغلال موارد البترول العربية، فقد أصبح من أهداف الولايات المتحدة للاشتراك فى العصبة ضمان المشاركة فى غنائم مابعد الحرب. ومنذ ذلك الوقت قامت الولايات المتحدة بدور محدود اقتصر على النواحى الاقتصادية فى شئون الشرق الأوسط، دون النواحى السياسية، وظلت على هذا الإتجاه حتى قيام الحرب العالمية الثانية.(٤٣)

٥-المصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى (دور شركة ستاندارد)

وتبدأ محاولات الولايات المتحدة فى الاهتمام الجاد بضرورة المشاركة فى بترول العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ويبدو ذلك واضحا من المذكرة التى قدمها الكابتن وليم يل William Yale فى أول مايو ١٩١٩ إلى الوفد الأمريكى لمؤتمر السلام فى باريس، حول أهمية بترول العراق وضرورة

مساهمة الشركات الأمريكية فيه، وكان «يل» يعبر بدقة عن المصالح الأمريكية، خاصة وأن عمله في شركة «ستندارد اويل اوف نيويورك» Standard Oil of New York والتى يرمز لها عادة باسم سوكونى Socony مكنة من الاطلاع على كثير من الأمور فى منطقة الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى، فى وقت كانت فيه الشركة تمارس نشاطا محدودا، والحق أن مذكرة «يل» كانت توجيها واعيا للمصالح الأمريكية، فهو كان يصر على ضمان حرية مساهمة صناعة البترول الأمريكية فى المناطق الواقعة تحت النفوذ البريطانى، قبل وضع العراق والمناطق الأخرى تحت الحكم البريطانى. كما نبه إلى ضرورة معارضة بريطانيا فى الاستئثار باستغلال مصادر البترول فى تلك المناطق وحدها.(٤٤)

وشركة سوكونى Socony كانت رائدة الشركات الأمريكية فى البحث عن البترول فى منطقة الشرق الأوسط، وتراها فى سنة ١٩١٩ تعانى من المشاكل التى وضعها البريطانيون أمام عملها فى كل من العراق وفلسطين. ولذا راحت الشركة تشكو سوء معاملة المسئولين إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى مارس ١٩١٩، وبينت فى شكواها أن مصالحها فى الامبراطورية العثمانية سابقة على الحرب العالمية الأولى، وأن مهندسيها بدأوا العمل فعلا سنة ١٩١٣ فى فلسطين، ولكن نشوب الحرب حال دون استمرارهم، كما أن القائمين بأمر الاحتلال من البريطانيين لم يبدوا اهتماما حقيقيا بمصالحها بعد ذلك، بل ساورت الشكوك الجنرال آرثر مونى Arthur W. Money من القائمين على الاحتلال البريطانى فى فلسطين، وطلب من الكابتن وليم يل معلومات عن شركته (سوكونى)، وأحس «يل» بشكوك مونى فى نشاط شركة سوكونى، ولذا طلب منه تحديد تلك الشكوك رسميا، وإجراء اتصالات

دبلوماسية حول ذلك الموضوع، وهكذا أصبح من الواضح تماما أن البريطانيين يعملون على وضع العراقيل بكل الوسائل أمام المصالح الأمريكية، فى أى منطقة استقر فيها البريطانيون بعد الحرب.(٤٥)

تلقت الخارجية الأمريكية شكوى شركة سوكونى السابقة، وأخذت على عاتقها منذ ١٨ مارس ١٩١٩ مهمة الاتصال بالحكومة البريطانية، بشىء من الحذر والحرص، فقد كان عليها أن تتأكد من صحة المعلومات التى وصلتها عن طريق شركة سوكونى بخصوص طرد المصالح الأمريكية من فلسطين. وعلى أثر ذلك كلفت الخارجية الأمريكية السفير الأمريكى فى لندن جون ديفز John Davis أن يكتب تقريرا عما يحدث للشركة الأمريكية تحت الحكم العسكرى البريطانى فى فلسطين. وبعد ذلك بخمسة شهور، أى فى صيف ١٩١٩ وصل إلى فلسطين ثلاثة من جيولوجى سوكونى، فمنعتهم الحكومة العسكرية عن ممارسة أى نشاط يتعلق بالحقوق التى ادعوا أنها كانت لهم قبل الحرب. وقال المسؤولون البريطانيون فى الحكومة العسكرية، أنه إذا كان لشركة سوكونى حقوقا فى فلسطين، فإنها لم تكن قد بدأت أعمال الحفر بعد، ورد المسؤولون فى الشركة الأمريكية أن الشركة بدأت بالفعل فى تشييد بعض الطرق وإقامة المنشآت استعدادا لأعمال الحفر والتنقيب.(٤٦)

وحينما وصلت التقارير تفيد بانفراد المصالح البريطانية فى فلسطين، ضغطت شركة سوكونى على الخارجية الأمريكية لكى تغير موقف بريطانيا على أساس أمرين:

الأول: عدم أحقية الانجليز فى التدخل فى الحقوق المشروعة للتجارة الأمريكية، والدوافع التى تجعل بريطانيا تقف عائقا أمام حرية التجارة لكل الشعوب.

والثاني: مدى أهمية البترول الخارجي للمصالح القومية الأمريكية. أي أن شركة سوكوني وضعت الحكومة الأمريكية أمام نقطتين حساستين لمست فيهما بذكاء اهتمامات الولايات المتحدة. فمبدأ حرية التجارة مبدأ قديم طالما طالبت به الولايات المتحدة، وهو الآن يواجه صعوبات على يدى المسؤولين العسكريين البريطانيين. أما أهمية البترول الخارجي للمصالح القومية الأمريكية، فكانت الحكومة الأمريكية والرأى العام الأمريكي على استعداد أن يقتنعا بها، وخاصة بعد إعلان حجم المساهمة الأمريكية الضخمة من البترول فى الحرب العالمية الأولى، وفى سبيل ذلك قامت الصحافة بدور واضح فى الضغط على الحكومة.[٤٧]

وتبع ذلك خلال الخريف جهود دبلوماسية أمريكية فى لندن وباريس، لتغيير موقف البريطانيين إزاء الأمريكيين العاملين فى فلسطين، ولكنها لم توفق تماما، ولم تصل إلى اتفاق محدد، فمركز بريطانيا الشرعى فى فلسطين لم يكن قد تحدد بعد، وكان من الصعب على بريطانيا أن تقطع برأى، خاصة وأنه لم يكن قد اتفق نهائيا على مستقبل فلسطين، إلى جانب أن الأحوال الداخلية فى فلسطين عقب الحرب كانت مضطربة، ولاتعطى الأمان لأى امتياز أو شركة بالعمل.[٤٨]

أما شركة سوكونى فقد اعتبرت السكوت على فشل محاولات الخارجية الأمريكية السابقة، خضوعا للرفض البريطاني، وأن عدم السماح لجيولوجييها بممارسة أعمالهم فى فلسطين يعد أمرا مخزيا فى مجال الصراع على البترول.

وفيما يتعلق بالعراق، فقبل نهاية سنة ١٩١٩ كانت الحكومتان البريطانية

والأمريكية، لاتزالان فى صدام حول الاكتشافات البترولية هناك، ذلك الصدام حول المصالح وصف بأنه «طويل ومعقد كان ضارا اكثر وأكثر بالعلاقات البريطانية الأمريكية».

ففى أغسطس ١٩١٩ أرسلت شركة سوكونى اثنين من جيولوجييها إلى بغداد، ليبحثوا عن إمكانيات الاستثمارات البترولية المحتملة فى العراق، ولكن المسئولين البريطانيين عن الاحتلال العسكرى فى العراق رفضوا – كما حدث فى فلسطين – التصريح لهما بالقيام بتلك المهمة، ذلك على الرغم من أن الجيولوجيين البريطانيين كانوا يمارسون عملهم هناك فى مثل هذه المهمة منذ أربعة شهور.

لم يكن فى وسع واشنطن أن تترك مسألة شركة سوكونى بدون حل، فى الوقت الذى تتزايد فيه المصالح البريطانية، ذلك أنه لم يكن بالإمكان العودة إلى العزلة لاسيما وقد أظهر الاحتكاك الأمريكى - البريطانى فى فلسطين للحكومة الأمريكية صحة ادعاءات مواطنيها.[٤٩]

أما شيستر فكان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، قد أعاد عرض مشروعه مرة أخرى سنة ١٩١٨ على شركة البترول التركية ولكنه لم يجد اذنا صاغية ولاقى مشروعه نفس مصير مشروع شركة سوكونى.[٥٠]

عندئذ نشطت الخارجية الأمريكية لتأمين دخول المصالح الأمريكية إلى المنطقة، وبدأت بالضغط على وزارة الخارجية البريطانية لتطبيق سياسة الباب المفتوح. وكانت دوافع الولايات المتحدة فى بداية الأمر اقتصادية محضة، فتجارة الصادرات الأمريكية قد اتسعت بصورة واضحة فى فترة محدودة، وانتشرت الصناعات الأمريكية فى الأسواق العالمية بسرعة فائقة، وكانت من

قبل مقصورة على القارة الأوروبية، وبالاضافة إلى تصدير السلع كان تصدير رؤوس الأموال، لتأمين البضائع والأسواق الأمريكية، والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة أخذت مكانها إلى جانب بريطانيا وفرنسا كواحدة من الدول الكبرى في العالم، وتبع ذلك انطلاق رجال الأعمال الأمريكيين في البحث والسعي وراء المشاركة في الثروات الأرضية العالمية، واستثمار رؤوس الأموال في عمليات التعدين والتنقيب عن البترول، وكانت تلك الانطلاقة الأمريكية الكبرى ضمن الانطلاقة الاقتصادية الكبرى في مختلف مجالات التنمية والاستثمار بوجه عام بعد الحرب العالمية الأولى.[٥١]

ولكن الولايات المتحدة لمست روح التوسع السافر من جانب الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى خلال انعقاد مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩، ولمست أيضا على الطبيعة تهافت الشركات البريطانية والفرنسية على اقتسام بترول الشرق الأوسط، وكيف واجهت شركة سوكوني وشركة شيستر صعوبات أعاقت سير أعمالها، ولذلك اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا في ١٩ مارس ١٩٢٠، طلب فيه من رئيس الجمهورية الأمريكية «ودرو ويلسون» بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على الأمريكيين الساعين وراء البترول، من جانب انجلترا وفرنسا واليابان وايطاليا، وكان السبب المباشر وراء اتخاذ مثل هذا القرار هو ماحدث من القاء القبض على امريكي كان يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت، وذلك بأمر القائد البريطاني وحاكم فلسطين في ذلك الوقت.[٥٢]

على أي حال، فبعد دراسة الخارجية الأمريكية للصعوبات التي تواجه انتشار مصالح مواطنيها في منطقة الشرق الأوسط، وبعد القرارات التي اتخذها مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن تلك المصالح، كان الإتجاه السائد داخل

الولايات المتحدة هو ضرورة التوفيق بين مطالب الأمريكيين والحلفاء، وكانت حكومة واشنطن مدفوعة طول الوقت بالإتجاه الذى يقول أن استثمار الشركات الأمريكية للبترول ليس فقط فى داخل أراضى الولايات المتحدة وانما فى أراضى لاتملكها، وأن مستقبل الشركات الأمريكية الكبرى هو فى خارج الولايات المتحدة وليس فى داخلها.(٥٣)

وكانت شركة «سوكونى» قد أكدت على نقطتين أساسيتين، تبنى عليهما الخارجية الأمريكية موقفها فى الدفاع عن المصالح الأمريكية، النقطة الأولى هى مدى أهمية البترول الخارجى للمصالح القومية الأمريكية، وسوف نتناول هذه النقطة الان بالبحث. أما النقطة الأخرى فهى عن مدى شرعية التجارة الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم، وهى السياسة التى يطلق عليها اسم سياسة الباب المفتوح The Open Door Policy .وسنفرد لها فصلاً مستقلاً

٦-أهمية البترول الخارجى للمصالح القومية الأمريكية :

وعن أهمية البترول الخارجى للمصالح القومية الأمريكية، التى رددتها الشركات الأمريكية كثيراً، فقد كانت الحرب العالمية الأولى هى بداية إثارة هذه المسألة بطريقة جدية، ذلك أن الولايات المتحدة تحملت العبء الأكبر فى تزويد قوات الحلفاء المحاربة بنسبة ثمانين بالمائة من الكمية الضخمة من منتجات البترول التى استهلكت من الوقود فى الحرب، باعتبار أن الولايات المتحدة كانت أكبر الدول إنتاجا للبترول فى ذلك الوقت، وذلك بحكم غناها بالبترول، وبعد آبارها عن ميدان القتال، واستمرارها فى الإنتاج. وقد وصفت مساهمة الولايات المتحدة بالبترول فى هذه الحرب بأنه تهور غير محسوب، وذلك تعبيراً عن المساهمة الضخمة التى قدمتها من البترول فى المعارك الأوروبية.(٥٤)

وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى بصورة جلية، أن البترول عنصرا أساسياً لإحراز النصر، خاصة بعد استخدام الآليات والأسلحة الميكانيكية فى الحرب، وتحول البحرية من استخدام الفحم فى توليد الطاقة إلى استخدام البترول، وظهور سلاح جديد يعتمد فى وقوده على البترول، هو الطائرات، هذا التغيير فى وسائل الحرب، زاد من قيمة البترول كعامل حاسم فى الاستراتيجية الحربية، وأن ماقاله اللورد كيرزون Lord George Curzon وزير الخارجية البريطانية، فى تعظيم دور البترول فى الحرب من أن «الحلفاء طفوا إلى النصر على موجة من البترول The Allies floated to victory on a wave of oil لم يعكس فقط الدور العظيم الذى لعبه البترول فى الأعمال الحربية الحديثة، بل إن أهميته فى الحرب العالمية الأولى، اتضحت من أن الدول المنتصرة تسابقت فى سبيل السيطرة على المناطق التى يحتمل العثور على البترول فيها، وكانت منطقة الشرق الأوسط بعامة والعراق والخليج العربى بخاصة، من أهم المناطق التى التهمها الصراع الدولى على البترول.[٥٥]

ويظهر دور البترول فى الحرب أكثر وضوحا فى برقية من كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا، إلى ويلسون الرئيس الأمريكى، يقول فيها: «إنه يتعين فى هذه الساعات الحاسمة من الحرب (١٩١٨) ألا تتعرض الجيوش الفرنسية فى أى لحظة إلى شح البترول.... وإن أى نقص مفاجىء فى البترول يسبب شللاً لجيوشنا، وقد يدفع بنا – اضطراراً – إلى صلح جبرى لاحيلة لنا فيه ولايصح بحال أن يقبله الحلفاء» ثم يضيف كليمنصو «إنه (أى البترول) ألزم من الدم فى معارك الغد...»[٥٦]

هذا بعض ماخرجت به الحرب العالمية الأولى، لتؤكد على ضرورة البترول فى الحرب، إلى جانب أهميته فى السلم التى لاتخفى على أحد.

وكان ازدياد أهمية البترول فى الحرب والسلم هو الذى دفع الرئيس الأمريكى ويلسون إلى القول «إن قيمة أمة من الأمم تتوقف على ماتملك من كنوز البترول، وهذه الأهمية نفسها هى التى دفعت رجال صناعة البترول الأمريكيين إلى التحرك بأسرع مايمكن للبحث عن مصادر البترول خارج الولايات المتحدة، وكانت الخطوة الأولى على هذا السبيل، هى إعداد دراسات عن احتياطى البترول الأمريكى، قام بنشرها معهد البترول الأمريكى American Petroleum Institute (A.P.I) لكى تتخذ نتائجها كمبررات للعمل فى الخارج وتأييد الخارجية الأمريكية لتلك الإجراءات.(٥٧)

ومن تلك الدراسات، دراسة أعدها الدكتور سميث George Otis Smith مدير عمليات المسح الجيولوجى الأمريكى، ذكر فيها: إن على الولايات المتحدة أن تلفت نظر الجيولوجيين والمهندسين وأصحاب رؤوس الأموال والمشرعين إلى الحاجة إلى إمدادات البترول الخارجى فى المستقبل، إن هذه العملية ليست سابقة على أوانها، ذلك أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة أكبر منتج للبترول فى العالم، إلا أنها تستهلك خمسا وسبعين بالمائة من الإنتاج العالمى، وبصرف النظر عن مدى صحة هذه النسبة، فإن المهم هو ظهور صيحة جديدة، فى داخل الولايات المتحدة، تدعو للاندفاع وراء مصادر الثروة فى العالم وخاصة البترول.(٥٨)

وفى دراسة أخرى للدكتور مانج Van H. Manning، مدير مكتب الولايات المتحدة للمناجم، بعد الحرب العالمية الأولى، ذكر أنه «يجب أن يصل إنتاج الولايات المتحدة إلى أقصى حدوده خلال فترة تتراوح مابين سنتين وخمس سنوات كى نسد احتياجاتنا، وبعد هذه الفترة سوف نواجه هبوطا فى الانتاج لأننا نرى حقولا متواضعة لاتستطيع أن تفى باحتياجاتنا الحالية ومتطلباتنا اليومية، إلى جانب احتياجات مصانعنا، هذه حقيقة بديهية يجب ألا نهملها».

وأعرب مسئول أمريكى آخر عن خطورة مثل هذا الوضع بعد الحرب العالمية الأولى، فذكر أن أقصى حجم للإنتاج الأمريكى من البترول سيكون فى عام ١٩٢١ وأنه سيبدأ فى التناقص بعد تلك السنة. وعلى أثره ذكر مدير إدارة البترول فى مصلحة الوقود فى الولايات المتحدة، أنه مالم تؤمّن الولايات المتحدة احتياجاتها من البترول فى المستقبل، فإنها سوف تضطر إلى الاعتماد على الدول الأجنبية فى سد العجز فى إنتاجها المحلى، وأنها ستجد نفسها تحت رحمة أعدائها الذين سيكونون إما مسيطرين على موارد البترول، أوعلى وسائل نقله، وفى كلتا الحالتين «ستصبح بلدنا تحت إمرة أعدائنا».(٥٩)

وكذلك أوضح التهافت المتزايد على مصادر البترول فى العالم - إبان الحرب العالمية الأولى - أن الولايات المتحدة أنتجت ثمان وستين بالمائة من الإنتاج العالمى للبترول، وهذه النسبة مأخوذة من احتياطى قدرة ستة عشر بالمائة فقط (وهى نسبة الاحتياطى الأمريكى إلى الاحتياطى العالمى)، وهى نسبة رآها الأمريكيون مثيرة للذعر، لارتفاع نسبة الاستهلاك وضآلة نسبة الاحتياطى بالنسبة للعالم.(٦٠)

أقلقت نتائج الدراسات التى نشرها معهد البترول الأمريكى المواطنين الأمريكيين ورجال صناعة البترول الأمريكية، وتساءل الأمريكيون عن المخاطر التى كان لابد أن تحدث لو أن الحرب استمرت حتى سنة ١٩١٩، أو حتى سنة ١٩٢٠، خاصة أن العبء تضاعف على البترول الأمريكى بعد انقطاع البترول الروسى عن العالم بسبب الثورة البلشفية.

ونتيجة لتلك المخاوف، قدم رجال صناعة البترول الأمريكية تقريرا عن المصالح الأمريكية البترولية فى الخارج إلى اجتماع خاص لمجلس الشيوخ،

طرحوا فيه عددا من الأسئلة تدور حول موقف صناعة البترول الأمريكية من تنافس الشركات البترولية العالمية على البترول الخارجى، وكذلك حول ضرورة البترول فى السلم والحرب، وعن كيفية المحافظة على موارد البترول الأمريكية المحلية.

وفى ذلك الوقت كانت الشركات الأجنبية (غير الأمريكية) مجدة فى البحث عن البترول، واشترت الحكومة البريطانية لنفسها حصة فى شركة البترول الانجليزية - الفارسية العاملة فى منطقة الشرق الأوسط، وأخذت لنفسها الحق فى منح الامتيازات الخارجية فى الشرق الأوسط والهند وبيرو، بل وصل الأمر إلى أن أصبح لبريطانيا نصيب فى إنتاج البترول فى نصف الكرة الغربى بما فيه الولايات المتحدة نفسها.(٦١)

عندئذ وجدت الشركات الأمريكية مبررات قوية لتكون اكثر نشاطا فى خارج بلادها، وأصبحت وزارة الخارجية أكثر استعدادا لمساندة الشركات الأمريكية العاملة فى الخارج. وبات مفهوما أنه حتى اذا كان مخزون الاحتياطى العالمى يخضع لشركات غير أمريكية، فإن على الشركات الأمريكية أن تشترى مايمكن شراؤه من هذا المخزون أيا كان الثمن. فالبترول مادة استراتيجية ليس لها مثيل، ذلك أنها كالخبز اليومى للصناعة والحياة ويصعب تخزينها بكميات كبيرة، ولذا رأي الأمريكيون ضرورة ذهاب شركاتهم بعيداً، خارج الأراضى الأمريكية، لتضع يدها على أكبر كمية ممكنة من البترول الخارجى، فالولايات المتحدة تستهلك ضعف مايستهلكه العالم - فى ذلك الوقت - من البترول بينما لايوجد بها سوى (١/٧) سبع احتياطى العالم تقريباً، وتطبيقا لتلك السياسة أصدرت الحكومة الأمريكية تعليمات صريحة إلى جميع سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية فى الخارج، تطلب منها ضرورة تأييد

نشاط مواطنيها الذين يبحثون عن البترول فى كافة أنحاء العالم، وهى تعنى الحصول على امتيازات بترولية جديدة فى أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط، ومنذئذ ظهر بوضوح، فى داخل الولايات المتحدة اتجاه للتوسع فى نهب ثروات الدول النامية على غرار ما تفعله بريطانيا فى مستعمراتها.

ولنا أن نتساءل *الآن ما إذا كان* معنى ارتفاع الصيحة بالدعوة إلى الاندفاع وراء البترول الخارجى، يعنى أن هناك وعيا قوميا حقيقيا لأهمية البترول لدى الأمريكيين، كما يقول فاننج Fanning مثلا. لعل فاننج هنا قد تأثر، بحكم عمله فى ميدان البترول، واعتماده على دراسات أخرجها معهد البترول الأمريكى فى وقت الحرب، وبالدور الذى لعبته الصحافة الأمريكية بإيعاز من الشركات لكى تدفع الحكومة إلى تأييدها فى الخارج، أو هو قد وقع تحت مؤثرات أخرى. ولكنه من المرجح أنه حتى عام ١٩٢٠ لم يكن هناك وعى قومى حقيقى لأهمية البترول الخارجى للولايات المتحدة، ذلك لأن رد الفعل الذى حدث حتى تلك السنة كان بتأثير رجال صناعة البترول الأمريكية فى سعيهم وراء البحث عن مزيد من الاستثمارات فى الخارج، ولم يكن ذلك يعنى أن مصادر الطاقة فى الولايات المتحدة مهددة بالنضوب، ويؤيد تلك الحقيقة مجموعة من رجال صناعة البترول الأمريكية العاملين فى منطقة الشرق الأوسط.

وفى رأينا أن التطور الذى حدث فى الحس الاقتصاى للأمريكيين ونماه رجال المال والاقتصاد هو الذى خلق الوعى السياسى لأهمية البترول، ودفع إلى الاستحواذ على أكبر كمية منه من مصادره المختلفة، ولايعنى ذلك حيوية الموارد البترولية الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة، كما هى بالنسبة للبريطانيين مثلا، فبينما تعتمد الولايات المتحدة على مصادرها المحلية نجد أن

البترول بالنسبة لبريطانيا يشكل أمنها السياسي والاقتصادى والعسكرى، لاعتمادها فى كل احتياجاتها من البترول على العالم الخارجي. وتفسر ظروف بريطانيا هذه قرار مجلس الوزراء البريطاني فى نهاية الحرب العالمية الأولى بضرورة تزويد البلاد بالكميات اللازمة من البترول، بل وتأمين وتطوير تلك المصادر ووضعها تحت الإشراف البريطاني.(٦٢)

على أى حال تعتبر سنة ١٩٢٠ بداية لمرحلة جديدة امتدت إلى سنة ١٩٢٩ حيث بدأت الأزمة الاقتصاية العالمية وقد اتسمت هذه الفترة بالتفاؤل التام فى المجالات الاقتصادية، وقد أطلق الزعماء السياسيون ورجال الأعمال على هذه الفترة اسم «العصر الجديد» الذى كانت ملامحه تهدف إلى التوسع فى الميادين الاقتصادية والعمالة، والقضاء على الفقر، واعتقد رجال السياسة والاقتصاد الأمريكيون أن كل مواطن أمريكى يستطيع أن يغدو غنيا، إذا ادخر نقوده واستغلها فى شراء سندات الشركات الصناعية والبترولية التى تقوم بعملية تحويل المجتمع الأمريكى إلى ذلك العصر الجديد.(٦٣)

كذلك تعتبر سنة ١٩٢٠ سنة هامة فى تاريخ صناعة البترول الأمريكية، ففيها وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاق سان ريمو لإنهاء التنافس بينهما على بترول الشرق الأوسط، وفيها أدرك الأمريكيون تماما قصور انتاجهم المحلى وضرورة تعويضه من البترول الخارجي، وفيها أيضا نشطت وزارة الخارجية الأمريكية لتطالب لأول مرة بحقوقها فى مكاسب مابعد الحرب، ومنها حق استغلال البترول فى الأراضى الواقعة تحت النفوذ البريطاني، ومنذ ذلك الوقت أصبح البترول عاملا أساسا فى الصراع الدولى، وخاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا.(٦٤)

كان ذلك هو الموقف بين القوى المتصارعة على بترول العراق حتى توقيع اتفاقية سان ريمو فى ٢٤ ابريل ١٩٢٠، تلك الإتفاقية التى افتتحت فصلا عاصفا فى دبلوماسية البترول البريطانية – الأمريكية. وفي مراسلات عنيفة فى بعض الأحيان، تهكمية في أحيان أخرى، امتدت لعدة سنوات مع وزارة الخارجية البريطانية، أظهرت الخارجية الأمريكية قلقا شديدا على السياسة العامة للأمريكيين والمصالح الخاصة بهم، وقد دعمت تلك السياسة اندفاع الأمريكيين إلى الخارج بحثا عن المصالح البترولية، فى العراق على وجه الخصوص وفى الشرق الأوسط بصفة عامة،(٦٥)

* * *

ويمكن تلخيص التطورات السابقة على النحو التالى: تنافس بريطانى ألمانى حول استغلال بترول العراق، انتهى باتفاق الطرفين على تقسيم المصالح فيما بينها قبيل الحرب مباشرة، مع حرصهما على منع المصالح الأمريكية (شيستر) من تحقيق أى نجاح. وعقب الحرب بدأ دور جديد من الصراع بين بريطانيا وفرنسا، انتهى بتوزيع المصالح بينهما بمقتضى اتفاق سان ريمو السابق الذكر، ومع حرصهما على حرمان المصالح الأمريكية (شيستر ومجموعة الشركات البترولية الكبرى) من الحصول على أية مصالح. ثم أعقب ذلك رد فعل عنيف من جانب رجال صناعة البترول الأمريكية. واقتناع من جانب وزارة الخارجية بضرورة التدخل لحماية مصالح مواطنيها وهذه النقطة الأخيرة هى موضوع الدراسة التالى.

حواشي الفصل السادس

1. Mikdashi, Z., A Fianancial Analysis of the Middle East Oil, p. 65.
2. Lonrigg, S., Oil in the Middle East , p. 27
3. Shwadran, B., The Middle East Oil and the Great Powers, p. 193.

٤ ـ زكي صالح، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، ص ٦٣.

٥ ـ ديفيد فيني، بترول الصحراء، ص ٤٧.

٦ ـ حكمت سامي سليمان، نفط العراق، ص ٤٦.

٧ ـ محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، ص ٩.

8. Hamilton, C., Americans and Oil in the Middle East, p. 58.
9. Longrigy, op.cit., pp. 29, 30.
10. Hamilton, C., op.cit., pp. 86, 87.
11. Mezrik, A. (ed.), «Rol of Oil in the Middle East», International Review Service, vol. VII, No. 66, p. 18.
12. Tugendhat, C., Oil, The Biggest Business, p. 83.
13. Shamadran, op.cit., p. 196.
14. Tugendhat, op.cit., p. 83.
15. Foster, H., The Making of Modern Iraq, p. 130
16. Aramco Handbook, p. 117

١٧ ـ ديفيد فيني، مرجع سابق، ص ٤٧.

١٨ ـ حكمت سامي سليمان، مرجع سابق، ص ٥٤.

19. Zischka, A., La Guerre Secréte Pour le Petrole, pp. 117-126.
20. Shwadran, op.cit., p. 197.

21. Earle, M., **Turkey, The Great Powers and the Baghdad Railway**, pp. 339-341.

22. Zischka, **op.cit.**, p. 118.

23. Hurewitz, J., **Middle East Dilemmas, The Background of the U.S. Policy**, pp. 165-166.

24. Longrigy, **op.cit.**, p. 30.

25. Shwadran, **op.cit.**, p. 198

٢٦ ـ ديفيد فيني، مرجع سابق، ص ٥٠، ٥١.

27. Longrigg, **op.cit.**, p. 29.

28. Monroe, E., **Philby of Arabia**, p. 46.

٢٩ ـ أرنولد ويلسون، الخليج العربي، ص ٢٦.

30. Longrigg, **op.cit.**, p. 44.

٣١ ـ فاضل حسين، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، ص ٢، ٣.

32. Sacher, H., **The Emergence of the Middle East**, pp. 253, 254.

٣٣ ـ فوزي رياض، أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية، ص ٣٥.

34. Shwadran, **op.cit.**, p. 205.

35. Hurewitz, J., **Diplomacy in the Near and Middle East**, Vol. 2, pp. 75-77.

36. **Aramco Handbook**, p. 118.

37. Sayegh, K., **Oil and Arab Regional Development**, p. 69.

38. Longrigg, **op.cit.**, p. 44.

39. De Nova, J., **American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939**, p. 174

40. **Ibid**, pp. 176, 177.

41. Fanning, L., **American Oil Operations Abroad**, p. 4.

42. De Nova, **op.cit.**, p. 177.

43. Polk, **The United States and the Arab World**, p. 262.

44. Yale, W., **The Near East, A Modern History** , p. 369.

45. **Ibid.**

46. Beard, C., **The Presidents in American Histoy**, p. 202.

47. Hurewitz, **Diplomacy in the Near East and Middle East**, Vol. 2, p. 77.

48. De Nova, **op.cit.**, pp. 172-173.

49. Polk, **op.cit** ,p. 262.

50. Longrigg, **op.cit.**, p. 47.

51. Earle, **op.cit.**, pp. 337, 338.

٥٢ ـ راشد البراوى، حرب البترول فى الشرق الأوسط، ص ١٧٩.

٥٣ ـ هارفى أوكونور، الأزمة العالمية فى البترول، ص ٨٧.

54. Brodio, B., «Foreign Oil and American Security», Memo. No. 35, Sept.15, 1947.

55. Stocking, G., **Middle East Oil**, p. 53.

٥٦ ـ أحمد سويلم العمرى، البترول فى السياسة الدولية، ص ١١٦، ١١٧.

57. Odell, P., **Oil and World Power**, pp. 155, 156.

58. Fanning, **op.cit.**, p. 3.

٥٩ ـ فوزى رياض، مرجع سابق، ص ٤١.

60. **Aramco Handbook**, p.106.

61. Fanning , **op.cit.**, pp. 1-4.

62. R.I.I.A., **Britain and the Unitied States Problems in Cooperations,** p. 163.

٦٣ ـ ديفيد شانون، **الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية العظمى**، ص ٧.

64. Engler, R., **The Politics of Oil, A Study of Private Power and Democratic Directions**, p. 75.

65. De Nova, **op.cit.**, p. 176.

أمريكا وسياسة الباب المفتوح في الشرق الأوسط

١ـ مقدمة.
٢ـ أصول سياسة الباب المفتوح.
٣ـ رؤية بريطانيا لسياسة الانتداب وأثرها على المصالح الأمريكية.
٤ـ الرؤية الأمريكية لسياسة الانتداب وأثرها على المصالح الأمريكية.
٥ـ انتظام الشركات الأمريكية للعمل معاً فى العراق.
٦ـ بوادر اتفاق بريطانى ـ أمريكى.

أمريكا وسياسة الباب المفتوح

فى الشرق الأوسط

١ -مقدمة:

انتهينا فيما سبق إلى عرض سريع لطبيعة التنافس الدولى حول المصالح فى العراق. ولاحظنا أن الدور الامريكى فى هذا التنافس كان دورا ثانويا إلى أن وقعت كل من فرنسا وبريطانيا اتفاق سان ريمو فى ابريل ١٩٢٠، بعده استعدت الخارجية الأمريكية والشركات الأمريكية للدخول فى حلبة المنافسة، لجعل اهدافها النظرية موضع التطبيق العملى، وتأكيد ماسبق ان ادعته مصالح لها فى المنطقة.

وفى هذا الفصل سنتناول مركز العراق الدولى من خلال نظام الانتداب الذى أقرته عصبة الأمم، وكذلك الحجج النظرية القانونية منها والمثالية التى استندت إليها الحكومة الأمريكية فى تأكيد حقوق لها فى العراق.

ومن الجانب الآخر سنتناول دور الشركات الأمريكية فى تأكيد إدعاءاتها السابقة على الحرب العالمية الأولى وتلك التى تلتها حتى سنة ١٩٢٠. ثم أثر ذلك فى تقريب وجهات النظر مع البريطانيين.

وتأتى أهمية سنة ١٩٢٠ كبداية مناسبة لهذا الفصل من اعتبارات عدة، ففى تلك السنة وقعت معاهدة سان ريمو (٢٤ ابريل ١٩٢٠) وبمقتضاها وزعت الانتدابات بين الدول الكبرى، وكان العراق من نصيب بريطانيا وفيها كان اتفاق سان ريمو البريطانى الفرنسى بشأن توزيع بترول العراق بينهما، وما استتبع ذلك من رد فعل فى الأوساط الرسمية وغير الرسمية فى الولايات المتحدة. وفيها وقعت بريطانيا من جانب واحد معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) لتعطى الصفة القانونية لاتفاق سان ريمو، ووضعتها بريطانيا موضع التنفيذ على الرغم من عدم إبرام تركيا لها. وبصفة عامة تغير المركز الدولى

للعراق وأصبح واقعا تحت الانتداب البريطاني. وفي هذه الظروف تسعى الولايات المتحدة بمقتضى سياسة الباب المفتوح ومبدأ المساواة في الفرص لجميع الدول، لتأكيد مصالح مواطنيها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وفي العراق بصفة خاصة. هذا في الوقت الذي بدأت الصيحة داخل المجتمع الأمريكي ترتفع للاستحواذ على البترول الخارجي والاستعداد لعصر جديد.[١]

وبالنسبة لمركز العراق الدولي فقد استحدث مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩* نظام الانتداب للتوفيق بين سياسة الاستعمار القديمة ووعود الحلفاء للعرب إبان الحرب.

ووضع نظام الانتداب تحت إدارة عصبة الأمم وفقا للمادة الثانية والعشرين من ميثاقها. وميثاق العصبة جزء من معاهدة فرساي (١٠ يناير ١٩٢٠). والمادة الثانية والعشرون هي الصك القانوني الوحيد الذي يتضمن المبادىء المقررة لنظام الانتداب، وهي تنص فيما يتعلق بنوع الانتداب حرف «أ»** الذي تدخل تحته الدول العربية على أن تكون رغبات هذه الشعوب في الاعتبار الرئيسي في اختيار السلطة القائمة بالانتداب.

وفي مايو ١٩١٩ كان الحلفاء متفقين على توزيع الانتدابات ولكنهم لم يكونوا واثقين من موقف الولايات المتحدة، التي لم تكن موافقة على

---

* افتتح مؤتمر الصلح في ١٨ يناير ١٩١٩ وكان موضوعه الاساسي هو مناقشة الاتفاقيات والتصريحات السرية التي اتفق عليها الحلفاء ابان وبعد الحرب لتسوية مستقبل دول الشرق الأوسط. ومع ذلك انفض المؤتمر دون حسم لتلك المسائل وظلت تسويتها معلقة حتى سنة ١٩٢٣.

** قسمت مناطق الانتداب إلى مجموعات حسب درجة نموها الحضاري ودخلت الدول العربية تحت نظام الانتداب حرف «أ»"A" أما الدول الأفريقية فدخلت تحت نظام الانتداب حرف «ب» "B"

الاضطلاع بمسئوليات الانتداب، ولذلك أجّلوا إعلانهم عن توزيع الانتدابات حتى ابريل ١٩٢٠، فى محاولة لإقناعها بالانتداب على أرمينيا. وبمقتضى معاهدة سان ريمو فى ٢٤ ابريل ١٩٢٠ وضع العراق تحت الانتداب البريطانى.[٢]

أما العراقيون فقد أنكروا سلطة عصبة الأمم فى منح الانتدابات، واعتبروا الانتداب استعمارا مقنعا تحت اسم جديد، ويتضح ذلك من كتابات الجرائد العراقية فى تلك الفترة. فكتبت جريدة (دجلة) على سبيل المثال - تقول «إن الولايات العربية المنسلخة عن السلطنة العثمانية، ومنها العراق، قد فصلت على مبدأ الاستقلال، ولم يقدم الحلفاء على سلخ بلادنا... ليضموها أو يستعبدوها»، وعن الانتداب قالت الجريدة «إننا لانفهم منها سوى خدمة تؤديها الدول المنتدبة لشعوب حسبها مؤتمر السلام غير متقدمة تقدما كافيا لجعلها عضوا فى جمعية الأمم. إن استقلالنا الطبيعى تام لاشك فيه فنحن لنا حضارة قديمة ومدنية زاهرة، أما استقلالنا القانونى فهو مقيد بقيد ضعيف، لم يضعه واضعوه إلا فى طور التجربة بقدرتنا على السير فى مضمار الحياة منفردين مستقلين... إن تلك الحال تهدد السلام العام بسبب التزاحم الأوربى فى الشرق وفى وسعنا وحدنا فك قيود استقلالنا».[٣]

وكان وفدا عراقيا قد توجه لمقابلة لجنة التحقيق التى بعث بها مؤتمر السلام فى باريس، وهى اللجنة المعروفة باسم لجنة كنج كرين King Crane Commission وتأتى أهمية الحديث عن هذه اللجنة من كونها لجنة أمريكية اضطلعت بمهمة تقصى الحقائق حول أوضاع منطقة الشرق الأوسط، وتقرير أنسب الوسائل للنهوض بها. وفى حلب قدم الوفد إلى اللجنة أمانى البلاد وهى تتلخص فى: أن يستقل العراق استقلالا كاملاً متضمنا ولايات

دياربكر ودير الزور والموصل والمحمرة إلى جانب ولايتى بغداد والبصرة، وأن تقوم فيه حكومة دستورية مدنية لأحد أبناء ملك الحجاز، وألا تتدخل فى شئونه أية دولة أجنبية. واحتج الوفد على هجرة الهنود واليهود وعلق الوفد أهمية على رغبة البلاد فى أن تكون الولايات المتحدة هى القائمة بالانتداب.(٤)

وفى التقرير الذى أعدته اللجنة أوصت بأن تكون مهمة الانتداب محددة ببرنامج معين تقوم به الدولة المنتدبة بإشراف عصبة الأمم المتحدة من أجل النهوض باستقلال العراق، كما أوصى التقرير بأن يضم العراق ولايات البصرة وبغداد والموصل، وأن يضم الاكراد الجنوبيين والآشوريين للمحافظة على وحدته. وعلقت اللجنة أهمية على ضرورة اختيار أحد أبناء الملك حسين ملكا على العراق. وأكدت علي وجود شعور مضاد لبريطانيا فى العراق. وبينت أن الولايات المتحدة هى الدولة المفضلة للقيام بمهام الانتداب من جانب سكان المنطقة.

ولكن التقرير الذى وضعته اللجنة الأمريكية (كنج - كرين) وعرضته على الرئيس الأمريكى ويلسون، لم ير النور إلا بعد انتهاء الفترة التى كان للبعثة فيها أهمية خاصة(*)، فقد أهمله الرئيس الأمريكى بسبب انشغاله عن مؤتمر الصلح إلى الإهتمام بالإعداد لانتخابات الرئاسة، كما أهمله الفرنسيون والبريطانيون عن قصد، ذلك أن سكان منطقة الشرق الأوسط بعامة - كما جاء بالتقرير - اعتبروا الرئيسس ويلسون هو المدافع عن حقوق الأمم الصغيرة فى هذا العالم، وان الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى دخلت الحرب لاغراض غير شخصية أو مصالح خاصة بها، فى الوقت الذى كان فيه البريطانيون يرتبون للانتداب على العراق، والفرنسيون يرتبون للانتداب على سوريا.(٥)

* نشر التقرير المذكور أعلاه فى ٢ ديسمبر ١٩٢٢ بطريقة غير رسمية، بعد أن تم الاتفاق على توزيع الانتداب، ولكنه لم ينشر رسمياً إلا فى عام ١٩٤٧، مع بعض الوثائق المتصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية ومؤتمر باريس، فى المجلد الثانى عشر من تلك الوثائق

وقد أدى وضع العراق تحت الانتداب البريطانى، إلى جانب سياسة الاحتلال العسكرى منذ عام ١٩١٨ ، وسياسة القمع والكبت إلى تذمر الشعب العراقى، وتفجرت الثورة العراقية فى ٣٠ يونية سنة ١٩٢٠ .

وفى ذلك الوقت سعت بريطانيا إلى التغلب على الثورة بتلبية بعض مطالبها من الناحية الشكلية، ففى ٥ اكتوبر ١٩٢٠ عين السير برسى كوكس ممثلا سياسيا لبريطانيا فى العراق وقوبل هذا الإجراء بشيء من الارتياح من جانب العراقيين، وفور وصوله قال كوكس إنه جاء من قبل الحكومة البريطانية للاتفاق على مصالح الطرفين (بريطانيا العراق)، وتأليف الحكومة العربية المستقلة بإشراف بريطانيا بالاتفاق مع أشراف العراق. وفى الواقع كان هذا الإجراء محاولة من جانب بريطانيا للتغلب على الصعاب التى تواجهها فى العراق والإبقاء عليه تحت إدارتها.(٦)

وعلى ذلك شكلت أول وزارة عراقية فى ٢٥ اكتوبر برئاسة نقيب أشراف بغداد (عبد الرحمن الكيلانى)، بهدف أن تكون جسرا بين الشعب وكوكس، وتبع ذلك فى ١١ نوفمبر تأسيس مجلس دولة مؤقت يكون مسئولا - تحت إشراف المندوب السامى - عن حكومة البلاد فيما عدا السياسة الخارجية. وبهذه الخطوة انتهت الحكومة العسكرية التى كانت قد شكلت من قبل. وفى ذلك الوقت صرح لويد جورج، رئيس الوزارة البريطانية بأنه على إستعداد لترك العراق، لأنه يعلم أن أية حكومة ستشكل فيه ستطلب المساعدة من بريطانيا. وهذا يدل على مدى ماوصل إليه النفوذ البريطانى فى العراق.(٧)

والواقع أن بريطانيا لم يكن لها سياسة محددة تجاه العراق حتى ذلك الوقت، فقد كان هناك عدد من الاتجاهات المتفاوته إزاء السياسة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة. منها اتجاه المدرسة الانجليزية الهندية، التى ترى ضرورة خضوع العراق لبريطانيا لتأمين

مواصلات الامبراطورية فى الشرق. وهناك اتجاه آخر ينظر إلى المنطقة من زاوية البحر المتوسط. ولم يكن اهتمامه بالهند مباشرا. ولكن كان هناك ميل واضح نحو الابقاء على العراق تحت السيطرة البريطانية.(٨)

وترتيبا على النهج البريطانى للبقاء فى العراق كان هناك اتجاه فى لندن نحو ترشيح أحد أبناء الشريف حسين ملكا على البلاد. وفى ١٧ ديسمبر تباحث اللورد كيزورن باعتباره وزيرا للمستعمرات، مع الأمير فيصل فى هذا الموضوع، وقبل الأمير فيصل بعد تردد. ونوقشت هذه المسألة فى مؤتمر القاهرة الذى عقده تشرشل، بعد تعيينه وزيرا للمستعمرات خلفا لكيرزون، فى سنة ١٩٢١ ، وحضره ممثلون عن العراق وأيد المؤتمر الاتجاه نحو ترشيح الأمير فيصل. وحينما استفتى الشعب على انتخاب الأمير فيصل ملكا على العراق، وكان استفتاء صوريا، جاءت الموافقة بنسبة ٩٦٪ على انتخابه، وتم تتويجه ملكا على العراق فى ٢٣ اغسطس ١٩٢١(٩) .

وتجدر الإشارة إلى الدور الذى لعبته مس «بل» Gertrude Bell البريطانية فى هذا الموضوع. فقد عملت فى قلم المخابرات لمساعدة كل من كوكس ولورانس، وبفضل جهودها جعلت من فيصل ملكا على العراق، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى ضمان آبار البترول العراقية لشركة البترول الانجليزية - الفارسية. ونجحت المس بل فى مهمتها وذلك بفضل ثقافتها الواسعة وولوعها بالاسفار واللغات الشرقية وذكائها اللامع. وقد لايكون فى الأمر مبالغة إذا كانت تتكلم جميع لهجات اللغة العربية بإتقان شديد. وربما كانت هذه القدرة لديها هى السبب فى اختيارها بالذات لتقوم بعملها فى قلم المخابرات البريطانية لخدمة شركة البترول الانجليزية - الفارسية، واختيار فيصل ملكا على العراق.(١٠)

وفى يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢١ ، وهو نفس يوم تتويج فيصل ملكا على العراق، قبل الملك الجديد استقالة الحكومة المؤقتة، وشكلت حكومة جديدة

فى ١٢ سبتمبر ١٩٢١ برئاسة عبد الرحمن الكيلانى، وتعتبر أول وزارة فى «مملكة العراق».

وبعد ذلك حرصت الحكومة البريطانية على تحديد مركزها القانونى فى العراق، ليس بشكل انتداب صريح، ولكن بشكل معاهدة تعقد بين الحكومتين العراقية والبريطانية، على أن تنال موافقة عصبة الأمم، وكانت تهدف ليس إلى إحلال المعاهدة محل الانتداب، وإنما إلى تحديد الانتداب وصوغه فى شكل معاهدة، سعيا لأن تكون يدها أكثر حرية فى تلك البلاد التى اعتبرتها «مصراً جديدة».(١١)

وتعاون الملك فيصل مع البريطانيين من أجل عقد المعاهدة المذكورة على الرغم من معارضة الشعب والصحافة، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة عبد الرحمن الكيلانى لمتابعة التطورات الجديدة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢، وجرت المفاوضات بطريقة سرية، وفى ١٠ اكتوبر ١٩٢٢ تم التوقيع على المعاهدة، وبمقتضاها يمثل ملك بريطانيا فى العراق معتمد سام وقنصل جنرال تعاونهما الحاشية الكافية، وتحدد المعاهدة علاقات العراق الخارجية بموافقة بريطانيا. وتتعهد بريطانيا بإدخال العراق فى عصبة الأمم فى أقرب وقت، وتنظم المادة الحادية عشرة فرص المصالح للدول المختلفة فى العراق، ويذكر أمين الريحانى أن هذه المادة صيغت بحيث تعطى فرصة لمصالح الدول الأخرى، إرضاء لحكومة الولايات المتحدة.

وقد علمت حكومة الولايات المتحدة بالترتيبات البريطانية للإستئثار بالبترول العراقى عندما أرسلت شركة أمريكية مهندسيها فى شتاء ١٩٢٢ إلى العراق للبحث عن البترول، فلم يمكّنهم المندوب السامى من ذلك، وكانت المعاهدة يومئذ همه الأكبر، وحينما علمت الحكومة الأمريكية احتجت على سلوك المندوب السامى البريطانى، وبعد مفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية أدخلت تعديلات على بعض نصوص المعاهدة وخاصة هذه المادة

الحادية عشرة بحيث تتضمن تحقيق المصالح الأمريكية. وعلق الريحانى على ذلك بقوله «إن أمريكا لايهمها من العراق سوى ماهو مدفون من الآثار ومنابع الدولار». على أى حال، ترتب على عقد هذه المعاهدة أن ثارت المظاهرات فى العراق ضد نظام الانتداب وضد أى معاهدة تحوى بنوده.

ولم تغير المظاهرات شيئا مما اتفق عليه، فقد حُدد مركز العراق الدول فى هذه الفترة فى وثيقتين أساسيتين: الأولى هى صك الانتداب، والثانية هى المعاهدة العراقية البريطانية. وهكذا مثلت بريطانيا دورى الحليف والمنتدب، ولم يكن للولايات المتحدة دور فى هذه التطورات، ذلك أنها رفضت الاضطلاع بمسئولية الإنتداب بصفة عامة. وكانت معظم النشاطات الأمريكية فى ذلك الوقت فى أيدى أفراد أمريكيين، وليست لها الصفة الحكومية، أو حتى تنال رعاية كافية من الحكومة الأمريكية، ومع ذلك فقد انتهزت المصالح الأمريكية والحكومة الأمريكية فرصة اضطراب الأوضاع فى العراق فى محاولة للاتفاق مع الحكومة العراقية مباشرة. وبذلك استفادت الولايات المتحدة من الاضطرابات الداخلية فى العراق. ومن الصعاب التى تواجهها بريطانيا هناك، وكذلك من استعداد شعب العراق للتعاون مع الأمريكين.(١٢)

وفى هذه الظروف أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها صديقة لشعوب المنطقة من أدرنة إلى أمستردام، ومن تفليس إلى عدن، وهى تعلم أن سكان منطقة الشرق الأوسط أصبحوا يفسرون أى حدث بين الدول الأوروبية الكبرى على أنه محاولة لعمليات سياسية. وهى ترى أنها الدولة الكبرى الوحيدة التى تتوفر لديها القوة الكافية لتزويد منطقة الشرق الأوسط برؤوس الأموال، وتصدير المعرفة والخبرة إليها لتنمية انتاجها الصناعى، بهدف

التوصل إلى مصالح قانونية فيه، وهى تلحظ أن الشرق يشعر بحاجته إلى التعاون مع الغرب، وأنه يعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى يجب أن تحل محل الطموح السياسى الأوربى، وأنها مخلصة فى سياستها الاقتصادية.(١٣)

مما سبق، ومن خلال رؤية حكومة الولايات المتحدة للتنافس الدولى على المشرق العربى، وتكتل المصالح الدولية فيه ضد مصالح مواطنيها، قررت أن تتدخل لحمايتهم. وفى سبيل ذلك شحذت وزارة الخارجية الأمريكية أسلحتها الدبلوماسية استعدادا لهجوم دبلوماسى أمريكى The State Department sharpend its diplomajc weapons for an American offensive بدأ فى مايو ١٩٢٠ ومنذ ذلك الوقت بدأ النشاط السياسى للخارجية الأمريكية فى سبيل خدمة المصالح الأمريكية فى المشرق العربى بصفة عامة.

وطرحت الأوساط المهتمة بالمصالح فى منطقة الشرق العربى استفسارات ثلاثة، حددت بها المسائل الجوهرية المطروحة للمناقشة فى العلاقات البريطانية – الأمريكية .

وأولى تلك المسائل تدورحول حق الولايات التمحدة كحليف فى أن تقتسم مع الحلفاء مناطق الإنتداب المقترحة، على الرغم من عدم إعلانها الحرب على تركيا.

والثانية تدور حول مدى أحقية المواطنين الأمريكيين فى أن يطلبوا نصيبا فى عمليات الأستكشافات البترولية فى المنطقة، التى منح فيها امتياز لشركة البترول التركية، اعتبارا من تاريخ منح الامتياز.

والثالثة تدور حول مدى اعتبار اتفاق سان ريمو – السابق الذكر – مخلا

بمبادئ سياسة الباب المفتوح، التي تعتنقها الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية.(١٤)

٢-أصول سياسة الباب المفتوح:

كان رد الخارجية الأمريكية على التساؤلات السابقة متضمناً سياسة الباب المفتوح، وخلاصة تلك السياسة كما صورتها مذكرات الحكومة الأمريكية إلى وزارة الخارجية البريطانية، هي: أنه يجب أن يعامل مواطنو الدول المختلفة نفس المعاملة، على أساس المساواة أمام القانون الدولي في المناطق الواقعة تحت الإنتداب، ويجب ألا يمنح في دولة واقعة تحت الإنتداب امتياز تبلغ سعته حدا يمنع المصالح الأخرى من الاستفادة من المصادر الطبيعية في تلك الدولة، ويجب ألا يعطى امتياز احتكاري في دولة واقعة تحت الإنتداب، مهما تكن السلعة موضوع الامتياز.تلك كانت أسس السياسة التي أعدتها الولايات المتحدة للمطالبة بتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط، لفتح الباب أمام المصالح الأمريكية في العراق.(١٥)

وسياسة الباب المفتوح هي اتجاه جديد مارسته الولايات المتحدة في الشئون العالمية لأول مرة في الصين بعد عام ١٨٩٩ . فقد أضحت الصين بعد هزيمتها من اليابان سنة ١٨٩٥ فريسة للدول الأوربية، التي سطت عليها لنيل مزايا اقتصادية وامتيازات إقليمية، فاستولت روسيا على شمال منشوريا، واستأجرت ألمانيا ثغر كياوشاو، وفازت بسيطرة اقتصادية على ولاية شانتونج، وحصلت فرنسا على مغانم مختلفة.(١٦)

غير أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا ترقبان هذا النهب بانزعاج شديد فقد كانتا تقدران ما للتجارة مع الصين من قيمة. وقد سبق للبريطانيين أن عرضوا على الأمريكيين العمل المشترك للمحافظة على حرية التجارة مع

الصين، ولكن الخارجية الأمريكية لم تفعل شيئا. وفى عام ١٨٩٩ قام أصحاب المصالح الصناعية بضغط شديد لكى تكون هناك سياسة أكثر حزما في الشرق. وأشاروا إلى أن لجنة التجارة الخارجية وصفت الصين بأنها «إحدى الجهات التى يرجى أن تكون ذات نفع كبير فى حالة تنظيم غزو أمريكى للأسواق العالمية. وقام رجال البعثات التبشيرية بنصيبهم فى هذا النشاط.

وحينما تولى تيودور روزفلت الرئاسة (١٩٠١ - ١٩٠٩) ومعه جون هاى (١٩٠١ - ١٩٠٥)وزيرا للخارجية فى أول الأمر، ثم إلياهو روت (١٩٠٥ - ١٩٠٩) فيما بعد، أبدت الولايات المتحدة اهتماما واضحا بالشئون العالمية، وذلك لتأمين حدودها المطلة على المحيطين الهادى والأطلنطى، إلى جانب مغامرات روزفلت الشخصية فى الدبلوماسية العالمية والتى تدل على أن الولايات المتحدة أصبحت قوة عالمية.

والظروف التى مر بها الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى تشبه إلى حد كبير تلك التى مرت بها الصين، ولذلك نجد أن الولايات المتحدة تطالب باتباع سياسة الباب المفتوح فى العراق، لكى تتاح الفرص بالتساوى أمام الدول الكبرى، واستندت فى ذلك إلى ما اتفق عليه الأربعة الكبار فى مؤتمر السلام فى باريس ١٩١٩، وإلى ماجاء بالمادة الحادية عشرة من صك الإنتداب البريطانى على العراق، الذى أقرته عصبة الأمم. وتنص المادة المذكورة على أنه «على المنتدَب أن يمنع - فى العراق - التمييز بين رعاياه (ورعايا) أى دولة أخرى، فى كل ماهو متعلق بالضرائب والتجارة والصناعة والفنون، أو فى معاملة السفن التجارية والطيران المدنى، وكذلك لايكون التمييز فى العراق بين البضائع الصادرة عنها إلى أية دولة والواردة إليها منها، وتكون حرية النقل تامة فى كل البلاد بشروط عادلة».[١٧]

واعتبرت الولايات المتحدة اتفاق سان ريمو - السابق ذكره - متعارضا مع سياسة الباب المفتوح ، ومتناقضا مع تعهدات بريطانيا بشأن صيانة موارد العراق الطبيعية وادخارها للعراقيين، كما اعتبرته متمما لاحتكار امتيازات البترول فى العراق، وهذا يعنى أنه أغفل المصالح الأمريكية، التى يجب أن تكون على قدم المساواة مع مصالح دول الحلفاء، لأن الولايات المتحدة ساهمت فى كسب الحرب للحلفاء. وكانت ترد بذلك على ادعاءات الحكومة البريطانية بأنها لايمكن أن تستفيد من سياسة الباب المفتوح، لأنها لم توقع على ميثاق عصبة الأمم الذى أقر تطبيق هذه السياسة فى المادة الثانية والعشرين منه، كما أن الولايات المتحدة ليست عضوا بالعصبة. وعلى ذلك لايحق لها أن تشارك فى استثمار وتنمية الموارد الاقتصادية فى البلاد الواقعة تحت الإنتداب، هذا بالإضافة إلى أن للمواطنين البريطانيين حقوقا مكتسبة فى العراق.(١٨)

وفى ذلك الوقت الذى اصطدمت فيه السياسة البريطانية بالسياسة الأمريكية حول العراق تمكنت شركة The Guaranty Trust Company of New York وتملك ثانى أكبر بنك فى الولايات المتحدة، من تأسيس فرع لها فى استانبول، بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى أثر ذلك، أحاط رجال الأعمال الأمريكيون علما بالفرص القيمة فى منطقة الشرق الأوسط. وكان لنمو التجارة مع تركيا ولنشاط الغرفة التجارية الأمريكية، التى كانت مهمتة بتطبيق وحماية سياسة الباب المفتوح فى منطقة شرق البحر المتوسط أثر فى نمو المصالح الأمريكية.(١٩)

وعندئذ اقتنعت الحكومة الأمريكية بضرورة التدخل الدبلوماسى لمساندة المصالح الأمريكية، وتبعا لذلك احتج الرئيس الأمريكى ويلسون على موقف

بريطانيا، كما احتج ديفز Davis (سفير الولايات المتحدة فى لندن)، بتوجيه من وزير خارجيته كولبى Bainbridge Colby (١٩٢٠ - ١٩٢١) مبينا أن بريطانيا تحاول أن تحتكر بترول مابين النهرين كجزء من سياستها البترولية العامة.[٢٠] وجدير بالذكر أن احتجاج الخارجية الأمريكية على سياسة بريطانيا جاء عقب علمها غير الرسمى باتفاق سان ريمو السابق الذكر. وتلك السياسة القائمة على تثبيت المصالح البترولية بدأتها الخارجية الأمريكية بالمذكرة التى بعث بها ديفز، إلى كيرزون وزير الخارجية البريطانى، فى ١٢ مايو ١٩٢٠ وهى تتلخص فيما يلى:

علمت حكومة الولايات المتحدة أن الإنتداب على العراق وفلسطين من نصيب بريطانيا، وهى ترغب فى أن تبين أن مفاوضات السلام فى باريس التى أدت إلى معاهدة فرساى تضمنت الوضع الذى سيكون عليه مستقبل السلام فى العالم، وأن ذلك يتطلب مبدأ عاما يتبع فى المناطق التى حصل عليها الحلفاء من دول المحور، وهو أن هذه المناطق يجب أن تحكم بطريقة تتأكد فيها المساواة فى المعاملة القانونية بشقيها النظرى والعملى على حد سواء. والولايات المتحدة إذ توافق على أن يتملك الحلفاء بعض الأراضى التى كانت تابعة لتركيا، إنما ترى أن ذلك مناسب لخدمة المصالح العالمية، وأن الحلفاء عندما ناقشوا مبادىء الإنتداب، عبّروا عن بعد نظر وعدالة مبدأ المساواة، ووافقوا على تطبيقه فى البلاد التى كانت تابعة لتركيا، وبهذه المناسبة نبه ديفز الخارجية الأمريكية إلى سلوك المسئولين البريطانيين فى المناطق الواقعة تحت الإنتداب، ووصفه بأنه سيء، وأنه خلق لدى الأمريكتين انطباعا بأن البريطانيين يحصلون لأنفسهم على ميزات دون الأمريكيين، وهو يشير بذلك إلى موقف المسئولين البريطانيين من مصالح «شركة ستندارد أويل أوف نيويورك» Standard Oil of New York فى فلسطين

والعراق، والعقبات التي وضعوها أمام شيستر في العراق، ونبه ديفز الخارجية البريطانية إلى أنه من الصعب على المواطنين الأمريكيين الاقتناع بمبررات الاجراءات التي إتخذتها الحكومة العسكرية في فلسطين والعراق ضد ذويهم، حتى ولو كان ذلك يتصل بضرورات الأمن العسكرى في مناطق الاحتلال.

واستمر ديفز في مذكرته قائلا، ومن هذا المنطلق فإنه يسر حكومة الولايات المتحدة أن تقدم المقترحات التالية، وهى تتضمن المبادىء التي تأمل الولايات المتحدة أن تراها تطبق في المناطق الواقعة تحت الإنتداب أو الاحتلال، والتي تصلح كقاعدة أساسية للمناقشة، وفي حالة حدوث مثل هذه المناقشات، فإنها ستأخذ على عاتقها أن يكون الوضع القانونى لاستثمار الموارد الاقتصادية في مناطق الإنتداب أو الاحتلال على ماهو عليه، مع تحديد ذلك بمعاهدة.

وهذه المقترحات هي:

١- أن تعمل الدولة المنتدبة طبقا للمبادىء التي اتفق عليها في مؤتمر السلام في باريس، إلى جانب مبادىء الإنتداب التي اتفق عليها في لندن عن طريق عصبة الامم.

٢- أن يمنح رعايا جميع الدول معاملة متكافئة بالنسبة لرعايا الدولة المنتدبة فيما يتصل بالضرائب والأعمال والامتيازات وحرية المرور للأشخاص والبضائع ومختلف الحقوق الاقتصادية والنشاطات التجارية. ونلحظ هنا أن ديفز في ذلك الجانب من مقترحاته إنما كان يكرر ماجاء بالمادة الحادية عشرة من صك الإنتداب على العراق.

٣- يجب ألا يكون بمناطق الإنتداب او الاحتلال امتيازات اقتصادية استثنائية او امتيازات احتكارية تشمل إقليم بالكامل.

٤- للشركات الأمريكية والمواطنين الأمريكيين نفس حقوق شركات ومواطنى الدولة المنتدبة فى استثمار الموارد الاقتصادية.

ثم انتقل ديفز إلى نقطة أخرى، موضحا أن هناك امتيازات معينة جرى الحديث بشأنها من قبل فى مناطق الإنتداب الحالية مع الحكومة التركية (اشارة إلى امتياز شيستر وامتياز شركة البترول التركية) وأن هذه بالطبع يجب أن تنال اهتماما جادا. والولايات المتحدة بذلك ترى أن لها الحق فى أن تشارك فى أى مناقشات تتصل بمثل هذه الامتيازات، ليس فقط بسبب شرعية هذه الحقوق للمواطنين الأمريكيين، ولكن أيضا لأن المعاملة العادلة فى مثل هذه الامتيازات ضرورية لتطبيق المبادىء العامة التى تهتم بها الولايات المتحدة.

وأشار ديفز إلى أن ممارسة الحكومة المنتدبة للاحتكار - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - أمر غير مقبول، وأنه لايتفق مع مبادىء الإنتداب وفكرته، وأن الحكومة البريطانية تقدر ضرورة المشاركة الأمريكية فى انتاج البترول فى مناطق الإنتداب فى أوقات الضرورة القومية. وحكومة الولايات المتحدة تنوى اقتراح تسويات تشمل تفسيرا واضحا لما تؤسسه من مصالح تجارية، ويدفعها إلى ذلك حاجة البلاد القومية.

ولكن ديفز تحول عن حدته نسبيا حينما قال: إن الولايات المتحدة تقدر التكاليف الحالية الثقيلة الخاصة بإدارة الإنتداب، ومع ذلك فإن أى محاولة للقيام بسياسة احتكارية فى الامتيازات من جانب الدولة المنتدبة يعتبر من المبادىء غير الحكيمة، وخاصة فى المجالين السياسى والاقتصادى وإنها تعتبر أن المصالح العالمية يمكن أن تكون أكثر احتراما لو قامت على أساس من التعاون والصداقة والتنافس بين مواطنى دولتين.[(٢١)]

كانت مذكرة ديفز هى الأساس الذى قامت عليه سياسة الباب المفتوح فى الشرق الأوسط بصفة عامة، فقد تناولت أصول نظام الإنتداب، والصعوبات التى واجهت عمل المصالح الأمريكية، ومقترحاتها بشأن المساواة فى الإستثمارات الاقتصادية، بل وحق الحكومة الأمريكية فى مناقشة المصالح الدولية فى المنطقة، واحتجاجها على ممارسة الاحتكار، وكانت هى البداية الرسمية للتدخل فى الشئون الاقتصادية بصورة واضحة، كما أشارت من بعيد إلى ضرورة التدخل فى الشئون السياسية لترتيب أمور المنطقة.

وبينما بعث ديفز بمذكرته (١٢ مايو ١٩٢٠) إلى وزارة الخارجية البريطانية، كان المسئولون فى الخارجية الأمريكية فى واشنطن متفائلين لوجود ظواهر تشير إلى أن البريطانيين سوف يهدئون من سياستهم بشأن بترول الشرق الأوسط، ويشركون المصالح الأمريكية فى استثماراته، ولكن هذا التفاؤل كان قصير الأجل؛ فقد أظهرت التقارير التى وردت من القنصل الأمريكى فى بغداد، هيزر Heizer ومن الأدميرال برستيول Bristol, M.L. فى استانبول، ومن تيجل Teagle رئيس شركة ستندارد اوف نيوجرسى Standard Oil Company of New Jersey ما يفيد عكس ذلك.(٢٢) .

ففى أوائل يونيه (١٩٢٠) أعد هيزر تقريرا ذكر فيه أن الجيولوجيين فى شركة سوكونى الأمريكية، ظلوا ينتظرون فى بغداد عدة شهور، دون أن يعملوا شيئا، بينما عاد الجيولوجيون التابعون لشركة البترول الانجليزية - الفارسية، وقد أخذوا وعدا بالعمل. وفى نفس الوقت تلقى تيجل خطابا عن طريق السفير البريطانى فى واشنطن، يتضح منه أن بريطانيا ليس لديها النية للسماح للدول الأخرى أن تبحث عن البترول فى العراق. أما بريستول فكان

يرى، وهو فى استانبول، أن البريطانيين احتكروا السوق التركية ضد المصالح الأمريكية وأن مركز الأمريكيين يتدهور.[٢٣]

والغريب أن العاصفة التى هبت من واشنطن ضد اتفاق سان ريمو البترولى (١٩٢٠) والمتمثلة فى رد فعل الشركات الأمريكية، ومجلس الشيوخ الأمريكى. ووزارة الخارجية الأمريكية، لم تشر إلى الاتفاق مباشرة، ذلك لأنه كان حتى ذلك الوقت فى دور السرية، على الرغم من علم الحكومة الأمريكية بكل وقائعه، حيث وصلتها نسخ منه، كما سبق أن ذكرنا، ولم تكن على استعداد لأن تفشى سر المصادر الثقة التى استطاعت أن تحصل منها على مسودات الاتفاقية.[٢٤]

وأخذ مجلس الشيوخ الأمريكى ينشط هو الآخر لمساندة شركات البترول الأمريكية، وتقدم السناتور جيمس فلان بوثيقة إلى المجلس فى ١٨ مايو ١٩٢٠ - أى بعد مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة البريطانية بأسبوع واحد - عرض فيها مشروعا لتوحيد شركات البترول الأمريكية العاملة فى الخارج فى مؤسسة واحدة، تقوم باستثمار مصادر البترول الخارجى، وتتولى أعمال الاستكشاف والتكرير والنقل، ويمولها رجال صناعة البترول الأمريكية، وذلك بعد الرجوع إلى الحكومة والحصول على موافقتها، وأعطى مشروع «فلان» الحق للحكومة فى أن تشترى أى كمية من البترول المنتج بواسطة تلك المؤسسة، طبقا لأسعار السوق العالمية، وتعطى مقترحات وثيقة فلان للمؤسسة، التى سيكون لها الحق فى تعيين تسعة مديرين، بشرط موافقة رئيس الجمهورية، ويكون للمؤسسة أيضا أن تطرح الاكتتاب فى سندات، وأن تعين مساعدين فى الإدارة، وذلك ليتمكن رجال صناعة البترول الأمريكية، عن طريق مساهمة الحكومة من تأسيس رأس مال الشركة المذكورة، والى

جانب ذلك طلبت وثيقة فلان من الحكومة ان تستخدم جهودها الدبلوماسية الفعالة لمساعدة المؤسسة المقترحة للحصول على مصادر الثروة البترولية فى البلاد الأجنبية.(٢٥)

كان فلان يهدف من وراء مشروعه إلى دفع الحكومة الأمريكية للعمل بطريقة أكثر اقترابا من الشركات الأمريكية، ولكن كولبى وزير الخارجية الأمريكى (١٩٢٠ - ١٩٢١) تنبه لهذا الإتجاه، وأبدى على الفور عدم موافقته على تلك الاقتراحات، مبررا ذلك بأن مساهمة الحكومة فى مثل هذه الشركة يعرضه لكثير من المشاكل، فالدول الأجنبية التى توجد بها موارد بترولية سوف ترفض أن تعطى تلك الشركة الحق فى استثمار مواردها، وذلك للصفة الحكومية فيها، كما حدث مع شركة البترول الأنجليزية - الفارسية التى تواجه صعوبات كثيرة بسبب مساهمة الحكومة البريطانية فيها، مما يصبغ عمل الشركة بصبغة سياسية إلى جانب الصبغة الاقتصادية.(٢٦)

ويفسر لنا رد كولبى السابق، كيف أن الخارجية الأمريكية كانت دائما حريصة على أن تتكلم عن المصالح الأمريكية فى الخارج على أنها مصالح «مواطنين» أمريكيين، وليست مصالح «حكومية» أمريكية، أو للحكومة نصيب فيها. كما يفسر لنا أيضا السبب فى عدم مشاركة الحكومة بنصيب فى أسهم الشركات كما فعلت الحكومتين الانجليزية والفرنسية، بمساهمة الأولى فى شركة البترول الانجليزية - الفارسية ومساهمة الثانية فى شركة البترول الفرنسية. ويكشف لنا موقف الحكومة الأمريكية انها وظفت المصالح الخاصة بمواطنيها فى الخارج لخدمة مصالحها السياسية فيما بعد، كى لاتبدو صورتها أمام المجتمع الدولى وكأنها دولة استعمارية.

ويعتبر مشروع فلان السابق فى جانبه الأول الخاص بتكوين مؤسسة تضم الشركات الأمريكية العاملة فى الخارج أول مناسبة للحديث فى ذلك الموضوع. وسوف يؤخذ بوجهة النظر هذه عند تكوين شركة تنمية الشرق الأدنى The Near East Development التى سيأتى الحديث عنها فيما بعد.

على أى حال، كان العمل قد بدأ من جانب جميع الأوساط المسئولة فى الولايات المتحدة للحصول على فرص استثمار فى الشرق الأوسط بصفة عامة، والعراق بصفة خاصة. ودارت حول ذلك مناقشات جدلية وأخرى عملية بين الخارجية الأمريكية من جهة والخارجية البريطانية من الجهة الأخرى، وكانت النتائج تكمن فى المناقشات التى ستدور على جانبى الأطلنطى.

تأخر رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة ديفز السابقة (١٢ مايو ١٩٢٠) وقلقت الخارجية الأمريكية على مصالح مواطنيها نتيجة لما جاء بتقارير كل من هيزر وبريستول السابقة. واستلزم ذلك تقديم مذكرة أخرى إلى وزارة الخارجية البريطانية، بعث بها ديفز فى ٢٨ يولية ١٩٢٠ بناء على تعليمات من وزير الخارجية الأمريكى كولبى. وفى هذه المذكرة أوضحت الحكومة الأمريكية على لسان ديفز، أنها لم تعلن الحرب ضد تركيا، ومع ذلك فقد أسهمت من الناحية العملية فى تحقيق النصر للحلفاء، ولذلك فإن لها الحق فى اقتسام ثمرات النصر.[٢٧]

وأضافت المذكرة أن الولايات المتحدة تصر على أن امتياز شركة البترول التركية ليس له أسانيد شرعية. وأنه يجب أن تتاح للمواطنين الأمريكتين فرصا متساوية لاستثمار حقول البترول العراقى، الذى تعمل فيه شركة البترول التركية. وبالنسبة لاتفاق سان ريمو البترولى بين انجلترا وفرنسا، أوضحت

المذكرة أن حكومة الولايات المتحدة تفهم أن مثل هذه المعاهدة لايمكن أن تنسجم مع مبادىء المساواة فى المعاملة بين رعايا الدول التى التقت حول مفاوضات السلام فى باريس، وأنها تعتبر ذلك الاتفاق نقضاً من جانب بريطانيا وفرنسا لاتفاق السلام.

ونلاحظ هنا أنه لأول مرة تذكر الخارجية الأمريكية اتفاق سان ريمو البترولى صراحة على أنه نقض لاتفاق السلام فى باريس بشأن سياسة الإنتداب، ونستطيع أن نلمس تحولا مبدئيا معلنا فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية، فلأول مرة أيضا تطالب الحكومة الأمريكية رسميا بنصيبها فى ثمرات انتصار الحلفاء على الدولة العثمانية. بل تذهب إلى أبعد من ذلك فتعتبر أن هذا المطلب من الحقوق المقررة لها، وهى تدعم المطالب بالتذكير بمساعداتها المادية التى قدمتها للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى، *تلك* المساعدات التى مكنت الحلفاء من دحر الامبراطورية العثمانية.

٣-رؤية بريطانيا لسياسة الإنتداب وأثرها على المصالح الأمريكية:

و فى ٩ أغسطس ١٩٢٠ رد اللورد كيرزون على مذكرتى ديفز (فى ١٢ مايو و٢٨ يوليو ١٩٢٠) وكان رد كيرزون السريع والمتأهب تحديا للمنطق الأمريكى، وخلاصة هذا الرد أن البريطانيين لم يدعوا انتدابهم على العراق بناء على تسويات خاصة مع أى دولة أخرى، وإنما تم ذلك فى اجتماع دولى، وأنكر الإدعاءات الأمريكية التى تقول إن السياسة البريطانية فى بترول الشرق الأوسط كانت تميز مصالح مواطنيها على حساب غيرهم .[٢٨]

وكانت النقطة الحرجة التى واجهت صناعة البترول الأمريكية هى ماذكره كيرزون فى مذكرته من *أن نصيب الولايات المتحدة من البترول العالمى*

يصل إلى سبعين بالمائة، إلى جانب خمسة وسبعين بالمائة من البترول المكسيكى، وهى نسبة تساوى اثنتى عشرة بالمائة من الانتاج العالمى، وهذا يعنى أن إجمالى نصيب الولايات المتحدة وحدها يبلغ اثنين وثمانين بالمائة من الانتاج العالمى. أى أن الولايات المتحدة تملك معظم الموارد البترولية فى العالم، وأنها تتفوق فى إنتاجها على الدول الأخرى مجتمعة.(٢٩)

وعن شرعية امتياز شركة البترول التركية، دافع كيرزون فى مذكرته دفاعا حارا، وأثبت صحته. وبشأن الاحتكار الذى ادعته الحكومة الأمريكية على عمل المصالح البريطانية قال كيرزون فى مذكرته: إن اتفاق سان ريمو قدم للحكومة الفرنسية حصة ألمانيا فى شركة البترول التركية، وذلك يعنى عدم وجود الطابع الأنانى أو الاحتكارى، وأنه لاشروط اتفاق سان ريمو ولاحقوق شركة البترول التركية من قبل تعوق حصول العراق على الفائدة الكاملة من الموارد البترولية الموجودة فى أراضيه.

أما عن موضوع الإنتداب الذى أثاره ديفز فى مذكرتيه، فقد أجاب كيرزون على ذلك بأن المكان الوحيد لمناقشة هذه المسألة هو عصبة الأمم، ووضع بذلك الولايات المتحدة فى موضع حرج لأنها ليست عضوا بالعصبة.

ومما له مغزى فى رد كريزون قوله: إن الهدف هو استثمار بترول العراق لصالح الدولة العربية فى المستقبل (العراق بعد الإنتداب) وفقا للتنظيمات التى وضعت فى معاهدة الصلح مع تركيا (سيفر) وحسب نصوص الإنتداب، ولاشك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نوايا بريطانيا الحقيقية. أما عن موضوع العلاقات البريطانية – الفرنسية فقد ذكر كيرزون إن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذى ارتضته الولايات المتحدة دائما لاصطلاح «الدولة الأولى بالرعاية» فى المعاهدات.(٣٠)

٤-الرؤية الأمريكية لسياسة الإنتداب وأثرها على المصالح الأمريكية:

كان رد كيرزون السابق على الخارجية الأمريكية (٩ أغسطس ١٩٢٠) شديد اللهجة، مما جعل الخارجية الأمريكية مشغولة بالإعداد للرد عليه لمدة ثلاثة شهور، ناقشت الخارجية الأمريكية وجهة النظر البريطانية بالتفصيل، واستلزم الأمر تجميع المعلومات وتبادل المراسلات مع القنصل الأمريكي في بغداد توماس أوينز T.Owens، كما استلزم عناية خاصة بالاعتبارات القانونية لادعاءات شركة البترول التركية.

وفى منتصف نوفمبر ١٩٢٠ علم الرئيس ويلسون أن اجتماع مجلس العصبة في دورة الانعقاد، وأن البريطانيين لابد سيبحثون عن طريق رسمي للوصول إلى أهدافهم في العراق من خلال العصبة. وأنه من الواجب على الولايات المتحدة أن تحول دون ذلك، وكان يدفع كولبي إلى ذلك شعوره «أن البريطانيين يشكلون مبادىء الإنتداب على هويتهم بلا حياء في العراق». (٣١)

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠ أرسل كولبي مذكرة مطولة عنيفة اللهجة إلى السفير الأمريكي في لندن (ديفز) لتسليمها لوزير الخارجية البريطاني (اللورد كيرزون) ويتركز موضوع المذكرة حول رأى الولايات المتحدة في نظام الإنتداب، خاصة وأن الولايات المتحدة ليست عضوا بعصبة الأمم، ونظرا لعدم استفادة الولايات المتحدة من نظام الإنتداب، فقد عارضت وجهة النظر البريطانية بشأنه وأخذ الوزير الأمريكي يعيد ذكر مساهمة الولايات المتحدة في الحرب إلى جانب الحلفاء، ويبين أنه لولاها لما كان هناك انتداب في الشرق الأوسط، فذلك النظام ترتب على تحقيق النصر. وطلب كولبي أن يكون

للولايات المتحدة الحق فى أن ترى مسودات الإنتداب وتتحقق منها قبل أن توضع أمام مجلس العصبة.(٣٢)

وأضاف كولبى أن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بأن وضع أراضى العدو (تركيا) تحت انتداب الدول المنتصرة سيكون ملائما لتحقيق أفضل المصالح العالمية، وهو فى ذلك إنما يكرر ماورد فى مذكرة ديفز (١٢ مايو ١٩٢٠) ولكن حكومته عجزت عن قبول الرأى القائل بأن أحكام الإنتداب لاتبحث إلا فى مجلس العصبة، ومن قبل الدول الموقعة على ميثاقها .

وبالنسبة لمسألة البترول الذى تحرص عليه الولايات المتحدة، ذكر كولبى أن المسألة لاتتصل بالإنتاج فحسب ولكنها مسألة إمداد وتموين، وأن للولايات المتحدة الحق فى تعويض إمداداتها من بترول البلاد النامية. وهكذا نرى أن الولايات المتحدة تنغمس بالتدريج فى شئون منطقة الشرق الأوسط، وتطالب رسميا بأن تبدى رأيها فى المسائل التى تخص هذه المنطقة، حتى ولو كان ذلك خارج ردهات العصبة. وعلى الرغم من أن نظام الإنتداب نظام جديد فى تفاصيله ومبادئه ومن وضع الدول المنتدبة، والولايات المتحدة ليست واحدة من تلك الدول، إلا أنها كانت ترى أن من حقها أن تناقش هذه المسائل جملة وتفصيلا، وكان الرئيس ويلسون يهدف من وراء ذلك أن تساعد مبادىء الإنتداب على التلطيف من حدة النزاع العالمى حول المواد الخام وخاصة البترول.

وفيما يتصل بمسألة صحة امتيار شركة البترول التركية، أكد كولبى مرة أخرى إن الولايات المتحدة لاتوافق عليه، وأصر على دحض وجهة النظر البريطانية، وعلى ضرورة الالتزام بسياسة الباب المفتوح ومبادىء الإنتداب،

وأصر على أن يعرض امتيار شركة البترول التركية على التحكيم وإثبات مدى شرعيته، وقال كولبى أن التصريحات الرسمية للمسئولين البريطانيين لاتدعو للإطمئنان على تأسيس مصالح اقتصادية فى ظل قوة الإنتداب، وكيف يمكن تبرير ذلك وشروط اتفاق سان ريمو تقول: إن أي شركة بترولية تستثمر بترول العراق سوف تكون خاضعة منذ البداية للسيطرة البريطانية.[٣٣]

وتساءل كولبى عن تفسير للتناقضات التى تراها الخارجية الأمريكية بين الشروط الصريحة لمعاهدة سان ريمو ومجاهرة وزارة الخارجية البريطانية بالنية على المحافظة على الحرية الكاملة لمستقبل الدولة العربية (العراق)، وبين ماتقوم به بالفعل هناك.

وردا على ماورد فى مذكرة كيرزون (٩ أغسطس ١٩٢٠) من أن الولايات المتحدة تدافع عن مصالح مواطنيها بمقتضى سياسة الباب المفتوح رغبة منها فى السيطرة على البترول بواسطة هذه المصالح، قال كولبى إنه يأسف لادعاءات الحكومة البريطانية وحرصها على الانفراد بالعراق وبتروله، والحقيقة أن الولايات المتحدة لاتملك سوى ٨٫٥٪ من مصادر البترول العالمية، وأنها - خلال فترة الحرب - أمدت الحلفاء بكمية من البترول تفوق نسبة ماساهمت به أى دولة أخرى.[٣٤]

وقال كولبى إن ادعاءات الامتيازات السابقة على الحرب، يجب أن تظل على ماكانت عليه، حتى تعطى فرصا متكافئة للدول المساهمة فى تأسيس الدولة العربية (العراق) وهنا لمس كولبى موضع الضعف فى موقف البريطانيين، وكان يأمل ألا يكون هناك تسابق على الامتيازات بين الطرفين البريطانى والأمريكى فى العراق.

واختتم كولبى مذكرته بتساؤله عن معنى إحدى مواد اتفاقية سان ريمو التى تقول «إن أى شركة بترولية خاصة قد تستثمر بترول العراق يجب أن تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة». وقال إن سعى الولايات المتحدة من

أجل سياسة الباب المفتوح يسير جنبا إلى جنب مع سعيها لتحقيق المصالح الأمريكية وإنها لاتريد الاحتكار.

ومع أن مذكرة كولبى السابقة كانت عنيفة اللهجة، إلا أنها كانت أقل صراحة فى انتقاد موقف الحكومة البريطانية، وذلك لأنه بذل جهده ليظهر أن هذا الموضوع ليس من أجل المصالح البترولية التى تسعى إليها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وإنما لحرص الأمريكيين على بيان دورهم فى حماية مبادىء الإنتداب.

كان البريطانيون يدركون أهداف كولبى فى سعيه نحو ضرورة إطلاع الولايات المتحدة على مسودة الإنتداب قبل أن ترسل إلى مجلس العصبة، رغبة منها فى ترتيب المصالح العالمية والمشاركة فيها، ولذلك قدمت الحكومة البريطانية مسودة الإنتداب على العراق وفلسطين إلى السكرتير العام للعصبة فى ٦ ديسمبر ١٩٢٠ دون مشاورة الولايات المتحدة.

وفى مجلس العصبة كانت هناك معلومات عن المذكرات البريطانية والأمريكية المتبادلة بشأن بترول الشرق الأوسط وسياسة الإنتداب، وهى المذكرات التى عرضنا لها من قبل. وبخصوص مسودة الإنتداب طلب متحدث غير رسمى- بالنيابة عن العصبة - من حكومة الولايات المتحدة نسخة من مذكرة ٢٠ نوفمبر إلى كيرزون، حيث أنها ستوقف المجلس على مسألة الإنتداب ووجهة النظر الأمريكية فيه ووافقت الخارجية الأمريكية على إرسال نسخة رسمية إلى المجلس من المذكرة المطلوبة.

وعندئذ أتيحت الفرصة للحكومة الأمريكية لوضع تظلماتها ضد بريطانيا أمام العصبة مباشرة. وقبل اجتماع مجلس العصبة لمناقشة بنود الإنتداب، أى

في ٢١ فبراير ١٩٢١ أرسل السفير الأمريكي في باريس (والاس Wallace) معلومات إلى وزير الخارجية كولبى تبين رغبة مجلس العصبة في أن يرى المسودات الخاصة بالمراسلات المتبادلة مع الحكومة البريطانية، وذلك للتوافق في الرأى بين العصبة والحكومة الأمريكية، وأن هذا يعنى أن وجهة النظر الأمريكية سوف تسمع في داخل العصبة، ولذلك ففي نفس اليوم (٢١ فبراير) أرسل كولبى نسخة من المذكرة (٢٠ نوفمبر إلى كيرزون) إلى مجلس العصبة، ولكن العصبة لم تستطع اتخاذ قرار، إعتمادا على مذكرة ٢٠ نوفمبر، لأن المناقشات كانت غير رسمية، ولايصح للعصبة أن تتخذ قراراً في موضوع ما إلا إذا كان مستندا إلى أصول رسمية.

وفي أول مارس ١٩٢١ أدلى مجلس العصبة برأيه في هذه المذكرة (٢٠ نوفمبر) بأنه إذا كانت الخارجية الأمريكية ترى أنه من الضرورى استشارة الولايات المتحدة بشأن تقسيم أو تحديد أية انتدابات، فإن المجلس قلق بشأن الصعاب التى تواجه المصالح الأمريكية، والمجلس لايرحب فقط، بل يشعر بعدالة مطالب الحكومات صاحبة المشروعات التى تنال موافقة (المجلس)، ولكن الموقف معقد لأن الولايات المتحدة ليست عضوا بالعصبة، وكان المجلس قد وزع الإنتدابات من نوع الحرف (أ) والتى يدخل فيها العراق قبل وصول المذكرة الأمريكية، أما الإنتدابات التى من نوع الحرف (ب) فقد أجلت لاجتماعات المجلس التالية.

ولكن المجلس دعى حكومة الولايات المتحدة لمناقشة الإنتدابات من نوعى حرفى (أ) و(ب) في صورتها النهائية، وبالنسبة لتوزيع الإنتدابات فقد كانت من عمل المجلس الأعلى للعصبة Supreme Council وليست من اختصاص

مجلس العصبة The Council of the League .

على أى حال، لم يؤد عرض مسألة التنافس البريطانى - الأمريكى على بترول العراق أمام العصبة، إلى إنهاء تبادل المذكرات ففى ٢٨ فبراير ١٩٢١ كان اللورد كيرزون قد أجاب على مذكرة كولبى (٢٠ نوفمبر ١٩٢٠) مبينا أن شركة البترول التركية قد حصلت على امتيازها بناء على خطاب الصدر الأعظم فى ٢٨ يونيو ١٩١٤.

وفى هذه المذكرة لخص كيرزون تاريخ شركة البترول التركية وبين أن ماحصلت عليه الشركة بناء على خطاب الصدر الأعظم لايمكن اعتباره مبدأ نظريا، وأنه لايرى مانعا أدبيا يجعل الحكومة البريطانية تقف ضد مصالح مواطنيها لكى تعطى فرصة مساوية للجماعات الأخرى التى لم تكن مهتمة قبل الحرب ببترول العراق اهتماما جادا.(٣٥)

وفى نهاية مذكرته حاول كيرزون أن يضع بمهارة ادعاءات البريطانيين فى العراق على نفس مستوى أهمية ادعاءات شركة سوكونى فى فلسطين، وهكذا أصاب كيروزون سياسة الولايات المتحدة التى كانت هدفا للهجوم، وذلك بالتنبيه مرة أخرى إلى الفشل الذى سيلحق بالأمريكيين نتيجة اتباع سياسة الباب المفتوح، لأن كيرزون كان يرى أنه إذا أخذت الولايات المتحدة بسياسة الباب المفتوح فى منطقة الشرق الأوسط لخدمة المصالح الأمريكية، فإن عليها أن تأخذ بها فى مناطق أخرى من العالم، تنفرد فيها المصالح الأمريكية دون المصالح البريطانية، وهو يقصد بذلك الإشارة إلى الموارد الطبيعية فى جزر الفيلبين والبحر الكاريبى التى كانت فى يد الولايات المتحدة.

وعقب هذه الفترة من تبادل المذكرات بين الحكومتين الأمريكية

والبريطانية التى استمرت لعدة شهور، حدثت تطورات فى الإدارة الأمريكية، فقد اسفرت انتخابات الرئاسة التى جرت فى نهاية عام ١٩٢٠ عن فوز الرئيس هاردنج W.G. Harding واضطلع بأمر الخارجية فى حكومتة شارلز ايفانز هيوز C.E. Hughes واضطلع بأمر وزارة التجارة هربرت هوفر، وعين جورج هارفى G. Harvy سفيرا لواشنطن فى لندن. وستتحمل هذه المجموعة أعباء المرحلة القادمة فى عمل جاد ومتواصل، ابتداء من عام ١٩٢١، حين تسلموا العمل رسميا.(٣٦)

فبعد مرور ستة أشهر على مذكرة كيرزون إلى كولبى (٢٨ فبراير ١٩٢١) أعلنت حكومة الولايات المتحدة فى مذكرة قدمها السفير الأمريكى فى لندن (جورج هارفى) إلى وزير الخارجية البريطانية (اللورد كيرزون) فى ٢٤ اغسطس ١٩٢١ بعنوان «موقف الولايات المتحدة من الإنتداب» ذكرت فيها الخارجية الأمريكية أنه: إذا استمرت بريطانيا على تأكيد ادعاءات شركة البترول التركية، فيجب إتخاذ تدبير خاص لحسم هذا الإدعاء بالتحكيم. وشهدت فترة الصيف والخريف لعام ١٩٢١ ضغوطا من جانب البريطانيين على الأمريكيين لتأكيد وجهة نظرهم بشأن الإنتداب قبل الاجتماعات التى ستتم فى سبتمبر للنظر فى النزاع البريطانى - الأمريكى حول تفسير مناسب لنظام الإنتداب.(٣٧)

ومع خريف ١٩٢١ تعقدت مشكلة الحقوق الاقتصادية فى أراضى الإنتداب مع ادعاءات شركة البترول التركية فى العراق. وبناء على التعليمات التى وردت للسفير الأمريكى فى لندن (جورج هارفى)، ربط بين المسألتين السابقتين (مسألة الإنتداب ومسألة حقوق شركة البترول التركية) فى مذكرة بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٢١ وجهها إلى اللورد كيرزون قال فيها: إن حكومة

الولايات المتحدة لاتريد لمواطنيها أى امتياز خاص فى الأراضى الواقعة تحت الإنتداب، ولكنها تأمل أن تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلا قبل الحرب (إشارة إلى حقوق شيستر وحقوق شركة ستندارد)، على ألا يعترف بادعاءات شركة البترول التركية إلا وفقا للمبادىء التى وافقت الحكومة البريطانية على تطبيقها فى الأراضى الواقعة تحت الإنتداب، وعلى أساس الحكم المناسب مع حجم وطبيعة حقوق الشركات الأخرى، وقال هارفى إن الحكومة الأمريكية ترفض الترتيبات ذات الصفة الاحتكارية والمغايرة للمبادىء التى يجب تطبيقها فى الأراضى الواقعة تحت الإنتداب، وقال: إن الولايات المتحدة لاتوافق البريطانيين على تفسيرهم لخطاب الصدر الأعظم فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ على أنه يعطى الشرعية للامتياز ويؤكد صحته، وأن ذلك الخطاب لايعتبر اتفاقية إيجار محددة ومترابطة واقترحت المذكرة التحكيم لاقرار شخصية الامتياز، إذا استمر البريطانيون فى ادعاءاتهم، واعترض هارفى على المحاولات التى تبذلها بريطانيا لوضع ادعاءات شركة سوكونى فى فلسطين على نفس مستوى ادعاءات شركة البترول التركية فى العراق، وهو يشير بذلك إلى أن الشركة الأمريكية فى فلسطين (سوكونى) استجابت لكل شروط قانون التعدين التركى قبل أن تتقدم لطلب الامتياز من الحكومة التركية، بينما أصرت شركة البترول التركية على تعديل قانون التعدين التركى.

كان البريطانيون يدركون مغزى اقتراح التحكيم الذى عرضه هارفى فى مذكرته ولذلك لبوا بعض طلبات الأمريكيين فى مناطق الإنتداب قبل نهاية ١٩٢١ ، ذلك فى الوقت الذى كانت فيه نية البريطانيين مبيتة لحرمان المصالح الأمريكية من ثمرات النصر، وكانت حجتها فى ذلك أن الولايات المتحدة امتنعت عن توقيع اتفاقية فرساى للسلام بينما وقعتها الدول الأخرى، على أي حال لم تجد بريطانيا غضاضة فى قبول مبدأ المساواة فى الفرض الذى

تطالب به الحكومة الأمريكية وخاصة أن المركز القانونى للانتداب لم يتحدد بعد نهائيا، وأن مجلس العصبة لم يعمل بمسودات بنود الإنتداب لأن توقيع السلام لم يتم نهائيا مع تركيا.(٣٨)

وكان هذا الاتجاه من بريطانيا بداية لتحول نسبى نحو الموافقة على إشراك المصالح الأمريكية فى بترول العراق، ذلك لأن مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا كانت فى سبيل الانعقاد، وكانت بريطانيا تأمل أن تقف الولايات المتحدة بجانبها فى التصدى للمشاكل التى ستثار فى لوزان وخاصة مشكلة الموصل.

وبالوصول إلى ذلك التحول النسبى فى موقف الحكومة البريطانية، يمكن القول بصفة عامة أنه خلال العام ونصف العام الذى تلى اتفاق سان ريمو البترولى، أدت المنافسة الانجليزية الأمريكية بشأن بترول الشرق الأوسط إلى درجة شديدة من الانهيار فى العلاقات بين الطرفين، وخلال هذه الفترة بنت الولايات المتحدة، موقفها على مبدأين: توأمين «الأول الباب المفتوح»، والثانى «المساواة فى العمل». بينما اعتمد البريطانيون خلال تلك الفترة على قداسة المواثيق الدولية، باعتبار أن الاتراك منحوهم امتيازا فى عام ١٩١٤. لكن البريطانيين استطاعوا أن يضعفوا من اعتماد الأمريكيين على مبدأ المساواة فى الفرص الاقتصادية فى نظام الإنتداب، بربطة بالمساواة فى المسئوليات السياسية، وكانت وجهة نظر البريطانيين ان الولايات المتحدة فشلت فى تحمل أية مسئوليات سياسية لإقرار التسوية النهائية مع تركيا، والتى ستدخل فيها بالتالى تسوية المصالح الاقتصادية التى طالبت بها الخارجية الأمريكية لمواطنيها.

وكان ذلك هو الموقف الرسمى على المستويين السياسى والدبلوماسى لكل من الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن عملهما فى استثمار الموارد الاقتصادية وخاصة البترول فى منطقة الشرق الأوسط، أما موقف أصحاب المصالح فى الولايات المتحدة فسنعرض له فيما يلى.

٥-انتظام الشركات الأمريكية للعمل معا فى العراق:

بادىء ذى بدء، يمكن القول إن صناعة البترول الأمريكية كانت تلقى التأييد من الرئيس هاردنج Harding الذى كان من قبل عضوا بمجلس الشيوخ الأمريكى، ولم يدخل البيت الأبيض رئيسا للولايات المتحدة إلا بأموال رجال البترول، واعترافا منه بالجميل كان عليه أن يعين أحد مديرى شركة ستندارد (هيوز) وزيرا للخارجية. ومنذ ذلك الوقت أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية، تتحرك بتأثير رجال صناعة البترول الأمريكيين، وجدير بالذكر أن الرئيس هاردنج من مواليد كليفلاند مقر شركة ستندارد للبترول، وهذا يفسر لنا كيف كانت سياسته أكثر اهتماما بشركات البترول الأمريكية من سياسة سابقه الرئيس ويلسون، وخاصة فى مساعيه لفتح الباب أمام المصالح الأمريكية فى العراق.

كان كل من وزير الخارجية هيوز Hughes وزير التجارة هوفر Hoover وهو مهندس مناجم بالخبرة، مشغولا للغاية بمسائل البترول العالمية، فقد أخذ هوفر على عاتقه زمام المبادأة فى جمع المعلومات والآراء من رجال صناعة البترول كى يضع تقريرا أمام الحكومة الأمريكية عن صناعة البترول، لتتصرف بمقتضاه سياسيا، وقد خرج هوفر بعد ذلك بانطباع أحس به بين رجال البترول وهو: أنهم يعارضون أية سياسة حكومية قد تضع تحفظات على

الاستثمارات البترولية الخاصة فى الخارج.

أما ويلك R.L. Welch الذى كان يعمل فى معهد البترول الأمريكى،. فقد أخبر الخارجية الأمريكية أن أصحاب صناعة البترول فى الولايات المتحدة لايريدون أن تسن الحكومة قوانين تسير على نهج تلك التى قدمت للكونجرس بهدف ايجاد سيطرة حكومية على شركات البترول مثل مشروع فلان، السابق الذكر، او مشروع ماك كيلر Mc Kellar وفلان لمنع تصدير البترول.(٣٩)

وفى ذلك الوقت كانت الشركات الأمريكية وعلى وجه الخصوص «شركة ستاندر اوف نيوجرسى» ممثلة فى شخص بيدفورد A.C. Bedford كبير مديريها قد أظهرت اهتماما واضحا ببترول الشرق الأوسط، وكان حرص هذه الشركات منصبا على أن تظل الحكومة الأمريكية تتبنى سياسة الباب المفتوح فى العراق، وكذلك أبدت «شركة ستندارد اوف نيويورك (سوكونى) استعدادها، إذا فتح الباب فى العراق أمام رأس المال الأمريكى الخاص، أن تأخذ خطوات إيجابية للعمل هناك. وقد عبرت سوكونى عن هذا االاستعداد فى لقاء بين ممثليها ومستشارى مكتب التجارة الخارجية فى وزارة الخارجية الأمريكية. ولكن الاتجاه السائد الذى تبنته وزارة الخارجية الأمريكية كان يتمثل فى إتاحة الفرصة أمام جميع الشركات الأمريكية الراغبة فى العمل فى العراق بناء على معايير معينة، وليس لشركة ستندارد اوف نيويورك فقط.

ولذلك أولت الحكومة الأمريكية اهتماما خاصا بالاقتراحات التى سبق أن قدمها مانتج Van H. Manning مدير الأبحاث فى صناعة البترول الأمريكية، وغيره من الباحثين. فقد كان من بينها اقتراح بشأن تكوين مؤسسات من

الشركات الأمريكية الكبرى للعمل فى العراق أو فى أى مكان آخر تجد فيه المصالح الأمريكية متنفسا لها، وذلك فى محاولة منها لإيجاد حل مناسب للتنافس الإنجليزى - الأمريكى على المستوى الدبلوماسى.

. وبينما كانت الحكومة الأمريكية تسعى لايجاد حل مناسب لتنافسها مع البريطانيين بدرت تلميحات شجاعة من رجال صناعة البترول البريطانية، تعبر عن رغبتهم فى اعتبار المصالح الأمريكية البترولية شريكة بنسبة محدودة فى شركة البترول التركية.

وطبقا للإتجاه الذى رسمه أصحاب صناعة البترول الأمريكية وأيدته الحكومة الأمريكية، حمل هوفر (وزير التجارة) على عاتقه مهمة توحيد وتجميع الشركات الأمريكية معا، وكتب إلى وزارة الخارجية بشأن هذا النشاط فى ١٤ ابريل ١٩٢١ قائلا: إننى على اتصال مستمر بالمسئولين عن صناعة البترول فى البلاد لتنظيم بعض الأمور التى يمكن الحصول عليها من الخارج.

وفى ٢٢ ابريل ١٩٢١ بحث كل من هيوز (وزير الخارجية)، وهوفر (وزير التجارة) مشكلة البترول، وقد تخطيا فى حديثهما الكثير من التفاصيل بغرض الإسراع فى التعاون مع شركات البترول والجماعات المتخصصة للوصول إلى حلول سريعة، وفتح الأبواب أمامهم فى الدول الأجنبية. وقد ناقشا فى هذا اللقاء الاقتراح الخاص بتكوين مؤسسة عامة للأعمال البترولية فى الخارج، وكان لهذا الاقتراح أهمية خاصة، لأنه جاء قبل انعقاد مؤتمر واشنطن الذى سيدعوه هوفر فى الشهر التالى فى ١٦ مايو ١٩٢١ للاجتماع لمناقشة مشكلات شركات البترول، وقد أكد هوفر على ضرورة أن تؤكد الشركات الأمريكية للحكومة استعدادها للاستفادة من فرص الامتيازات اذا فتح الباب فى العراق أمام المصالح الأمريكية.(٤٠)

وفى سبيل ترتيب مصالح الشركات الأمريكية اجتمع ممثلو الشركات الأمريكية السبع الكبرى – فى ٣ نوفمبر ١٩٢١ فى واشنطن بناء على دعوة وزير التجارة هوفر ،فحضر الاجتماع ممثلون عن شركات ستندارد اوف نيوجرسى، واستندارد اوف نيويورك، وسنكلير، وتكساس، والجولف، والمكسيك، والأطلنطى، وهذه الشركات سنصطلح على تسميتها «المجموعة الأمريكية» وفى هذا الاجتماع أمرهم هوفر أن يذهبوا ويبحثوا عن البترول، وعلى الفور أبدت المجموعة الأمريكية استعدادها لأن ترسل بعثة من الجيولوجيين والمهندسيين إلى العراق لتقوم بمسح مبدئى.

وعقب ذلك قام تيجل – رئيس شركة ستندارد أوف نيوجرسى، والمتحدث باسم المجموعة الأمريكية فى نفس الوقت، باعتبار شركته كبرى شركات المجموعة الأمريكية –بإحاطة وزير الخارجية الأمريكية (هيوز)، بما تم الاتفاق عليه بشأن المشروعات التى أعدتها المجموعة الأمريكية للعمل فى العراق، وقال تيجل: إننا يجب أن نتصل بالحكومة البريطانية، وأن نداوم الاتصال بالخارجية الأمريكية اذا لزم الأمر. وأضاف أن على المجموعة الأمريكية أن تقدر قيمة أى معلومات إضافية عن هذا الموضوع بقدر اهتمامها بتبادل الرسائل بين الولايات المتحدة والحكومة البريطانية.

كانت الخارجية الأمريكية مسرورة بخطط المجموعة الأمريكية، بشأن برنامج العمل الذى اقترحته فى العراق، وعلى الفور بدأت اتصالاتها بالخارجية البريطانية بالمذكرة التى أرسلها السفير الأمريكى فى لندن (جورج هارفى) إلى اللورد كيرزون فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١، يطلب فيها تسهيل الطريق أمام المصالح الأمريكية، ولكن البريطانيين أوضحوا أن القرار النهائي بخصوص العمل فى العراق ليس قائما الآن، وأن الإنتداب* لم يتم رسميا بعد.

* كان الانتداب معلنا رسمياً على العراق فى سان ريمو ١٩٢٠، ولكن الاتفاق النهائى للصلح مع تركيا لم يتم إلا فى لوزان ١٩٢٣، وأعلنت الملكية فى العراق فى ٢٣ أغسطس ١٩٢١، وكانت بريطانيا تسعى لعقد معاهدة تحدد العلاقات بينهما

لقد أصبح كل من البريطانيين والأمريكيين يحتمى ـ فى التنافس السرى على ثروات العراق – بحقيقة أن البترول العراقى بأيدى الحكومة العراقية، ويتسترون وراء حق الحكومة العراقية فى منح امتيازات البترول لمن تشاء، على الأقل من الناحية الشكلية، وسبق أن أعلن اللورد كيرزون أن عائد بترول العراق لايفيد بريطانيا ولكن يفيد الدولة التى ستنشأ فى العراق. وكان واضحا للأمريكيين من هذا القول رغبة بريطانيا فى إبعاد المصالح الأمريكية عن بترول العراق، ولم يخف مثل هذا الإدعاء على الساسة الأمريكيين.

وكان من نتيجة اتفاق المجموعة الأمريكية مع وزارة الخارجية على العمل معا أن عبرت المجموعة الأمريكية لوزارة الخارجية عن آمالها فى استعمال القوة الناتجة عن ارتباطهما معا، فى الضغط على البريطانيين. وسيرا على هذا الإتجاه اتفق اعضاء المجموعة الأمريكية على عقد مؤتمر فى نيويورك فى ١٢ نوفمبر ١٩٢١ يضم ممثلين عن الشركات المعنية، وفى ذلك المؤتمر تناقش ماير C.F. Meyer (نيابة عن شركة سوكونى) وماننج V.H. Manning (نيابة عن معهد البترول الأمريكى) وفيتش A.C. Veatch (نيابة عن شركة سينكلير) تناقش هؤلاء جميعا مع مستشار التجارة الخارجية فى وزارة الخارجية الأمريكية، ميللسبو Arthur C. Millspough حول صناعة البترول الأمريكية فى الخارج، وموقف الحكومة البريطانية من المصالح الأمريكية. وأعلن ماير أن السير كادمان Cadman (رئيس شركة البترول الإنجليزية – الفارسية) قد حضر إلى الولايات المتحدة، وفى ذهنه خطة أكيدة لإشراك الأمريكيين مع البريطانيين فى بترول العراق. وأن كادمان أحاط ماننج أنه (كادمان) يرغب فى توحيد جهود الشركات الأمريكية والشركات البريطانية للعمل فى استثمار موارد البترول فى الشرق الأوسط.[٤١]

وعندئذ ساد التفاؤل بين أعضاء المجموعة الأمريكية المجتمعين فى مؤتمر

نيويورك، وتساءل ماير عن موقف الحكومتين (البريطانية والأمريكية) إذا عقدت المصالح البترولية فى البلدين اتفاقية، يأخذ الأمريكيون بمقتضاها ٢٥ ٪ من أسهم شركة البترول التركية، أى مثل نصيب فرنسا فيها، ولكن ميللسبو نبه المجتمعين فى المؤتمر إلى أن الخارجية الأمريكية سبق أن اتخذت موقفا نهائيا من نقطتين: الأولى خاصة بالمساواة فى الاستثمارات الاقتصادية فى العراق مع البريطانيين ، والثانية عدم صحة ادعاءات شركة البترول التركية، وكان ميللسبو يرى أن هذا التحول المبدى فى موقف البريطانيين يمكن ان يثمر بالنجاح إذا استمرت الخارجية الأمريكية فى الضغط على الحكومة البريطانية.

وردا على ما سبق أوضح ماير Meyer أنه بالنسبة للنقطة الأولى، فإن المساواة أمر متعذر منذ أظهرت كل من إيطاليا واليابان وفرنسا ودول أخرى نيتها فى المشاركة، وبالنسبة للنقطة الثانية فيمكن تعديلها إذا حصلت شركة البترول التركية من العراق على امتياز جديد.

وفى أعقاب مؤتمر نيويورك حذرت الخارجية الأمريكية الحكومة البريطانية من استمرار موقفها المتشدد، ونصحت بإعطاء المصالح الأمريكية فرصة كاملة. وبعد هذا التحذير، لاحظ المسئولون الأمريكيون تصرفات ودية من جانب المسئولين البريطانيين، وتأكد هذا الإتجاه خلال زيارة كادمان غير الرسمية فى يناير ١٩٢٢ ، فقد حضر كادمان (ممثلاً للشركة الأنجليزية - الفارسية) ليتناقش مع بيدفورد (رئيس شركة ستاندرد اوف نيوجرسى) بشأن الامتياز الذى انتزعته الأخيرة من الأولى فى نهاية سنة ١٩٢١ ، وقد امتدت المناقشات إلى العراق وشركة البترول التركية، ذلك لأن الشركات الأمريكية كانت تحاول الاتفاق مباشرة وبطريقة خفية مع الحكومة العراقية من وراء ظهر

البريطانيين للحصول على امتياز مماثل لذلك الذى حصلت عليه «شركة ستندارد اوف نيوجرسى» فى فارس، وكان هذا أمر يهم شركة البترول الأنجليزية - الفارسية ، لأنها كبرى الشركات المساهمة فى شركات البترول التركية العاملة فى العراق، وكان للدور الذى لعبته شركة «ستندارد اوف نيوجرسى» فى انتزاع امتياز استثمار البترول فى شمال ايران من أيدى البريطانيين أثر كبير جعل بريطانيا تشعر بضرورة التفاهم بين مصالح الدولتين (بريطانيا والولايات المتحدة) فالأمر لم يعد يقتصر على ميدان العراق، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا فى حاجة إلى تأييد الولايات المتحدة فى كثير من المشكلات العالمية ومنها مايتصل بالشرق الأوسط والتسوية مع تركيا.

وخلال زيارته عبر كادمان عن قلقه إزاء التنافس على البترول العراقى فى حديث له مع ميللسبو فى ١٦ يناير ١٩٢٢ ، وقال: إن هذا الارتباك فى المصالح مسألة حساسة بالنسبة للتعاون الإنجليزى - الأمريكى، واعترف كادمان بأن أصحاب رأس المال الأمريكى والمهندسين الأمريكيين فى حاجة إلى تنفيذ خططهم فى استثمار بترول العراق، وكان أسلوب كادمان كما هو واضح يتسم بالمرونة والتقارب مع ممثلى صناعة البترول الأمريكية.[٤٢]

وفى الوقت الذى كانت فيه المجموعة الأمريكية تلعب الدور الرئيسى فى خدمة المصالح الأمريكية، كان شيستر مع بداية عام ١٩٢٢ يطالب بالاعتراف بحقوقه. وسنرى فيما بعد أن الخارجية الأمريكية سوف تذهب إلى مؤتمر لوزان وهى تحمل جميع مطالب مواطنيها فى العراق، ساعية وراء تحقيق أكبر قدر منها.

٦-بوادر اتفاق بريطانى - أمريكى:

على أى حال، مع بداية عام ١٩٢٢ حدث تراخ ملموس فى تبادل المذكرات بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، وربما كان سببه مرونة الموقف

البريطانى الأخير، ولم يكن بوسع الدبلوماسية الأمريكية المعلنة العمل بوسائل أخرى. وهكذا وقع على الشركات الأمريكية الكبرى مهمة تنظيم نفسها استعدادا للعمل المشترك، واستعدادا للمناقشة، إذا كان فى الإمكان عقد اتفاق تجارى مع الشركات العاملة فى شركة البترول التركية، وإذا تمكنت الشركات من عمل ذلك، فإن الخارجية الأمريكية ستقترح مشروعا جديدا لتنظيم هذا العمل، تراعى فيه «علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية».

وباعتباره ممثلا للشركات الأمريكية السبع الكبرى، زار بيدفورد (رئيس شركة ستندارد اوف نيوجرسى) الخارجية الأمريكية فى ٢٢ يونية ١٩٢٢، ليؤكد على موقفها من المناقشات التى يمكن أن تدور بين كل من المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية فى العراق. وعندئذ أوضحت الخارجية موقفها فى تأكيدها على مبدأ المساواة فى الفرص وعلى مدى شرعية امتياز شركة البترول التركية، كما أوضحت أن موقفها هذا لايهدف إلى صياغة النظريات السياسية أو وضع العقبات، أو إطالة النزاع الدبلوماسى غير المرغوب فيه، أو ماشابه ذلك، بهدف تعويق المصالح الأمريكية عن الاستفادة من الفرص التى جاهد الممثلون الدبلوماسيون الأمريكيون للحصول عليها، ولكنها تهدف إلى حل الأمور حلا جذريا، وأعلنت أن لامانع لديها فى دخول المصالح الأمريكية مع المصالح البريطانية فى مفاوضات نهائية على شرط أن يسمح بالمساهمة لأى شركة أمريكية كبرى ترغب فى المشاركة، دون استثناء أى منها، وأن يتم تحديد الموقف القانونى لامتياز شركة البترول التركية بناء على الوسائل التى اقترحتها الخارجية الأمريكية من قبل (يعنى التحكيم). وعلق بيدفورد على الشرط الأول للخارجية فأكد أن مجموعة الشركات الأمريكية American Group، المقترح تكوينها تحت اسم «شركة تنمية الشرق الأدنى The Near

East Development هى التى ستمثل الشركات الأمريكية مجتمعة. وبالنسبة للشرط الثانى، اقترحت الخارجية الأمريكية أن يتم الحصول على امتياز جديد أو ترخيص مؤكد قانونيا لشركة البترول التركية.

وبعد مرور أربعة أيام على زيارته للخارجية الأمريكية أبرق بيدفورد إلى السير شارلز جرينوى Sir Charles Greenway (رئيس الشركة الانجليزية الفارسية، والذى كان يمثل شركة البترول التركية، باعتبار الأولى كبرى الشركات المكونة للثانية)، يفيده بموقف الخارجية الأمريكية والمقترحات التى وضعتها للمشاركة فى بترول العراق، وكان بيدفورد قد حصل على ثقة الخارجية الأمريكية لمناقشة الأسس العملية للمشاركة الأمريكية فى بترول العراق مع بريطانيا والشركات البترولية على وجه الخصوص، الحرص على تطبيق سياسة الباب المفتوح فى المناطق الواقعة تحت الانتداب أو تحت إدارة الحلفاء. وأوضح بيدفورد لجرينوى Greenway إن وجهة نظر الخارجية الأمريكية هى نفسها وجهة نظر الشركات السبع الكبرى، التى ترى أن النسبة المئوية التى أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لإعطائها للشركات الأمريكية للمساهمة فى البترول العراقى، غير مناسبة بالنظر الى مايجب أن تكون عليه النسبة العادلة للمصالح الأمريكية.(٤٣)

أثمرت الجهود الحكومية فى الولايات المتحدة إلى جانب جهود الشركات حين وظفت فى الضغط على المصالح البريطانية فى العراق، وبدأ الموقف البريطانى يهتز، ووجدت المصالح البريطانية أنه لابد من الاتفاق مع المصالح الأمريكية كما وجدت أن إغلاق الباب تماما فى وجه المصالح الأمريكية سيؤدى إلى وضع مماثل لما حدث فى شمال إيران من ضياع المصالح البريطانية تماما، كما سبق ذكره، وبدأت المصالح البريطانية تضغط على الحكومة

العراقية لكى تبدى تساهلات فى سبيل إنهاء الخلافات بين المصالح المتعارضة.

وبناء على الاتفاق الذى تم بين الشركات الأمريكية من حيث المبدأ، والذى يعد خطوة كبيرة أكثر تقدما فى نشأة صناعة البترول الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، أرسلت المجموعة الأمريكية ممثلها إلى لندن، لحضور المؤتمر المزمع انعقاده فى يوليو ١٩٢٢، وتبادل الآراء مع المصالح البريطانية. وبدأت المحادثات بين مجموعتين:

المجموعة الأولى: هى شركة البترول التركيةThe Turkish Petroleum Company، وتضم: شركة البترول الإنجليزية - الفارسية، وشركة البترول الانجليزية - السكسونية، وكالوست جولبنكيان، وممثل عن الحكومة الفرنسية، (لأن شركة البترول الفرنسية لم تكن قد تكونت بعد)، والوصى على البنك الألمانى وهو بريطانى.

المجموعة الثانية: هى مجموعة الشركات الأمريكية وتضم: شركة ستندارد اوف نيوجرسى، وشركة ستندارد أوف نيويورك، وشركة تكساس، وشركة الأطلنطى، وشركة بترول المكسيك.

وفى الوقت الذى انعقدت فيه جلسات مؤتمر لندن بين الأطراف المذكورة كان على جورج هارفى (السفير الأمريكى فى لندن) - بناء على تعليمات تلقاها من وزارة الخارجية الأمريكية - أن يتتبع بيقظة مناقشات المؤتمر دون الاشتراك فيها. وهكذا كانت المجموعة الأمريكية فى المؤتمر تعمل تحت إشراف ومساعدة وزرارة الخارجية، الى جانب مساعدة وزارة التجارة.[٤٤]

وفى الاجتماعات الأولى للمؤتمر فى يوليو ١٩٢٢، كرس المؤتمرون مناقشاتهم حول مدى استعداد شركة البترول التركية لإعطاء فعالية كاملة

لسياسة الباب المفتوح، التى تتبناها الخارجية الأمريكية فى العراق. وكان بيدفورد Bedford (ممثل المجموعة الأمريكية) يدير الحوار فى المناقشات بناء على اعتبارات ثلاثة:

الأول: خاص بتطبيق سياسة الباب المفتوح فى العراق.

والثانى: خاص بالتأكيد على أن موقف الخارجية الأمريكية لايزال كما هو بالنسبة لرفض امتياز شركة البترول التركية، السابق ذكره.

والثالث: خاص بدور الخارجية الأمريكية فى المفاوضات مع شركة البترول التركية، فلا يعتبر أى حل لأى مشكلة من المشاكل المتعلقة بالموضوع نافذا مالم توافق عليه الخارجية الأمريكية.

وردا على الاعتبار الثالث ذكر مدير الشركة الانجليزية الفارسية، أنه يجب أن تخضع المفاوضات فى جميع مراحلها لإشراف حكومتى الطرفين، وكذلك الحلول التى يتم التوصل إليها لا يؤخذ بها إلا إذا اقترنت بموافقة الحكومتين البريطانية والأمريكية.(٤٥)

وهكذا يتضح إصرار الخارجية الأمريكية فى استمرار إشرافها على مصالح الشركات الأمريكية فى الخارج، بل إنها تجعل من نفسها المرجع الأخير للموافقة على أى تسوية يمكن التوصل إليها بين مصالح مواطنيها والمصالح البريطانية. وهذا الموقف هو الذى دفع ممثلى الشركات البريطانية إلى ضرورة إدخال الدور الرسمى للحكومة البريطانية فى ترتيب التسوية النهائية.

وفى سبيل الوصول إلى مخرج لتطبيق سياسة الباب المفتوح، قدم تيجل

وهارفى مسودة مشروع عرف بالبيان «أ»، خلاصة هذا المشرع الأمريكى:

أن تختار شركة البترول التركية لأعمالها الاستكشافية خلال سنتين من توقيع الامتياز، مالايزيد عن ١٢ قطعة أرض مساحة كل منها ١٦ ميلا مربعا، أما باقى مساحة الامتياز، هى ١٥ ألف ميل مربع، فتكون مفتوحة لتؤجر من الباطن لأى مسئول، منفردا كان أو فى جماعة، على أن تقسم هذه المساحة إلى قطع كل منها ١٦ ميلا مربعا، ويكون التأجير بالمزايدة العلنية، ولايحق للشركة التركية نفسها أن تقوم باستغلال هذه القطع، ويهدف ذلك المشروع إلى حصر فاعلية شركة البترول التركية فى مساحة ضيقة من العراق، ليتسنى للشركات الأمريكية فيما بعد الحصول على امتيازات انفرادية.(٤٦)

ولكن هذا المشروع لقى معارضة شديدة من جانب المساهمين فى شركة البترول التركية الذين استندوا فى معارضتهم إلى ماتم بينهم من اتفاق قبل الحرب. وفشلت بذلك المحاولات الأمريكية فى مؤتمر لندن.

وعلى أثر ذلك قدم بيدفورد، فى ٢١ يولية، مذكرة إلى الخارجية الأمريكية أورد فيها مناقشاته مع السفير الأمريكى فى لندن، (جورج هارفى)، وكذلك مع المسئولين فى شركة البترول التركية، موضحا فيها خطة استثمار البترول العراقى. لقد كانت المجموعة الأمريكية تعمل بحرية تامة، وتتشاور مع الخارجية الأمريكية وكانت شركة ستندارد اوف نيوجرس، هى المسئولة عن إدارة المفاوضات نيابة عن مجموعة الشركات.(٤٧)

وفى أول أغسطس ١٩٢٢ أحاط السفير هارفى وزير الخارجية الأمريكى علما بأن أعضاء شركة البترول التركية، أبدوا استعدادهم للموافقة على نسبة ١٢ ٪ كحصة للمجموعة الأمريكية، ولكن هذه النسبة بدت مخفضة جداً فى

نظر الخارجية الأمريكية، وإن كانت أهميتها ترجع إلى أنها علامة على تطور ملموس فى الموافقة على المشاركة الأمريكية، فالصعوبات التى كانت تقف حائلا دون مشاركة الولايات المتحدة فى البترول العراقى قد زالت، وأصبحت المسألة أمام وزارة الخارجية تتمثل الآن فى نسبة المشاركة وليس فى مبدأ المشاركة، وظلت تلك النسبة تشكل حجر عثرة فى طريق المصالح الأمريكية لمدة طويلة.

وبعد ذلك ببضعة أسابيع رفعت نسبة المشاركة التى أبدت شركة البترول التركية استعدادها لمنحها للمصالح الأمريكية إلى ٢٠٪ ،وعلى الفور أحاط بدفور علم وزير الخارجية بذلك، وطلب منه رأى الوزارة فى تلك النسبة، لأن البريطانيين حريصين على تجنب الصدام مع الولايات المتحدة، كما أبدى له استعداد المجموعة الأمريكية للموافقة على نسبة العشرين بالمائة المذكورة، وأجاب وزير الخارجية على ذلك بأن الخارجية مضطرة لمواجهة المسألة برمتها مواجهة جادة وطالب بكامل الحقوق التى يجب أن تتمتع بها الشركات الأمريكية.

وفى ٢٢ أغسطس كتب وزير الخارجية الأمريكى إلى تيجل موضحا أنه فى استناده إلى سياسة الباب المفتوح، لايهدف إلى وضع عقبات فى طريق المشاركة الأمريكية فى الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، ولكنه يرى من الأفضل: أن تتاح الفرصة كاملة للشركات الأمريكية، إذا رغبت فى ذلك. وأضاف وزير الخارجية أنه يساند تماما المصالح الاقتصادية الأمريكية، وأن الشركات الأمريكية مطالبة بأن تقرر ما إذا كانت هذه الفرصة مناسبة لها، و إذا كانت كل الشركات الأمريكية مهتمة بالمساهمة فى استثمار مصادر البترول

العراقى فإنها مدعوة للمشاركة اذا لم تكن هناك محاولة لتأسيس احتكار لصالح شركة البترول التركية، وأكد أن الخارجية لاتعتبر مشروع الإيجار من الباطن، السابق ذكره، مناقصاً لسياسة الباب المفتوح.[٤٨]

استغرقت محادثات مؤتمر لندن، بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية شهرى يولية وأغسطس لعام ١٩٢٢ بهدف وضع أسس مناسبة لتطبيق سياسة الباب المفتوح وكان من نتائج المؤتمر، أن تدفع العائدات للعراق على أساس بنود الامتياز والحقوق المخولة لشركة البترول التركية، بناء على نتائج التفاوض، وعلى أساس مبلغ مقرر لكل طن مستخرج، ويجب أن تنحصر اعمال الشركة المقترحة للعمل فى العراق فى إنتاج البترول الخام ونقله إلى مياه التصدير، أما فى مجال التكرير والتسويق فيكون ذلك إلى الحد الضرورى لتزويد العراق بحاجته الداخلية.

انتهى مؤتمر لندن دون التوصل إلى حل نهائى أوحاسم بالنسبة لمشاركة المصالح الأمريكية، ومع ذلك فإن صيف ١٩٢٢ شهد نهاية الخطوة الأولى من المناقشات، وهى الموافقة على المشاركة الأمريكية من حيث المبدأ. أما نسبة تلك المشاركة فظلت قائمة كحجر عثرة فى سبيل التسوية. ولكنه كان من الواضح على جانبى الأطلنطى أنه لابد من التسليم للمصالح الأمريكية.

* * *

ويمكن تلخيص التطورات السابقة على النحو التالى: محاولات من جانب الشركات الأمريكية والمواطنين الأمريكيين تفشل فى تحقيق أى نجاح. وتتدخل الخارجية الأمريكية لمساندتهم فى مواجهة المصالح البريطانية. وتبدأ

الخارجية الأمريكية بذلك مرحلة من النزاع الدبلوماسى مع الخارجية البريطانية، ويتبادل الطرفان مجموعة من المذكرات الرسمية، وضح كل منهما فيها تصوره عن أصول سياسة الإنتداب فى المناطق التى أخذها الحلفاء من الامبراطورية العثمانية، وربطوا بين تلك السياسة وبين المساواة فى توزيع مكاسب مابعد الحرب، ونادت الحكومة الأمريكية بتطبيق سياسة الباب المفتوح، واستندت بريطانيا فى رفض تلك السياسة إلى المواثيق الدولية والاتفاقيات التى تناولت التسوية العامة فى المنطقة، وحول هذه النقاط دار خلاف كبير، ولم ينته إلى إرضاء أى من الطرفين، وفى ذلك الوقت مارست مجموعة الشركات الأمريكية دورا هاما فى التكتل لمواجهة المصالح البريطانية، ونجحت فى عقد عدد من المؤتمرات مع الشركات البريطانية، وضعت فيها الخطوط الأساسية لتسهيل التسوية العامة، وأخيرا انتهينا إلى عرض مادار فى مؤتمر لندن الذى أسفر عن كسر حدة المصالح البريطانية فى رفض مشاركة المصالح الأمريكية، وبقى الخلاف معلقا حول نقطة واحدة هى نسبة مشاركة المصالح الأمريكية فى البترول العراقى.

أما منطقة الشرق الأوسط فقد شهدت مع نهاية صيف ١٩٢٢ تطورات جديدة تتلخص فى الحرب بين تركيا واليونان، وظهور تركيا الجديدة، وإنكارها معاهدة سيفر، وإثارة مسألة متصلة بالبترول العراقى هى مسألة الموصل، وقد أخرت هذه الظروف الجديدة حل النزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول بترول العراق لعدة سنوات، فقد كان كل شىء معد للاتفاق، ولكن هذه التطورات أفسدت الأمر على المفاوضين فأجلوا النظر فى المشروعات المقترحة، وهكذا سار تطبيق مبادىء سياسة الباب المفتوح إلى منتصف الطريق، ولكن فى لوزان ستتضح أمور جديدة.

حواشى الفصل السابع

1. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, vol.2, pp. 81. 87.

٢ـ السيد عبد الرزاق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية جـ١، ص ٢١٩-٢٢٢.

٣ـ انظر: «العراق الممتاز» و«الوقائع العراقية» و «دجلة».

4. Howard, H., **King. Crane Commission**, p. 356

5. Earle, M., **Turkey, Baghdad Railway and the Great Powers**, p. 336.

٦ـ السيد عبد الرزاق الحسنى، مرجع سابق جـ١، ص٥، ٦.

٧ـ «دجلة»، العدد ٨ فى ٣يوليه ١٩٢١

٨ـ ميتزن وليامه - بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠ـ١٩٤٨، ص٢٢.

9 . Foster, H., **The Making of Modern Iraq**, p. 94.

10. Monroe, E., **Philby of Arabia**, pp. 53. 55.

11. Foster, **op.cit.**, pp. 97,98.

12. De Novo, **American Interests and Policies in the Middle East, 1900.1939**, p. 177.

13. Earle, **op.cit.**, p. 337.

14. Shwadran, **The Middle East Oil and the Great Powers**, pp. 206, 207

15. Hamilton, C., **Americans and Oil in the Middle East**, p. 91

١٦ـ ألن نفنز وهنرى ستيل، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٤٥٩، ٤٦٠.

١٧ـ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ١٢٧.

١٨ـ حكمت سامى سليمان، نفط العراق، ص ١٢٧.

19. Earle, **op.cit.**, p. 338.

٢٠ـ بروكس، البترول والاستعمار في الشرق، ص ١٠٣.

21. Hurewitz, **op.cit.**, vol. 2, pp. 77. 79.

22. De Nora, **op.cit.**, p. 178.

23. Howard, **op.cit.**, p. 52.

24. De Novo, **op.cit.**, p. 177.

25. Fanning, **American Oil Operations abroad**, p. 4.

26. **Ibid.**p.5.

27. Foster **op.cit.**, p. 105.

28. Stocking, **Middle East Oil**, p 54.

29. Shwadran, **op.cit.**, p. 207.

٣٠ـ راشد البراوى، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص ١٨٠، ١٨١.

31. De Novo, **op.cit.**, pp. 180 , 181

32. Foster, **op.cit.**, p. 106.

33. Shwadran, **op.cit.**, p. 208.

34. De Novo, **op.cit.**, p. 208.

٣٥- فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٣٠٩

36. Beard, **The Presidents in American History**, pp. 133. 135, 204. 205.

37. Foster, **op.cit.**, pp. 108, 109.

38. De Novo, **op.cit.** p. 183, 184.

39. **Ibid.**, pp. 184,185.

40. Shwadran, **op.cit.**, p. 209.

41. R.1.1.A., **Britain and the United States**, p. 164.

42. Hamilton, **op.cit.**, p. 84.

43. Shwadran, **op.cit.**, p. 212.

44. Zischka, **La Guerre Secréte pour Le Petrole**, p. 137.

٤٥ـ محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، ص ١٤

46. Shwadran, **op.cit.**, 212.

47. Stocking, **op.cit.**, pp. 55,56.

48. Shwadran, **op.cit.**, p. 213.

الفصل الثامن

المصالح الأمريكية ومؤتمر لوزان
(١٩٢٢ - ١٩٢٣)

١ـ مقدمة

٢ـ موقف الحكومة الأمريكية فى مؤتمر لوزان.

٣ـ تنظيم أعمال المؤتمر ودور الأمريكيين فيه.

٤ـ موقف الحكومة الأمريكية من تسوية مسألة الموصل.

٥ـ نشاط شركات البترول الأمريكية إبان انعقاد المؤتمر.

٦ـ تطور إمتياز شيستر ونهايته.

٧ـ تقويم أعمال المؤتمر.

المصالح الأمريكية ومؤتمر لوزان

(١٩٢٢ - ١٩٢٣)

١- مقدمة:

لم تنته حالة الحرب بين الحلفاء وتركيا بانتهاء العمليات العسكرية فى سنة ١٩١٨ . وأراد الحلفاء إنهاء تلك الحالة وتسوية مصالحهم فى منطقة الشرق الأوسط، ولذا دعوا إلى عقد اتفاق سلام مع تركيا وحل المشكلات الناجمة عن حالة الحرب . خاصة وأن معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) لم تبرم من جانب تركيا الكمالية او الحلفاء. وفى ٢٧ أغسطس ١٩٢٢ وجهت حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا الدعوة إلى حكومات كل من الولايات المتحدة واليابان ورومانيا واليونان ويوغوسلافيا وحكومة استانبول وحكومة المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة لعقد مؤتمر فى لوزان بسويسرا.

ثم دعيت كل من روسيا وبلغاريا للاشتراك فى مناقشات المضايق. وفى هذه الأثناء زالت حكومة استانبول من الوجود ومثلت فى المؤتمر حكومة انقرة وحدها. ولم تدع الحكومة العراقية للمؤتمر رغم أنها حاولت حضوره، ومع ذلك فقد أرسلت جعفر العسكرى وزير الدفاع، وتوفيق السويدى، احد موظفى وزارة العدل، إلى لوزان لموافاتها بأخبار المؤتمر.

وبالفعل بدأ المؤتمر أعماله، وعقدت جلساته على فترتين: الأولى من ٢٠ نوفمبر إلى ٤ فبراير ١٩٢٣، والثانية من ٢٣ أبريل إلى ٢٤ يولية ١٩٢٣ . ومؤتمر لوزان يعتبر واحد من الاجتماعات العالمية الهامة بعد الحرب العالمية الأولى، فالمناقشات التى دارت فيه كانت على درجة كبيرة من الأهمية، فإلى جانب أنه قرر مصير تركيا، فقد وضع أسس العلاقات ورسم

الحدود بين الدول فى منطقة الشرق الأوسط، والمعاهدة التى نتجت عنه، والموقعة فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣، والتى تم تبادل التصديق عليها فى ٦ أغسطس ١٩٢٤، هى المعاهدة الوحيدة بعد الحرب العالمية الأولى التى تمت فيها التسوية بالمفاوضات[١].

٢- موقف الحكومة الأمريكية فى مؤتمر لوزان:

لقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى وهى أقرب إلى اتباع سياسة العزلة منها إلى المشاركة فى حل المشكلات الدولية، فهى لم تكن فى حالة حرب مع تركيا، ولاترغب - تبعا لذلك - فى الاشتراك فى المناقشات الخاصة بالتسوية النهائية لمسائل مابعد الحرب، كما أنها لم تكن من قبل شريكة فى وضع المعاهدات السرية لتقسيم الامبراطورية العثمانية، مثل اتفاق سايكس - بيكو، ولكنها كدولة كبرى لابد أن تحافظ على مركزها، وأن تشارك فى صنع السلام فى العالم، وأن تعين الدول الأوروبية على ترتيب أمورها بعد الحرب وأن تساهم برؤوس أموالها فى إصلاح ماخربته الحرب. وقد أدرك الحلفاء قيمة الدور الذى يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة بالمساهمة فى حل المشكلات الدولية. ومن هنا كان مغزى توجيه الدعوة إليها لحضور اجتماعات لوزان.

يفسر ما سبق التردد الواضح فى موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء مؤتمر لوزان، فهى قد أبت أن تأخذ على عاتقها أية مسئوليات، وأعلنت عن هذا الإتجاه كموقف رسمى لها. ولكن ذلك لم يكن يعنى أن الولايات المتحدة اتجهت إلى العزلة بمفهومها الشائع، ولايعنى أن الحكومة الأمريكية لم تكن تبالى بالسياسة العالمية. ولكنه يعنى فقط أنها لم تعد ترى ضرورة للقيام بدور قيادى فى السياسة العالمية، لتأمين سيطرة رأس المال الأمريكى ، واكتفت

بمراقبة ماتفعله الدول الأخرى عن كثب، وبالتدخل فى مناسبات معينة لدعم مصالح الشركات الأمريكية، ذلك كله يفسر لنا أيضا موقفها من المؤتمرات الدولية الأخرى. وقد نمت المصالح الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة نتيجة لتلك السياسة، وكان للتأييد الدبلوماسى الذى أعطته الحكومة الأمريكية لشركاتها الخاصة أثره الواضح فى أن أصبح لتلك الشركات أقدام فى كل مكان، وهى تجربة طبقت بإتقان فى منطقة الشرق.

والولايات المتحدة الأمريكية بإسهامها فى تسوية أمور الشرق الأوسط، إنما كانت تعمل على المحافظة على مصالحها هناك وعلى تنمية تلك المصالح، فهى تصر على أن تتساوى مع أية دولة أخرى لها مصالح فى هذه المنطقة، معتمدة فى ذلك على تطبيق سياسة الباب المفتوح. وهى إذا كانت تود ألا تترك أية فرصة اقتصادية مناسبة فى هذه المنطقة بالذات، أو فى غيرها دون أن يكون لها نصيب فيها، إلا أنها كانت تعلن أنها مستعدة – فى نفس الوقت – لأن تتنازل عن مصالحها وحقوقها إذا فعلت الدول الأخرى نفس الشىء. ذلك الإتجاه فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى المجال الاقتصادى على وجه الخصوص يبين بوضوح أنها قد دخلت فى صراع استعمارى حقيقى وأنها صارت تحرص على ألا تتفوق عليها إحدى الدول الأوربية الكبرى.

كانت حكومة الولايات المتحدة تود الإبتعاد عن المشكلات الدولية، ولكنها فى نفس الوقت كانت حريصة على تأمين مصالحها فى الخارج، وهو أمر لايمكن تحقيقه إلا بالمساهمة بنصيب فى السياسة الدولية، لذلك رأت الحكومة الأمريكية أن ترسل مذكرة إلى الدول المشتركة فى مؤتمر لوزان تحيطهم فيها علما بما لها من مصالح فى منطقة الشرق الأوسط ينبغى عليهم مراعاتها فى مناقشات المؤتمر، كما رأت إرسال مندوبين عنها يكونون بمثابة

مراقبين لايشتركون فى المناقشات الدائرة فى المؤتمر، وإنما يسهمون فى توجيه تلك المناقشات، وأن يقتصر دورهم على تقديم مزيد من التفصيلات لتوضيح موقف الولايات المتحدة فى ضوء ما تناولته المذكرة الرسمية التى أرسلتها الحكومة الأمريكية إلى الدول الكبرى (فى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢) وعلى هؤلاء المراقبين أيضا أن يحيطوا حكومتهم علما بمواقف الدول الأوروبية الكبرى بشأن المسائل التى تكون فيها المصالح متبادلة[٢].

ونلاحظ هنا أن الولايات المتحدة أرادت أن تلحق بركب الدول الاستعمارية، ولكن بأسلوب جديد، فكان أن دعت إلى اقتسام مناطق الثروة الاقتصادية فى العالم على أساس من نظريات معلنة لاتثير الشبهات فى مواقفها.

وعلى هذا الأساس أرسلت حكومة الولايات المتحدة مذكرتها (٣٠ اكتوبر ١٩٢٢) إلى حكومات كل من انجلترا وفرنسا وايطاليا، باعتبارها دول الحلفاء المنتصرة، بغرض توضيح بعض النقاط المحددة التى تبين الاهتمامات الخاصة للحكومة الأمريكية، وهذه تتلخص فيما يلى[٣]:

١- حماية مصالح غير المسلمين.

٢- حماية معاهد الخدمات الإنسانية والتعليم والعقيدة.

٣- حماية النشاط الاقتصادى بإتاحة الفرص - دون تحيز أو تفضيل- فى الاستثمارات الاقتصادية لجميع الدول.

٤- تعويض الخسائر الأمريكية فى تركيا.

٥- حماية الأقليات.

٦- التأكيد على حرية المضايق.

٧- توفير فرص مناسبة للبحث والدراسة الأثرية.

تبدو المصالح الأمريكية فى هذه المذكرة وقد اتسمت بسمة إنسانية، وقد لعب التبشير دورا أساسيا فى خدمة هذه المصالح وذلك بتهيئة الظروف المناسبة لقيام تلك المصالح فى المنطقة عن طريق التعليم والتطبيب والخدمات الاجتماعية وغيرها.

وحذرت الولايات المتحدة من رفض أى من البنود التى أوردتها فى مذكرتها بخصوص مصالحها. فذكرت أنه فى حالة الاعتراض من جانب الحلفاء على أى من المطالب التى قدمتها حكومة الولايات المتحدة، أو عدم الالتزام بها عندئذ يكون من المناسب أن تلفت الخارجية الأمريكية نظر الدول لموقف الولايات المتحدة من المعاهدات والاتفاقيات السرية التى وقعها الحلفاء دون اشتراك الولايات المتحدة فيها، والولايات المتحدة تعلم أن هذا الاجتماع فى لوزان لم يعقد خصيصا لمناقشة مسائل الأراضى التركية بمشاكلها السياسية والاقتصادية، كما حدث فى الاتفاق الثلاثى (سيفر ١٩٢٠) وأنه من الواضح أن الحلفاء لايرغبون فى أن تكون هذه الاجتماعات مخصصة لذلك (٤).

كذلك بينت حكومة الولايات المتحدة فى مذكرتها هذه أنها لا تود أن تقوم بنشاط يكون من شأنه أن يربك الحلفاء فى الجهود التى يقومون بها لتأمين السلام، كما أنها لاتريد أن تقوم بعمل يؤدى إلى تشابك وتعقيد مصالح الدول الأخرى، إذا كان مبدأ التساوى فى الفرص لجميع الدول لايزال قائما، وهى بذلك لاتسعى لأن تكون فى مركز متميز، ولكنها تريد أن تحمى مصالحها وحقوقها وتؤكد على سياسة الباب المفتوح، وفى النهاية فإنها تريد أن تحمى مواطنيها وتخدم المصالح الإنسانية فى الشرق الأوسط.

واضح من خلال كلمات المذكرة الأمريكية للدول الكبرى ان الولايات

المتحدة تتكلم بمنطق القوة وبمنطق المثالية فى آن واحد، وهو مالانلاحظه فى التطورات التى ستجرى فى المؤتمر فيما بعد. لقد كان ما أعلنته الحكومة الأمريكية شيئا، وماسلكه ممثلوها فى صالات وطرقات وقاعات اجتماعات المؤتمر شيئا آخر تماما.

ولكى تكتمل الصورة، وتضمن الولايات المتحدة نجاح خطتها فى عرض مصالحها فى المؤتمر، أرسل وزير الخارجية الأمريكى (هيوز Hughes)، إلى سفرائه فى عواصم الدول الكبرى (لندن وباريس وروما) مذكرة مماثلة لتلك التى أرسلها لحكومات نفس الدول، أوضح فيها خطة عمل الولايات المتحدة واتجاهاتها السياسية، فبين أن الولايات المتحدة لم تكن فى حالة حرب مع تركيا، وبالتالى فهى لن توقع على معاهدة السلام التى ستكون ثمرة النشاط الأساسى للمؤتمر، ورغم ذلك بين هيوز أن الولايات المتحدة ترى أنه من غير الممكن للحلفاء أن يديروا المناقشات فى المؤتمر دون أن يأخذوا بعين الاعتبار وجهة النظر الأمريكية والمسائل التى تهتم بها حكومات الولايات المتحدة. والوزير الأمريكى إنما يؤكد بذلك أن المندوبين الأمريكيين فى المؤتمر سيقومون بعرض المصالح والاهتمامات الأمريكية سواء عرضه الحلفاء عن طيب خاطر أو لم يعرضوها[٥]. ويؤكد وزير الخارجية كذلك على اسلوب مناقشة المسائل الاقتصادية على وجه الخصوص فيخاطب الدبلوماسيين الأمريكيين قائلا:

«إن عليكم أن تتحركوا بانفتاح وصراحة وإخلاص مع اعتبارات الذوق فيما يتصل بمسائل البترول».

ويؤكد هيوز فى مذكرته على أن المؤتمر لن ينجح بدون عرض المصالح الأمريكية للمناقشة، كما يؤكد على أن ترك الفرصة للحفاء كى يديروا

مناقشاتهم دون طرح وجهة النظر الأمريكية، أو دون إظهار تأكيدات لحماية تلك المصالح سوف يؤدى فى النهاية إلى إهمال هذه المصالح، وسيضعف أمل الولايات المتحدة فى الحصول على شىء أفضل مما سيحصل عليه الحلفاء، بل من المحتمل أيضا الا يحصل الأمريكيون – فى هذه الحالة – على بعض ما سيحصل عليه الحلفاء. كذلك أحاط هيوز سفراءه علما بالمذكرة التى أرسلها إلى دول الحلفاء الثلاث واعتبارها إنذارا وقاعدة أساسية تستطيع الولايات المتحدة على أساسها أن تشارك فى المؤتمر لحماية مصالحها. كما نبه سفراءه إلى أن الأمريكيين سوف يفيدون من أول فرصة تتاح لهم لعقد معاهدة مع تركيا لحماية المصالح الأمريكية.

كانت حقيقة موقف الخارجية الأمريكية فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية أكثر وضوحا على صفحات الصحف المؤيدة للحكومة، فقالت إحداهها، إن سيادة الولايات المتحدة ليست قائمة على تفوقها فى السلاح، بل على طاقتها الاقتصادية، لأن الأمة التى تسيطر على التجارة ورؤوس الأموال تستطيع أن تسيطر على العالم، كما كشفت الصحف عن حقيقة الأساليب الدبلوماسية التى تتبعها الولايات المتحدة.[٦]

٣-تنظيم أعمال المؤتمر ودور الأمريكيين فيه:

على أي حال، كان ذلك هو برنامج العمل الذى رسمته الخارجية الأمريكية لتحقيق النجاح للمصالح الأمريكية فى مؤتمر لوزان. وافتتح المؤتمر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ وجعل كيرزون (وزير الخارجية البريطانية) من نفسه رئيسا من أجل تحقيق النجاح للمؤتمر، إذ كان طموحه يدفعه إلى شغل منصب رئيس الوزراء فى بريطانيا وساعده مركزه المتفوق هذا على وضع جدول أعمال المؤتمر، وطبقا للتنظيم الذى وضعه كيرزون، قسمت أعمال

المؤتمر بين لجان ثلاث، رأس هو - إلى جانب رئاستة للمؤتمر - **اللجنة الأولى**: التى تختص بمسائل الحدود، والمسائل العسكرية، ونظام المضايق، وكانت تلك المسائل أهم ماشغل المؤتمر من القضايا. -

أما اللجنة الثانية: فرأسها الماركيز الإيطالى كاميللو جارونىMarquis Camillo Grroni واهتمت بمشاكل وقضايا الأجانب والأقليات فى تركيا.

أما اللجنة الثالثة: فقد رأسها الفرنسى كامى باريرCamille Berrere واختصت بالقضايا المالية والاقتصادية، وهى مسائل كان للفرنسيين اهتمام خاص بها. واضح من تقسيم العمل بين اللجان الثلاث أنها تخضع للإشراف البريطانى والفرنسى، وأن الولايات المتحدة لم تشترك بشكل واضح فى أعمال المؤتمر ولكن من الناحية العملية كان الأمر مختلفا تماما.[(٧)]

فقد كان على رأس الوفد الأمريكى إلى المؤتمر: ريتشارد واشبرن تشايلد Richard W. Child سفير الولايات المتحدة فى إيطاليا، كذلك أرسلت الحكومة الأمريكية تعليماتها إلى جوزيف جرو J.C. Grew وزيرها فى سويسرا لحضور المؤتمر، وبعد حوالى أسبوع من افتتاح المؤتمر (٢٦ نوفمبر ١٩٢٢) صدرت الأوامر إلى السير أدميرال بريستول M.L. Bristol مندوبها السامى فى استانبول بالانضمام إلى الوفد الأمريكى فى المؤتمر. ويمكن تفسير إلحاق بريستول بالوفد الأمريكى بازدياد اهتمام الولايات المتحدة بمشكلة المضايق، وخاصة أن بريستول كان له نفوذ واضح فى استانبول، ودراية بما كان يجرى فى الدولة العثمانية، وكان على اتصال بالحوادث فى الشرق الأوسط وقد كان من المقرر أن تعرض مسألة الموصل التى تهم تركيا يوم وصول بريستول (٢٦ نوفمبر ١٩٢٢).[(٨)]

حضر المندوبون الأمريكيون معظم اجتماعات اللجان الثلاث، وكانوا بعد اشتراكهم فى مناقشات اللجان أو متابعتها، يرسلون تقارير وافية إلى حكومتهم بما دار فى تلك الاجتماعات. وقد وقع العبء الأكبر على تشايلد Child فى التفاوض والمناقشة نيابة عن الحكومة الأمريكية، وذلك باعتباره رئيسا للوفد ولثقة الحكومة الأمريكية فى حسن اختياره. أما جروGrew، وبريستول Bristol قد كانا يضطلعان أحيانا بضرورة التدخل لعمل بعض اللقاءات او المحادثات الجانبية.(٩)

وفى المؤتمر كشف تشايلد عن حقيقة مهمته. ذلك أنه كان يعلم ان تعليمات الخارجية قد بلغت فى نفس الوقت إلى حكومات الحلفاء، وفى ذلك المجال قال تشايلد إن مهمته وزملاؤه فى هذا المؤتمر هى: «حماية المصالح الأمريكية الفكرية أو التجارية، الإنسانية أو المالية بدون تمييز».

To protect American interests, idealist or commercial, human or financial, without discrimination

وفهم تشايلد من مذكرة الخارجية الأمريكية إليه (فى ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢) أن الأتراك سيعترضون بشدة على الامتيازات، وان وجهات نظر الحلفاء ستكون متشعبة، وأن دولا معينة سوف تتبادل الامتيازات - بهدف الحصول على ميزات أكبر - دون أن تعود فائدة مماثلة على الأمريكيين. وسوف يكون من الصعب على الولايات المتحدة أن تحافظ على امتيازاتها مصونة كما ترغب. ولذا كان الإصرار واضحا على حماية المصالح الأمريكية والتأكيد على سياسة الباب المفتوح فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة. صحيح أن الحوار كان دائراً بين الأمريكيين والبريطانيين حول سياسة الباب المفتوح، ولكن الأمريكيين زجوا به إلى أجندة المؤتمر لتجعل الأمر معروفاً للجميع.(١٠)

وقد كان إصرار الولايات المتحدة على ضرورة فتح الباب أمام المصالح

الأمريكية، نتيجة طبيعية لدور الولايات المتحدة فى تحقيق النصر للحلفاء على دول الوسط.وقد أوضح هيوز ذلك حين قال: «إن أية قوة لاتستطيع أن تضع أمامنا العراقيل فى المناطق التى اكتسبناها بذلك النصر».[١١]

كانت خطة الولايات المتحدة لإرساء أسس المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط واضحة للمندوبين الأمريكيين وللحلفاء على حد سواء. وكانت النصائح والتوجيهات التى بعثت بها الخارجية الأمريكية إلى ممثليها تحثهم على أن يكونوا دائما فى حومة المناقشات، وألا يضيعو أية ميزة يمكن أن تستفيد منها الولايات المتحدة، وألا يفرتوا أية فرصة لخدمة المصالح الأمريكية. وقد عبر هيوز عن اتجاه الولايات المتحدة فى هذا المجال بقوله: «إننا يجب أن نبقى على عظمة مركزنا كدولة مستقلة، لا تكون شريكة فى الصراعات والتنافس بين الدول التى جعلت من الشرق الأوسط مسرحا للحرب». أي أن الولايات المتحدة رأت أن ماتطالب به فى الشرق الأوسط من حقوقها المشروعة.[١٢]

وفى سبيل ذلك واجه الوفد الأمريكى بعض الصعاب فى المؤتمر، فكان عليه أن يختبر النوايا، وأن يتوسط بنفوذه وينشط للتأثير على شكل التسوية النهائية، التى يجب أن تتم لأجل إقرار السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط. وكانت المشكلة أمام الوفد الأمريكى أنه لايترأس اجتماعات أى من اللجان الثلاث، بل وليست لديه تعليمات بالمشاركة المباشرة فيها، حتى يبقى على العلاقات الأمريكية - التركية أكثر تماسكا. وللتغلب على مثل هذه الصعوبات كان على الوفد الأمريكى أن يكثف نشاطه خارج قاعات مناقشات المؤتمر، بل وخارج البرنامج المحدد له. وقد أبدى أعضاء الوفد نشاطا ظاهرا فى هذا المجال، فكان عملهم الأساسى فى الواقع يتخد شكل لقاءات ومناقشات

ثنائية، ولاسيما ماكان يتم منها فى الصالات والحجرات الفرعية فى قصر اجتماعات لوزان. وذلك فى جلسات مطولة غير رسمية مع تناول المزيد من الشراب حتى ساعات الصباح الأولى، وكان هذا النشاط على أية حال فى صالح الأتراك، ويتضح ذلك مما كتبه جرو «نحن نقوم بدور عادل لصالح الأتراك».

وهكذا سار الدور الأمريكى الأساسى فى المؤتمر فى غير الخط الموضوع للمؤتمر، وكانت المناقشات غير رسمية، والموضوعات المطروحة فى غير جدول الأعمال، وكان ماتم من المناقشات بهذه الصورة، أكثر مما تم فى القاعة الرسمية لاجتماعات المؤتمر، كما كان لهذه المناقشات أثرها القوى فى توجيه مناقشات المؤتمر ذاته. وإذا كانت الولايات المتحدة لم توقع على أى اتفاق أو معاهدة تمت فى مؤتمر لوزان، فمن الواضح أن التأثير الأمريكى فى المؤتمر كان قويا، وانعكس ذلك فى وضع وتشكيل الاتفاقيات التى كانت تتضمن بوضوح وجهة النظر الأمريكية.

لقد كانت سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى ذلك الوقت تمليها ضرورة الدفاع عن مصالحها فى الخارج، بمعنى تنمية التجارة والاستثمارات الأمريكية بالطرق الدبلوماسية، وقد سميت هذه السياسة «بدبلوماسية الدولار» فى جانبها الاقتصادى، تلك السياسة التى تبناها ودافع عنها الرئيس تافت W.H.Taft (١٩٠٩ - ١٩١٣) وقد صرح مبررا اياها بقوله : «ربما كان من المفيد إقرار سياسة تدخل فعال حتى نؤمن لبضائعنا ورؤوس أموالنا فرص استثمار رابحة تفيد البلدين ذوى العلاقة، لأن القضية كانت أن نعلم ما إذا كانت هذه السياسة ستقوم بدورها بنجاح أو فشل». وهو فى ذلك يردد ما كان يقوله الرئيس تيودور زوفلت (١٩٠١ - ١٩٠٩).(١٣)

٤-موقف الحكومة الأمريكية من تسوية مسألة الموصل:

عرضنا فيما سبق موقف الحكومة الأمريكية من مؤتمر لوزان بشكل عام، أما ما يتعلق بالمؤتمر فى حد ذاته، فقد كان عليه أن يواجه مشكلات السلام مع الحكومة التركية الجديدة، ويقرها نهائيا ويسوى مشكلات الحدود السياسية، مثل مشكلة الموصل بين العراق وتركيا، والممرات المائية، مثل مسألة المضايق، إلى جانب مسألة الاستثمارات البترولية الأمريكية، وإمكانية مساهمة الشركات الأمريكية فى استثمارات البترول فى الشرق الأوسط بعامة، وهى مسألة كانت - من وجهة النظر الأمريكية على الأقل - لاتزال معلقة منذ فترة غير قصيرة، كذلك كان على المؤتمر ان يناقش الأوضاع القانونية لامتياز شركة البترول التركية، والإدعاءات المتعلقة به من جانب انجلترا وفرنسا، وهى الإدعاءات التى وافقت عليها الحكومة العثمانية قبل الحرب.

كان هدف مؤتمر لوزان الأول هو عقد اتفاق سلام، وكان جميع الأطراف المشتركين فيه متفقين على ذلك، ويهمنا من المؤتمر علاقته بموضوع المصالح الأمريكية فى المنطقة، وعلى ذلك سنتناول مسألتين أساسيتين :

المسألة الأولى تتصل بالموصل وموقف الولايات المتحدة منها، على الرغم من أنها كانت مشكلة عراقية - بريطانية - تركية صرفة.

والمسألة الثانية تتعلق بالبترول خاصة فى هذه المرحلة من مراحل ما بعد الحرب، التى تميزت بعدم استقرار الأمور فى الشرق الأوسط، ومحاولة تسويتها بشكل أو بآخر. وفى هذا المجال ستبرز مسألة الموصل، وتتعقد بثبوت وجود البترول فيها، مما يؤدى إلى تعقيد مسألة الحدود التركية العراقية بالضروره.

بالنسبة **للمسألة الأولى** الخاصة بالموصل: سأعرض فى عجالة إلى تطور

المسألة وسير عملية التسوية النهائية لها، وموقف الولايات المتحدة من ذلك.[١٤]

من المعروف أن العراق كان تابعا للدولة العثمانية التى دخلت الحرب العالمية الأولى ضد بريطانيا، وفى تلك الحرب احتلت القوات البريطانية أجزاء كبيرة من العراق عدا ولاية الموصل، وذلك حتى توقيع هدنة مدروس Mudros فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٨. وقد نشأت مشكلة الموصل بعد أن احتلتها القوات البريطانيا عسكريا بعد هدنة مدروس ، ولم تدخلها حربا كباقى أجزاء العراق، ونتيجة لذلك أخذ الاتراك الجدد يطالبون بضمها إلى جمهوريتهم الجديدة، التى أقاموها على أنقاض الامبراطورية العثمانية، ولكن البريطانيين كانوا ينكرون عليهم هذا المطلب، ولم يستطع الأتراك فى ذلك الوقت استخدام القوة لتحقيق مطالبهم فيها.[١٥]

وقد حاول كل من كيرزون (رئيس الوفد البريطانى فى مؤتمر لوزان)، وعصمت باشا (رئيس الوفد التركى) مناقشة مسألة الموصل بينهما قبل مناقشتها علناً فى المؤتمر. ولكن مناقشة المسألة بهذا الشكل لم تؤد إلى نتيجة، ولم يبق من خيار سوى عرضها على إحدى لجان المؤتمر الخاصة بمسائل الحدود، لكى يكون أمام الفريقين مجال لعرض وجهات النظر على العالم.

وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ عُرضت مسألة الحدود بين العراق وتركيا فى منطقة الموصل على المؤتمر، ودارت المناقشات على الأسس السكانية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية، لتحديد مصير تلك الولاية، وبعد مناقشات مطولة حول هذا الموضوع فشل المؤتمر فى حسم الخلاف حول الموصل وترك النزاع بدون حل، إلى أن اتفق فى ٢٦ يونية (أى أثناء انعقاد المرحلة الثانية من اجتماعات لوزان) على أن تعمل كل من بريطانيا وتركيا،

وهما طرفا النزاع، على اعتبار بريطانيا ممثلة للعراق، للوصول إلى اتفاق عن طريق المفاوضات المباشرة لإقرار الحدود، فإذا فشلتا فى ذلك ترفع المشكلة إلى مجلس العصبة للمناقشة.

ولكن جهود الدولتين فى سبيل التسوية فشلت أيضا، وأحيلت القضية برمتها إلى عصبة الأمم تبعاً لتوصيات المؤتمر. وفى الجلسة الثالثة عشرة لعصبة الأمم (افتتحت فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤) قرر المجلس تأليف لجنة للتحقيق فى القضية من ثلاثة أعضاء هم: الكونت تيليكى Teleki وهو جغرافى ممتاز، وينتمى إلى دولة المجر الصديقة لتركيا. والمسيو دى فرسن Virsen وزير السويد المفوض لدى رومانيا، وهو من دولة محايدة، والكولونيل بوليس Paulis وهو ضابط بلجيكى متقاعد وينتمى إلى دولة صديقة لانجلترا. وكان المجلس قد قرر مقدماً خطا للحدود يعرف باسم «خط بروكسل» يراعيه الطرفان إلى أن تتم التسوية النهائية. ثم قدمت تلك اللجنة المنبثقة عن العصبة تقريراً يقضى بعدم تقسيم المنطقة موضوع النزاع حرصاً على مصلحة الأهالى، كما اقترحت أن يكون انضمام المنطقة إلى العراق تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ عاما. وفى خلاف هذه الأحوال يكون من الأصلح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية.(١٦)

رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة فى ٢٥ يوليو ١٩٢٥، وفى اجتماعات سبتمبر من نفس العام اعترض ممثل تركيا، لأن المجلس ليس له الحق فى منح الموصل للعراق مع وجود انتداب بريطانى فيه، فتركيا لم تعترف مطلقاً بالانتداب، ولذلك أحال المجلس المسألة إلى محكمة العدل الدولية لتبدى رأيها القانونى حول صفة قرار مجلس العصبة، باعتباره تحكيما أو توصية أو وساطة، وحول اعتبار القرار نافذاً بالإجماع أو الأغلبية، وعما إذا

كان جائزاً لممثلى الطرفين المتنازعين الاشتراك فى التصويت على القرار. وجاء رد المحكمة فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، يلزم الطرفين بالامتثال لقرار المجلس، ويكون تعييناً نهائيا للحدود، ويكون بالإجماع، ويشترك فى التصويت ممثلو الطرفين.

ثم صدر قرار مجلس العصبة فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ بإعطاء ولاية الموصل للعراق، وألحق بالقرار شرط يوجب على بريطانيا والعراق الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة تجعل مدة الانتداب البريطانى ٢٥ عاماً. وفى عام ١٩٢٦ بدأ الإعداد من جانب العراقيين لعقد مثل هذه المعاهدة، وبذلك انتهت مسألة الموصل.

كان ذلك عرضاً موجزاً لمشكلة الموصل، أوردتة كمقدمة للحديث عن مصالح الولايات المتحدة والدول الأخرى فيها، لاسيما وأن تلك المصالح تدخلت تدخلاً واضحاً فى سير عملية التسوية النهائية للمكشلة، فالصراع حول الموصل قد أبان المصالح المختلفة والبواعث الخفية التى دفعت الأطراف المباشرة وغير المباشرة لاتخاذ القرار النهائى.

فبالنسبة للأتراك، لم يكونوا فى موقفهم من المشكلة ورغبتهم فى استعادة ولاية الموصل مدفوعين بدوافع اقتصادية، بقدر ما كانوا مدفوعين بدوافع قومية، إلى جانب عوامل أخرى استراتيجية وحربية، وظل هذا موقفهم حتى لحظة إنهاء المشكلة بقرار العصبة بضم الموصل إلى العراق.[١٧]

وبالنسبة للبريطانيين فإن دوافع موقفهم كانت تبدو أكثر تعقيداً من دوافع الأتراك، ذلك أن لدى البريطانيين اعتبارات استراتيجية للدفاع عن امبراطوريتهم، والعراق بما فيه الموصل، صار حيوياً للامبراطورية البريطانية،

ومنطلقاً هاماً للتوسع فى منطقة الشرق الأوسط. ويؤكد ذلك المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى Toynbee ، فهو يرى أن الأسباب غير البترولية هى التى جعلت بريطانيا تأخذ موقف التشدد فى مسألة الموصل، ونظراً لأهمية العراق بعامة بالنسبة لبريطانيا، فقد أكد أحد رجال الدين البريطانيين الذين لهم تجربة طويلة فى العراق ماقاله توينبى حين كتب فى سنة ١٩١٧ كتابا صغيرا أسماه «العراق مفتاح المستقبل» Mesopotamia : The key to the future [١٨] .

وعلى أية حال، فإن موضوع الاهتمامات البريطانية فى العراق مجال للعديد من الآراء. ومن المعروف أن بريطانيا كانت مدفوعة فى موقفها من الموصل بدوافع بترولية إلى جانب الدوافع الأخرى، السياسية والاستراتيجية والاقتصادية بالإضافة إلى ذلك، فقد كلف العراق البريطانيين ملايين الجنيهات وآلاف الأرواح للحصول عليه عنوة من الأتراك فى الحرب، فضلاً عن نفقات إدارته بعد ذلك. وبالطبع فإن البريطانيين كانوا حريصين على استرداد ما انفقوا.

وفيما يتعلق بدور البترول العراقى فى تمسك بريطانيا بالعراق والموصل، يقول لويد جورج، رئيس الوزراء البريطانى وقتئذ بهذه المناسبة، إن الموصل «أهم منطقة فى العراق وذلك لغناها بالموارد والثروات الطبيعية». صحيح أن البترول لم يتدفق فى العراق إلا بعد ذلك (١٩٢٨) ولكن الأبحاث الجيولوجية المختلفة كانت تصف جوف أراضى العراق وخاصة الموصل بأنها «بحيرة ضخمة من البترول».

والواقع أنه لا يمكن إنكار دور البترول فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد استخدامه فى تسيير البحرية البريطانية منذ عام ١٩١٣، وبالقياس إلى ضآلة ما تملكه الشركات البريطانية من

فى مناطق أخرى من العالم، بالمقارنة إلى ما تملكه الشركات الأمريكية مثلاً، وقد كان لهذه الحقيقة أثر كبير فى دفع بريطانيا نحو سياسة اقتصادية بترولية عنيفة، ولاسيما بعد أن أصبح للاستعماريين التقليديين نفوذ قوى فى توجيه السياسة الاقتصادية البريطانية ، وكانت السيطرة على بترول العراق واحدة من الأهداف الرئيسية لهم.

وعن مقال افتتاحى لجريدة «كاثيميرينى» Kathimerrine التى تصدر فى أثينا، عن مشكلة الموصل، نقلت جريدة «وادى النيل» المصرية تقول: «تباحثت جمعية الأمم (عصبة الأمم) بقضية الموصل وهى أهم مركز للزيت فى آسيا، ومما يثير الدهشة أن انجلترا لاترغب فى المحافظة على الموصل حبا للحرية ولا محافظة على حقوق العراق، وأن كل رجل عرك السياسة ولو قليلاً يعرف أن انجلترا لا تعرض نفسها للخطر فى حرب، لو لم توجد آبار زيت فى الموصل تستغلها انجلترا لحسابها».

وقد دلت الاحداث فيما بعد على صحة توقعات الصحيفة اليونانية، كذلك يؤكد الدكتور فاضل حسين - فى رسالته التى قدمها لجامعة انديانا بالولايات المتحدة سنة ١٩٥٢ لنيل درجة الدكتوراه عن مشكلة الموصل - بأن العامل الأساسى فى مشكلة الموصل هو البترول، أما الصحافة البريطانية فقد أكدت أن البترول لا الأرض هو السبب الجوهرى فى مسألة الموصل، وبينت أن الموصل تحتوى على حقل كبير من البترول، وإذا لم يكن هناك مثل هذا المقدار من البترول فلن تكون هناك مصلحة دبلوماسية فى تلك البلاد إلى هذا الحد.

أما الولايات المتحدة فلم تقف صامتة إزاء الصراع بين البريطانيين والأتراك حول الموصل، وخاصة أن ما بها من بترول لفت أنظار شركات البترول

الأمريكية، فأخذت تضغط على حكومتها، وكما سبق أن أوضحت، بنت الولايات المتحدة موقفها على أسس نظرية لتطبيق سياسة الباب المفتوح فى المناطق الواقعة تحت الانتداب، تلك السياسة التى مكنت للولايات المتحدة من الدخول فى مجال الاستعمار إلى جانب الدول الأوربية..

والولايات المتحدة فى سعيها وراء البترول الخارجى، كانت مقتنعة تماماً بأن قوة الأمم تكمن فى تلك «السلعة السحرية» (البترول) وقد حاولت أن يكون لها مثل هذه القوة بسيطرتها على ٨٠٪ من البترول العالمى فى هذا الصراع. وقد عزا الدبلوماسيون والمراقبون سبب تأخر تسوية مسألة الموصل أثناء مناقشتها فى مؤتمر لوزان وبعده إلى التأييد الأدبى السرى، الذى قدمته الجهات السياسية والتجارية الأمريكية للأتراك. وفى الواقع لم يكن فى الولايات المتحدة اهتمام حقيقى بشكل التنافس فى منطقة الشرق الأوسط، أو بأحقية أى من الأطراف المتنازعة على الموصل، وإنما كان الاهتمام مركزاً منذ بداية المشكلة إلى نهايتها حول نقطة واضحة ومحددة، وهى الإصرار على أن يكون للمصالح الأمريكية فرصة مناسبة فى تسوية المسائل الاقتصادية فى الموصل أيا كانت تبعيتها، وبتعبير آخر فالولايات المتحدة لايهمها أن تكون ولاية الموصل للعراقيين أو للأتراك، ولكن ما يهمها فقط هو تحقيق مصالحها البترولية فى تلك الولاية.

وعن الموقف غير الرسمى فى الولايات المتحدة من مسألة الموصل، كان هناك قليل من الناس، يولون المسألة بعض الاهتمام، وهم من الموظفين ورجال الأعمال والصناعة ورجال الصحافة، وجميعهم اهتموا بالبترول وبتطبيق سياسة الباب المفتوح مدفوعين إلى ذلك بأسباب اقتصادية، دون أن يعطوا

المسألة اهتماما بالجوانب السياسية والقانونية، ونشرت الصحافة الأمريكية مضمون سياسة الباب المفتوح على صفحاتها الأولى ولكن بعض صحف المعارضة سعت لإيجاد انطباع بأن القصد من هذه السياسة هو الحصول على حصة في بترول العراق. كذلك نشرت بعض الصحف الأمريكية بيان المراقب الأمريكي في لوزان بشأن سياسة الباب المفتوح، مبينة أن الغرض منه هو مجرد الحصول على حصة في حقوق الموصل للشركات الأمريكية، وهكذا وقفت الولايات المتحدة من تسوية الموصل موقفا حرصت فيه على مصالحها دون أي إعتبارات أخرى.

٥-نشاط شركات البترول الأمريكية إبان انعقاد المؤتمر

وفيما يلي سنتناول نشاط شركات البترول الأمريكية ابان انعقاد مؤتمر لوزان، ومناقشة مسألة الاستثمارات البترولية ومدى مساهمة الولايات المتحدة فيها. وفي ذلك المجال قامت الخارجية الأمريكية بدور فعال لخدمة مصالح مواطنيها، ومواجهة معارضة الدول الأخرى لهم. ونلاحظ هنا أن الشركات الأمريكية تنشط لتكوين مجموعات كبرى تستطيع الدخول في ميدان التنافس على الاستثمارات البترولية في منطقة الشرق الأوسط. وبينما كانت جلسات مؤتمر لوزان منعقدة، كانت هناك ثلاث مجموعات أمريكية تسعى لتأسيس حقوق لها في بترول العراق. وهذه المجموعات هي:

المجموعة الأولى: وتضم الشركات الأمريكية السبع الكبرى وكانت قد بدأت مناقشاتها بالفعل مع شركة البترول التركية كما سبق أن ذكرنا.

المجموعة الثانية: هي شركة شيشتر وكانت هي الأخرى تتفاوض مع الأتراك القوميين في أنقرة، بشأن إنشاء سكة حديدية، واستثمار حقول بترول الموصل، في الوقت الذي كان النزاع لايزال دائرا عليها.

المجموعة الثالثة: وكانت أقل شأنا من المجموعتين السابقتين، وهى تمثل مصالح ورثة السلطان عبد الحميد الثانى الذى سقط فى عام ١٩٠٨ وبنت هذه المجموعة ادعاءاتها على أساس أن السلطان المذكور كان يعتبر اراضى مابين النهرين ضمن مقتنياته الخاصة، قبل قيام ثورة تركيا الفتاة ١٩٠٨ .

ومنذ عام ١٩١٨ حّول اثنان وعشرون من الأمراء والأميرات المنحدرين من السلطان العثمانى حقوقهم إلى شركة تقوم بإثبات شرعيتها، وعلى ذلك أصبح صمويل انترمير Samual Untermyer (وكيل الدعاوى الأمريكى) المستشار القانونى لهذه المجموعة، ولذلك ظهر فى لوزان ليرفع حالة موكليه للمناقشة.[١٩]

ورغم تنافس هذه المجموعات الأمريكية الثلاث فيما بينها على بترول العراق، وتنافسها مجتمعة من ناحية أخرى مع الشركات الأوروبية، أبدت الخارجية الأمريكية استعدادها لمساعدتها، دون تفضيل واحدة منها على الأخرى. وفى سبيل ذلك أعلنت الخارجية أن موقفها الرسمى هو تأييد «سياسة الباب المفتوح»، وتطبيق تلك السياسة بحيث تستطيع أية مصالح حسنة السمعة، أن تحصل على التأييد الدبلوماسى للخارجية الأمريكية وذلك لأن سياسة الباب المفتوح تهدف إلى تأييد الجميع.

ولقد كان هذا الموقف للخارجية الأمريكية تصرفا ذكيا، لأنه يضمن للولايات المتحدة تحقيق أكبر قدر من المصالح التى يسعى إليها مواطنوها كل على حده، هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، باتباعها لسياسة الباب المفتوح، إنما كانت تسعى إلى «كسر العلاقة الأثيمة بين المصالح الاقتصادية للدول الكبرى ودبلوماسيتها»، على حد تعبير تشايلد رئيس الوفد الأمريكى إلى مؤتمر لوزان.[٢٠]

وفى ذلك الوقت أى قبيل اجتماعات مؤتمر لوزان، ظهر شيستر من جديد على المسرح الاقتصادى، ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات أحرزت تقدما ملموسا، وعندئذ ادركت الخارجية الأمريكية، أنه لو تم منح امتياز شيستر فعلا، فإن البترول العراقى جميعه سيكون فى حوزة المصالح الأمريكية وحدها، ومثل هذا الوضع أفضل بكثير من عرض شركة البترول التركية الذى لن يسمح لها إلا بنسبة تقرب من الربع فى بترول العراق.(٢١)

وأصبح واضحا أن الخارجية الأمريكية تلعب دورا مزدوجا مع كل من تركيا والعراق بهدف الخروج مستأثرة ببترول العراق. فقد استشار تيجل Teagle (رئيس وفد المفاوضين الأمريكيين) الخارجية الأمريكية فى اكتوبر ١٩٢٢ ، عما إذا كان من الأفضل التفاوض بشأن المصالح الأمريكية، مع الأتراك القوميين، بدلا من شركة البترول التركية، ولكن هيوز Hughes (وزير الخارجية الأمريكى) لم يبد رأيا، خاصة وأنه - حتى ذلك الوقت - لم يكن قد تحدد إلى أى من طرفى النزاع ستؤول الموصل.

وبعد مناقشات مطولة، بين أعضاء المجموعة الأمريكية، اقتنعوا بأن انسب الفرص لهم ستكون فى العمل مع شركة البترول التركية، العاملة فى أراضى العراق، وليس مع الأتراك القوميين، وذلك على الرغم من علمهم بتغيير الظروف واحتمالات أن تنتهى المناقشات المقترحة فى لوزان إلى أن يؤول جزء من الموصل إلى تركيا، وبالفعل وضعت المجموعة الأمريكية هذه المسألة فى الاعتبار، وأبلغتها إلى الخارجية الأمريكية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ .

أما تشايلد، رئيس الوفد الأمريكى فى مؤتمر لوزان، فقد أكد للخارجية الأمريكة أن أسلم الطرق لتأمين صناعة البترول الأمريكية، إنما يكون فى إعطائها الفرصة للمشاركة فى استثمار مصادر البترول العراقى، الذى لايزال

فى أيدى البريطانيين والفرنسيين، وحتى لايظل الموقف معقدا حثت المجموعة الأمريكية وزارة الخارجية على الاعتراف بشرعية امتياز سنة ١٩١٤، الذى كانت ترفضه دائما، لكى تضمن المصالح الأمريكية حصة فى بترول الموصل إذا نقلت إلى تركيا نهائيا، كما يجب أن تظل مساحة ذلك الامتياز معروفة لدى الحكومة التركية الجديدة. أما إذا بقيت الموصل للعراق فلن ترفض الحكومة العراقية منح امتياز جديد، وذلك لوقوعها تحت التأثير البريطانى.[٢٢]

وظل أعضاء المجموعة الأمريكية مقتنعين بالعمل مع شركة البترول التركية، وفى أثناء اجتماعات لوزان، كانت تلك المجموعة تواصل مناقشاتها حول رفع نسبة مشاركتها فى شركة البترول التركية، وفى ١٢ ديسمبر ١٩٢٢ توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئى تقدم به تيجل نيابة عن المجموعة الأمريكية، ويتلخص هذا الاتفاق فى إعادة توزيع أسهم شركة البترول التركية بالتساوى بين الأطراف المشتركة، فيها، بما فيها المصالح الأمريكية بحيث يكون لكل من الأطراف الأربعة حصة ٢٤ ٪ وتعطى حصة ال ٤ ٪ الباقية إلى جولبنكيان، على أن يكون دخول المصالح الأمريكية على حساب حصة الشركة الإنجليزية – الفارسية Anglo Persian Oil Company التى تملك حصة قدرها ٤٧٫٥ ٪. ولكن الشركة الإنجليزية– الفارسية رفضت هذا المشروع الأمريكى، لأنها هى وحدها التى ستتحمل نتيجة دخول المصالح الأمريكية، ولكنها عادت وأبدت استعدادها لتنفيذ ذلك المشروع، على أن ينفذ الأمريكيون – فى مقابل ذلك – شروطا ثلاثة:

الأول: أن تحصل الشركة الانجليزية – الفارسية دون مقابل على نسبة ١٠ ٪ من البترول العراقى الخام المنتج من امتياز شركة البترول التركية، وأن يسمح لها بنقله عبر خطوط الأنابيب المقترحة مع دفع رسوم العبور.

والشرط الثانى: أن تعترف الحكومة الأمريكية بصحة امتياز سنة ١٩١٤، الذى حصلت عليه شركة البترول التركية من الحكومة العثمانية، وألا يكون للأمريكيين رئاسة هذه الشركات.

أما الشرط الثالث فهو: أن تطلب الخارجية الأمريكية من وفدها فى لوزان أن يوافق على التسوية المقترحة فى المؤتمر المذكور، وأن يؤيد الوفد الأمريكى الوفد البريطانى فى مواقفه، وأن يستثنى من هذا المشروع أية مصالح أمريكية أخرى (يقصد امتياز شيستر القديم) عدا المجموعة الأمريكية.

ولما كانت هذه الشروط تسبب ازعاجا للأمريكيين - لأنها تتطلب تغييرا جوهريا فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية القائمة على مبدأ «سياسة الباب المفتوح» أمام مصالح الجميع، فقد بعث بها تيجل إلى الخارجية الأمركيية يستطلع الرأي، ولكن هيوز Hughes وزير الخارجية الأمريكى، اعترض على مجرد مناقشة مثل هذه الشروط، فالخارجية الأمريكية مصرة على ألا تكون هناك أية محاولات لتطوير ادعاءات شركة البترول التركية فى ظل المصالح الأمريكية. كما أنه اعترض على فكرة استثناء المصالح الأمريكية الأخرى، وقال إن جهود وزارة الخارجية الأمريكية موجهة أساسا، وبطريقة مباشرة، لإعطاء تأثير فعال لسياسة الباب المفتوح، وفى رسالته إلى تيجل (رئيس المفاوضين الأمريكيين) قال هيوز «... إنك تفهم أن الخارجية لاتستطيع أن توافق على المقترحات التى وردت فى رسالتك. ويتضح من ذلك كيف نفد صبر هيوز مع نهاية شهر ديسمبر، فقد عرض وجهة نظر الخارجية الأمريكية ومع ذلك فإن أطراف الصراع الأخرى (أى البريطانيين) لم تدرك ذلك.

وعندئذ اقتنعت المجموعة الأمريكية، المستندة فى مطالبها إلى تأييد وزارة الخارجية، برفض مقترحات ديسمبر السابقة، كما رفضتها الخارجية

الأمريكية. وهكذا افتتح مؤتمر لوزان والعلاقات بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشأن البترول مازالت مغلقة. وفي المؤتمر كان أول عمل قام به تشايلد هو أن قرأ أمام المجتمعين، في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢، البيان الأمريكي عن سياسة الباب المفتوح، وهو مضمون المذكرة التي سبق أن أرسلتها الخارجية إلى الدول الكبرى الثلاث في ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢. وكان وزير الخارجية الأمريكي هيوز، قد أذاعها في مؤتمر صحفي في واشنطن، وعلق على دور الولايات المتحدة في لوزان، بأنها تريد حماية حقوقها، وضمان تطبيق سياسة الباب المفتوح في منطقة الشرق الأوسط.

وتبع إعلان الموقف الرسمي للخارجية الأمريكية المتمثل في سياسة الباب المفتوح أن أعلن اللورد كيرزون (وزير الخارجية البريطاني، ورئيس الوفد البريطاني في المؤتمر) في بيان للصحافة موافقة بريطانيا على سياسة الباب المفتوح في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر هذا الموقف تحولا واضحا في سياسة بريطانيا نحو المنطقة، كما يعتبر دليلا على ضعف مركزها في العراق، وعدم قدرة الخارجية البريطانية على مواجهة الخارجية الأمريكية والمصالح الأمريكية، ويعتبر هذا التحول البداية الحقيقية لنجاح المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وكان لذلك أثر واضح على الحكومة الفرنسية فقد اعتبرت أن البريطانيين والأمريكيين يتقاسمون المصالح في الموصل، وفي الوقت الذى تشعر فيه أن الموصل كانت لها وحدها أصلا، وأن حصتها لاتقتصر فقط على نسبة ٢٥٪ من بترولها كما اتفق عليه في سان ريمو ١٩٢٠، وقد بدت علامات الغضب من تلك الإجراءات في الصحف الفرنسية، ومع ذلك لم تستطع فرنسا أن تتخذ موقفا إيجابيا في هذا الشأن لأنها كانت مجبرة على التخلى

عن رفض دخول الأمريكيين لمنطقة الشرق الأوسط نظراً لحاجتها إلى مساعدة بريطانيا فى مؤتمر لوزان، حيث كانت ترنو إلى احتلال الرور.(٢٣)

ومع ذلك فقد كان للتطورات التى حدثت خارج المؤتمر، والمتمثلة فى مباحثات الشركات، أثرها على سير أعمال المؤتمر، وعلى توجيه الآراء فيه، فقد أصرت الخارجية الأمريكية على أن تنال فرصتها كاملة، وشككت فى صحة امتياز سنة ١٩١٤ . وفى نفس الوقت، كان البريطانيون حريصين باستمرار على تأكيد صحة امتيازهم المذكور.

وقام جرو Grew أحد أعضاء الوفد الأمريكى فى المؤتمر، بإثبات بطلان ادعاءات البريطانيين، ونجح فى ذلك بعد جهود مريرة، واضطر البريطانيون إلى الموافقة على صحة أقواله. ولكن السير هوراس رامبولد Horace Rumbold أعاد تأكيد صحة الامتياز فى الجلسة الأخيرة للاجتماع. وهكذا كان الصراع سجالا بين البريطانيين والأمريكيين. وكان من الصعب ملاحظة استقرار الادعاءات البريطانية التى ترفعها شركة البترول التركية فى لوزان. فنجد أن هذه الشركة تتقدم إلى حكومة العراق فى يناير ١٩٢٣ ، أى اثناء اجتماعات المؤتمر، بطلب رسمى لمنحها امتيازا جديدا لاستثمار البترول فى ولايتى الموصل وبغداد، وذلك لكى تكسب موقفا شرعيا فى مواجهة المصالح الأمريكية التى تنكر عليها شرعية امتيازها السابق.(٢٤)

وفى ٢٢ يناير ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء العراقى إيداع طلب الشركة التركية لدى مستشار وزارة العدل ليرفع بالتالى بيانا إلى مجلس الوزراء يبين فيه ما إذا كانت الشركة المذكورة قد تخلفت عن إبراز مستنداتها القانونية بعد أن أعلنت الحكومة العراقية عن ذلك، حين دعت أصحاب الامتيازات إلى إبراز مستنداتهم وإثبات حقوقهم. ولما كانت الشركة المذكورة بريطانية الجنسية،

فقد تدخل المعتمد السامى البريطانى فى العراق لدى الحكومة العراقية، لكى تسرع فى منح الامتياز المطلوب للشركة التركية. غير أن مجلس الوزراء العراقى قرر فى ١٣ أغسطس ١٩٢٣ عدم اعتراف الحكومة العراقية بالامتياز الذى تدعيه شركة البترول التركية، كما قرر تفويض ساسون أفندى، وزير المالية، أثناء وجوده فى لندن، أن يتناقش مع الشركات الأخرى الراغبة فى طلب امتيازات البترول فى العراق.

ولكى يواجه الشركاء الأوربيون فى شركة البترول التركية موقف الأمريكيين القوى، كان عليهم أن يتماسكوا، وأن ينفذوا رغبتهم فى قفل الباب أمام جميع المصالح الأمريكية، عدا المجموعة الأمركيية، بهدف ضرب المصالح الأمريكية بعضها ببعض.(٢٥)

وفى محاولة للتوفيق بين المصالح المتضاربة، عقد مؤتمر فى نيويورك فى الفترة من ٢٥ مارس إلى ١٤ إبريل ١٩٢٣ (أى فى الفترة مابين اجتماعات مؤتمر لوزان الأول ومؤتمر لوزان الثانى) وبعث كل من الطرفين (البريطانى والأمريكى) بممثليه إلى المؤتمر، واستطاع المؤتمرون على الرغم من اختلاف مقترحاتهم أن يحرزوا تقدما بوضع مسودة مشروع منقح لتطبيق سياسة الباب المفتوح. تذكر المادة الأولى فيه، أنه يجب على شركة البترول التركية أن تناقش اتفاقا مع الحكومة العراقية لمنح وتثبيت الحق فى تطوير مصادر البترول فى الموصل وبغداد، كان ذلك يعنى أن الاتفاق الأصلى الذى ادعته شركة البترول التركية قد أصبح باطلا. وهكذا أصبح امتياز سنة ١٩١٤ لاغيا فى نظر الحكومة العراقية والشركات البترولية.

وكانت الحكومة البريطانية قد تقدمت باسم شركة البترول التركية فى يناير ١٩٢٣ بطلب عقد امتياز جديد، وتفسير هذا الموقف منها فى ذلك

الوقت المبكر، أنها كانت تحاول حماية مصالحها البترولية فى حالة ذهاب الموصل لتركيا، فكانت تسعى وراء امتياز جديد فى نفس الوقت الذى كانت تؤكد فيه صحة الامتياز القديم.

ومنذ أغسطس ١٩٢٣ كانت الحكومة العراقية قد وافقت على بدء المناقشات مع ممثلى شركة البترول التركية، فتقدمت الشركة بمشروع امتياز جديد إلى لجنة عراقية مشكلة من عدد من الوزراء وبعض المستشارين البريطانيين، وقامت اللجنة بدراسة تلك المسودة، ولكن نتيجة ذلك لم تظهر حتى بداية سنة ١٩٢٥ عندما كانت قضية الموصل معروضة على مجلس عصبة الأمم. وسوف نعرض لهذا الامتياز وماتم التوصل إليه فى الفصل التالى.

وعلى أى حال، ففى الوقت الذى كانت فيه اجتماعات لوزان منعقدة، وكانت تتحدد فيها المواقف الرسمية للأطراف المعنية. كان هناك وجه آخر للصورة، فرجال الأعمال وأصحاب رؤس الأموال فى الشركات أخذوا يسعون بين لندن ونيويورك من أجل تسوية للتنافس القائم فيما بينهم، كما أوضحنا، ومع ذلك لم يكن الموقف البريطانى حاسما، فقد ظهرت عليه علامات التردد، وكان ذلك يشجع الشركات الأمريكية على الاستمرار فى موقفها برفض الإدعاءات البريطانية السابقة.

ويظهر لنا من تطور الأحداث أن الولايات المتحدة استطاعت أن تخلخل اصرار الموقف البريطانى الرافض للمصالح الأمريكية. وهذا يعنى أن بريطانيا لم تعد قادرة على مواجهة المصالح الأمريكية بنفس القوة التى واجهتها بها فى بداية الأمر، وكانت الولايات المتحدة حذرة، فهى لم تشترك بنشاط ملحوظ فى لوزان على المستوى الرسمى، وكان كل همها أن تعد أموره تحسباً لكل الاحتمالات. فإذا كانت الموصل ستقع فى أيدى البريطانيين كجزء من

أراضى العراق، فإن الشركات الأمريكية يجب أن تساهم بنصيب فى شركات البترول التركية، وإذا ذهبت الموصل إلى الأتراك فإنها سوف تجدد طلبها لامتياز شيستر القديم.[٢٦]

لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى مؤتمر لوزان معتمدة على سياسة الباب المفتوح كاساس للعلاقات الدولية في المجالات الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط، وهى ترى أنها إذا استطاعت الحصول على نسبة الربع فى هذه المصالح فإنها تكون قد فعلت أقصى مافى وسعها لخدمة مواطنيها. لقد كان الأمريكيون يعقدون الأمل على مؤتمر لوزان، ولكن المؤتمر لم ينجح فى عمل شىء بهذا الخصوص. وفى ذلك الوقت لم تكن مجموعة الشركات الأمريكية تمثل إلا طرفاً من الأطراف المهتمة بالمصالح، بينما كانت الحكومة الأمريكية تؤيد جميع الأطراف الباحثة عن المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لإجماع التقارير الجيولوجية على أهمية العراق الاقتصادية. وكان البديل الوحيد – فى ذلك الوقت – أمام الحكومة الأمريكية فى حالة فشل دخول مجموعة الشركات الأمركيية ضمن شركة البترول التركية هو إحياء إمتياز شيستر القديم، الذى كان يلعب المفاوضون بشأنه دورا رئيسيا إلى جانب الأتراك، حيث كان الجزء الأكبر منه يدخل ضمن أراضى تركيا، ليمتد إلى داخل ولاية الموصل، التى لم تكن تركيا قد تنازلت عنها رسميا.

٦–تطور امتياز شيستر ونهايته:

وكان شيستر قد جدد مطالبه بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ وكان يقوم بالانفاق على مشروعه فى تلك المرحلة من المعونة الأمريكية، التى نالها من الحكومة ومن الغرفة التجارية بنيويورك. وفى سنتى ١٩٢٠و ١٩٢١

استعان شيستر بالخارجية الأمريكية، وكان يعلم أنه لايملك امتيازا شرعيا، وأن مطالبه لاتزيد عن كونها مطالب نظرية عادية، وفى هذه المرحلة لم ينل شيستر التأييد الذى كان ينشده من وزارة الخارجية ولكن مذكرة وزارة الخارجية، الأمريكية للحلفاء فى مؤتمر لوزان (٣٠ اكتوبر ١٩٢٢) ضمنت لشيستر، كما ضنت لغيره من الأمريكيين، حق التقدم بالمطالبة للحصول على أية مصالح فى المنطقة، فى ظل سياسة الباب المفتوح والمساواة بين جميع المصالح الأمريكية العاملة فى المنطقة.(٢٧)

ومع بداية عام ١٩٢٢ ظهر اهتمام جديد فى الولايات المتحدة وكندا بامتياز شيستر، و يسجل هذا الاهتمام بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الامتياز، ففى مارس أعيد تنظيم «شركة التنمية العثمانية - الأمريكية Ottoman American Development Company التى كان شيستر قد كونها من قبل، بإجمالى أسهم بلغ حوالى ٥ آلاف سهم غير القيمة الأصلية. وذهب ممثلو الشركة الجديدة إلى تركيا، يحدوهم الأمل للمفاوضة مع الحكومة التركية، التى مثلها وزير الاشغال العامة فى أنقرة لتجديد امتياز شيستر. وفى ٥ ديسمبر ١٩٢٢ أرسل المندوب السامى للولايات المتحدة (High Comissioner) فى استانبول تقريرا إلى وزارة الخارجية الأمريكية يفيد أن مجلس الوزراء التركى ولجنة الأشغال العامة فى الجمعية الوطنية أحاطا علما بالمفاوضات التى جرت بهذا الشأن.

وكان بيدفورد Bedford أحد ممثلى المجموعة الأمريكية، قد طلب فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ رأى الخارجية الأمريكية حول المفاوضات الدائرة بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية، كذلك حول مالديها من معلومات عن امتياز شيستر، أو أى عطاءات أخرى حصل عليها شيستر من الحكومة التركية. وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ أجابت الخارجية الأمريكية بوضوح، أنها ليست فى موقف تسمح لنفسها فيه بأن تعطى المجموعة الأمريكية معلومات

عن المفاوضات التى دارت بين المجموعات الأمريكية الأخرى والحكومة التركية، بهدف الحصول على امتيازات فى الامبراطورية العثمانية. وكانت الخارجية الأمريكية فى ذلك حريصة على أن تترك المجموعات الممثلة لمصالحها تعمل منفصلة عن بعضها البعض، حتى تتمكن من تحقيق أكبر قدر من المكاسب.(٢٨)

وهكذا نجد أن الخارجية الأمريكية كانت تسير فى اتجاهين متوازيين، الاتجاه الأول يعمل لضمان حصة فى بترول الموصل إذا ما ضمت إلى العراق، و الإتجاه الآخر يعمل لضمان حصة فى بترول الموصل أيضا اذا ما ضمت إلى تركيا، وكانت نتيجة هذا التطور فى موقف المصالح الأمريكية، فى الوقت الذى كان فيه مؤتمر لوزان منعقدا، التشويش على البريطانيين والأمريكيين معا. وذلك لعدم وضوح الرؤية فى المناقشات.

وحينما طلب المندوب السامى الأمريكى فى استانبول المساعدة من الخارجية الأمريكية لتأييد مطالب شيستر، أجابت الخارجية فى ١٥ يناير ١٩٢٣ بأنها ترفض أن تجعل تأييدها مقصوراً على مطالب شيستر، كما رفضت من قبل جعله مقصوراً على تأييد المجموعة الأمريكية وحدها. لأنها ترى أن دورها هو تقويم المساعدات والتأييد لكل الباحثين عن المصالح الأمريكية فى الخارج.

وفى الفترة مابين انتهاء مؤتمر لوزان الأول فى ٤ فبراير ١٩٢٣ وانعقاد مؤتمر لوزان الثانى فى ٢٣ ابريل ١٩٢٣ كانت شركة شيستر نشيطة فى السعى وراء امتيازها. و أبدت الحكومة التركية استعدادها لإحياء امتياز شيستر القديم، لأنها كانت تهدف إلى تقسيم وتجزئة وجهة النظر الغربية، أى أنها كانت تريد أن تضرب البريطانيين بالأمريكيين أو تريد تخويف البريطانيين لكى يتخذوا موقفا لينا فى لوزان.

وصار واضحا أن تركيا كانت على استعداد لتبنى مشروع شيستر، وخاصة فى الأراضى التى سيسير فيها الخط الحديدى المقترح، والذى يقع جزء منه فى منطقة الموصل، وفى لوزان صرح الأتراك فى ابريل ١٩٢٣ انهم إذا حصلوا على ولاية الموصل ضمن حدودهم فإنهم سوف يمنحون أمتياز شيستر للأمريكيين.

وفى ١٠ أبريل ١٩٢٣ أى قبل انعقاد جلسات مؤتمر لوزان الثانى فى ٢٣ ابريل، كانت الجمعية الوطنية التركية قد وافقت على مشروع شيستر باغلبية ١٤١ صوتا ضد ١٦ صوتا. حدث ذلك فى الوقت الذى كان فيه الموقف بشأن الموصل مجمدا فى لوزان، وفى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة ممتنعة عن تحديد موقفها بشأن النزاع على الحدود، بحجة التزام سياسة الحياد، ورغم ذلك فقد كانت الخارجية الأمريكية ترى أن مسألة امتياز إقامة خط حديدى واستغلال المناجم الممتدة على جانبيه ليست ذات صفة احتكارية، وحتى ذلك الوقت كانت الخارجية الأمركيية تؤيد الاتراك تأييدا مستترا فى لوزان.

وحينما علم البريطانيون والفرنسيون بتبنى الأتراك والأمريكيين لمشروع شيستر اعترضوا بقوة على ذلك، بحجة أن مشروع شيستر المقترح يضم مناطق تقع داخل امتياز كان قد منح للمصالح الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى.

وبعد أن تكشف التعاون المستتر بين الأمريكيين والأتراك فى لوزان، أخذ الوفد الأمريكى يؤيد بوضوح وجهة نظر الوفد التركى بخصوص مسألة الموصل ويفند مزاعم الوفد الانجليزى، فى محاولته إثبات شرعية امتياز شركة البترول التركية لعام ١٩١٤ ، ويقترح عرض الموضوع على لجنة التحكيم. وعند هذه

المرحلة كشف الوفد الأنجليزى فى المؤتمر سر التعاون بين الأمريكيين، بأن الحكومة التركـية قد منحت امتيازاً لشركة أمريكية هى شركة التنمية العثمانية الامريكية (شيستر) The Ottoman American Development Company بهدف إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية تمتد الى داخل ولاية الموصل.[٢٩]

وعقب موافقة الجمعية الوطنية التركية على منح امتياز شيستر، علق هيوز وزير الخارجية الأمريكى على ذلك بقوله «إن منح امتياز شيستر يجب أن يفهم على أنه علامة على انتصار سياسة الباب المفتوح، وأن الخارجية الأمريكية لم تكن تؤيد شيستر على حساب غيره، ولكن مطالب شيستر حصلت على شرعتيها بناء على الجهود التى بذلها ممثلوه فى المفاوضات التى دارت بينهم وبين الحكومة التركية، وأن ذلك قد تم فى ظل التأييد الأمريكى لجميع المصالح الأمركيية، وفى السعى من أجل تطبيق سياسة الباب المفتوح.

وفى ٢٩ أبريل وقعت اتفاقية امتياز شيستر فى أنقرة، على أن يشمل الامتياز مساحة تزيد عن مساحة الامتياز الأصلى ثلاث مرات، فالامتياز الجديد ينص على إنشاء خط حديدى فى قلب ولاية الموصل، مع حق استغلال البترول فى مساحة عرضها عشرين كيلومترا على كل من جانبى الخط الحديدى.

والأتراك بمنحهم امتياز شيستر للأمريكيين، إنما كانوا يرون أن الأمريكيين لم تكن لهم أطماع سياسية فى تركيا، وهم إنما فعلوا مافعله السلطان عبد الحميد الثانى من قبل، حينما منح امتياز سكة حديد بغداد للألمان، ولم يجدوا فى ذلك خروجا على المألوف، بالإضافة إلى أن علاقات الولايات المتحدة بالاتراك قديمة وترجع الى بداية القرن التاسع عشر حينما وقعا معاهدة تجارة وملاحة فى مايو ١٨٣٠ ، وطوال تلك الفترة لم تسع

الولايات المتحدة الى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، أو تشارك فى إدارة «الدين العثمانى العام»، ولم تتخذ موقفا معاديا من الجامعة الاسلامية، كما فعلت دول أوربا، مثلا كما أنها لم تعلن الحرب على تركيا، ولم تشترك فى توقيع الاتفاقيات السرية لتقسيم الدولة العثمانية، بل ظلت صديقة لتركيا، وهكذا استمرت العلاقات قوية بينهما حتى مطلع القرن العشرين[٣٠]

وبمنح المصالح الأمريكية امتياز شيستر، توطدت العلاقات بين تركيا الجديدة والولايات المتحدة. ففى أبريل ١٩٢٣ زار الدكتور فؤاد بك عضو الجمعية الوطنية، الولايات المتحدة وقال للأمريكيين «إننا نريد أن نطور بلادنا، ونحتاج الى التعاون معكم، إننا نتمنى لمشروع شيستر وللمشروعات الأخرى النجاح، لأنها مشروعات استثمارية وليست استعمارية، ولذلك فإننا نفضل المصالح الأمريكية، والجمعية الوطنية ترحب بالمصالح الامريكية، وبرؤوس الأموال الامريكية وتضمن لها الحماية الكافية وكل الحقوق».[٣١]

أحدثت تعبيرات ومشاعر فؤاد بك رد فعل طيب بين رجال المال والتجارة الأمريكيين. وفى حفل غذاء أقامته الغرفة التجارية الفيدرالية للشرق الأوسط American Fedral Chambers of Commerce لتكريم الدكتور فؤاد بك، تحدث أحد الحاضرين معبرا عن شكره لتلك المشاعر الطيبة مبينا مدى ترحيب الامريكيين بالصداقة مع الاتراك، الذين لهم تاريخ عظيم وحضارة عريقة، ومبينا مدى استعداد وترحيب الأمريكيين باستثمار أموالهم فى تركيا لخدمة مصالح الطرفين. ثم قال « .... إذا كانت تركيا تريد أموالنا فإننا لاننتظر إلا فتح الباب...».

والواقع أن نجاح الأمريكيين فى الحصول على امتياز شيستر، واستعداد الأتراك لمنحهم مزيدا من الاستثمارات، كان أكبر من مجرد النجاح فى

الحصول على استثمارات اقتصادية، فالأسطول الأمريكي قد ظهر مبكرا في شرق البحر المتوسط، وتحول إلى قوة فعالة عقب الحرب العالمية الأولى، تحت قيادة الأدميرال بريستول الذى يكره البريطانيين. والحقيقة الجديدة فى هذا المجال هى أن قلق الولايات المتحدة من الأطماع البريطانية فى تركيا هو الذى جعل الولايات المتحدة لاتعلن الحرب على تركيا. ويمكننا القول تبعا لذلك إن التعاطف أو المصالح بين الطرفين كان قديما، وهو مايفسر لنا بوضوح أسباب وقوف الأمريكيين إلى جانب الأتراك فى لوزان.(٣٢)

أما وزير البحرية الأمريكى إدوين دنبى Edwin Denby فلم يستطع أن يخفى سروره لنجاح الأمريكيين فى الحصول على امتياز شيستر، حينما قال: «إنه (الامتياز) سيمد البحرية الأمريكية فى البحر المتوسط بحاجتها من البترول، كما أن ميناء يومورتليك Youmourtalik الذى بناه الأمريكيون على خليج الاسكندرونه يعتبر قاعدة هامة لخدمة البحرية، ومحطة تبعد حوالى ١٥٠ ميلا عن قبرص و٤٠٠ ميلا عن قناة السويس.

وقد أشار هيوز Hughes (وزير الخارجية الأمريكى) إلى هذه القوة البحرية الأمريكية مبينا أنها تنتظر فى مياه شرق البحر المتوسط منذ عام ١٩١٩ لأن لها خدمات تفوق التقدير بالنسبة للخارجية الأمريكية، وبالنسبة للمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط. والواقع أن هذه القوة البحرية تعتبر نواة الأسطول السادس الأمريكى اليوم فى البحر المتوسط. ومن هنا يمكن إدراك الارتباط بين وجود ذلك الأسطول فى البحر المتوسط والاستثمارات الأمريكية فى بترول الشرق الأوسط.

وقد أحدث منح الأتراك امتياز شيستر للمصالح الأمريكية رد فعل عنيف فى الأوساط البريطانية والفرنسية. ففى ٣٠ ابريل أخبر السفير البريطانى

(أوكلاند كوس) وزير الخارجية الأمريكى (هيوز) «أن الحكومة التركية لاتملك حق منح امتيازات فى العراق لأنه خارج نطاق حكمها، وأن الحكومة البريطانية لاتعترف بصحة أى امتياز تمنحه حكومة أنقرة فى الأراضى العراقية، وأنه يعتبر ذلك الامتياز قصاصة من ورق، فالموصل التى منح فيها الامتياز عراقية وبريطانيا فى العراق، ولذا فبترول الموصل بريطانى» .

كذلك استغل كتاب الانجليز وساستهم منح الأتراك امتياز شيستر، للتنديد بنزاهة الأمريكيين وكشف أهدافهم الحقيقية من حضور اجتماعات مؤتمر لوزان. فقد أشارت الصحف البريطانية متهكمة إلى أنه لو كانت الترتيبات اتخذت فعلا لإشراك الأمريكيين فى امتياز شركة البترول التركية، لما استمر الوفد الأمريكى مصرا على البحث فى شرعية حقوق هذه الشركة.

وبهذه المناسبة علق المؤرخ البريطانى ارنولد يوينبى، الذى كان فى ذلك الوقت رحالة ودارساً لشئون الشرق الأوسط قائلا «بينما كنت فى أنقرة غطى إعلان امتياز شيستر على مؤتمر لوزان» While I was at Angora, the Lausanne Conference was eclipsed by the Chester Concession.
وهو يعنى بذلك أن إعلان امتياز شيستر قد كشف النوايا الخفية التى كانت تسعى إليها الحكومة الأمريكية فى مؤتمر لوزان، وأن إعلان هذا الامتياز كان أهم حدث فى ذلك الوقت.

أما الفرنسيون فكانوا يعتبرون الموصل جزءا من سوريا، وأن لهم حقوقا قديمة فيها ولذا فهى - فى نظرهم - منطقة نفوذ فرنسية، وبالتالى فإن البترول المستخرج منها حق لفرنسا. وعلى ذلك علقت جريدة «توحيد الأفكار» التركية قائلة «إن الأتراك بموافقتهم على منح امتياز شيستر جعلوا كلا من انجلترا وفرنسا تضع صعوبات جمة فى طريق عقد الصلح، ولو لم

يكن الأتراك قد منحوا امتياز شيستر - قبل عقد الصلح - لتفادوا ٩٠٪ من الصعوبات التي واجهتهم في لوزان.

أما الخارجية الأمريكية فقد ردت على تلك الادعاءات على لسان هيوز نفسه في مؤتمر صحفي حينما قال: «إن الحكومة الأمريكية لم تتخذ خطوة واحدة لتأمين امتياز شيستر، ولم تشارك فيه ولم تقايض بأى حق من حقوقها للحصول عليه، أو حتى على غيره من الامتيازات، وأن موقفنا بسيط ولازلنا نحافظ على سياسة الباب المفتوح، كما أننا لازلنا نعترض على شرعية امتياز شركة البترول التركية، ومن هنا فإننا نقف وراء الحقوق والمصالح الأمريكية بعامة وليس لتأييد مصلحة طرف على حساب الآخر لأن الولايات المتحدة لم تكن متأكدة من نتيجة تسوية مسألة الموصل.

والحقيقة أن الأمريكين كانوا يقفون إلى جانب الأتراك فى لوزان، لأن المصالح الأمريكية كانت تتعارض منذ البداية مع المصالح البريطانية، كان الأمريكيون يعتقدون أن تأييدهم للأتراك سيفتح المنطقة أمام رؤوس الأموال الأمريكية. وعليه فقد رفض الأتراك الإدعاءات البريطانية البترولية بعناد تحت تأثير الأمريكيين، وأدى هذا العناد إلى تعقيد وتأخير تسوية مسألة الموصل. فالدعم السرى الذى تلقاه عصمت باشا (رئيس الوفد التركى فى لوزان) من المصالح السياسية والاقتصادية فى الولايات المتحدة كان السبب الرئيسى فى اتخاذ الأتراك لمثل هذا الموقف.

ومع أن التأثير الأمريكى على الأتراك لم يزد عن كونه تأييدا دبلوماسيا، إلا أن القوة كانت تقف خلفه وتسنده، وهو تأييد يقوم على مبادىء نظرية عامة «كسياسة الباب المفتوح» وكان تصور المصالح الأمريكية من وراء هذا التأييد أنها سوف تحصل على امتياز شيستر وتشارك فى شركة البترول التركية، وهو

ماحدث بالفعل.

والواقع أن امتياز شيسترالذى أثار ضجة بين الأمريكيين من ناحية البريطانيين والفرنسيين من الناحية الأخرى انتهى نهاية غير طبيعية، فقد فشلت شركة التنمية العثمانية - الأمريكية (شيستر) فى الحصول على رأس المال اللازم لاستثمار الامتياز.

وفى نفس الوقت (أغسطس ١٩٢٣) أرسل المندوب السامى الأمريكى فى استنابول تقريرا إلى وزارة الخارجية الأمريكية، يفيد أن الحكومة التركية لم يعد لها الحق فى منح امتيازات فى ولاية الموصل، وذلك لأن العصبة اتخذت قرارا بأن تظل الموصل تابعة للعراق لمدة سنة على الأقل.[٣٣]

وعلى رسالة المندوب السامى التركى أجاب وزير الخارجية الأمريكى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٣ بقوله «... إن المعلومات التى لدى وزارة الخارجية لاتدل على أن أى شركة أمريكية أو مجموعة شركات لديها أدنى اهتمام فى أن تقدم مبالغ كافية، لكى تجعل فى إمكان شركة التنمية العثمانية الأمريكية (شيستر) البدء بالعمل فى استثمار الأمتياز».

وبذلك فشلت الجهود الأمريكية - التركية فى تنفيذ تعهداتها، وسقط امتيازها وماتت محاولاتها بالتدريج ضد شركة البترول التركية. وفى ١٨ ديسمبر ألغت الحكومة التركية رسميا امتياز شيستر فى أراضيها. وانتهت بذلك محاولة من أقدم المحاولات الأمريكية لكسب المصالح والنفوذ فى منطقة الشرق الأوسط.

٧-تقويم أعمال المؤتمر:

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٣ اختتم مؤتمر لوزان جلساته التى أسفرت عن معاهدة لوزان. أما مسألة الموصل فقد فشل المؤتمر فى حلها، وحملها الجميع إلى عصبة الأمم كما كان مقررا، وهنا استجابت العصبة لإرادة بريطانيا، فأعطت الموصل للعراق، وأعطت العراق لبريطانيا تحت الانتداب لمدة ٢٥ عاما. وفى العصبة لم يكن للولايات المتحدة دخل فى تسوية مسألة الموصل، لأنها ليست عضوا بها، ولايهمها أن تكون الموصل لأى من الطرفين، طالما أن مصالحها مضمونة لدى أحدهما أو كليهما معا.

أما تركيا فقد ثارت على قرار العصبة، وأوشكت الحرب أن تقوم بينها وبين بريطانيا، وكان على الولايات المتحدة أن تستمر فى دعمها لتركيا ومعارضتها للكيان العراقى الجديد، لولا تدخل جولبنكيان الذى نصح باعطاء الأمريكيين حصة (فى بترول العراق) لأن ذلك يفيد المصالح العليا فى بريطانيا، وبصرف النظر عمن يكون صاحب الحق، فإن بعد النظر السياسى يحتم إعطاء الأمريكيين حصة فى نفط العراق.

والواقع أن معاهدة لوزان نجحت فى إقرار السلام وهو موضوعها الأساسى. إلا أن بريطانيا فشلت فى أن تضمن لنفسها مصالح جديدة بمقتضى هذه المعاهدة. أما الأتراك فقد نجحوا فى تعديل بعض بنود المعاهدة قبل صياغتها نهائيا، وكان ذلك بمساعدة الولايات المتحدة. أما الامريكيون فقد خرجوا دون شيء من مؤتمر لوزان. اللهم الا شيئا واحدا، وهو أنهم إستطاعوا أن يقنعوا المؤتمرين أن مصالح الدول لن تستقيم فى منطقة الشرق الأوسط إلا بمشاركة المصالح الأمريكية فيها بنسبة مساوية لجميع الدول الكبرى الأخرى. فى ذلك الوقت عرف الأمريكيون ان تضارب المصالح الأمريكية فيما بينها. أضاع عليها

الفرص. ولذا لجأت الحكومة الأمريكية إلى تأييد المجموعة الأمريكية باعتبارها الممثل الوحيد الذى يجمع المصالح الأمريكية معاً.

وهكذا ظلت مسألة تسوية المصالح الدولية مضطربة،كما كانت عليه قبل انعقاد المؤتمر، على الرغم من أن الجميع كان مستعدا للتسوية، ولكن التفاوت الواضح فى المصالح هو الذى عقد المسائل ووسع الفجوات، خاصة وأن كل طرف كان يتشكك فى حقيقة نوايا باقى الأطراف.

والحقيقة التى ينبغى أن ننهى بها هذا الفصل، لأنها تفسر كثيرا من الأمور السياسية فى المستقبل هى: أن بريطانيا لم تقاتل تركيا من أجل الموصل، لأن التسوية السلمية كانت أقل تكلفة، ولكنها أرادت أن تجعل من مسألة الموصل تهديدا متواصلا للعراق كى تضطره إلى الإرتماء فى أحضانها وتسليم البترول إليها، ومن جهة أخرى حاولت بريطانيا مصالحة تركيا لكى تبعدها عن روسيا السوفيتية. كما أن تركيا من جانبها عرضت إعطاء امتياز بترول الموصل لبريطانيا، لكن الأخيرة رفضت ذلك، لأن العراق كانت تحت انتدابها ومن السهل عليها التعامل معه بشأن البترول. وفى الواقع لم تهتم بريطانيا بغير مصالحها. ولكن الظروف جعلت مصالحها فى بترول الموصل تلتقى بمصالح العراق فى ضم الموصل إليه. وفى ذلك الصراع حاولت بريطانيا أن تفصل بين مسألتين متداخلتين هما: مسألة ولاية الموصل والخلاف عليها كمسألة من مسائل الحدود، ومسألة بترول الموصل كمجال للتنافس الاقتصادى والمصالح الدولية. وهى فى ذلك إنما كانت تهدف عبثا إلى التخلص من منافسة الولايات المتحدة.

حواشى الفصل الثامن

1. Hurewitz, **Middle East Dilemmas**, pp. 172, 176.

2. Fanning, **American Oil Operations Abrood**, p.2.

3. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, vol.2, p. 114.

4. U.S. Aide. Memoire to Britain, France and Italy, 30 Oct. 1922, Hurewitz, *op.cit., p. 115.*

5. Secretary Hughes Instructions to U.S. Ambassadors, 30 Oct. 1922, Hurewiz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, vol. 2, p. 115.

٦ ـ هنرى كلود، إلى أين يسير الاستعمار الأمريكى، ص ٣٨

7. Sachar **The Emergence of the Middle East**, p 442.

8. Howard, **The King. Crane Commission., An American Inquiry into the Middle East**, pp. 239. 244.

9. De Novo, **American Interests and Policies in the Middle East**, 1900.1939. p. 138.

10. " Secretary Hughes, Instructions to U.S. Ambassadors, 30 Oct. 1922," Hurewits, **Diplomacy in the Near and Middle East** Vol.2, pp. 115. 117.

11. Shwadran, **The Middle East**, Oil and the Great Powers, p. 223.

12. De Novo, **op.cit.**, p. 138.

١٣ ـ هنرى كلود، مرجع سابق، ص ٢٠ ـ ٢٦ .

١٤ ـ انظر: الفاضل حسين، مشكلة الموصل، لمزيد من التفاصيل.

١٥ ـ السيد عبد الرزاق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية، جـ١ ص ١٠٨ .

١٦ ـ راشد البراوى، حرب البترول فى الشرق الأوسط، ص ١٣٨، ١٣٩ .

17. Shwadran, op.cit., pp. 223,239.

18. Foster, The Making of Modern Iraq, p. 131.

19. De Novo, op.cit. p. 191.

20. The New York Times, 1 Nov. 1922.

٢١ ـ فوزى رياض، أهمية بترول الشرق الأوسط، ص ٥٥.

22. Shwadron, op.cit., p. 221.

23. Zischka, Le Guerre Secréte Pour le Petrole, p. 137.

٢٤ ـ السيد عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص ٢٠٤، ٢٠٥.

25. De Novo, op.cit. p. 193.

26. Shwadran, op.cit., p. 220.

27. Longrigg, Oil in the Middle East, p. 47.

28. Engler, R., The Politics of Oil, p. 270.

٢٩ ـ ابراهيم الشريف، الشرق الأوسط، ص ١٦٢.

30. Gorden, L., American Relations with Turkey; leuis, T., The United States and Turkey and Iran.

31. Earle Turkey, Baghdad Railway and the Great Powers, pp. 343,344.

٣٢ ـ ريتشارد أوكونور، «بارونات النفط» ، مجلة الحوادث، العدد ٨٦٣ فى ٢٥ مايو ١٩٧٣.

33. Hamilton , Americans and Oil in the Middle East, p. 84.

نجاح المصالح الأمريكية
في دخول العراق واتفاق الخط الأحمر
١٩٢٣ – ١٩٣٨

١ ـ مقدمة.
٢ ـ المفاوضات بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية.
٣ ـ امتياز ١٤ مارس ١٩٢٥ وآثاره.
٤ ـ مقدمات اتفاق الخط الأحمر.
٥ ـ تدفق البترول العراقى وآثاره.
٦ ـ اتفاق الخط الأحمر ونتائجه.
٧ ـ تطور المصالح الأمريكية فى العراق حتى الحرب العالمية الثانية.
٨ ـ أسباب نجاح المصالح الأمريكية فى دخول العراق.

نجاح المصالح الأمريكية فى دخول العراق

واتفاق الخط الاحمر ١٩٢٣ - ١٩٣٨

١ ـ مقدمة :

لم تنجح المحاولات التى بذلتها الحكومة الأمريكية، أو تلك التى بذلتها الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الأمريكيين، فى سبيل الاشتراك فى استثمار موارد البترول العراقى. ولعبت بريطانيا دوراً أساسيا فى إبعاد المصالح الأمريكية عن ميدان الشرق الأوسط، وفى وضع المعوقات أمام محاولات تلك المصالح، ولاحظنا كيف كانت الولايات المتحدة تعطى تأييدها السياسى لمساعى جميع المواطنين الأمريكيين الساعين وراء إيجاد مصالح لهم فى منطقة الشرق الأوسط، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات، وكانت تستند فى ذلك إلى مبادىء سياسة الباب المفتوح والمساواة فى الفرص، وحينما اشتد التنافس الدولى وتضاربت المصالح بين الأطراف المختلفة فى المنطقة، وجدت الحكومة الأمريكيـة أنها غير قادرة على منافسة المصالح الدولية الأخرى، فقصرت تأييدها - فى المرحلة التالية لمؤتمر لوزان - على مجموعة الشركات الأمريكية American Group دون المجموعات الأخرى، وذلك لثقل وزن هذه المجموعة وتأثيرها السياسى الواضح داخل الولايات المتحدة، ولقدرتها على الاستمرار فى مجال المنافسة. كما لاحظنا أنه فى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات دائرة فى مؤتمر لوزان بين تركيا والحلفاء، كانت هناك مفاوضات من نوع آخر خارج قاعات المؤتمر، قائمة بين الأمريكيين من جهة والبريطانيين او العراقيين أو الاتراك أو مندوبى شركة البترول التركية من الجهة الأخرى، وذلك بقصد تسوية المصالح الدولية فى منطقة الشرق الأوسط بعيدا عن التسوية العامة فى لوزان،خاصة وأن محاولات تسوية المصالح الدولية فى المؤتمر لم تسفر عن نتائج إيجابية.

وانفردت المجموعة الأمريكية التى تضم الشركات الأمريكية السبع الكبرى، بالعمل لتمثيل المصالح الأمريكية، بعد انتهاء مؤتمر لوزان وإلغاء امتياز شيستر، وواجهت مشاكل معقدة فى السنوات الخمس التالية، أى فى الفترة مابين انتهاء جلسات مؤتمر لوزان وتوقيع مايسمى باتفاق الخط الأحمر (١٩٢٣ - ١٩٢٨) The Red Line Agreement.

ويمكن تقسيم المشكلات التى واجهتها المجموعة الأمريكية إلى قسمين أساسيين:[١].

القسم الأول: ويتلخص فى مشكلة التوفيق بين الأطراف المتنافسة على المصالح في العراق، أى بين الأمريكيين من جهة والأوروبيين من الجهة الأخرى، وذلك إنهاء للخلاف حول الشروط التى يمكن أن يقبلها الجميع، وقد تركز هذا الخلاف حول مبدأين أساسيين، أحدهما، مبدأ انكار الذات The Self - denial Principles وتبنته بريطانيا ودافعت عنه، ويقضى بأن يعمل جميع الأطراف متعاونين دون أن تكون لأى منهم صفة مستقلة، وذلك فى داخل كيان واحد يقوم باستثمار موارد البترول العراقى. وكانت بريطانيا تهدف من وراء تبنى هذا المبدأ إلى ضرب المحاولات الأمريكية التى تريد العمل منفردة أما ثانى المبدأين فهو «مبدأ الباب المفتوح The Open Door Principles وتبنته الولايات المتحدة وهو يعنى ترك كل الفرص أمام الجميع، بهدف المنافسة الحرة وأن يعمل كل طرف بمفرده، ولاميزة لطرف على آخر فى طلب مثل هذه الاستثمارات.

أما القسم الثانى: من المشكلات التى واجهت المجموعة الأمريكية، فيتلخص فى كيفية التغلب على معوقات تطوير فكرة الاتحاد بين الشركات الأمريكية ذاتها، وكيفية التغلب على تنافسها فيما بينها فى الوقت الذى يجب عليها أن تتجمع لتواجه منافسة البريطانيين.

وحــول تذليل هذين النوعين من المشكلات تدور الدراســة فى هذا الفصل.

٢ ـ المفاوضات بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية:

أدرك رجال صناعة البترول الأمريكية مدي حاجتهم إلى المزيد من تأييد الحكومة الأمريكية لهم فى تنفيذ وحماية مشروعاتهم واستثماراتهم فى الخارج، خاصة وأنهم خاضوا تجربة صعبة فى التعامل مع شركة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة البريطانية، وهى شركة البترول التركية، وكانت المجموعة الأمريكية تأمل فى تطوير نظام العمل فى تلك الشركة، لكى يتفق ومبادىء سياسة الباب المفتوح، التى تتبناها الخارجية الأمريكية، كوسيلة للمشاركة فى بترول الشرق الأوسط(٢).

وكانت الخارجية الأمريكية لاتزال مصرة على رفض شرعية مطالب شركة البترول التركية وأكدت هذا الموقف فى مؤتمر لوزان، كما رفضت الاعتراف بامتيازها الذى حصلت عليه سنة ١٩١٤ مقابل حصول المجموعة الأمريكية على ٢٤ ٪ من الأسهم فى هذه الشركة شريطة تقديم نسبة ١٠ ٪ من البترول الخام المنتج من آبار العراق – بواسطة شركة البترول التركية – دون مقابل للشركة الانجليزية – الفارسية The Anglo Persian Oil Company ولكن تيجل (ممثل المجموعة الأمريكية فى المفاوضات مع شركة البترول التركية) أحاط شركة البترول التركية علما بأن: تسليم نسبة ١٠ ٪ من البترول العراقى الخام إلى الشركة الانجليزية – الفارسية مجانا، شرط لايمكن تقبله كاقتراح عملى طرحه المؤتمرون فى نيويورك ولندن فى مناقشات مستمرة فى عامى ١٩٢١و ١٩٢٢(٣).

وبعد وضع مسودة اتفاق أبريل ١٩٢٣ ، الخاصة بمحاولة إيجاد صيغة مناسبة لتطبيق سياسة الباب المفتوح فى العراق، فى مؤتمر نيويورك، بين البريطانيين والأمريكيين واصلت شركة البترول التركية محادثاتها مع الحكومة العراقية مع نهاية السنة ذاتها (١٩٢٣) بغرض الحصول على امتياز جديد يعطيها الشرعية فى العمل، وهذا يعنى ضمنا أن امتياز سنة ١٩١٤ غير قانونى. واتفقت آراء الطرفين (البريطانى والأمريكى) على وضع مسودة اتفاق ابريل ١٩٢٣ تحت الاختبار والنقد، وإعادة النظر.

وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٢٣ أرسل ممثل المجموعة الأمريكية مشروع اتفاق جديد إلى وزارة الخارجية لايتضمن الشرط الخاص بنسبة العشرة فى المائة المذكورة من قبل، وفى نفس الوقت، يشتمل على شرط آخر، وهو أن تحدد شركة البترول التركية مساحات معينة لأعمال الاستكشافات البترولية فى مدى عامين من توقيع الاتفاق المقترح، بشأن مشروع الامتياز الجديد مع الحكومة العراقية وذلك بناء على ما اتفق عليه فى مؤتمر نيويورك فى شهر ابريل ١٩٢٣ ، أما المناطق الباقية فتعرض للايجار من الباطن (Sub - Leasing) فى مزاد علنى فى فترة زمنية محددة.

وقد وافقت الخارجية الأمريكية على ذلك الاقتراح، باعتباره مخرجا للموقف الجامد الذى أحدثه البريطانيون. وبناء على ذلك، أحاط وزير الخارجية الأمريكية هيوز Hughes علم ممثل المجموعة الأمريكية (تيجل Teagle) بأن وزارة الخارجية ستقدم التأييد الدبلوماسى لكل المصالح المهتمة فى هذا المجال، ولكن هذا المشروع المقترح لم يخرج عن كونه مجرد اقتراح نظرى.

وفى نوفمبر من العام التالى (١٩٢٤) أعدت المصالح الأمريكية مشروع

اتفاق جديد لتسوية المصالح الدولية فى العراق، ويجعل هذا المشروع نسبة ٣٢,٧٥٪ من أسهم شركة البترول التركية للمجموعة الأمريكية، وهى نسبة مماثلة لتلك التى تخص كل من الشركاء الثلاثة الآخرين، على أن يظل لجولبنكيان ٥٪ من الأسهم، ويشترط المشروع الجديد أن تستثمر شركة البترول التركية مساحة حوالى ١٩٢ ميلا مربعا مقسمة إلى ٢٤ قطعة، مساحة الواحدة منها ثمانية أميال مربعة، وذلك فى مدة عامين من توقيعها لاتفاق جديد مع الحكومة العراقية.

أما المناطق الباقية فتعرض للانتفاع من الباطن (Sub-Leasing) بطريقة دورية، ولأى مؤسسة مسئولة فردية أوجماعية، أن تدخل فى مزايدة للحصول على حقوق الاستكشافات البترولية. وعندئذ يمنح حق الانتفاع بالمساحة التى تم الحصول عليها لمن يرسو عليه المزاد، وعلى كل منتفع (مستأجر) أن يؤدى للحكومة العراقية ما على الشركة من استحقاقات.

وعلى الرغم من أن المشروع يمنع شركة البترول التركية من الدخول فى المزايدة إلا أنه لم يمنع ملاكها من ذلك. وسيفتح هذا المشروع الطريق إلى التحايلات لاستمرار أعمال الاستكشافات البترولية من خلال أعضاء شركة البترول التركية. وسيتوقف تنفيذ هذا المشروع على الحصول على امتياز جديد من العراق مع نهاية عام ١٩٣٥(٤).

كانت الحكومة الأمريكية جادة فى مسعاها لإيجاد مخرج لتطبيق سياسة الباب المفتوح، ولكن مسألة الانتفاع من الباطن - كنقطة أساسية فى المشروع الأمريكى المقترح - بدت فى المناقشات التى دارت بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية، وكأنها حائل دون نجاح الاتفاق. فالحكومة العراقية اعترضت على شرط الايجار من الباطن، الذى أصر عليه الأمريكيون لإنجاز

سياسة الباب المفتوح، وأصر العراق على رفض هذا الشرط لأنه يمس كرامته الوطنية، ولأنه إذا وافق عليه فإنه قد يتغاضى عن بعض الحقوق الأخرى، ولن يكون له القول النهائى فى اختيار المنتفعين، لأنه لايملك ذلك عملياً لخضوعه للنفوذ البريطانى.

ويمكن القول أن بريطانيا كانت وراء مايحدث فى العراق. ولذا رفض العراق المشروع ورفضته بريطانيا، وقالت أنها لن تصدق على مثل هذا الإجراء حتى يمنح العراق شركة البترول التركية امتيازا جديدا أو أن تقوم الشركة نفسها باستثمار كل مساحة الامتياز.

وبرفض المشروع الأمريكى السابق، فشلت الولايات المتحدة فى سعيها لإيجاد مخرج لتطبيق سياسة الباب المفتوح فى العراق. ولكن المصالح البريطانية هى التى استفادت بطريق غير مباشر من المحاولات الأمريكية السابقة، فالمصالح الأمريكية كانت دائما تشكك فى صحة امتياز سنة ١٩١٤ ، وهذا الموقف دفع البريطانيين إلى البحث عن امتياز جديد يعطى الشرعية لعمل شركة البترول التركية فى العراق.

ومن ناحية أخرى فإن المشروع الذى قدمته المصالح الأمريكية بموافقة الخارجية الأمريكية يعنى تنازل الحكومة الأمريكية عن اعتراضها على شرعية امتياز سنة ١٩١٤ . وكان إصرار الحكومة الأمريكية على بطلان هذا الامتياز واحدا من الحجج القوية التى استندت إليها فى ضرب المصالح البريطانية فى العراق وإفساح المجال أمام المصالح الأمريكية بتبنى سياسة الباب المفتوح.

أما جولبنكيان فقد عمد إلى تقديم عدة اقترحات معقدة حتى لا يتفق البريطانيون والأمريكيون، لأنه كان يشعر بمحاولات الأمريكيين لطرده من

شركة البترول التركية. وعبثا حاولت المجموعة الأمريكية أن تتناقش معه مباشرة لتسوية الخلافات بينهما، وفي ذلك الوقت (١٩٢٤) كانت المصالح الأمريكية في موقف لاتحسد عليه، فلاهى حققت لنفسها إنجازات منفردة، ولاتمكنت من الاشتراك مع المصالح الدولية الأخرى.

وانقضت عدة سنوات دون أن تنضم المجموعة الأمريكية لشركة البترول التركية (أى حتى عام ١٩٢٨) وكانت خلال هذه الفترة مشغولة بالخلاف مع جولبنكيان، الذى يمثل عقبة فى التسوية بين البريطانيين والأمريكيين. وجاءت الخلافات بين جولنكيان وبقية الأعضاء فى شركة البترول التركية، حول طبيعة عمل الشركة المذكورة، فهى شركة منتجة للبترول الخام بهدف بيعه خاما فى الأسواق العالمية، وجولبنكيان يرى أنه ليس تاجر بترول ولايريد بترولا خاما، وإنما هو يرغب فى أن تكون شركة البترول التركية شركة تصنيع ليستفيد من نسبة ال ٥٪ التى يمتلكها فيها، وهو بذلك يهدف إلى أن تقوم الشركة بتكرير ما يستخرج من البترول الخام وإنشاء معامل لذلك، حتى يمكن تحقيق أكبر فائدة ممكنة، ولكن الشركاء الآخرين فى الشركة رفضوا اقتراح جولبنكيان بحجة عدم القدرة على تحديد المسئولية فى تنظيم مثل ذلك العمل(٥).

وقد عبر السفير الأمريكى في لندن عن مخاوف جولبنكيان من المشروع الأمريكى المقترح والخاص بالانتفاع من الباطن، بأن «... المشترين الوحيدين المحتملين (للقطع التى سيسمح بالتنقيب فيها) هم المجموعات الأربع الكبرى، ومن بينها المجموعة الأمريكية بالطبع، وجولبنكيان متمسك بأن يكون واحداً من هذه المجموعات التى ستدخل فى تسوية تبيع بمقتضاها شركة البترول التركية لأعضائها قطعا من المناطق المحتمل العثور على البترول فيها بالأسعار

العالمية، ولكنه أدرك أن نصيبه بهذه الطريقة سيكون عرضه للزوال من الناحية العملية، لعدم قدرته على منافسة المجموعات الأربع الكبرى الأخرى، لذلك رفض جولبنكيان المشروع الأمريكي رفضا قاطعا، وأصبح موقفه معوقا لعملية التسوية البريطانية الأمريكية.

وفي ١٨ سبتمبر ١٩٢٤ كان الإصرار واضحا من جانب المجموعة الأمريكية على أن تتدخل وزارة الخارجية للحيولة دون حصول شركة البترول التركية على امتياز جديد من حكومة العراق دون مساهمة المجموعة الأمريكية فيه.

وعلى أثر ذلك، بعث هيوز (وزير الخارجية الأمريكي) رسالة إلى سفيره في لندن (فرانك كيلوج Frank Kellogg) يوضح له فيها أنه منذ أسس البريطانيون لأنفسهم مصالح في العراق، وقفوا حائلا دون مشاركة المصالح الأمريكية لهم، وفي مواجهة هذه الصفعة البريطانية للمصالح الأمريكية في العراق، وماتلاها من تعنت جولبنكيان بإيعاز من بريطانيا، في الوصول إلى اتفاق يرضى به الجميع، وجدت المجموعة الأمريكية نفسها في موقف حرج، فطلبت المساعدة من وزارة الخارجية التي أظهرت حماسا واندفاعا في الدفاع عن المصالح الأمريكية هناك(٦).

فقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية الجديد (فرانك كيلوجFrank Kellogg) تحذيرا لايخلو من لهجة التهديد إلى الحكومة البريطانية في سنة ١٩٢٥، أخبرها فيه أنه يحتفظ بحرية العمل في دعم أية شركة أمريكية ترغب في استثمار البترول العراقي بوسائل أخرى. غير شركة البترول التركية. وأعلنت الخارجية الأمريكية بوضوح أنها ستحدد موقفها بناء على مدى نجاح بريطانيا في عصبة الأمم ضد تركيا بخصوص مسألة الموصل. وقد رأينا من قبل كيف كان موقف الولايات المتحدة من مسألة الموصل مائعا، حرصا منها على

مصالحها الخاصة.

ولكن البريطانيين كانوا أكثر سرعة وحركة فقد أضعفوا موقف الأتراك، وكسبوا ثقة العراقيين وأخافوهم من احتمال ضياع الموصل. وكان اهتمام البريطانيين بهذه المسألة تحولا واضحا نحو إعطاء التطورات السياسية الداخلية فى العراق مزيدا من الاهتمام، فقد خشى البريطانيون أن يقوى الطموح لدى العراقيين مما يعرقل مصالح البريطانيين السياسية والاقتصادية، أو على حد تعبير Stocking «...كى لايهزم طموح العراقيين القومى الطموح السياسى والاقتصادى للبريطانيين». وعندئذ أدرك البريطانيون حاجتهم الماسة للحصول على امتياز جديد لشركة البترول التركية يؤمنها ضد الضغط الأمريكى المتزايد.

امتياز ١٤ مارس ١٩٢٥ وآثاره:

كانت المفاوضات دائرة بين شركة البترول التركية والحكومة العراقية بشأن امتياز بترولى جديد، وكانت الحكومة الأمريكية لاتزال تعترض على قانونية الادعاءات السابقة على الحرب العالمية الأولى فى العراق، ولذلك لم تنتظر استكمال البناء السياسى العراقى للحصول على تأييد لامتيازاتها السابقة.

على أى حال، صدق ملك العراق ومجلسه الاستشارى على امتياز جديد لشركة البترول التركية فى ١٤ مارس ١٩٢٥، أى قبل أسبوع واحد من إذاعة الملك فيصل للدستور العراقى، وقبل سبعة شهور تقريبا من تصديق البرلمان العراقى على المعاهدة التى تحدد الالتزامات العراقية بمقتضى مبادىء الانتداب باختصار قبل أن تملك حكومة عراقية مستقلة أن تقول شيئا حوله، وقبل أن يصدق مجلس العصبة نهائيا على ضم ولاية الموصل إلى العراق بتسعة شهور.

وفي الوقت الذى ربط فيه البريطانيون عودة الموصل إلى العراق بالحصول على امتياز بترولى جديد، باستعمال الضغط السياسى على الحكومة العراقية، وحصولهم على هذا الامتياز لشركة البترول التركية، تمكنت الدبلوماسية البريطانية من التغلب على الدبلوماسية الأمريكية، وفقّدت السياسة الأمريكية المدافعة عن المصالح الأمريكية حجة قوية كانت تستند إليها فى تأييد مطالبها، وحتى ذلك التاريخ (١٤ مارس ١٩٢٥) لم تكن المجموعة الأمريكية قد توصلت إلى تسوية محددة بل أصبح موقفها اكثر ضعفا من ذى قبل، بينما اكد البريطانيون شرعية عملهم بالحصول على الامتياز الجديد[٨].

وتبدأ قصة الحصول على امتياز ١٤مارس ١٩٢٥ بعد الحرب العالمية الأولى، حينما طلب أعضاء شركة البترول التركية منحهم امتيازا جديدا، وعلى أثر ذلك قرر مجلس الوزراء العراقى أن تثبت الشركة المذكورة مستنداتها فى حقوقها السابقة على الحرب (يقصد امتياز عام ١٩١٤) وإلا سقطت تلك الحقوق. وترتب على ذلك أن تدخل المعتمد البريطانى فى العراق، لأن معظم المصالح فى هذه الشركة كانت مصالح بريطانية، إلى جانب وقوع الشركة برمتها تحت السيطرة البريطانية، كما قضت بذلك اتفاقية سان ريمو ١٩٢٠. ولكن مجلس الوزراء العراقى قرر عدم الاعتراف بالامتياز القديم (١٩١٤) الذى تدعيه شركة البترول التركية وتفويض ساسون أفندى للتفاوض مع ممثلى الشركات المتقدمة لطلب الامتياز الجديد فى العراق.

وعلى أثر ذلك نظم المعتمد البريطانى مشروعا بالامتياز المطلوب وتقدم به إلى مجلس الوزراء العراقى فى ٥ سبتمبر ١٩٢٣، فقرر إحالته إلى لجنة مؤلفة من ناجى بك السويدى (وزير العدل) وياسين باشا الهاشمى، والكولونيل سليتر والمستر دراور لإبداء رأيهم فى الشروط التى تتضمنها مسودة المشروع.

وبعد ذلك وافق مجلس الوزراء العراقى على فتح باب التفاوض، وجاء إلى بغداد مندوب الشركة المستر كلينغ، وشرع فى مفاوضة رجال الحكومة فى الموضوع، وراح يتنقل مابين لندن وبغداد. وأعقب ذلك أن اتخذ مجلس الوزراء العراقى قرارا فى ١٤ أغسطس ١٩٢٤ يتضمن الرجوع إلى الأصول والأوراق الخاصة بالامتيازات السابقة بناء على اقتراح ساسون أفندى (وزير المالية) وقرر أن يتقدم المستر كلينغ بطلب كتابى يطلب فيه استئناف المفاوضة ولم ير مجلس الوزراء مانعا من أن يؤلف رئيس الوزراء لجنة وزارية للنظر فى اقتراحات الشركة.

وعند هذا الحد وقفت قضية منح امتياز بترول العراق. فلما وصلت لجنة التحقيق التابعة لعصبة الأمم إلى الموصل فى ٢٧ يناير ١٩٢٥، وشرعت فى استجواب الأهالى عن مستقبل ولاية الموصل، اتضح للحكومة العراقية أن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية للعراق، مالم يمنح العراق شركة البترول التركية امتيازا بالبحث عن البترول فى هذه الولاية المتنازع عليها. وأمام هذا الضغط والتدخل فى شئون العراق قرر مجلس الوزراء العراقى فى ٢٦ فبراير ١٩٢٥ : إن الحكومة العراقية، وقد اطلعت على الوعد المدرج فى كتاب رئيس الوزارة التركية، المؤرخ فى ٢٨ يونيه ١٩١٤ إلى السفير البريطانى، مستعدة للوفاء بهذا الوعد بشرط أن توافق الشركة على الشروط التى تعدها الحكومة العراقية مرضية[٩].

وفى ١٤ مارس ١٩٢٥ وقع مزاحم أمين الباجه جى عن الحكومة العراقية، وإدوارد هربرت كلينغ عن شركة البترول التركية، اتفاق امتياز شركة البترول التركية، ومدته ٧٥ عاما تبدأ من تاريخ عقد الاتفاق. ويشمل هذا الامتياز «العراق حيث لاتصريح بخلاف ذلك مع استثناء الاراضى المحولة،

والجهة المعروفة سابقا بولاية البصرة». وكان على الشركة أن تختار خلال ٢٣ شهرا ٢٤ قطعة مستطيلة من الأرض مساحة كل منها ٨ أميال مربعة، تعرضها الحكومة للمزايدة السرية على جميع الشركات والمحلات التجارية والأفراد من ذوى المسؤولية ممن يرغبون فى الالتزام، بدون تفريق فى جنسياتهم وهذه القطع غير ماورد ذكرها فى المادة الخامسة من الاتفاقية[١٠].

أما الشركة فيجب أن تكون شركة بريطانية، مسجلة فى بريطانيا العظمى، وأن تبقى كذلك، وأن يكون مركز أعمالها الرئيسى ضمن ممالك صاحب الجلالة البريطانية، وأن يكون رئيس مجلس إدارتها دائما من الرعايا البريطانيين واعطت الاتفاقية للشركة حق الخيار فى تأليف شركة أو أكثر من الشركات الفرعية تحت إشرافها الخاص، بهدف القيام بالأعمال المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، إذا رأت ذلك ضروريا[١١].

وفى أعقاب الاتفاق، صرح ياسين الهاشمى، رئيس الوزراء العراقى وقتئذ، بأن حكومته منحت شركة البترول التركية هذا الامتياز، لأنه كان من الضرورى أن يعلن حقوقه الشرعية فى ولاية الموصل، التى يطالب بها الأتراك فى أسرع وقت ممكن، ويسجل على الدول الممثلة فى هذه الشركة أن العراق هو صاحب الحق الشرعى. وقد خشيت الحكومة ضياع أثمن فرصة فى حياة العراق السياسية. وقال إن الأتراك أعلنوا امتياز شيستر فى مثل تلك الظروف، وعند المفاوضة على نفس البقعة فكان من الأفضل للعراق أن يضمن التأييد الأدبى لشركة البترول التركية، وسبق أن تسبب رفض اعطاء الامتياز فى تشجيع شركات البترول صاحبة النفوذ على تأييد مطالبة تركيا بولاية الموصل، على حساب العراق[١٢].

واتفاق ١٤ مارس ١٩٢٥ لم يكن مرضيا تماما لأى من الحكومة العراقية

أو الشركة على السواء، إلى جانب أنه كان صدمة للمصالح الأمريكية، فقد قبلت كل من الحكومة العراقية والشركة، بتخوف، نظام تقسيم الارض، وطريقة الانتفاع بالمزاد، اللذين اقترحتها المصالح الأمريكية، ورغم ذلك لم تحصل تلك المصالح على أية حصة فى الامتياز المذكور. وقد تبين للشركة بعد أعمال الحفر أن الأربع والعشرين قطعة من الأرض التى كانت ستحتفظ بها قد لاتكفى لتشمل حقل كركوك مثلا، فاعتقدت الشركة بأن من الممكن أن يحدث تنافس شديد فى استغلال هذا الحقل الذى كان وقت بدء انتاجه فريدا فى نوعيته وغزارته (١٣).

اما الامتياز المذكور فقد تضمن بعض الشروط الواردة فى المشروع الامريكى بخصوص الباب المفتوح، ومثال ذلك ماورد فى المادتين الخامسة والسادسة بطرح القطع المختارة للمزايدة، ولكن الواقع ليس كذلك تماما، فهذه المزايدت مقيدة بقيود أفقدتها أهميتها، من وجهة نظر الشركات الأمريكية. ومن هذه القيود أن تكون المزايدة سرية ومحددة زمنيا، وأن تكون شركة البترول التركية وكيلة عن الحكومة العراقية فى الإعلان عن المزايدة، وأن تعطى رأيها فى نتيجة المزايدة، علاوة على أن الامتياز ينص على عدم إمكان اشتراك الشركة التركية فى المزايدة، وذلك على العكس مما اقترحه المشروع الأمريكى، وبهذا تكون المادة السادسة قد ألغت مامنحته المادة الخامسة من الامتياز المذكور (١٤).

وقد رفضت الشركات الأمريكية التسليم بالاتفاق الذى تم بين الحكومة العراقية وشركة البترول التركية، لأنها أدركت أن الاتفاقية أضفت نوعاً من الشرعية على امتياز شركة البترول التركية، وأن بريطانيا قد سدت الطريق على المحاولات الأمريكية للحصول على امتياز خاص من الحكومة العراقة مباشرة.

والواقع أن الشركات الأمريكية أحست بهذه الحقيقة قبل التصديق النهائى على اتفاقية البترول فى ٢٤ مارس ١٩٢٥ ، وأدركت أن الفرص قد فاتتها.

وكان بعض المسئولين فى شركة ستندارد نيوجرسى قد أرسلوا برقية إلى مديرهم (المستر تيجل) فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٤ يقولون غير متفائلين «إننا لانعتقد أن هناك أى مجال تنشط فيه المجموعة الأمريكية للحصول على امتياز مستقل فى هذا الوقت المتأخر، وذلك بالنظر إلى الوضع السياسى فى العراق»[١٥].

اعتبرت المصالح الأمريكية ماحدث صفعة لها، وتدخل وزير الخارجية كيلوج، وأرسل تحذيرا شديدا لايخلو من لغة التهديد للحكومة البريطانية، معلنا أنه سيؤيد أى شركة أمريكية ترغب فى العمل على استثمار موارد البترول العراقى غير شركة البترول التركية.

ويبدو أن البريطانيين لم يعبأوا بهذا التلويح بالحرب البترولية ضد مصالحهم فى العراق، واضطرت المجموعة الأمريكية إلى مواصلة محاولاتها للوصل إلى اتفاق مع شركة البترول التركية. وكان أحد الجيولوجيين التابعين لشركة ستندارد نيوجرسى يقوم بالتحرى عن أماكن وجود البترول فى العراق. وقدم فى نهاية عام ١٩٢٦ تقريرا متفائلا جدا بشأن احتمال وجود البترول هناك، وكان هذا دافعا جديدا للوصول إلى اتفاق، وإنهاء المباحثات الطويلة بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية نهاية مرضية.

كانت الخارجية الأمريكية - فى الواقع تريد التغلب على مشكلاتها، وخاصة مشكلاتها مع جولبنكيان، فاستفسرت عن موقفه من الامتياز الجديد الذى منح لشركة البترول التركية، ومعروف أن الموقف الأصلى للولايات المتحدة كان يعنى عدم الاعتراف بشرعية امتياز سنة ١٩١٤ ، وبالتالى عدم

الاعتراف بشرعية حقوق جولبنكيان المترتبة على الامتياز المذكور. وفى ١٤ يناير ١٩٢٦ أبرق نائب وزير الخارجية الأمريكى جوزيف جرو Joseph Grew إلى هيوتن Houghton السفير الأمريكى في لندن، بأنه يكون: «من المتناقض مع مراسلاتنا المبكرة مع الحكومة البريطانية، السماح بالوجود الشرعى لادعاءات جولبنكيان». وفى تعقيب للسفير ذاته (Houghton) على موقف جولبنكيان قال: «إن المجموعة الأمريكية فى أساس قرارها بالمشاركة فى شركة البترول التركية ترى أنه يجب أن يحرم جولبنكيان من المشاركة فى استثمار أى جزء آخر عدا الأربع والعشرين قطعة التى يدخل فيها حقه فى المزايدة، (أى أنه يجب أن يطرد من الامتياز الأصلى الذى تدعيه الشركة، وبالتالى من الامتياز الجديد فى عام ١٩٢٥)، لأن ما يقوم به جولبنكيان – فى نظرهم – عمل من أعمال المساومة، ويجب أن نطلب من الخارجية البريطانية أن تضغط عليه لكى تضمن طرده بدون تعويض كاف، أو بالاعتذار له عن عدم إعطائه فرصة فى المشاركة فى باقى المجموعات المساهمة»[١٦].

واضح أن الولايات المتحدة ركزت جهودها على الطعن فى صحة حقوق جولبنكيان فربما تحرز عليه انتصارا يمكنها من خلخلة حجج المصالح البريطانية، وتفتح بذلك ثغرة للدخول إلى المنطقة. ولكنها حتى ذلك الوقت لم تتمكن من تحقيق أى نجاح.

٤ ـ مقدمات اتفاق الخط الاحمر:

واستمرت المراسلات الدبلوماسية حول المشاركة الأمريكية فى شركة البترول التركية – عبر الاطلنطى – بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ أى فى نفس الفترة التى كانت المفاوضات دائرة فيها بين المجموعة الأمريكية وشركة البترول التركية، وهى لم تكن مفاوضات

اقتصادية فحسب، بل كانت أيضا مفاوضات سياسية، وكان الطرفان على استعداد للوصول إلى حل مع جولبنكيان، على أساس شروط الخارجية البريطانية لسنة ١٩١٤ الخاصة بمبدأ «إنكار الذات»، وشروط الخارجية الأمريكية الخاصة بمبدأ «سياسة الباب المفتوح» التى أوضحها هيوز فى سنة ١٩٢٢[١٧].

وفى عام سنة ١٩٢٧ حلت المشكلة بين جولبنكيان والمجموعات الأخرى الراغبة فى العمل لاستثمار البترول العراقى، ومنها المجموعة الأمريكية، وانتهت المفاوضات إلى أن جعلت فى إمكان المصالح الأمريكية المساهمة، بشرط الموافقة على «مبدأ إنكار الذات»، أى الالتزام بالشروط البريطانية الواردة فى المناقشات البريطانية المبكرة فى سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٤ قبل الحرب العالمية الأولى، وهى سياسة تتناقض تماما مع سياسة الباب المفتوح، التى أعلنتها الولايات المتحدة[١٨].

ولتسهيل وصول الشركات الأمريكية إلى ماتصبو إليه، دون معارضة وزارة الخارجية أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكى، والمتحدث باسم المجموعة الأمريكية جاى ولمان Guy Wellman، فى ٩ أبريل ١٩٢٧، أن الخارجية الأمريكية لن تعترض على صيغة الاتفاق الذى تعقده المجموعة الأمريكية، وأنها تعتبر مثل تلك التسويات مقبولة وذات فعالية، إذا اتفقت ومبدأ الباب المفتوح، الذى أعلنته الحكومة الأمريكية، وقال ولمان: «إنه فى حالة الإصرار على شروط إنكار الذات من جانب البريطانيين، فإن علىّ أن أجمع أعضاء المجموعة الأمريكية فى مجموعتهم كعضو مؤسس، إلى جانب المجموعات الثلاث الأصلية الأخرى وجولبنكيان فى الأعمال المشتركة فى كل المناطق المتاحة للعمل، عن طريق شركة البترول التركية، بمقتضى شرط إنكار

الذات، وكذلك فى تلك المساحة الواقعة تحت سيطرة العراق والتى ستساهم المجموعة الأمريكية مع المجموعات الأخرى فى العمل بها[١٩].

يعنى هذا الموقف أن الشركات الأمريكية قد فشلت فى محاولاتها للعمل منفردة، وأنها الآن مجبرة، كى تؤسس لنفسها مصالح فى بترول العراق، على إقناع الخارجية الأمريكية بالموافقة على مبدأ إنكار الذات، والتنازل عن سياسة الباب المفتوح.

وتحت تأثير الضغط البريطانى، وافقت الخارجية الأمريكية على ألا يكون هناك تعديل فيما يتصل بسياسة الباب المفتوح، التى يمكن تطبيقها فى شركة البترول التركية، بمقتضى مبدأ الانتفاع من الباطن، لأن المشروع سيظل يخدم كل الأمم، بمن فيهم الأمريكيين الذين يهتمون باستثمار حقوقهم فى العراق ليكونوا على اتصال بالمناطق التى تؤجر من الباطن.

كان نظام الإيجار من الباطن خدعة، أو تكتيكا قصد به تهدئة الخارجية الأمريكية، فقد صرح المدير العام لشركة البترول التركية، للقنصل الأمريكى فى بغداد، سلون Alexander P. Sloan إن شركة البترول التركية تعتبر سياسة الباب المفتوح فى العراق قد محيت Washed out عندما سمح للأمريكيين بالاشتراك فيها[٢٠].

وهذه العبارة تعطى فكرة واضحة عن حقيقة موقف الشركة وإصرارها على تطبيق مبدأ إنكار الذات.

وانتهى الأمر بموافقة المجموعة الأمريكية على نسبة ٢٣٫٧٥٪ من أسهم شركة البترول التركية كحصة لها، دون ترتيب لاتفاقية عمل سابقة، لأنها تعلم أن هذه الاتفاقية لن يكون لها تأثير إلا إذا حلت مشكلة جولبنكيان،

وبذلك تكون الخارجية الأمريكية قد حصلت على مثل ماكانت تسعى للحصول عليه بمقتضى سياسة الباب المفتوح عام ١٩٢٤، أى ان الخارجية الأمريكية حصلت على ماكانت تريده بصرف النظر عن الطريق الذى سلكته فى سبيل ذلك، واستوى عند الأمريكيين أن يكون الطريق إلى ذلك هو مبدأ «إنكار الذات» أو مبدأ «الباب المفتوح».

كانت خطة دخول المصالح الأمريكية إلى العراق من وضع بيدفورد، ممثلا لشركة ستندار اوف نيوجرسى، وشارل كوين، ممثلا للشركة الانجليزية - الفارسية، وهذا يفسر لنا مدى اهتمام شركة استندارد المتواصل بالمصالح الأمريكية، فحجم المصالح التى تملكها هذه الشركة وسعيها المتواصل لتنميتها وجعلها تهتم بتحديد خط سير السياسة الخارجية الأمريكية، وجعله منسجما مع مصالح الشركات البترولية، التى تتعامل فى أكثر الموارد الطبيعية لزوما للصناعة. وبناء عليه يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية كانت تسير وفقا لتوجيهات «ملوك البترول» فى العالم(٢١).

ومهما يكن من أمر، فقد كانت خطة بدفورد مدبرة لضم المصالح الأمريكية إلى إمتياز شركة البترول التركية على أساس المنافسة، وانتهت تلك الخطة بدخول المصالح الأمريكية فى الشركة المذكورة فعلا عن طريق التسوية، ثم أغلقت الباب وراءها، وذلك عندما اقتصر استثمار الامتياز على شركة البترول التركية فقط، دون السماح بوجود شركات أخرى منافسة، وفى نطاق إنكار الذات، كما سنوضحه فيمابعد.

وبعد مرور حوالى عام قدم ولمان إلى الخارجية الأمريكية الاتفاق المقترح عقده بين شركة البترول التركية ومجموعة الشركات الأمريكية، ومعه ترخيص بتأسيس شركة تمنية الشرق الأدنى The Near East Development

Corporation التى من خلالها ستحصل المصالح الأمريكية على حصتها فى شركة البترول التركية وعلى الفور باركت الخارجية الأمريكية شروط الوثيقتين السابقتين (وثيقة الانضمام لشركة البترول التركية، ووثيقة تكوين شركة تنمية الشرق الأدنى) مؤكدة أنها وضعت فى اعتبارها مبادىء سياسة الباب المفتوح. وهذا يعنى أن الخارجية الأمريكية كانت لاتزال تعتقد فى أنها تسير على هدى سياسة الباب المفتوح، التى انتهت عمليا بقبولها للعمل بناء على مبدأ «إنكار الذات».

ولعل الأمريكيين كانوا يدافعون عن مبادىء سياسة الباب المفتوح عن عقيدة، ولعلهم أيضا كانوا يقصدون من ورائها تهيئة الفرص لدخول الشركات الأمريكية، وسواء أكان هذا أم ذاك فإنهم لم يستمروا على التمسك به، وذلك لان البترول قد تدفق بغزارة من بئر بابا كركر فى اكتوبر ١٩٢٧، وساعد ذلك على إنهاء المفاوضات بسرعة، وتأكدت الحقيقة التى تقول: «إن الباب المفتوح كان ظلا ولم يكن حقيقة».

"The Open Door was a shadow and not a reality"[٢٢].

٥ ـ تدفق البترول العراقى وآثاره:

وكانت شركة البترول التركية قد قامت بالحفر لمدة عامين (١٩٢٥ - ١٩٢٧) شعرت خلالهما بالمرارة لعدم العثور على البترول حتى تحقق لها اكتشاف البترول فى اكتوبر ١٩٢٧. وبسبب هذا التدفق الغزير من آبار شمال العراق، تناسى الأمريكيون مبادئهم واشتركوا فى الضغط على الحكومة العراقية كى لاتستعمل حقها المشروع فى إلغاء امتياز الشركة التركية، وتعطيه لشركات أخرى ترعى المصالح العراقية، وترتب على الموقف الأمريكى، الذى أصبح يسير

في نفس الخط الذى رسمته المصالح البريطانية أن دخلت الحكومة العراقية فى مفاوضات مع شركة البترول التركية على اساس عقد امتيازها، بحيث يشمل كل الأراضى الواقعة شرق نهر دجلة فى ولايتى الموصل وبغداد وذلك باستثناء المنطقة المحولة.

وهذا التطور فى موقف العراق لم يكن فى صالحه، لأنه يحرمه من مزايا المنافسة الحرة، كما أنه لايتفق مع المبادىء التى تضمنتها المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الأمم بشأن رعاية مصالح الشعوب الواقعة تحت الانتداب، ولا يتفق كذلك مع نص المادة الحادية عشرة من صك الانتداب البريطانى على العراق.

وكان لتدفق البترول العراقى فى سنة ١٩٢٧ أثر كبير، جعل المجموعة الأمريكية تسرع إلى إنهاء مناقشاتها مع شركة البترول التركية، كى تضمن قسطا منه، ولكن ماحصلت عليه الشركات الأمريكية من آبار جديدة فى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية فى نفس العام قلل من حماسة الأمريكيين للبترول العراقى.

ومع ذلك فقد أحدث تدفق البترول العراقى، حالة دقيقة فى العلاقات الدولية وعلق تقرير لجنة التجارة الفيدرالية على هذا الحدث بأن «ظهور هذا المنبع فى العراق، الذى قدر له أن يكون مصدرا عظيما للبترول، كان دافعا إضافيا حمل الفرقاء على أن يتنازلوا عن جزء من استقلالهم فى العمل لمحاولة الوصول إلى اتفاق، ليس بالنسبة إلى شركة البترول التركية فحسب، بل بشأن المشاكل الموجودة فى الهند وفى الأقطار الأخرى أيضا. فكانت شركة ستندارد اوف نيويورك منهمكة فى حرب الأسعار فى جماعة شل الهولندية الملكية فى الهند سنة ١٩٢٧[٢٣]

أما جريدة الشرق الأوسط فقد عبرت عن حدث تفجر البترول العراقى بقولها «... لم يكن حديث الناس فى العالم التجارى... سوى أنباء تفجر البترول العراقى، وعلقت جريدة بريطانية أخرى بقولها: ... إن العراق قد يصير أهم بقعة فى العالم إذا أعقب اكتشاف هذا الزيت اكتشافات أخرى...»[٢٤].

وعلق السير ديتردنغ Deterding (المعروف بنابليون البترول) فى رسالة إلى ممثل شركة ستندارد اوف نيوجرسى فى أوربا، على نبأ تدفق البترول العراقى قائلا: «لقد عثرت شركة البترول التركية على كنز غنى، أو بالأحرى فى غاية الغنى»، ويقترح ديتردنغ على شركة ستندارد اوف نيوجرسى المساهمة فى وضع حد لحرب الأسعار وقال «إن هناك أمراً آخر ربما كان أكثر خطورة وهو أن الإنتاج الجديد سيؤدى إلى محادثات تشمل أسسا وآراء هامة، وإننا نواجه الآن أحداثا عظيمة تستلزم من شركة ستندارد نيوجرسى أن تثبت وجودها فى هذا الموضوع».

وبعد شهرين فقط من تدفق البترول فى شمال العراق (أى فى ديسمبر ١٩٢٧) حدثت أزمة فى العلاقات الدولية، سببها أن الحكومة الفرنسية كانت تلح لاتخاذ الوسائل السريعة لاستثمار وتنمية منابع الزيت التابعة لشركة البترول التركية فى العراق، فى حين كان البريطانيون والأمريكيون يعارضون ذلك «لأنهما لايريدان استثمار البترول العراقى فى ذلك الوقت بسبب زيادة انتاج الزيت فى العالم عن الحاجة. فقد كان لانجلترا وأمريكا موارد بترولية أخرى بينما لم يكن لفرنسا مثلهما، ولذا فهى تتعجل الإسراع فى استثمار البترول العراقى كى تستفيد من حصتها فيه[٢٥].

ومع بداية ١٩٢٨ أسست المجموعة الأمريكية «شركة تنمية الشرق الأدنى» كشركة مشتركة Joint Company بهدف الاضطلاع بنصيب

المصالح الأمريكية فى شركة البترول التركية العاملة فى امتيازها الجديد الذى حصلت عليه فى عام ١٩٢٥ من الشركات الخمس التالية:

١- ستندارد نيوجرسى Standard Oil Company (New Jersey)

٢- ستندارد نيويورك Standard Oil Company (New York)

٣- شركة بترول الخليج Gulf Oil Corporation

٤- شركة الاطلنطى للتكرير Atlantic Refining Company

٥- شركة بان أميركـان للبترول Pan American Petorluem Compan

وقد شكل التكوين السابق أول دخول للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط[٢٦].

ولم يبق بعد عام ١٩٣٤ فى تشكيل «اتحاد تنمية الشرق الأدنى» سوى شركتين هما شركة ستندارد اويل (نوجرسى)Standard Oil Company (New Jersey) وشركة ستندارد اويل (نيويورك)Standard Oil Company (New York) فقد انسحبت الشركات الأمريكية الأخرى للعمل فى ميادين أخرى تكون فيها أكثر حرية بعيدا عن قيود إنكار الذات (اتفاق الخط الأحمر فيما بعدعام ١٩٢٨) وذلك بعد أن ضمنت الشركتين الأمريكتين حصة ثابتة فى البترول العراقى.

٦ ـ اتفاق الخط الأحمر ونتائجه:

وسط هذا الجو المشحون بالآمال والأطماع، تم الفصل الأخير عندما تخلى الأمريكيون عن سياسة الباب المفتوح، ووقعوا مع الأطراف الأخرى المساهمة فى شركة البترول التركية اتفاقية الخط الأحمر فى ٣١ يوليه ١٩٢٨، تلك الاتفاقية التى ظلت سراً مغلقا بين أطرافها حتى أميط اللثام

عنها، فنشرت نصوصها ضمن مانشر من وثائق الكونجرس الأمريكى التى جمعها الكاتب الأمريكى هرفيتز Hurewitzفى كتابه الوثائقى بعنوان Diplomacy in the Near and Middle East(٢٧).

وتبدأ قصة هذه الاتفاقية مع بداية العشرينات عندما حاولت المصالح الأمريكية النزول إلى ميدان الشرق الأوسط، نتيجة للشعور السائد فى الولايات المتحدة - فى ذلك الوقت -بقرب نفاد موارد البترول الخام فى الولايات المتحدة، ويمكننا القول إن الولايات المتحدة تحولت فى هذه الفترة من مزاحم اقتصادى قوى للمصالح البريطانية والفرنسية إلى مزاحم سياسى خطير - سيظهر خطره فيما بعد - يعمل على إزاحة بريطانيا وفرنسا من المنطقة بأسرها والحلول محلها، ومن هذه النقطة بدأت اتفاقية الخط الأحمر.

أما عن السبب فى تسميتها بهذا الاسم (الخط الأحمر) فيرجع إلى عام ١٩٢٧ حينما تقدمت الشركة الفرنسية للبترول بخريطة للشرق الأوسط، وضعت عليها خطاً أحمر يحيط بالأراضى التى كانت تابعة للامبراطورية العثمانية حتى عام ١٩١٤، باستثناء الكويت ومصر، التى أرادت بريطانيا أن يكونا حكرا خاصا لها.

وأصبحت الأراضى الواقعة داخل نطاق الخط الأحمر تمثل المنطقة التى يسرى عليها «مبدأ إنكار الذات»، وكان هذا العمل محاولة من جانب المصالح الفرنسية، التى كانت ترغب فى وضع حد للمناقشات المطولة كى تسارع فى استثمار حصتها فى البترول العراقى، خاصة وأنها لاتملك مصادر أخرى للبترول.

وفى ٣١ يوليه ١٩٢٨ وقع اتفاق الخط الأحمر كل من:

(١) شركة دارسى لأعمال الاستكشافات ومقرها لندن.
(٢) والشركة الانجلو سكسونية للبترول (مجموعة شل الهولندية) ومقرها لندن
(٣) شركة البترول الفرنسية ومقرها باريس.
(٤) شركة تنمية الشرق الأدنى (المجموعة الأمريكية) تبعا لقوانين مقاطعة دلاوار Delaware في الولايات المتحدة ومقرها الرئيسى ٢٦ برودوى Broodway بنيويورك.
(٥) وشركة المساهمات والاستثمارات (جولبنكيان) ومقرها تورنتو Toronto بإيطاليا.
(٦) شركة البترول التركية (بتكوينها القائم وقت توقيع الاتفاقية) ومقرها لندن[٢٨].

وترتب على موافقة الشركاء الأصليين فى شركة البترول التركية - دخول شركة تنمية الشرق الأدنى (المجموعة الأمريكية سابقا) معهم كعضو أساسى، وإعادة توزيع الحصص بين الأطراف الاربعة الأولى بالتساوى. وعليه نال كل طرف منهم ٢٣,٧٥ ٪ أما الطرف الخامس وهو جولبنكيان، فحصل على نسبة ٥ ٪ وهى الحصة الباقية. وحصة جولبنكيان هذه هى الحصة الوحيدة التى لم تتأثر بالنقص نتيجة لمشاركة المصالح الأمريكية.

وبمقتضى الاتفاق المذكور منحت شركة البترول الانجليزية - الفارسية نسبة قدرها ١٠ ٪ من عوائد انتاج البترول العراقى المستخرج من القطع الأربع والعشرين الأساسية التى نص عليها الاتفاق. أما شركة البترول الفرنسية فقد وافقت على شراء حصة جولبنكيان من البترول العراقى، نظرا لأنه غير مهتم بالبترول فى حد ذاته، فهو على حد قوله «ليس تاجر بترول» وقد اتفقت رغبته هذه مع رغبة الشركة الفرنسية للبترول فى شراء حصة من البترول

المستخرج، نظراً لقلة مواردها الخارجية[٢٩].

وأصبح على شركة البترول التركية أن تعرض البترول الخام المستخرج للبيع لأعضائها حسب نسبة مساهمتهم، على أن تتولى الشركة ذاتها تقسيم البترول، إلى جانب تنسيق العلاقات بين الأفراد، بمعنى أن أى شركة من الشركات المكونة لشركة البترول التركية ليس لها الحق فى أن تستفيد مباشرة من الكميات التى تستخرجها على إطلاقه، وإنما تأخذ فقط نسبة تعادل نسبة مشاركتها بالشركة. ولتأكيد عمل الشركة وانتظامه فإن الأطراف الخمسة متضامنون فى تنفيذ بنود المعاهدة[٣٠].

وتعتبر المادة العاشرة من المعاهدة المذكورة أهم مادة بالنسبة لموضوعنا، فهى تنص على أن شركة البترول التركية هى وحدها التى تملك حق الحصول على امتيازات بترولية فى المنطقة المحددة بالخط الأحمر (أى المنطقة التى يخضع منح الامتياز فيها لأحكام اتفاقية الخط الأحمر) وتشمل أقطار الشرق الأوسط باستثناء مصر والكويت، ولايجوز لأى من الشركاء الأعضاء فى شركة البترول التركية أن يقوم بنفسه أو بواسطة شركات تابعة له تبعية مباشرة أو غير مباشرة، بالسعى للحصول على امتياز أو القيام بالانتاج أو شراء أى بترول فى هذه المنطقة إلا عن طريق الشركة التركية للبترول[٣١].

وتأتى أهمية هذه المادة من حيث أنها مبنية على مبدأ إنكار الذات، وعلى أساس جعل شركة البترول التركية الوكيل الأوحد للشركات الأخرى، التى قد تتكون فيما بعد، بغرض الحصول على امتيازات بترولية، أو تكرير أو تسويق البترول وذلك فى المناطق الأخرى غير المشمولة فى منطقة امتياز شركة البترول التركية.

لقد وضع هذا النص فى اتفاق الخط الأحمر ليحمى المصالح البريطانية ضد احتمال توسع ما من قبل مصالح أمريكية قد تنشط فيما بعد. وكان هذا

الإجراء البريطانى منسجما مع السياسة العامة لإقصاء المصالح الأجنبية فى المناطق التى يديرها البريطانيون، وبصورة خاصة داخل منطقة الخليج العربى وحوله[٣٢].

وفى حالة عدم إجماع أعضاء الشركة التركية على التقدم لطلب استثمار إحدى القطع، ورأى عضو أو أكثر أن يتقدم منفردا، ثم نجح فى الحصول على القطعة المطلوبة، وجب عليه أن يحيلها فورا إلى شركة انتاج عامة تؤسس لهذا الغرض، ويكون من حق جميع أعضاء الشركة التركية الحصول على أنصبتهم فى الشركة الجديدة، على أساس حصة كل منهم فى الشركة الأصلية (شركة البترول التركية). الغريب أن المجموعة الأمريكية (أو شركة تنمية الشرق الأدنى) منحت استثناء خاصا من هذا القيد إذ أتيح لأعضائها التقدم منفردين للحصول على امتيازات داخل المنطقة المحددة دون إلزام بتحويلها إلى شركات إنتاج، ولكن فى هذه الحالة تفقد المجموعة الأمريكية أو أى عضو فيها الحق فى المساهمة فى أي شركة انتاج تؤسس فى القطعة موضع المنافسة.

وفيما يتعلق بالتكرير نصت الاتفاقية على أنه لايجوز لغير شركة البترول التركية أو إحدى شركات الانتاج العامة، إقامة معامل لتكرير البترول داخل المنطقة المحددة. كما قضت بألا تتجاوز طاقة تلك المعامل حاجة الاستهلاك المحلى للبلد الذى تقام فيه، والغالب أن هذا الشرط قصد به قصر الحق فى إقامة صناعة تكرير مزدهرة على أوربا والولايات المتحدة دون الدول المنتجة، وهو اتجاه استعمارى، الهدف منه استنزاف موارد الدول الضعيفة دون تحقيق أى من مجالات التقدم كالتصنيع مثلا.

لقد نجحت المصالح الأمريكية فى أن تضع كلتا قدميها فى العراق، وكان

أكثر ما تخشاه هو معارضة الشركات الأخرى لتحقيق هذا الهدف. ولكن هذا الوضع، الذى ضمن للمصالح الأمريكية حق الاشتراك فى استثمار البترول العراقى لم يدم طويلا بهذا الشكل، فقد تمردت عليه الشركات المكونة «لاتحاد تنمية الشرق الأدنى» منذ البداية. وبدت خطة الشركات الأمريكية واضحة، حينما انسحبت من هذا الاتحاد، تاركة شركتين اثنتين فقط تقومان باستثمار حصة اتحاد تنمية الشرق الأدنى، «كى تتصرف باقى الشركات الأمريكية بحرية، بعيدا عن شروط اتفاق الخط الأحمر فى البحث عن مصالح أخرى فى الشرق الأوسط وخاصة فى البحرين والأحساء السعودية والكويت. فالشركات الأمريكية لم تستصوب أسلوب العمل بالتضامن وهو الاتجاه الذى رفضته منذ البداية(٣٣).

كان البريطانيون يرون أن الاتفاقية تتمشى مع خططهم السياسية والتجارية، أما الفرنسيون وجولبنكيان فإنهم لايملكون من البترول سوى ماحصلوا عليه بمقتضى هذه الاتفاقية، ولذا لم يكن أمامهم إلا تأييدها(٣٤).

كانت اتفاقية الخط الأحمر وثيقة ذات معالم مفيدة وهامة لشركة البترول التركية، فهى التى وضعت حدا للتنافس بين الشركات البريطانية والفرنسية والأميريكية وغيرها فى منطقة شملت معظم أجزاء الامبراطورية العثمانية فى آسيا.

ويمكن القول إن الأمريكيين كانوا يأملون فى الحصول على قدر أكبر مما حصلوا عليه من المصالح بمقتضى اتفاق الخط الأحمر، وهذا مادفعهم إلى تأخير البت فى المفاوضات مع شركة البترول التركية، منذ عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٢٨، ومع ذلك فهم لم يتمكنوا من الحصول على أكثر مما أتيح لهم فى سنة ١٩٢٣، حيث عرضت عليهم حصة تقرب من الربع.

والواقع أن اتفاق الخط الأحمر الذى أقر المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط لم يكن إلا واحداً من تلك الاتفاقيات التى عرفت وقتئذ باسم "As Is" أو «كما يكون»، لإقرار مصالح الشركات المتنافسة فى الأسواق العالمية[٣٥].

واستمر العمل باتفاق الخط الأحمر حتى الحرب العالمية الثانية. وتوقف العمل به طوال فترة الحرب، اذ اعتبر كل من جولبنكيان والشركة الفرنسية للبترول أعداء، بسبب انتمائهما لحكومة فيشى الفرنسية، ولهذا السبب لم يستطع كل من جولبنكيان أو الحكومة الفرنسية الاشتراك أو القيام بدوره كعضو فى شركة البترول التركية. وأصبحت الاتفاقية بعد الحرب حبرا على ورق، نتيجة الرفض الأمريكى لها، وعدم الالتزام بها، وأصرت الجموعة الأمريكية على إلغائها ونجحت فى هذا الأمر، فعقدت اتفاقية بديلة تحررت بموجبها مجموعة شركات البترول العاملة فى العراق من التحديات الصارمة الواردة فى اتفاقية الخط الأحمر، وسمحت للشركات الأمريكية الداخلة فى تكوين «شركة تنمية الشرق الأدنى» العاملة فى العراق بشراء حصة فى شركة «أرامكو» بالسعودية. وقد وقعت الاتفاقية الأخيرة فى عام ١٩٤٤[٣٦].

فى الواقع يعتبر الصراع حول بترول الشرق الأوسط مرحلة مختلفة من مراحل تطور «المسألة الشرقية» التى أخذت شكلا جديدا فيما بين الحربين العالميتين، يتصل باستخراج البترول، وبصفة عامة يمكن القول أن المنافسة حول البترول كانت تكمن وراء القرارات السياسية الأساسية فى منطقة الشرق الأوسط[٣٧].

وفى مواجهة نجاح المصالح الأمريكية فى العراق، ومع تقدم نموها

واطرادها ، شعر البريطانيون أن مصالحهم الاقتصادية والسياسية مهددة بخطر التقلص – فهم قد اعترفوا بالمصالح الأمريكية بمقتضى اتفاق الخط الأحمر– ولكن يجب عليهم تأمين هذه المصالح، وذلك لن يتأتى إلا بعقد معاهدة بين بريطانيا والعراق من جهة ، والولايات المتحدة من الجهة الأخرى.فتعترف الولايات المتحدة بالعراق كدولة مستقلة لها حق الاشراف على مؤسساتها وتفقد شؤونها.

وحينما وافقت الولايات المتحدة من حيث المبدأ على هذا الاتجاه إتصل السفير البريطانى فى الولايات المتحدة بالسفير الأمريكى فى لندن للدخول فى المفاوضات المؤدية إلى وضع المعاهدة المأمولة. وقد وضعت بريطانيا تصوراتها لمضمون المعاهدة، بعد اقتناعها بوجهة نظر الولايات المتحدة، ومن حين لآخر كانت بريطانيا تعرض موادها على العراق لتعديل مايمكن تعديله، إلى أن أخذت صيغتها النهائية.

واستطاعت الحكومة البريطانية اقناع حكومة العراق بمضمون المعاهدة المذكورة، وفى ١١ يونيه ١٩٢٩ فوض مجلس الوزراء العراقى جعفر العسكرى، (وزير العراق فى لندن)، للتوقيع نيابة عن العراق على المعاهدة المذكورة. وقد مثل الولايات المتحدة الجنرال شارلز رواس (السفير فوق العادة والمفوض من قبل الحكومة الأمريكية فى لندن)، ومثل بريطانيا آرثر هندرسون (عضو البرلمان ووزير الخارجية)[٣٨].

وتم التوقيع على المعاهدة فى ٩ يناير ١٩٣٠ ، وأهم ماتضمنته المعاهدة، اعتراف الولايات المتحدة بالعراق وبنظام الحكم المؤسس فيه، كدولة مستقلة، والاعتراف بالصلات الخاصة القوية الكائنة بين صاحب الجلالة ملك بريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق، ويبدو أن مغزى هذا النص هو ضمان التفوق

السياسى والاقتصادى فى العراق:

أما الولايات المتحدة فلها فى العراق جميع الحقوق الممنوحة لأعضاء عصبة الأمم ورعاياهم، على الرغم من أنها ليست عضوا فى العصبة، هذا بالإضافة إلى ضمان الحقوق الأمريكية والمكاسب القائمة فعلا، وعدم مساسها بسوء، إلى جانب السماح للرعايا الأمريكيين بأن يؤسسوا بحرية معاهد تهذيبية وخيرية ودينية. ومعنى ذلك السماح للأمريكيين بممارسة نشاطهم التبشيرى فى جميع أنحاء العراق. وضمنت المعاهدة بذلك استمرار المصالح البريطانية والأمريكية جنبا إلى جنب، وتعتبر هذه المعاهدة انطلاقة جديدة للمصالح الأمريكية، أما العراق فلم يستفد منها شيئا على الإطلاق.

٧ ـ تطور المصالح الأمريكية فى العراق حتى الحرب العالمية الثانية:

لم تقتنع الشركات الأمريكية بما كسبت، وسعت بوسائل أخرى إلى البحث عن مزيد من الكسب، سواء داخل العراق وفق بنود اتفاق الخط الأحمر، أو خارج العراق فى حدود منطقة الخط الأحمر، أوخارج منطقة الخط الاحمر تماما، وذلك عن طريق شركات أخرى، غير تلك التى ساهمت فى شركة البترول التركية، وإذا كان هذا الاتفاق قد نظم العمل فى مجال الاستثمار، فإن المعاهدة الأمريكية – البريطانية – العراقية قد نظمت العمل فى مجالات أخرى لخدمة المصالح الأمريكية، فى ضوء الإتجاه نحو توسيع مجالات المصالح الأمريكية فى العراق.

ففى العام التالى لتوقيع اتفاق الخط الأحمر، أى فى ٨ يونية ١٩٢٩ تغير اسم شركة البترول التركية Turkish Petroleum Company إلى شركة بترول العراق Iraq Petroleum Company.

وفى عام ١٩٣١ تحدد مجال عمل الشركة المذكورة نهائيا، كما سيرد ذكره فى الاتفاقية المعدلة سنة ١٩٣١، خاصة بعد أن استقرت الحدود الشمالية للعراق بإنهاء مسألة الموصل، وبعد أن منح العراق امتيازا لشركة بترول الموصل فى عام ١٩٣٢، وأصبح مجال عمل الشركة محددا فى ولايتى بغداد والموصل، حتى حدود ضفة نهر دجلة الشرقية والحدود العراقية التركية، والحدود العراقية الفارسية.

وأخذت شركة بترول العراق تطالب العراق بإطالة المدة التى منحت لاستثمار امتياز عام ١٩٢٥، والمحدد ب٧٥ عاما، حتى سرى الاعتقاد بأنها تتعمد ذلك، ولكن الحكومة العراقية أصرت على عدم إطالة المدة كما تريد الشركة، وكانت الحكومة العراقية قد توصلت إلى هذا الرأى النهائى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٩، وفى ذات الوقت حدث خلاف بين الشركة والحكومة العراقية حول كمية البترول المستخرجة من منطقة الامتياز، فقد كانت فى رأى الحكومة أقل مما اتفق عليه، وكان الحل الوحيد لهذا الخلاف يكمن فى مفاوضات بين الطرفين لتوقيع اتفاق جديد.

وبالفعل بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق، وانتهت فى ٢٤ مارس ١٩٣١ باتفاق وقعه كل من نورى السعيد (رئيس الوزارة العراقية، نيابة عن الحكومة العراقية)، وجون سكليروس (عن شركة بترول العراق)، وكان الدافع وراء ذلك هو تسوية بعض المشكلات المختلف عليها، حرصا منها على عدم الإضرار بمصالح الطرفين، لذلك تم الاتفاق بين الحكومة والشركة على تنقيح بعض مواد الاتفاقية السابقة (فى مارس ١٩٢٥)[٣٩].

وفى محاولة لتخطى «سياسة الباب المفتوح»، التى تزعمتها الحكومة

الأمريكية والشركات الأمريكية، قامت شركة بترول العراق بمناورات كثيرة قبل الحصول على الامتياز الجديد من الحكومة العراقية فى سنة ١٩٣١، وأسفرت هذه المناورات عن التخلص من «حق الانتفاع من الباطن»، وبدلا منه أعطيت الشركة حقوقا شاملة فى مساحة قدرها ٣٢ ألف ميل مربع، شرق نهر الدجلة فى ولايتى الموصل وبغداد، وذلك بعد أن تأكدت لدى الشركة المعلومات بوجود مخزون من البترول فى أجزاء داخل المساحة المذكورة.

كذلك تضمنت الاتفاقية الجديدة إدخال بعض الصلاحيات الإضافية، والخدمات الجديدة التى لم يتضمنها الاتفاق السابق، فأضيف للمادة التاسعة عشرة حق إنشاء وصيانة وتشغيل خطوط تلغراف وتليفون وأجهزة لاسلكية، لاستخدامها فى تسهيل عملية إنشاء خط أنابيب وصيانته وتشغيله، مع عدم إعطاء الحق للحكومة باستخدام مثل هذه الوسائل. وقد أعطت الفقرة ١٣ من الاتفاق المعدل حرية فى الحركة للشركة أكثر مما تضمنته المادة ٢٠ من الاتفاق الأصلى، وكذلك ضمنت الفقرة ١٦ مزيدا من التسهيلات فى استخدام وسائل النقل البرى والبحرى والجوى، وغيرها من التسهيلات الأخرى لصالح الشركة. وباختصار دارت التعديلات حول أربع نقاط هى: شمول منطقة الامتياز أراضى ولايتى الموصل وبغداد؛ وإهمال نظام البقع؛ وإلغاء خطة المزاد العلنى؛ والتزام الشركة بإقامة خط أنابيب إلى البحر المتوسط.

وأثناء المفاوضات الطويلة المؤدية إلى الامتياز المعدل، كانت هناك شركات، لاعلاقة لها بشركة بترول العراق، أبدت اهتماما باستثمار البترول العراقى، إحداها شركة عالمية تعرف باسم «شركة تنمة البترول البريطانية British Oil Development Company (B.O.D) وهى شركة بريطانية مستقلة، كان يتحكم فيها منذ تأسيسها فى عام ١٩٢٨ أصحاب

الأسهم البريطانيون، غير أن هذه الشركات فقدت، فيما بعد، صفتها البريطانية وأخذت شكلا دوليا، بسبب اشتراك بعض الشركات الأوربية (الألمانية والسويسرية والفرنسية والإيطالية) فيها[٤٠].

أما الشركة الأخرى فكانت شركة جيتى للبترول J. Paul Getty وهى شركة أمريكية الجنسية، ولذا فإن وزارة الخارجية الأمريكية أثارت مبدأ الباب المفتوح من جديد، وكان ولاس مرى Wallace Murray رئيس قسم الشرق الأدنى فى وزارة الخارجية الأمريكية قد عبر عن وجهة النظر القائلة بأن الامتياز الجديد لشركة بترول العراق يتمشى أكثر وأكثر مع سياسة الباب المفتوح من ذلك الامتياز القديم، خاصة وأن الحكومة العراقية أعلنت المزايدين عن إمكانية استغلال المنطقة غير المحددة غرب الدجلة. وبخروج هذه المنطقة الواقعة غرب الدجلة وشمال خط عرض ٣٣ شمالا من نطاق اتفاق الخط الأحمر، أصبحت المنافسة متروكة أمام الجميع، وهذا مادعا المسئول الأمريكى إلى القول إن الفرصة أصبحت الآن متاحة أمام الباب المفتوح للتطبيق العملى، وعلى هذا النحو تقدمت الشركات الأمريكية بعطاءات ثلاثة لاستثمار امتياز تلك المنطقة[٤١].

وبعد مزيد من البحث والدراسة من جانب وزارة الخارجية البريطانية فى كل من لندن وبغداد، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية، فرفضت الأخيرة العطاءات الأمريكية الثلاثة، وقررت مقدما إرساء العطاء على شركة تنمية البترول البريطانية (B.O.D.) وذلك تحت تأثير وضغط النفوذ البريطانى، بحجة أن العطاءات الثلاثة الأخرى أقل شأنا، وواضح من الطريقة التى عوملت بها هذه العطاءات الثلاثة أنها قضت نهائيا على أى أمل فى المستقبل للمصالح الأمريكية فى ظل سياسة الباب المفتوح. وهكذا استطاعت

المصالح البريطانية ضرب المصالح الأمريكية، لكي يظل النفوذ البريطاني متفوقا في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها في العراق[٤٢].

المهم أن الحكومة العراقية واجهت رئيس قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية بحقيقة إرساء العطاء على المصالح البريطانية دون المصالح الأمريكية، ولكن إدارة قسم الشرق الأدنى، أصرت على ضرورة إعلان العطاءات وعدم معاملتها بسرية، وقالت إنه في مثل هذه الحالة من السرية، يكون مبدأ الباب المفتوح غير مجد كعامل فعال في ضمان دخول اى شركة أمريكية أخرى في مجال استثمارات البترول في الشرق الأوسط.

وفي النهاية، نجحت شركة تنمية البترول البريطاينة في الدخول في مباحثات جديدة مع الحكومة العراقية، وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية في ٢٠ أبريل ١٩٣٢ بين محمد أمين زكي (وزير الاقتصاد والمواصلات، نيابة عن الحكومة العراقية) وبين إدوارد كولمان سيمونز (نيابة عن شركة تنمية البترول البريطانية)، وتضمن هذا الاتفاق منح امتياز في جميع الأراضي العراقية الواقعة في الجانب الغربي من نهر دجلة، وفي الجانب الشمالي من خط عرض ٣٣ شمالا، عدا بعض المناطق الأثرية والمقدسة. أما مدة الامتياز فهي كباقي الامتيازات المماثلة (٧٥ عاما) ووقع الطرفان المذكوران على ميثاق امتياز بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢.

واتفاق شركة تنمية البترول البريطانية لايهمنا هنا في حد ذاته، لأنه نشأ بمشاركة المجموعات البريطانية، والإيطالية، والألمانية ـ الهولندية، والسويسرية ـ الفرنسية دون المصالح الأمريكية، ولكن اهتمامنا مرجعه أن شركة تنمية البترول البريطانية العاملة في الامتياز المذكور، ستكون نواة لشركة جديدة

تساهم فيها المصالح الأمريكية فيما بعد، نتيجة التطبيق العملى لسياسة الباب المفتوح(٤٣).

فبعد حصول شركة بترول العراق على الامتياز المعدل، أصبحت فى موقف منافس لأى شركة تدخل لاستثمار البترول فى المنطقة المحدودة الواقعة غرب نهر الدجلة، والتى كانت من نصيب شركة تنمية البترول البريطانية، ولذا تحينت شركة بترول العراق الفرص للقضاء عليها والاستحواذ على ممتلكاتها، وكانت الشركة المذكورة (تنمية البترول البريطانية) قد شكلت، بعد حصولها على امتياز سنة ١٩٣٢، شركة جديدة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٢ باسم «شركة حقول بترول الموصل» Mosul Oil Fields وسجلت فى لندن، وحصلت على جميع سندات شركة استثمار البترول البريطانية والحدث الهام فى هذه الشركة الجديدة هو تغيير ملكية الأسهم العراقية والهولندية وتغير المجموعات المساهمة (٤٤).

فخلال ثلاث سنوات (أى حتى١٩٣٥) قامت الشركة بعمليات البحث والتنقيب دون نتائج مشجعة، ووجدت الشركة أنه من الصعب الاستمرار فى دفع تكاليف أعمال الاستكشاف والحفر، ودفع الايجارات للحكومة العراقية، ووقفت الصعاب من البداية فى مواجهة «شركة حقول بترول الموصل»، وعلى أثر ذلك انسحب الإيطاليون من الشركة فى سنة ١٩٣٦، فاشترت شركة بترول العراق حصتهم، التى بلغت فى ذلك الوقت ٦٢٪ من مجموع اسهم الشركة، ثم تلا ذلك انسحاب الألمان والسويسريين، فاشترت حصصهما شركة بترول العراق، وتمت بذلك تصفية الشركة المنافسة، ووزعت اسهمها على المساهمين فى شركة بترول العراق، بنفس نسبة مساهمتهم فى الأصل، وبذلك تأسست شركة بترول الموصل Mosul

Petroleum Company (MPC). لاستثمار امتياز سنة ١٩٣٢، وحصلت فيها المصالح الأمريكية على حصة إضافية قدرها ٢٣٫٧٥٪ إلى جانب مصالحها فى شركة بترول العراق[٤٥].

كانت محاولة شركة بترول العراق السابقة هى أول محاولة ناجحة فى التوسع فى طلب المزيد من الامتيازات، وبذلك أصبح شمال العراق كله داخل نطاق مصالحها.

أما فى الجنوب، فقد أخذت شركة بترول العراق تدخل فى منافسة مع الشركات العالمية، وشجعها على ذلك ثبوت وجود البترول فى منطقة الخليج العربى على كلا الجانبين: الشرقى فى فارس، والغربى فى البحرين والأحساء السعودية، وتمكنت مجموعة من الخبراء والمهندسين التابعين لها فى يونية سنة ١٩٣٠ من إثبات وجود حقول واسعة للبترول فى المنطقة الجنوبية من العراق، وعندئذ بدأ التفاوض مع الحكومة العراقية لاستصدار امتياز يشمل هذه المنطقه[٤٦].

وفى عام ١٩٣٥ أعلنت الحكومة العراقية للشركات العالمية عن استعدادها لمنح امتياز بترولى فى ولاية البصرة. وقام مجلس الوزراء العراقى بدراسة العروض التى قدمتها الشركات المختلفة، فوجد أن عرض شركة بترول العراق أكثر نفعا للحكومة العراقية، وخاصة فى النواحى المالية والخبرة الفنية، والشهرة العالمية للشركة، وكان ذلك، إلى جانب الضغط البريطانى على الحكومة العراقية، دافعا للحكومة العراقية لكى توافق على الصيغة النهاية للاتفاق.

وبذلك فازت شركة بترول العراق بالامتياز، ووقع الاتفاق فى ٢٩ يوليه

١٩٣٨ كل من السيد إبراهيم كمال (وكيل وزارة الاقتصاد والمواصلات نيابة عن الحكومة العراقية)، وجون سكليروس (نيابة عن شركة بترول البصرة المحدودة)، التي تأسست كشركة تابعة لشركة بترول العراق بهدف استثمار امتياز بترول ولاية البصرة، ويملكها نفس أعضاء شركة بترول العراق بنفس نسبة مساهمتهم فيها. ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية،حالت دون أن تتمكن الشركة من استثمار امتيازها، وبذلك تأجل العمل فيه إلى مابعد الحرب، وكان أول اكتشاف بترولي في هذه المنطقة في حقل الزبير سنة ١٩٤٨[٤٧].

أما عن بنود الامتياز، فهي بنود تقليدية كسائر البنود الواردة في الامتيازات السابقة عليه في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، فمنطقة الامتياز مثلاً تشمل مساحة واسعة جدا هي جنوب العراق بالكامل أي جنوب خط عرض ٣٣ شمالا ومدته ٧٥ عاما.

وبعد ثلاثة شهور من توقيع الاتفاق السابق، قامت المظاهرات في نوفمبر ١٩٣٨ في بغداد على وجه الخصوص احتجاجا على الاتفاق، وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس النواب لمناقشة لائحة الامتياز، وبعد جدل طويل تم التصويت عليها، فوافق عليها بأغلبية ٦٧ صوتا للحكومة ضد ٨ أصوات للمعارضة وتغيب ٣٨ نائبا عن الجلسة، وبذلك انتفى الاعتراض على الاتفاق.

وأما عن سبب احتجاج الشعب العراقي فيرجع ذلك إلى أنه نظر إلى توقيع اتفاق بمنح امتياز جديد لإحدى الشركات التابعة لشركة بترول العراق، على أنه إكمال لدائرة الاحتكار التي ضمنت الشركة بمقتضاه كل أراضي العراق، عن طريق ثلاثة امتيازات بشروط سهلة، ويتفق ذلك مع ما أورده De Novo

من أن «مبدأ الباب المفتوح» كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية كان «ذا رنين أجوف فى نهاية الثلاثينات»، ويدلل على ذلك بأن شركة تنمية البترول البريطانية بيعت فى سنة ١٩٣٦ إلى شركة بترول العراق (.I.P.C) حيث أسست الأخيرة شركة بترول الموصل(M.P.C) كشركة تابعة لها، وكذلك حصلت شركة بترول العراق على امتياز فى ولاية البصرة عام ١٩٣٨، أسست من أجل استثماره شركة بترول البصرة (.B.P.C) كشركة تابعة لها، وهذا يعنى أن شركة واحدة هى شركة بترول العراق قد احتكرت استثمار البترول العراقى كله[٤٨].

وهكذا خدم «مبدأ الباب المفتوح» الغرض منه فى العشرينات بإدخال مجموعة الشركات الأمريكية فى شركة بترول العراق تحت اسم «شركة تمنية الشرق الأدنى (.N.E.D.C) . ولكنه لم يكن عمليا من حيث ادخال شركات أمريكية أخرى فى العراق، وأكثر من ذلك فإنه وضع بترول العراق فى يد شركة واحدة، وهو كمبدأ مثالى كان يهدف إلى تقديم فرص متساوية لجميع الأمم، ولكنه كان مشكوكا فى قيمته. والواقع أنه منذ البداية كانت الولايات المتحدة غير قادرة، أو غير راغبة، لأن تعطى تحديدا واضحا لمعنى «مبدأ الباب المفتوح»، ولكنها استطاعت عن طريقه أن تجعل الشرق الأوسط ميدانا مفتوحا لشركاتها البترولية، وحقق مبدأ الباب المفتوح هذا الهدف، وكان فى ظاهرة بسيطاً وجذاباً، ولكنه فى حقيقته كان معقداً وبعيداً عن الوضوح فى التفسير أو التطبيق.

على أية حال لم يقم «مبدأ الباب المفتوح» بدوره تماما فى خدمة المصالح الأمريكية، كما لم يقم بخدمة أى شركة أخرى غير أمريكية، وتناسته الولايات المتحدة بمجرد اشتراكها فى استثمار البترول العراقى، ذلك أنها رأت أن المصالح أكثر نفعاً من المبادىء.

٨- أسباب نجاح المصالح الأمريكية فى دخول العراق:

وفى تفسيرنا لنجاح المصالح الأمريكية فى العراق يمكن القول، إن الشركات الأمريكية التى نزلت إلى حلبة المنافسة كانت من كبريات الشركات العالمية، ويتضح ذلك إذا علمنا أن خمسا من الشركات السبع الكبرى فى العالم - فى ذلك الوقت - كانت أمريكية، وأنها هى نفسها التى نزلت إلى الميدان فى العراق، وكان لسمعة تلك الشركات وقدرتها على المنافسة ورؤس أموالها الضخمة أثر كبير فى نجاحها.

كذلك كانت الفترة من عام ١٩٢٠ (وهى السنة التى بدأت فيها الخارجية الأمريكية التدخل رسميا من أجل مصالح مواطنيها فى العراق)، إلى عام ١٩٢٨ (هى السنة التى اشتركت فيها المصالح الأمريكية فى شركة البترول التركية)، تمثل بالنسبة لرجال السياسة والاقتصاد وقتئذ عصرا جديدا New Era شهد انطلاقا سريعا لرؤوس الأموال الأمريكية إلى البلاد الأجنبية. وكان ذلك الانطلاق مشوبا بالغرور إلى حد ما، فقد تصور الأمريكيون أنهم وجدوا الطريق إلى مروج الذهب الجديدة، وأنهم يسعون إلى التوسع الاقتصادى وتحقيق العمالة الكاملة والقضاء على الفقر، وأن كل انسان يستطيع أن يغدو غنيا اذا ادخر نقوده واستغلها فى شراء سندات الشركات الصناعية والبترولية التى تقوم بعملية تحويل المجتمع الأمريكى إلى ذلك العصر الجديد، وقد كانت هذه الموجة من الحماس والنشاط الاقتصادى هى سمة الفترة السابقة على الأزمة العالمية الكبرى، التى بدأت داخل الولايات المتحدة ذاتها.[٤٩].

وإلى جانب ذلك كانت السياسة مرتبطة بالاقتصاد فى فترة مابين الحربين العالميتين فالإدارة الأمريكية كانت، منذ أن اضطلعت المصالح الأمريكية

بمهمة العمل فى الخارج، مكونة من كبار أصحاب رؤس الأموال، وأصحاب الاعمال الضخمة، وكان أبرز الرأسماليين الأمريكيين يشتركون من قريب أو بعيد، فى إدارة شئون الحكم والسياسة، وخاصة فى إدارة المصالح الأمريكية فى الخارج وعلى سبيل المثال شغل هربرت هوفر Herbert C. Hoover منصب وزير التجارة فى عهد الرئيس هاردنج W.G. Harding واستمر حتى نهاية عهد الرئيس كوليدج Calvin Coolidge أى حتى عام ١٩٢٨ وذلك عندما تولى هوفر نفسه رئاسة الجمهورية الأمريكية فى الفترة من ١٩٢٩ - ١٩٣٣. وتتضح أهمية هذا الكلام إذا علمنا الدور الذى لعبه هوفر فى تنظيم المجموعة الأمريكية كما سبق أن ذكرنا.(٥٠).

ومثال آخر يتضح من الدور الذى لعبه أندرو ميلون Andrew W. Mellon صاحب شركة الخليج للبترول Gulf OilCorporation والذى كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة فى بريطانيا حتى بداية العشرينات، ثم شغل منصب وزير الخزانة Secretary of Treasury فى الفترة مابين ١٩٢١ - ١٩٣٢، أى فى عهد كل من الرؤساء هاردنج وكوليدج وهوفر، ومعروف أن ميلون أحد أمراء البترول والألمنيوم والفولاذ والفحم، وأحد أساطين الثروة فى الولايات المتحدة. كذلك كان لامون Robert P. Lamone شريكا لأحد كبار أصحاب الثروة فى الولايات المتحدة وقد أصبح وزيراً للتجارة فى فترة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٢). وباختصار فان نصف أعضاء وزارة كوليدج، وثلثى أعضاء وزارة هوفر كانوا من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة.

وعلى أية حال، جمع كبار رجال الأعمال فى الولايات المتحدة بين العمل فى السياسة والاقتصاد، وفى فترة العشرينات على الأقل كانت السياسة

فى خدمة الاقتصاد إلى أن تمكنت المصالح الاقتصادية من الثبات والرسوخ فى منطقة الشرق الأوسط حيث أصبح الاقتصاد فى خدمة السياسة.

لقد كانت عملية تأسيس المصالح الأمريكية فى بترول العراق هى الخطوة الأولى فى سبيل توسيع نطاق تلك المصالح فى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط. وفى الفصول التالية سوف نتابع امتداد المصالح الأمريكية إلى البحرين فالأحساء السعودية ثم الكويت، وذلك فى الفترة التى اعقبت اتفاق الخط الأحمر والذى أقر المصالح الأمريكية فى العراق.

حواشى الفصل التاسع

1. De Novo, American Interests and Policies in the Middle East, p. 196.

2. Longrigg, Oil in the Middle East, pp. 68,69.

3. Shwadran, The Middle East, Oil and the Great Powers, p. 233.

4. Stocking, Middle East Oil, A study in Political and Economic Controversy, p. 56.

٥ ـ «إتفاقية الخط الأحمر» مجلة بترول الشرق الأوسط، عدد ٤ (١٩٤٨)

6. De Novo, op.cit. p. 235.

7. Stocking, op.cit. p. 65.

8. Hamilton, Americans and Oil in the Middle East, p. 92.

٩ ـ السيد عبد الرزاق الحسنى، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ص ٢٠٦ – ٢٠٨.

١٠ ـ انظر نص الاتفاق فى: محمد لبيب شقير وصاحب ذهب، اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية، جـ١ ص ٢٢٣–٢٥١.

11. Schurr, S., Middle Eastern Oil and the Western World, p. 115.

١٢ ـ فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٣١٣.

١٣ ـ حكمت سامى سليمان، نفط العراق، ص ١١١.

١٤ ـ محمد جواد العبوس، البترول فى البلاد العربية، ص١٦.

١٥ ـ ابراهيم علاوى، البترول العراقى، ص ٦٨.

16. Stocking, op.cit., p. 57.

17. Hamilton, op.cit., p. 92.

18. Shwadran, op.cit., p. 245.

19. Stocking, op.cit., p. 58.

20. De Novo, **op.cit.**, p. 200.

٢١ ـ هارفي أوكونور، امبراطورية البترول، ص ٣١.

22. De Novo, **op.cit.** p. 200.

٢٣ ـ إبراهيم علاوى، البترول العراقي،ص ٧٠.

٢٤ ـ محمد جميل بيهم، الانتدابان في العراق وسوريا – انجلترا وفرنسا. ص ٩٢.

25. Tugendhat, C., Oil. p. 84.

26. Schurr, S., Middle Eestem Oil and the Western World, p. 115.

27. Morlowe, **The Persion Gulf**, pp. 90, 91.

28. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East**, vol.2, pp. 161.176.

29. Tugendhat, **Oil**, p. 86.

30. Hurewitzm **loc. cit.**

31. Loftus, J., "Middle East Oil, the pattern of control" **The Middle East Journal**, Tanuary, 1948.

٣٢ ـ جورج لنسوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، ص ٢٣، ٢٤.

33. De Novo, **op.cit.**, p.200.

34. Tugendhat, Oil, p. 84.

35. Hartshorn, Pocitics and World Oil Economics, p. 158.

٣٦ ـ راشد البراوى، حرب البترول في الشرق الأوسط، ص ٢٣٥ – ٢٤٦.

٣٧ ـ لوكاز هيرزويز، ألمانيا الهتلرية والشرق العربي، ص ٢٤.

٣٨ ـ السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص٢٦٦، ٢٦٧.

٣٩ ـ محمد لبيب شقير، اتفاقيات وعقود البترول ، جـ؛ السيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢، ص ١٢٩.

40.Hamilton, op.cit., p. 95.

41. Marlowe, op.cit., p. 910.

42. De Novo, op.cit., p. 201.

٤٣ ـ ساهمت المجموعة البريطانية بنسبة ٤٦٪ والإيطالية بنسبة ٣٠٪ والألمانية – الهولندية، بنسبة ١٢٪ والسويسرية – الفرنسية بنسبة ١٢٪.

٤٤ ـ محمد جواد العبوسى، البترول فى البلاد العربية، ص ٢١.

45. Hamilton, op.cit., p. 96.

٤٦ ـ حكمت سامى سليمان، نفط العراق، ص ١٢١.

٤٧ ـ جان جاك بيربى، الخليج العربى، ص ١٠٨.

48. De Novo, op.cit. p. 201.

٤٩ ـ ديفيد شانون، الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة الإقتصادية العظمى، ص٧.

50. Beard, C., The Presidents in American History, pp. 204.208.

أمريكا وبترول البحرين

١- مقدمة

٢- نشاط فرانك هولمز

٣- شركة جولف أويل

٤- شركة استاندرد أويل - كاليفورنيا

٥- موقف بريطانيا من المصالح الأمريكية

٦- تكوين شركة بترول البحرين

٧- الأزمة العالمية (١٩٢٩ - ٣٣)

٨- تعاون الشركات الأمريكية

٩- نتائج التدخل الأمريكي في البحرين

أمريكا وبترول البحرين

١-مقدمة

انتهت تسوية الأمور فى العراق بين البريطانيين والأمريكيين باشتراك المصالح الأمريكية، عن طريق شركة تنمية الشرق الأدنى، فى شركة البترول التركية. ولكن الصراع استمر عقب تلك التسوية بين البريطانيين والأمريكيين حتى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات فى الخليج، حيث امتد الى السواحل الغربية للخليج العربى فى كل من البحرين وقطر والأحساء السعودية والكويت والساحل المهادن.

ويجد الدارس لتاريخ منطقة الخليج العربى أن بريطانيا حرصت على تأمين سيطرتها عليها بالتدريج، عن طريق عقد سلسلة من المعاهدات مع شيوخ وحكام الإمارات العربية. وقد تطورت تلك المعاهدات إلى فرض الحماية البريطانية على هذه الإمارات خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن ذلك لم يحل دون حصول الأمريكيين على مصالح معينة كانوا يسعون إليها، وخاصة فى مجال الاستثمارات الاقتصادية فى البترول .

ولم يكن البريطانيون مطمئنين على مركزهم المتطور فى الخليج العربى عامة، رغم تلك المعاهدات المانعة Exclusive Treaties التى عقـودها مع مختلف الامارات العربية، ولم ينج منها عبد العزيز آل سعود نفسه، ذلك لأن شعور الاستياء كان قائما ضد الانجليز. كما أن مركز بريطانيا المتفوق فى المنطقة كان قائما على الخوف وليس على الاحترام. وقد ظهر هذا الخوف لدى البريطانيين على أثر الاضطرابات التى قامت فى البحرين سنة ١٩١٩ للاحتجاج على محاولة الوكيل السياسى البريطانى فى الخليج تطبيق بعض

القوانين السارية فى الهند على البحرين كما هى ولكن تلك الاضطرابات أعطت بريطانيا فرصة مناسبة للتدخل بحجة إعادة الأمن إلى البلاد، نظرا لعجز الشيخ عن ذلك، وعلى أثر ذلك قبض على زعماء تلك الحركة المعادية للبريطانيين ونفوا الى الهند، وعينت بريطانيا حاكما عسكريا له سلطات مطلقة.

مما سبق نلاحظ أن البحرين أصبحت فى واقع الأمر محمية بريطانية، وقد تأكد ذلك رسميا بموجب إعلان اصدرته بريطانيا فى عام ١٩٢٢.

والواقع أن الموقع الجغرافى للبحرين هو الذى دفع بريطانيا إلى تأكيد سيطرتها على الجزيرة التى اختارتها، منذ الحرب العالمية الأولى، قاعدة لنفوذها فى المنطقة، وكانت إلى جانب أهميتها الجغرافية مستودعا لتجارة الخليج، ولذا نجد بريطانيا، فى عام ١٩٣٥ تؤسس فيها قاعدة بحرية حديثة. وبعد الحرب العالمية الثانية توطد النفوذ البريطانى تماما فى البحرين، حيث نقلت إليها المقيمية البريطانية من بوشهر على الساحل الفارسى.

وفى فترة مابين الحربين العالميتين كان يؤرق بريطانيا فى البحرين، الأطماع الفارسية والأطماع السعودية كقوتين محليتين، وأطماع كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كقوتين خارجيتين.

والأطماع الروسية فى منطقة الخليج العربى قديمة، وترجع إلى عهد بطرس الأكبر، ولكنها بدت أكثر وضوحا منذ عام ١٨٣٠، وترعرت بسرعة هائلة خلال العقود الستة التى تلت ذلك. لكن النشاط السوفيتى بدأ يظهر فى البحرين منذ عام ١٩٢٩ على شكل نشاط تجارى، حينما اتجهت شركة الشرق الروسية لفتح وكالة لها فى البحرين، وكان لهذه الشركة بالإضافة إلى

ذلك اتصالات ببعض موانى الخليج مثل البصرة وبوشهر. ولكن بريطانيا كانت حريصة على الحيلولة دون وجود أى نفوذ ينافسها، ولذا رأت أن تستصدر من شيخ البحرين إعلانا يمنع فيه التعامل مع هذه الشركة على أساس أن ذلك التعامل سينجم عنه إضرار بالتجار المحليين الذين سيتأثرون بالمنافسة السوفيتية. فضلا عن ذلك فإن شيخ البحرين كان يشارك رعاياه فى عدم التعاطف مع أناس لاتربطهم روابط قوية بالدين. وهكذا حالت بريطانيا دون نجاح النشاط السوفيتى فى البحرين.

٢-نشاط فرانك هولمز

وعن مصالح الولايات المتحدة، سنتناول الجهود التى سبقتها زمنيا وساعدت على إنجاحها، خاصة جهود الميجوز فرانك هولمزMajor Frank Holmes الذى يعتبر واحد من أشهر صيادى الامتيازات فى منطقة الشرق الأوسط عامة، وهو يسجل لنا أول محاولة بريطانية للحصول على امتيازات التنقيب عن البترول فى الساحل الغربى للخليج العربى، وقد نجح فى ذلك إلى حد ما، فى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات دائرة بين البريطانيين والأمريكيين حول بترول العراق.

وبينما كان هولمز يسعى لشراء الامتيازات كانت شركة البترول الانجليزية الفارسية تسعى لنفس الهدف، عقب الحرب العالمية الأولى، وقد شجعها على ذلك ماتقوم به فعلا من استثمار للبترول الفارسى، ومع ذلك فإنها لم توفق فى الحصول على أية امتيازات غرب الخليج قبل قدوم هولمز إلى المنطقة فى سنة ١٩٢٢.(١)

وقد نجم عن محاولات هولمز الأولى على السواحل العربية للخليج

حصوله على أول امتياز له فى العربية السعودية فى عام ١٩٢٣ من عبد العزيز آل سعود، ولكن هولمز فشل فى استثماره، وانتهى الأمر بإلغائه فى سنة ١٩٢٨، ومع ذلك تعتبر محاولته هذه رائدة فى التنقيب عن البترول فى الساحل الغربى للخليج العربى.

وقد تعدى نشاط هولمز الأحساء إلى الكويت والبحرين، ففى صيف عام ١٩٢٣ تعاقد هولمز مع شيخ البحرين على حفر نحو ١٦ بئرا فى الجزيرة، وقد استفاد هولمز من تردده على الجزيرة فى معرفة جغرافيتها ومواردها البترولية ومشكلات المياه فيها. ذلك أن المياه بالنسبة لسكان هذه المناطق كانت أهم من أى ثروة أخرى. وقد أدى هذا التعاقد المبدئى بين شيخ البحرين وهولمز إلى أن يمنح الأول الثانى فى ٢ ديسمبر ١٩٢٥ امتيازا لمدة عامين، تقوم الشركة الشرقية والعامة بأعمال الاستكشاف فيه، مكافأة له على نجاحه فى العثور على المياه فى الجزيرة . ويتضمن هذا الامتياز نصوص الاتفاقية وملحقاتها، وكذلك عقد الاستغلال بين الشيخ حمد بن عيسى طرفا أولا، والميجور فرانك هولمز طرفا ثانيا. وبمقتضى ترخيص البحث فى فترة السنتين التاليتين لعقد الاتفاقية، يكون للشركة حق البحث عن الغاز الطبيعى والبترول فى جميع الأراضى الواقعة تحت إشراف الشيخ، وهذه الحقوق ممنوحة للشركة منفردة دون منافس، ويجوز مد فترة الترخيص سنتين أخريين بناء على طلب الشركة مع إبداء المبررات بشأن ذلك، وتتم الموافقة بناء على مشورة المقيم البريطانى فى الخليج.(٢)

وبعد قيام الشركة المذكورة بجميع أعمال البحث خلال السنتين أو الأربع سنوات التى حددتها المادتان الأولى والثانية، يمكنها أن تطلب ترخيصا بالتنقيب فى مناطق أخرى محددة. ويتعهد الشيخ بمقتضى هذه الاتفاقية أن

يمنح الشركة - بناء على طلبها - ترخيصا للتنقيب لمدة سنتين كحد أقصى في المناطق التى تكون الشركة قد اختارتها، ويكون الشيخ قد وافق عليها بناء على مشورة المقيم السياسى فى الخليج. ويمكن مد ترخيص التنقيب سنتين أخريين إذا قدمت الشركة مايبرر ذلك. ويتم هذا بعد مشاورة الشيخ مع المقيم البريطانى فى الخليج.

وتنظم المواد التالية لذلك المدفوعات التى ستقدمها الشركة للشيخ، والتزامات الشيخ نحو الشركة ومسائل التحكيم وغير ذلك من الأمور.

وإذا نجحت الشركة فى اكتشاف البترول بكميات تجارية صالحة للاستغلال، عليها أن توافق على أن تدفع للشيخ كل ستة شهور - بدلا من المبلغ السنوى (١٠ الاف روبية) المنصوص عليها فى المادة الثالثة - عائدا مقداره ٣٫٨ روبية (ثلاث روبيات وثمانى آنات) لكل طن صافى من البترول الخام المستخرج .

والمهم فى هذا الامتياز أن الحقوق المعطاه بمقتضاه لايمكن نقلها إلى طرف ثالث دون موافقة الشيخ بالتشاور مع المقيم السياسى فى الخليج. وهذه الموافقة لايجب الامتناع عنها لأسباب غير معقولة، وتتضح أهمية هذا البند حينما نتعرض لمسألة بيع هذا الامتياز لإحدى الشركات الأمريكية.

وأشرف على عقد هذه الاتفاقية المستر دالى Dally (الممثل السياسى لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية فى البحرين)، نيابة عن شيخ البحرين، وكان دالى حريصا على ألا تحصل شركة هولمز على مثل هذا الإمتياز لأنها كشركة بريطانية لاتقوم بأعمال الاستثمار وإنما تشترى الامتيازات لإعادة بيعها مرة أخرى للشركات العالمية ، وربما تكون هذه الشركات غير بريطانية.

ومع ذلك فقد وافق دالى، وتم توقيع الاتفاق نيابة عن الشيخ. وذلك طبقا لتعهدات الشيخ نفسه فى مايو ١٩١٤، ووافقت وزارة المستعمرات على نشاط هولمز باعتباره مواطنا بريطانيا، وباعتبارها مسؤولة عن العلاقات الخارجية للشيوخ فى الخليج العربى.

واجهت الشركة الشرقية والعامة (هولمز) منذ البداية عدة صعوبات أهمها تلك الصعوبات الناجمة عن الإدعاءات الإيرانية فى البحرين، لأن تلك الإدعاءات تحول دون تمكن الشركة من الحصول على الأموال اللازمة لمباشرة أعمالها. هذا بالإضافة إلى الصعوبات التى وضعتها الشركة الانجليزية - الفارسية أمام أى محاولة لاستثمار الموارد البترولية فى منطقة الخليج العربى، ذلك لأنها كانت ترى فى منطقة الخليج العربى ميدانا خاصا بها لأعمال البحث والتنقيب.[٣]

وعقب التصديق على امتياز هولمز فى البحرين، زارت المنطقة بعثة جيولوجية ضمن بعض الجيولوجيين التابعين للشركة الانجليزية الفارسية، وأثبتت هذه البعثة عدم وجود البترول فى البحرين، وإن كانت الجزيرة غنية بالمياه، ومع ذلك ظلت الشركة الشرقية والعامة متمسكة بهذا الامتياز على أمل القيام بمزيد من الدراسة لجيولوجية الجزيرة.

وبعد توقيع الاتفاق بعام واحد (أى فى عام ١٩٢٦) اختارت الشركة الشرقية والعامة الأستاذ مادجويك T.G.Madgwick أستاذ هندسة البترول فى جامعة برمنجهام، ليقوم بعمل دراسة جيولوجية للبحرين، وبعد قيام مادجويك بهذه المهمة قدم تقريرا إلى الشركة، أفاد بأن هناك احتمالات بترولية، وأن على الشركة ان تلفت اهتمام الشركات العالمية لهذا الامتياز.[٤]

وبالفعل اتجهت الشركة لعرض تلك الامتيازات على الممولين البريطانيين في الندن، ولكنهم تباعدوا عنها، ولم تقبل أى من الشركات البريطانية الاشتراك فى تلك الامتيازات، حتى الشركة الانجليزية الفارسية، التى ظهرت منافسة للشركة الشرقية والعامة في بادىء الأمر، تباعدت هي الأخرى نظرا لماورد من تقارير بشأن عدم وجود احتمالات بترولية فى البحرين، ومع ذلك آثرت الشركة الشرقية والعامة الاحتفاظ بامتياز البحرين بصفة خاصة على أمل إعادة بيعه لشركات أخرى. وهكذا تركت الشركات البريطانية والأمريكية، ومنها شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، تركت جميعها هذه الفرصة تمر دون شراء الامتياز من هولمز.(٥)

وحتى عام ١٩٢٦ لم يكن فى منطقة الخليج العربى سوى إيران الدولة الوحيدة التى تنتج البترول بكميات تجارية، فلم تكن حقول العراق الشمالية قد انتجت شيئاً بعد. ولم تكن هناك مناطق بترولية معروفة فى شبه الجزيرة العربية سوى البرقان فى الكويت، وبالقرب من واحة القطيف فى الأحساء. وبصفة عامة كان مظهر السطح فى شبه الجزيرة العربية، على طول الساحل الغربى للخليج عبارة عن صحراء واسعة من الرمال المتحركة. ولكن الوحدة الجيولوجية للمنطقة العربية كانت تبشر باحتمالات بترولية فى البحرين.(٦)

وعلى أمل العثور على البترول فى البحرين، استمرت الشركة الشرقية والعامة (هولمز) حتى سنة ١٩٢٨ تقوم بعمليات حفر الآبار الارتوازية للأهالى بأجور عالية تبلغ حوالى (٥٠ الف) روبية للبئر الواحدة. ولذلك لم يكن هناك مايدعو الشركات الكبرى أن تعطى هذه المنطقة أهمية كبيرة. وهناك من يرى أن امتناع تلك الشركات عن استثمار الموارد البترولية غرب الخليج، له أسباب وجيهة، فالشركات البريطانية لم تكن مستعدة للدخول فى مغامرات جديدة،

خاصة وأن تجاربها فى إيران لم تكن مشجعة للبحث عن البترول فى البحرين، لأن الدراسات الجيولوجية لم تثبت وجود طبقات بترولية ضمن طبقات الزمن الثالث.[٧]

٣-شركة جولف أويل:

وعلى أثر اخفاق هولمز فى بيع امتياز البحرين إلى الشركات البريطانية، توجه إلى العالم الجديد، حيث عرض الامتياز على الشركات الأمريكية، ولم تكن الشركات البريطانية تقدر اهتمام الشركات الأمريكية واندفاعها - عقب الحرب العالمية الأولى - للبحث والتنقيب عن البترول خارج الولايات المتحدة، تلك السياسة التى أدت إلى دخول الولايات المتحدة حلبة الصراع على البترول فى الشرق الأوسط.[٨]

لم تكن الحكومة البريطانية مستريحة لنشاط هولمز فى منطقة الخليج العربى، لأنه كان يعمل لحساب أية مصالح تبدى تعاونها معه، ولهذا فهى لم ترحب بالدخول المقترح لشركات البترول الأمريكية فى المنطقة فى بادىء الأمر، خاصة وأنها منطقة نفوذ بريطانية، تستند بريطانيا فى الانفراد بها إلى حقوقها التى كسبتها عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المانعة، التى عقدتها مع حكام الخليج، ومنها فيما يتصل بالبحرين - اتفاق سنة ١٩١٤، الذى ينص على ألا يمنح شيخ البحرين فى بلاده أى امتيازات بترولية لغير البريطانيين.[٩]

ولذا واجه هولمز بعض الصعوبات، تمثلت فى الموقف البريطانى تجاه أية مصالح أجنبية قد تنشأ فى منطقة الخليج العربى.إلى جانب صعوبات أخرى تمثلت فى إمكانية اتصال هولمز بالشركات الأمريكية العاملة فى مجال البترول، فلم يسبق له الاتصال بها بصورة رسمية أو شخصية، كما لم تكن له

معرفة بأى من مديرى الشركات الأمريكية أو أعضائها، على الرغم من أنها أخذت تعطى منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة. ولذا وقع عبء الاتصال بتلك الشركات على البروفيسور «مادجويك» مهندس المناجم، الذى يعمل بالشركة الشرقية والعامة. وفي سبيل ذلك أخذ يراسل وارد J.E.Ward رئيس «شركة أجهزة حقل البترول» في نيويورك Oil Field Equipement بشأن استثمار الاحتمالات البترولية فى امتياز البحرين.

وبينما كان مادجويك فى طريقه إلى كندا، التقى بالمستر وارد فى أغسطس ١٩٢٦، وعمل على اقناعه بأهمية نتائج الدراسة الجيولوجية التى قام بها بنفسه عن البحرين، وبين له كيف أنه سيكون عونا للشركة الشرقية والعامة فى استثمار امتيازها، وعلى أثر ذلك طلب وارد من مادجويك نسخة من التقرير الجيولوجى الذى أعده. بل وذهب إلى أبعد من ذلك فطلب وارد حضور أحد أعضاء الشركة الشرقية والعامة إلى نيويورك لبدء المفاوضات على وجه السرعة. وطبقا للبرنامج المحدد تسلم وارد من مادجويك مذكرة تحوى التقرير الذى كتبه عن الاحتمالات البترولية فى البحرين. وبعد ذلك أحاط هولمز علم وارد بأنه سيأتى إلى نيويورك، ومعه نسخة من الاتفاقية المقترحة لبرنامج العمل فى امتياز البحرين.(١٠)

وقد دفع هولمز إلى الاهتمام بامتياز البحرين، أن الامتياز الذى كان قد حصل عليه من عبد العزيز آل سعود فى الأحساء والمنطقة المحايدة، كان معرضا للإلغاء، لأن شركته لم تكن قد أعدت بعد دراسة جيولوجية فى منطقة الامتياز، أو دفعت التزاماتها تجاه الشيخ، أو قامت بأعمال الحفر، ونالت اهتماما من الشركات البريطانية. وقد دفعه ذلك إلى الاتصال بالشركات الأمريكية. وكان للدور الذى قام به مادجويك أثر كبير على تنشيط مهمة

وارد، الذى قام بالاتصال برؤساء الشركات الأمريكية، مثل شركة «ستندارد أويل اوف نيوجرسى، وشركة الجولف Gulf Oil Corporationوذلك باعتبارهما من كبريات الشركات الأمريكية القادرة على المغامرة والمنافسة، ولكن نتائج تلك الاتصالات الأولية لم تكن مشجعة. لأن هاتين الشركتين لم تكونا قد تزودنا بعد، بتقارير ونصائح خبرائهما الجيولوجيين. وكانت المعلومات التى قدمها كل من وارد وهولمز - فى نظرهم - غير كافية أو مقنعة . أما تقرير مادجويك، فلم يكن قد وصل بعد - إلى أيدى المهندسين الجيولوجيين فى هاتين الشركتين، بالإضافة إلى أنه لم يكن لديهما تقارير أخرى من اية مصادر من منطقة الخليج العربى، كى تشجعهم على النزول إليها.

واصل وارد إغراءه للشركات الأمريكية كى تشترى الامتيازات التى حصل عليها هولمز فى شرقى الجزيرة العربية. وأخذ يبين أهمية تلك الامتيازات لشركة الجولف، ولكن جيولوجييها لم يوافقوا على تلك العروض فى نوفمبر ١٩٢٦ ، للأسباب السابقة ذاتها .

وفى مواجهة هذا الرفض من جانب شركة الجولف لاستثمار امتيازات شرقى الجزيرة العربية، عاد وارد مع بداية عام ١٩٢٧ يبحث عن مستثمرين جدد. فحاول اقناع ممثلى شركة ستندارد أويل أوف نيوجرسى، فتوسط فى ذلك الكابتن مورجان C.S Morgan الذى كانت لديه معلومات جيدة عن منطقة الخليج العربى. وواصل وارد اتصالاته مع بوين C.F. Bowen كبير المهندسين الجيولوجيين فى شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسى ومساعده بيكر Norval Baker. وبينما كان مورجان متحمسا للاحتمالات البترولية فى البحرين، ظهرت علامات بترول محدودة هناك فى نفس الوقت الذى تفجر

فيه البترول فى العراق، وقد أدى تفجر البترول العراقى إلى تطورات سريعة فى شكل التنافس الدولى، انتهى بتكوين شركة البترول التركية بمساهمة المصالح الأمريكية فيها، وقد انعكس أثر ذلك على الاهتمام ببترول البحرين، الذى أهمل نسبيا من جانب الشركات الكبرى حيث كانت احتمالاته محدودة فى نظرهم.

ومن العوامل التى أدت إلى ابتعاد الشركات الأمريكية عن الاهتمام بمنطقة الخليج العربى فى بداية الأمر، هو اعتقاد تلك الشركات أن الحدود السياسية فى تلك المنطقة غير مستقرة، وأن احوالها السياسية كانت كذلك، بالإضافة إلى أن الدراسات الجيولوجية التى قدمت لتلك الشركات كانت غير موثوق بها، وكانت العلاقات البريطانية الأمريكية لاتزال ساخنة، بسبب مشاركة الأمريكيين فى استثمار البترول العراقى، وخشيت الخارجية الأمريكية من اقتحام الشركات الأمريكية لميدان الخليج العربى، لأنه قد يسبب خصومات جديدة بين الأمريكيين والبريطانيين. ويمكننا القول إنه لو كانت الشركات الأمريكية واثقة من التقارير التى قدمتها الشركة الشرقية والعامة، لكانت جعلت وزارة الخارجية تقف بجانبها وتؤيدها، خاصة وأن أوضاع القرن العشرين لم تعد تسمح بالاحتكار التام الذى تحاول بريطانيا ممارسته فى منطقة الخليج العربى، كما كانت تفعل شركة الهند الشرقية فى القرن التاسع عشر، فى الهند على سبيل المثال.(١٢)

وفى صيف ١٩٢٧ التقى وارد بهولمز فى لندن، وأجريا مباحثات مبدئية، اتفقا فيها على الشروط الأساسية، ومايمكن أن تقدمه الشركة الشرقية والعامة من تسهيلات، فى أعمال البيع والشراء، لأي شركة تتقدم لاستثمار امتيازاتها فى الخليج العربى، خاصة وأنها كانت تعلم أن حقوقها فى المنطقة المحايدة

والأحساء مهددة بالضياع، لعدم وفائها بالتزاماتها السابقة، تجاه عبد العزيز آل سعود وشيخ الكويت، بشأن الامتياز. ومع ذلك رأت أن بعض التأييد لمشترٍ جديد يمكن أن يعيد إليها شرعية تلك الامتيازات مرة أخرى، أو يؤدى إلى فتح باب المناقشة حول امتيازات جديدة.

وبعد تلك المناقشات مع هولمز عاد وارد إلى نيويورك، وبدأ اتصالاته بالمسئولين فى شركة الجولف، وفى هذه المرة نجحت المناقشات التمهيدية واتفق على وضع أسس الاتفاق المقترح فى نوفمبر من نفس العام. وكانت شركة الجولف حتى ذلك الوقت، لاتزال عضوا فى مجموعة الشركات الأمريكية American Group، التى تتهيأ للدخول فى شركة البترول التركية العاملة فى العراق. وبناء عى ذلك فإن استثمارها لامتياز بترول البحرين، يحول بينها وبين الانضمام إلى شركة البترول التركية، طبقا لبنود اتفاق إنكار الذات، الذى يحكم حرية أعضائها فى العمل منفردين فى المنطقة التى ستسمى - فيما بعد - بمنطقة الخط الأحمر، والتى تدخل فيها البحرين، وبناء على اقتراحات وارد، عقد اتفاقان أحدهما خاص بالبحرين، والثانى خاص بالمنطقة المحايدة والأحساء والكويت، وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ أنجز وارد (نيابة عن الشركة الشرقية والعامة) العقدين مع فرانك ليفى Frank A. Leavy (نيابة عن شركة الجولف). وقد أنهت الشركة الشرقية والعامة ترتيبات هذين الامتيازين مع شركة الجولف قبل موعد دفع العائدات السنوية للبحرين بثلاثة ايام فقط، ثم أخذت تعمل على اطاله المهلة حتى تتمكن من مد أجل فترة الاستكشافات التى كانت ستسقط فى ٧ ديسمبر ١٩٢٧.(١٣)

لم تضع شركة الجولف وقتا، فطلب الدكتور هيلد Kennth Heald (رئيس المهندسين الجيولوجيين فى شركة الجولف) من رالف رودس

Ralph O. Rhoodes (أحد المهندسين الجيولوجيين) تكوين بعثة ميدانية بمساعدة ايستمان W. F. Eastman وكاليهو C.F.Chaliho للذهاب إلى ميدان العمل فى البحرين، عن طريق سوريا والعراق ثم الخليج العربى، حيث التقى بهم هولمز فى منتصف يناير ١٩٢٨ .(١٤)

وعلى الفور بدأت المجموعة السابقة من الجيولوجين الأمريكيين أعمالها التى استمرت قرابة الستة شهور. وفى منتصف عام ١٩٢٨ اكتملت الخرائط الجيولوجية لدى المهندس الأمريكى رودس. ولكن العقبات لم تلبث أن واجهت نشاط الأمريكيين فى البحرين. فبعد ذلك مباشرة تكون «اتحاد تنمية الشرق الأدنى» الأمريكى، بهدف استثمار نصيب الولايات المتحدة فى البترول العراقى داخل شركة البترول التركية، وأصبحت شركة الجولف عضوا فيه. وبناء على ذلك تملكت شركة الجولف حصة قدرها ٤٫٧٥ ٪ من إجمالى أسهم شركة البترول التركية داخل اتحاد تنمية الشرق الأدنى The Near East Development Corporation الذى يملك ٢٣٫٧٥٪ من أســـهم نفس الشركة، وجميع الشركات الداخلة فى «اتحاد تنمية الشرق الأدنى» ملتزمة بتنفيذ اتفاق أنكار الذات، وعدم العمل منفردة داخل المنطقة المحددة بالخط الأحمر، والتى تدخل البحرين فيها.

وتعتبر شروط اتفاق الخط الأحمر المتمثلة فى مبدأ إنكار الذات عقبة أمام شركة الجولف، التى لايصح لها أن تعمل فى البحرين منفردة فى نفس الوقت الذى تدخل فيه عضوا فى شركة البترول التركية، عن طريق اتحاد تنمة الشرق الأدنى، إلى جانب عقبة أخرى تمثلت فى الشرط التقليدى الذى يقضى بأن تكون الشركة العاملة فى البحرين بريطانية الجنسية، وهذا الشرط الأخير لايتوفر لشركة الجولف الأمريكية. وتبعا لذلك كان أمام شركة الجولف واحد من

ثلاثة خيارات:

الأول : أن تترك شركة الجولف الامتياز الذى حصلت عليه من الشركة الشرقية والعامة فى البحرين، التى تقع داخل نطاق اتفاق الخط الأحمر، إلى شركة البترول التركية لتستثمره بمقتضى مبدأ إنكار الذات، وبذلك لايكون لها سوى حصة قدرها ٤٫٧٥٪ بعد أن كانت تملك الإمتياز بالكامل.

والثاني: أن تنسحب شركة الجولف من شركة البترول التركية، وبذلك تعمل بعيدا عن قيود اتفاق إنكار الذات، وبهذا يكون امتياز البحرين لها بالكامل.

والثالث: أن يلغى امتياز البحرين سواء بالنسبة لشركة الجولف أو شركة البترول التركية، وتبقى شركة الجولف عضوا فى شركة البترول التركية. وفى ذلك الوقت (١٩٢٨) لم تكن شركة البترول التركية على استعداد لاستثمار بترول البحرين لانشغالها باستثمار البترول العراقى الذى تفجر فى نهاية العام السابق، بالإضافة إلى أنها كانت تبغى حجز المنطقة التى يشملها اتفاق الخط الأحمر لنفسها دون منافسة أى من الشركات الأخرى. أما شركة الجولف فقد فضلت أن تترك إمتيار البحرين لتبقى على عضويتها فى اتحاد تنمية الشرق الأدنى داخل شركة البترول التركية، وهكذا لم تتمكن شركة الجولف من الاحتفاظ بامتيازها فى البحرين لأكثر من عام واحد، إذ سقط الامتياز تلقائيا بتوقيعها على اتفاق الخط الأحمر عام ١٩٢٨ .

وقد حاولت شركة الجولف الأمريكية، قبل تنازلها عن امتياز البحرين، أن تضم إليها بقية الشركات الأمريكية العاملة داخل اتحاد تنمية الشرق الأدنى، ولكن شركة البترول التركية رفضت مثل هذا الإتجاه الجديد، باعتبار أن هذا

الاتحاد عضو فى اتفاقية الخط الأحمر وملتزم بتطبيق كافة بنودها، وعندئذ فكرت شركة الجولف فى تحويل الامتياز إلى شركة أمريكية أخرى لاتكون عضوا فى اتفاق الخط الأحمر وحاول مورجان S. Morgan (ممثل شركة ستاندرد أوف نيوجرسى والعارف بشئون الخليج العربى) أن يضع وجهة نظر لشركات الأمريكية في استثمار بترول الشرق الأوسط أمام كل من البريطانيين والفرنسيين والهولنديين، مع مطالبتهم - بحكم عضويتهم فى شركة البترول التركية - بالنفقات التى انفقتها شركة الجولف على أعمالها فى البحرين، دون فائدة. وهكذا فشل برنامج عمل شركة الجولف المستقل، وفشلت أيضا محاولات شركة ستاندرد اوف نيوجرسى لإيجاد مخرج لها، وتقاعست عن المضى فى التنفيذ لاحتمال التدخل البريطانى ضد الشركات الأمريكية فى البحرين.

وبينما كان مورجان (ممثل استندارد اوف نيوجرسى) يبذل مساعيه فى لندن، ويناقش مسألة البحرين مع مجموعة الشركات العاملة فى العراق، كان هولمز قد ذهب إلى نيويورك (فى أكتوبر ١٩٢٨) ولكنه عاد على الفور إلى لندن، حينما علم بتعقد الموقف أمام الشركات الأمريكية، وبما يواجهه مورجان من صعوبات، ليتناقش مع المشتركين فى اتفاق الخط الأحمر دون جدوى.[(١٥)]

وكملاذ أخير لشركة الجولف عرضت حالتها على السير جون كادمان (رئيس الشركة الانجليزية الفارسية) حينما ذهب إلى الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٢٨ لحضور اجتماعات مجلس معهد البترول الأمريكى، ولكنه رفض أن يقدم أية مساعدات لشركة الجولف، أو أن تقوم شركته باستثمار امتياز البحرين.

٤-شركة استاندارد أويل - كاليفورنيا:

وعند هذه المرحلة من المراحل التى مر بها امتياز شركة الجولف فى البحرين، رأت الشركة ألا يخرج الامتياز من أيدى الشركات الأمريكية. وفى ذلك الوقت (١٩٢٨) كانت شركة الجولف تعلم أن شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا، لاتواجه مشكلات خارجية، ولا تقف أمامها قيود تحول دون عملها فى منطقة الخط الأحمر منفردة.

ولذلك اتصل مندوب شركة الجولف بكنيث كنجشورىKenneth R. Kingshury (رئيس شركة ستندارد أويل اوف كاليفورنيا) لمناقشته حول استعداد شركته للعمل فى استثمار بترول البحرين، وظل كنجشورى يدرس هذا الموضوع فى شيكاغو، بينما انشغل نائبه لومباردى Lombardi مع ممثلى شركة الجولف وكذلك مع وارد Ward فى نيويورك لنفس الغرض. وخلال شهر ديسمبر ١٩٢٨ أطلع لوماردى على التقرير الجيولوجى الذى قدمه رودس من قبل، كما أطلع على الشروط المتاحة بمقتضى الاتفاق الذى حصلت عليه شركة الجولف من الشركة الشرقية والعامة، وساءه أن تخرج مثل تلك التسهيلات من أيدى الشركات الأمريكية لأى شركة أخرى، ولذا اتصل بكنجشورى للتفاهم حول هذا الموضوع. وهكذا كان الاهتمام مركزا نحو شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، لصلاحيتها للعمل فى منطقة الخليج العربى، لأنها لم تكن عضوا فى اتحاد الشركات الأمريكية، ولاتخضع بالتالى لترتيبات الخط الأحمر.

وشركة ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا (سوكونى) واحدة من الشركات الأمريكية الكبرى التى بذلت جهودا مضنية بعد الحرب العالمية الأولى فى البحث عن مناطق الاحتياطى العالمى للبترول، وعلى الرغم من أنها أكبر

الشركات المنتجة للبترول، فإن صيدها فى الخارج لم يكن ثمينا، وذلك أنها حفرت ٣٧ بئرا فى ست دول أجنبية ، ونفذت أعمال الاستكشاف فى ١٢ دولة أخرى، دون أن يكون هناك انتاج وفير يتناسب مع الجهود التى بذلتها. وظلت أحوال شركة سوكونى سيئة طوال فترة العشرينات، فهى لم تكن قادرة على استثمار برميل واحد من الانتاج التجارى خارج الولايات المتحدة، نظرا لما انفقته على أعمال الحفر دون جدوى، لكن قوة الشركة وشراستها فى المنافسة مكنتها من الحصول على تسهيلات عظيمة فى أعمال التسويق تحت إشراف هارى كولبير Harry D.Collier نائب رئيس الشركة ، الذى أصبح الرئيس - فيما بعد - والرجل الأول الذى قادها لتصبح فوق جميع الشركات العاملة على الساحل الغربى للخليج العربى، وشهد العام الذى أولت فيه اهتماما بمنطقة الخليج العربى توسعا فى مصالحها فى أمريكا الجنوبية والوسطى، حيث حققت اكتشافات عظيمة هناك.(١٦)

على أي حال اتفقت ظروف معاودة شركة سوكونى لنشاطها الواسع مع تنازل شركة الجولف عن امتيازها فى البحرين، ولذلك نال منها هذا الامتياز اهتماما كبيرا، ولكنها عادت وأبدت بعض التحفظات على أي امتياز يمكن الحصول عليه فى منطقة الخليج العربى، بحجة أن هذه المنطقة لم تحظ بالدراسات والأبحاث الجيولوجية الكافية لممارسة أعمال التنقيب، واستمرت تلك التحفظات حتى سنة ١٩٣٢ . وفى نفس الوقت كان على هولمز أن يسدد الالتزامات المطلوبة منه عن امتيازات الأحساء والكويت، وبالتالى فمن المحتمل ألا تستمر صلاحية الامتيازات فى هذه المنطقة لحساب الشركة الشرقية والعامة، وبالتالى تقف الصعوبات فى وجهها للقيام باكتشافات جديدة قد تكون وضعتها فى برنامج عملها. وكانت شركة سوكونى ترى وقتئذ أن موافقتها على امتياز البحرين يعتبر مغامرة واضحة.(١٧)

ولكن إغراءات شركة الجولف لشركة سوكونى كانت أقوى من حجج الأخيرة فى الامتناع عن استثمار امتياز البحرين، ففى ٢١ ديسمبر ١٩٢٨ اتفقت شركة الجولف والشركة الشرقية والعامة على نقل حقوق الأولى (التى حصلت عليها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧) من الثانية إلى شركة استندارد أويل أوف كاليفورنيا.

وبموافقتها على شراء امتياز البحرين، بمقتضى اتفاق ٢١ ديسمبر ١٩٢٨ تسلمت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا عمليات شركة الجولف فى البحرين، على أن تدفع لشركة الجولف فى مقابل ذلك (٥٠ الف) دولار تغطية لخسائرها المادية. والواقع أن هذه التعويضات لم تكن فورية. وهكذا سويت مسألة الامتياز بين الشركتين الأمريكيتين بإشراف هولمز الذى لعب دور الوسيط.(١٨)

أما بقية أعمال شركة الجولف التى حصلت عليها فى الأحساء والمنطقة المحايدة فقد استمرت بيدها حتى ابريل ١٩٣٢. وبرضى متبادل تركت الجولف للشركة الشرقية والعامة كل الحقوق التى كانت لها، وذلك فى محاولة منها لأن تحصل على حق قانونى بامتياز إضافى فى الكويت التى لاتخضع لبنود اتفاق الخط الأحمر.

٥-موقف بريطانيا من المصالح الأمريكية

وقفت صعوبة أساسية فى مواجهة نقل أمتياز البحرين من شركة هولمز التى تتمتع بالجنسية البريطانية إلى شركة أمريكية. تمثلت تلك الصعوبة فيما يسمى بشرط الجنسية Nationality Clause ذلك أن منطقة الخليج- ومنها البحرين - تعد من مناطق النفوذ البريطانى، وطبقا للتعهدات التى قطعها شيوخ

الخليج – ومنهم شيخ البحرين – على أنفسهم بعدم منح أية امتيازات خاصة بالبترول لغير بريطانيا، كان لابد من موافقة الحكومة البريطانية على تلك التطورات الأخيرة. فوجهة النظر البريطانية ترى أن حصول شركة امريكية على امتياز فى البحرين يعد تجربة لم يسبق لها مثيل فى المنطقة وتمس مركز بريطانيا فيها.(١٩)

وتحول اعتراض بريطانيا على دخول الشركات الأمريكية المنطقة، إلى مجادلات عنيفة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية، وجدت بعدها الخارجية الأمريكية نفسها مدفوعة إلى التدخل فى الأمر دفاعا عن وجهة النظر الأمريكية، التى ترى أن الموقف البريطانى يعد اعتداء على مبادىء سياسة الباب المفتوح، التى تتبناها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها فى المنطقة.(٢٠)

وفى المراسلات المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والأمريكية أصرت بريطانيا على أن تكون الشركة القائمة بالعمل فى البحرين وإدارتها بريطانية الجنسية. وأن تتم اتصالاتها بالسلطات المحلية عن طريق الوكيل السياسى البريطانى فى الخليج، فإذا وافقت الحكومة الأمريكية على ذلك، يمكن للحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تطلب من شيخ البحرين مد أجل الامتياز الذى حصلت عليه الشركة الشرقية والعامة لصالح الشركة الجديدة. (سوكونى).(٢١)

ولكن الحكومة الأمريكية أبدت بعض الاعتراضات على موقف بريطانيا وخاصة فى مجال تعيين مدير بريطانى دائم للشركة، وطلبت أن يعوض الأمريكيون تعويضاً عادلا عما فقدوه من جراء عمليات التفاوض. ومع ذلك أكدت الحكومة الأمريكية صراحة أنها والشركات الأمريكية لايمكن أن يقوموا بأى عمل من شأنه إحراج مركز بريطانيا أو الإخلال بنفوذها السياسى

فى المنطقة، مع التأكيد على أن الشركات الأمريكية لاتتعامل مع المنطقة إلا على أسس تجارية خالصة، ولاترغب فى إقحام نفسها فى المسائل السياسية.

وانطلاقا مما أعلنته الولايات المتحدة من احترام للنفوذ السياسى البريطانى، تدخلت وزارة الخارجية الأمريكية، التى كان على رأسها فرانك كيلوجFrank B. Kellogg (١٩٢٥ - ١٩٢٩) وجرت مراسلات دبلوماسية مع وزارة المستعمرات البريطانية، كان لها أثر كبير فى تطويع وجهة النظر البريطانية لتقترب من وجهة النظر الأمريكية المبنية على مباىء سياسة الباب المفتوح والمساواة فى العمل، والاهتمام بالمسائل الاقتصادية - دون المسائل السياسية - فى مناطق النفوذ البريطانى، وبذلك فتح الباب أمام المصالح الأمريكية فى البحرين.

وعلى تلك الأسس تم التوصل إلى حل يتضمن التوفيق بين وجهتى النظر البريطانية والأمريكية. وذلك بتسجيل الشركة العاملة فى استثمار امتياز بترول البحرين فى كندا، وتكون تابعة لشركة استندارد اويل اوف كاليفورنيا برؤوس أموال أمريكية، ذلك أن قانون الشركات فى كندا يسمح للمواطنين الأمريكيين بامتلاك نسبة ١٠٠٪ من أسهم الشركات الكندية. وكندا عضو فى الكومنويلث البريطانى، وبذلك تعتبر الشركة متمتعة بالجنسية البريطانية، كما اتفق عى أن تكون الإدارة العليا للشركة بريطانية.(٢٢)

٦-تكوين شركة بترول البحرين

وفى عام ١٩٢٩ تقدمت شركة ستندارد كاليفورنيا لتأسيس شركة للعمل فى امتياز البحرين، سميت باسم شركة بترول البحرينBahrain Petroleum Comapny ويرمز لها باسم بابكو Bapco وتم تسجيلها فى كندا عام ١٩٣٠.

وفى ١٢ يونية ١٩٣٠ وقعت الشركة الشرقية والعامة اتفاقا مع الشيخ،

بعد أن رتبت أمورها لمد أجل الامتياز لمدة عام ونصف العام، لكى تتمكن من بيعه للشركة الأمريكية وعلى أثر ذلك نقلت امتيازها إلى شركة بترول البحرين الكندية الجنسية والتابعة لشركة ستندارد أويل اوف كاليفورنيا.

وقد تضمّن الامتياز شروطا تضمن لبريطانيا نوعا من الرقابة على اعمال الشركة، أهم تلك الشروط أن تظل شركة بترول البحرين بريطانية الجنسية، وان تتم جميع اتصالاتها بالشيخ عن طريق المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، وأن يحظى مديرها البريطانى وممثله المحلى - على الأقل - بموافقة وزارة المستعمرات، وأن يعين بالشركة اكبر عدد من الموظفين البريطانيين والعمال البحرينيين. وهكذا كان تكوين شركة بترول البحرين تكوينا عجيبا، فهى شركة كندية، تعمل فى البحرين، بموظفين بريطانيين ورؤوس أموال أمريكية، تمتلكها بالكامل شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا، ويعتبر امتياز سنة ١٩٣٠ هو أول امتياز أمريكى فى منطقة الخليج العربى فى فترة مابين الحربين العالميتين.

وقد أحدث منح هذا الامتياز لشركة ستندارد أويل اوف كاليفورنيا ردود فعل قوية فى فارس. ففى نفس العام (١٩٣٠) احتجت الحكومة الفارسية على منح الامتياز السابق للشركة الأمريكية، وأكدت إنه ليس من حق الشيخ أو بريطانيا منح هذا الامتياز. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تر ضرورة للرد على الاحتجاج الفارسى، حرصا منها على العلاقات بين الدولتين، ولكن الحكومة الفارسية أصرت على توزيع احتجاجها على أعضاء عصبة الأمم.(٢٣)

وعلى الفور بدأت شركة بترول البحرين عملياتها الجيولوجية، دون أن تعير للاحتجاج الفارسى أهمية. وقام اثنان من جيولوجى الشركة، هما ديفز F.A. Davies (الذى أصبح - فيما بعد - رئيسا لشركة أرامكو التى

ستعمل فى المملكة العربية السعودية) وزميله تيلور W.Taylor، بحفر بعض الآبار الاختيارية فى البحرين.(٢٤)

وفى أول يونية ١٩٣٢ اندفع أول انتاج تجارى من أول بئر فى البحرين فى الصحراء المحيطة بجبل الدخان، وفى سنة ١٩٣٤ دخلت أول حمولة من بترول البحرين إلى الأسواق العالمية وأخذ الانتاج التجارى يتزايد باطراد حتى وصل إلى ٢ مليون طن قبل الحرب العالمية الثانية. وما أن جاء عام ١٩٣٥ حتى كان فى البحرين ١٦ بئرا منتجة. وبهذا الاكتشاف أصبحت البحرين أول إمارة فى الخليج العربى تنتج البترول.

وقد أثار هذا التطور فى انتاج البترول فى البحرين احتجاج إيران لدى الحكومة الأمريكية، حيث ذكرت أنها لاتعترف بامتياز البترول الذى منح للشركة الأمريكية فى البحرين، وأكدت الحكومة الإيرانية حقوقها فى البحرين ووصفت الامتياز بأنه لاغ ولا شرعية له.

أما الحكومة البريطانية والشركات البريطانية فقد ساءها نجاح الشركة الأمريكية فى العثور على البترول فى البحرين ذلك لأن الشركات البريطانية - وخاصة الشركة الانجليزية الفارسية - امتنعت من قبل عن استثمار نفس هذا الامتياز حينما عرضه هولمز عليها، وأرادت الشركة الانجليزية الإيرانية (الانجليزية الفارسية سابقا) الحصول على امتياز فى الأراضى التى لم يشملها الامتياز السابق، ولكن قيود اتفاق الخط الأحمر حالت دون تمكّن تلك الشركة من العمل منفردة فى البحرين. ولذا عرضت الأمر على شركائها فى شركة بترول العراق (شركة البترول التركية سابقا) فعارضها الأعضاء الأمريكيون فيها معارضة شديدة، حرصا منهم على زميلتهم الشركة الأمريكية، ولم تؤد المفاوضات بهذا الشأن إلى نتيجة حاسمة حتى سنة

١٩٤٠ عندما تمكنت الشركة الأمريكية من الحصول على تعديل لامتيازها الأول، الذى شمل جميع أراضى البحرين ومياهها الإقليمية، وبذلك حالت دون نجاح أى شركة أخرى فى الحصول على امتياز فى البحرين. وهذا الموقف الموحد للشركات الأمريكية يفيد تضامنها معا، ويوضح لنا أنها ترتبط بسياسة عليا تهدف إلى ضمان حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة وذلك على الرغم مما قد يبدو أنه تنافس فيما بينها.

٧-الأزمة العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣.

ولعله من المفيد أن نبين أهمية حصول شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا على حقوق استثمار البترول فى البحرين فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، ذلك لأن هذه الفترة شهدت «الأزمة المالية العالية» أو كما يسميها البعض «الكساد العظيم». بدأت تلك الأزمة فى أسواق نيويورك المالية فى يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٢٩ ووصفتها النيويورك تايمز The New York Times فى اليوم التالى بأنها «أسوأ انهيار مالى يواجه البنوك». وقدرت الخسارة فى السوق المالية ببلايين الدولارات، وأفلس معها كثير من كبار المضاربين والسماسرة. وفى عام ١٩٣٠ قدر عدد المتعطلين فى الولايات المتحدة بحوالى سبعة ملايين ونصف المليون عامل، بينما تضاعف هذا العدد خلال ثلاث سنوات (اى فى عام ١٩٣٣).[٢٥]

وتفسر حالة التدهور التى حدثت عام ١٩٢٩ بعدة عوامل:

أولها: أن القوة الانتاجية للدولة كانت أكبر من القوة الاستهلاكية. ويرجع ذلك إلى أن حصة كبيرة من الإيراد القومى كانت فى أيدى نسبة قليلة من السكان، ولم يكن يذهب إلا القليل من هذا الايراد إلى العمال

والموظفين والمزارعين، وهم الذين يعتمد نظام الأعمال بأسره على مقدرتهم الشرائية الدائمة.

وثانيها: أن نظام التعريفة الجمركية وسياسة ديون الحرب التى وضعتها الحكومة أوصدت السوق الخارجية أمام السلع الأمريكية إلى حد كبير.

وثالثها: أن سياسة الحصول على المال بوسائل سهلة أدى إلى توسع مفرط فى التمويل، وتوسع كبير فى نظام الشراء بالتقسيط، ومضاربة ليس لها حدود أو قيود. وهكذا تركزت الثروة والقوة فى عدة شركات اتحادية كبرى ونشأ عن ذلك اقتصاد قومى غير سليم.[٢٦]

وكما أثرت تلك الأزمة على مختلف نواحى الحياة الاقتصادية، فقد اثرت على الاستثمارات البترولية، على الرغم من أن مزيداً من البترول كان آخر مطلب طوال فترة الأزمة The last thing they wanted was more oil.

وفى سنة ١٩٣٠ سقط الطلب على البترول فى الولايات المتحدة لأول مرة بالإضافة إلى أن اكتشافه فى شرق تكساس قد أدى إلى خفض أسعاره إلى الربع. وبذلك واجهت الشركات خسائر كبيرة فى الدخل، بعدما كانت قد حققت من نجاح. فعلى سبيل المثال خسرت شركة الجولف ٢٣ مليون دولار فى عام ١٩٣١، ومثلها خسرت كل الشركات العاملة فى مجال البترول.

وترتب على تلك الأزمة داخل الولايات المتحدة أن انعدمت مجالات الاستثمار فى الداخل وزادت نسبة البطالة. وفى تلك الظروف كان التنافس على بترول الشرق الأوسط، قائما. وتمكنت الشركة الأمريكية من شحذ همهما والاندفاع وراء الاستثمارات الخارجية خروجا من الأزمة الطاحنة،

وتشغيلا لرؤوس الأموال المكدسة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد ساعدت ضخامة رأس المال الأمريكى الولايات المتحدة على مواجهة الأزمة. وفى تلك الظروف نجد الولايات المتحدة تنجح عن طريق شركاتها فى الحصول على امتياز بترولى فى البحرين سنة ١٩٣٢، ثم تستفيد من قرار حكومة العمال البريطانية بالخروج على قاعدة الذهب، فتكسب ثقة ابن سعود فى سنة ١٩٣٣، وتنتزع أراضى الأحساء من شركة بترول العراق كما سنوضح فى الفصل التالى.(٢٧)

ويمكننا القول أنه إذاكانت الأزمة المالية العالمية قد دفعت الشركات الأمريكية الكبرى إلى البحث عن البترول خارج الولايات المتحدة، فإن العثور على البترول كل من البحرين والسعودية، فى عامى ١٩٣٢، ١٩٣٣ قد ساعد الولايات المتحدة على سرعة الخروج من الأزمة، وربما كان ذلك واحدا من الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة تبقى على التسليم لبريطانيا بالتفوق السياسى فى المنطقة، على أن تتاح لها فرصة الاستثمارات الاقتصادية. كما أنه يفسر بوضوح وقوف وزارة الخارجية وراء الشركات الأمريكية تؤيدها فى تلك الفترة بحماس منقطع النظير.(٢٨)

أما عن أثر تلك الأزمة على البحرين، فقد عانت البحرين من أزمة اقتصادية بسبب كساد صناعة اللؤلؤ، ذلك أنه كان يعتبر واحدا من المصادر الأساسية للدخل قبل ظهور البترول. وساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية فى البحرين تعرضها لهزة اجتماعية، إذ قام الغواصون بحركة إضراب هى الأولى من نوعها فى تاريخ البلاد. ولذا يعتبر العثور على البترول. بكميات تجارية نقطة تحول جوهرية فى تاريخها الحديث.

وعندما تولى الرئيس فرانكلين روزفلت F. Rossevelt الحكم (١٩٣٣ –

١٩٤٥) نجح نجاحا جزئيا في التخفيف من حدة الأزمة المالية فى داخل الولايات المتحدة ففى مجال البترول بذل الرئيس الأمريكى جهدا ضخما فى سبيل رفع سعر البترول كجزء من البرنامج القومى للخروج من الأزمة، وتعاونت معه حكومات الولايات المتحدة، ونفذت الحكومة الاتحادية قانون ال Hot oil للحيلولة دون نقل البترول بطريقة غير قانونية خارج حدود الدولة كما عملت على الحد من استيراده.

ولم تمر أربع سنوات على أسلوب العلاج الجديد حتى جاءت حركة انتكاسية فى دورة العمل، أطلق عليها «الرِّدة» أو الازمة الاقتصادية داخل الأزمة الإقتصادية العظمى. وظلت الأمور مضطربة ولم يتحسن الاقتصاد الأمريكى إلا فى حوالى منتصف عام ١٩٣٨، لأن نسبة الانتاج الصناعى الأمريكى لم تعادل ماكانت عليه قبل الأزمة (عام ١٩٢٩) وظل شبح الأزمة قائما وآثارها واضحة، ولم تنته فعلا الا بعد صرف نفقات الدفاع فى الحرب العالمية الثانية، مما جعل الاقتصاد الأمريكى يتحسن اعتباراً من عام ١٩٤١.

وفى البحرين أخذ الانتاج التجارى يتزايد منذ عام ١٩٣٤ ولكنه توقف عام ١٩٤٠ حينما تعرضت البحرين، فى الحرب العالمية الثانية – للقذف الجوى من طائرات دول المحور. واستغلت شركة بابكو تلك الظروف وحصلت على موافقة الشيخ بتأجيل دفع التزاماتها إلى مابعد الحرب.

على كل حال، أدى تطور الإنتاج قبل نشوب الحرب العالمية الثانية إلى وجود صعوبات أمام شركة ستندارد أويل اوف كاليفورنيا، تمثلت فى عدم قدرتها على تسويق هذا الانتاج فى أوربا والشرق لأنها لاتملك شركات تسويق فى هذه المناطق، وقد هددت تلك الصعوبات استمرار سير العمل فى انتاج البترول من البحرين.

٨-تعاون الشركات الأمريكية

وفى محاولة من جانب مجموعة الشركات المكونة لشركة بترول العراق، لتحقيق الفائدة المشتركة بينها وبين شركة ستندارد كاليفورنيا فى البحرين، أخذت تبحث عن وسيلة لتصريف انتاج الأخيرة من بترول البحرين على نحو يتفق ومصالحهما معا، وعلى ذلك عقد مؤتمر مغلق فى نيويورك عام ١٩٣٥ للنظر فى تلك المسألة، حضرته شركة ستندارد كاليفورنيا، والانجليزية الايرانية، واتحاد شل ونقل شل، واستندارد نيوجرسى ولكن المؤتمرين لم ينتهوا إلى حل المشكلة.[٢٩]

وفى ذلك الوقت تصادف أن كانت شركة تكساس، التى تعمل بتسويق البترول فى العالم، تبحث عن مناطق للانتاج تغذى أسواقها فى أوربا وأفريقيا واستراليا والصين ومناطق أخرى فى الشرق الأقصى، وبذلك التقى هدفها مع هدف ستندارد كاليفورنيا، وكان إقامة اتحاد بينهما يعنى حلا لمشكلتيهما معا.

وفى أول يوليو ١٩٣٦ اتفقت الشركتان (ستندارد كاليفورنيا وتكساس) على العمل معا وتكوين شركة جديدة على النحو التالى: تأخذ شركة ستندارد كاليفورنيا نصف أسواق تكساس شرق السويس. وفى المقابل تضاعف شركة ستندارد كاليفورنيا من رأس مال شركة بترول البحرين وتعطى لشركة تكساس ٥٠٪ من أسهمها، أى أن الزيادة التى ستدخل على رأسمال شركة بترول البحرين ستكون لشركة تكساس، وهكذا تقاسمت الشركتان الأمريكيتان أعمال الانتاج والتسويق، ولكن شركة ستندارد كاليفورنيا وتكساس سارتا خطوة أكثر تقدما، وذلك حينما نقلت شركة تكساس لشركة بترول البحرين باقى ماتملك من أسواقها الشرقية. وعلى الفور أسست شركة بترول البحرين (المملوكة مناصفة بين ستندارد كاليفورنيا وتكساس) شركة مشتركة Joint

Company تتمتع بملكية تامة للشركة الأم (بترول البحرين) وتعمل فى مجال التسويق إلى جانب الإنتاج، وسميت باسم شركة كالتكس California Texas Oil Company Ltd (Caltex) وسجلت الشركة الجديدة فى البهاما مناصفة بين ستندارد كاليفورنيا وتكساس، وأصبحت كالتكس تعمل فى أكثر من ٧٠ دولة.(٣٠)

وهكذا أدى نجاح شركة بترول البحرين فى استثمار امتيازها إلى ذلك التطور الضخم فى مستقبل اثنتين من كبريات الشركات العالمية. وجدير بالذكر أن هذا الالتحام بين الشركتين (ستندارد كاليفورنيا وتكساس) تكرر فى العربية السعودية فى ديسبمر من نفس العام (١٩٣٦). وقد اعتبرت الأوساط البترولية العالمية ذلك التفاهم بين الشركتين الأمريكيتين حدثا طبيعيا وجدت فيه كل منهما مخرجا لمأزقها، وأن ما توصلتا إليه فيه ميزات عظيمة لكليهما. فلو أن شركة بترول البحرين أخذت تبحث بنفسها عن أسواق لاستغرق ذلك ملايين الدولارات وانقضى فيه وقت طويل.(٣١)

وبعد أن استقرت أعمال الشركة فى مجال الإنتاج، بدأت فى إنشاء الخدمات المساعدة لعملياتها فى البحرين، فأنشات معملا صغيرا للتكرير، تطور بعد ذلك إلى أن أصبح واحدا من أكبر المعامل فى الشرق الأوسط، فإلى جانب تكرير بترول البحرين، أصبح يخدم الانتاج المحول من آبار البترول السعودية. وفى عام ١٩٣٩ بلغ انتاج البحرين ٣٥ الف برميل فى اليوم.

ومع أن إنتاج البحرين لم يزد قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية عن ١٥ مليون برميل فى العام وهى كمية محدودة، إلا أن البحرين أثبتت أنها مفتاح الباب الذى ويفضى إلى جزيرة العرب وكنزها المبخوء، فقد تطلعت شركة ستندارد كاليفورنيا إلى الأرض الأم (جزيرة العرب) للحصول على امتياز من عبد العزيز آل سعود ونجحت فى ذلك.(٣٢)

أما شركة الجولف التى تملكت امتياز البحرين فى بادىء الأمر - كأول شركة أمريكية تعمل فى هذه المنطقة - فقد اضطرتها قيود اتفاق الخط الأحمر إلى ترك امتيازها فى البحرين، والتحرر من شركة بترول العراق، والتوجه مباشرة إلى الكويت، وضمت لميلون أغنى كنز للبترول.(٣٣)

٩-نتائج التدخل الأمريكى فى البحرين: .

لقد تركت عملية اكتشاف البترول فى البحرين، والتطورات التى تبعتها فى العلاقات البريطانية الأمريكية، آثارا عميقة من الناحية السياسية فى البحرين، اكثر مما تركته فى أية دولة أخرى. فعقد الامتياز كان بين شركة أمريكية ومحمية صغيرة، تعهد شيخها بألا يمنح أى امتياز للتنقيب عن البترول فى بلاده الا لشركة بريطانية، أو لشركة توافق بريطانيا عليها. وكان هذا الموقف سببا فى تعطيل المفاوضات بين الشركة والشيخ (أو ممثليه) أكثر من مرة، وبدا العقد - فى تلك المواقف - وكأنه مبرم بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وحصلت بريطانيا على كل الميزات كما لو كان البترول يستخرج من أراض بريطانية. أما البحرين فكان يستوى لديها تسجيل الشركة فى كندا أو فى الولايات المتحدة. وبريطانيا هى الدولة التى استفادت من ذلك وحدها على حساب كل من البحرين والولايات المتحدة، لأنها تستفيد من الضرائب المفروضة على مثل هذه الشركة العالمية وهى ضرائب عالية. كذلك استفادت بريطانيا من تشغيل عدد من الموظفين فى الشركة.

وهناك نص فى الامتياز يتدخل - بشكل مباشر - فى شئون البحرين الداخلية - ويحدد أوجه الصرف لدخل البلاد من البترول، فيجعل ثلث الدخل للأسرة الحاكمة، والثلث الآخر للاتفاق على دوائر الحكومة، والثلث الأخير عبارة عن احتياطى مدخر لحساب حكومة البحرين فى لندن. وهذا النص أقحم الشركة والحكومة البريطانية فى صميم الشئون الداخلية للبحرين،

وبتحكم البريطانيين والأمريكيين فى توزيع دخل البحرين بهذا الشكل، إنما تضمنان تحقيق أكبر استفادة ممكنة على حساب البحرين. ويفهم ذلك من ضرورة النص على الاحتفاظ بثلث دخل البترول فى بنوك لندن وإعطاء الأسرة الحاكمة ثلثا آخر، تضمن بريطانيا فى النهاية وضعه فى بنوك لندن.

أما مساحة الامتياز فقد شملت كل أراضى البحرين، وبذلك حرمت البحرين من وضع أراضيها للمنافسة الحرة، لضمان أكبر عائد ممكن. وبذلك تحكمت الشركة فى الأمور الخاصة بحفر آبار المياه التى يعتمد عليها أهالى البحرين كمصدر للمياه العذبة. ومنذ منح الامتياز للشركة، لم يعد يسمح للأهالى بحفر الآبار إلا بعد استئذانها، بدعوى أن ذلك قد يؤثر على منسوب البترول فى باطن الأرض، وكذلك قيدت حرية الأهالى فى عملية استزراع الأرض، بحجة أن الشركة قد تقوم بأعمال الحفر فى هذه المنطقة أو تلك، ولأن التوسع فى الزراعة سيؤدى إلى امتصاص الأيدى العاملة اللازمة للعمل فى الشركة. وهكذا أصبح الرقى والعمران واستثمار الأراضى البور واستغلالها للزراعة والبناء رهنا بمشيئة الشركة وإرادتها، وهو أمر غير معروف فى أية دولة أخرى منتجة للبترول. وبذلك نشأت ونمت المصالح الأمريكية والبريطانية على حساب مصالح البحرين.

وجدير بالذكر، أن الولايات المتحدة كانت تقدر المركز المتفوق لبريطانيا سياسيا وعسكريا فى الخليج. وتدرك أن تأمين أعمال التنقيب والاستغلال إنما يتوقف على وجود بريطانيا فى المنطقة، ولذا رأت ان تحل التنافس الاقتصادى بينها وبين بريطانيا حلا وسطا يضمن لكلتيهما تحقيق مصالحه. ومن هنا يأتى التفسير لأسباب تسجيل شركة بترول البحرين فى كندا، إحدى دول الكومنويلث البريطانى مع ترك المناصب الإدارية للبريطانيين.

ويعد امتياز البحرين أقدم عقود الاستغلال التى تمت فى الخليج العربى للشركات الأمريكية، اذا اعتبرنا أن العراق يعد حلقة وسطا بين الخليج وآسيا الوسطى، وقد شجع اكتشاف البترول فى البحرين المنقبين على مضاعفة الجهد فى الشاطىء الغربى من الخليج العربى، ولم تمض ثلاث سنوات على ذلك حتى كانت عقود الامتياز الأولى قد منحت معظم إمارات الخليج العربى وبلدانه، ففى عام ١٩٣٣ منحت المصالح الأمريكية امتيازا فى العربية السعودية. وفى العام التالى منحت امتيازا آخر فى الكويت. وبعد ذلك أخذت تسعى للحصول على امتيازات أخرى فى قطر وإمارات الساحل المهادن.

حواشي الفصل العاشر

1. Tugendhat, C., Oil, p. 88.

2. Stocking, G., Middle East Oil, p. 74.

٣ ـ جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، ١٩١٤ - ١٩٤٥، ص ٤٥٤ - ٤٦٣

4. Tugendhat, op.cit.,p. 90.

5. Longrigg, **Oil in the Middle East**, p. 101.

6. Hamilton, **Americns and Oil in the Middle East**, p. 120.

7. Aramco Hand book, p. 132.

8. **Hamilton, op.cit.**, p. 121.

9. **Albaharna,H., The Legal Status of the Arabion Gulf States**, p. 35.

10. Stocking, **op.cit.**, p. 74.

11. Hamilton **op.cit.** p. 122.

١٢ ـ صلاح العقاد، البترول، أثره في السياسة والمجتمع العربي، ص ٢٤.

13. Tugendhat, op.cit., pp. 90,91.

14. Longuigg, **op.cit.**, p. 102.

15. **Hamilton, op.cit.**, p. 126.

16. Moore, F.L., **Origin of American Oil Concessions in Bahrain, Kuwoit and Soudi Arolua**, p. 43.

17. **Hamilton, op.cit.**, pp. 126,142,143.

١٨ ـ هارفي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ص ٣٩٠.

١٩ ـ جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص٤٧٠.

20. Shwadran, **op.cit.**, p. 373.

21. De Novo, American Interests and Policies in **the Middle East**, pp. 203,204.

22. Philby, Arabian Oil Venture, p. 77.

٢٣ ـ جمال زكريا قاسم، مختارات من وثائق الكويت والخليج.

24. Shwadran, **op.cit.**, p. 374

٢٥ ـ ديفيد شانون، الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة الإقتصادية العظمى، ص ٤ ـ ١١.

٢٦ ـ ألن نفنز وهنرى ستيل، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ص ٥٠١ ـ ٥٠٥.

٢٧ ـ صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ١٥.

28. Ferrell ,R. ,H., «American Diplomacy in the Great Depression», 1929.1939.

29. Stocking, **op.cit.**, p. 88.

30. Hamilton, **op.cit.**, p. 374.

31. Stocking, **op.cit.**, p. 89.

32. Mikesell, R.F., **Arabian Oil**, p. 58;

٣٣ ـ هارفى أوكونور، مرجع سابق، ص ٣١٩.



الفصل الحادي عشر

أمريكا وبترول السعودية

١- مقدمة.

٢- هولمز والاستثمارات البترولية.

٣- تويتشل والاستثمارات الأمريكية.

٤- شركة ستاندرد كاليفورنيا والبترول السعودى.

٥- دور فيلبى فى خدمة المصالح الأمريكية.

٦- الاتفاق مع شركة ستاندرد كاليفورنيا فى ٢٩ مايو ١٩٣٣.

٧- تطور عمليات الاستكشاف البترولية حتى عام ١٩٣٩.

٨- تعديل الاتفاق مع شركة ستاندرد كاليفورنيا فى ٣١ مايو ١٩٣٩

٩- أسباب نجاح الشركات الأمريكية فى السعودية.



أمريكا وبترول السعودية

١ - مقدمة :

رأت بريطانيا أن عقد معاهدة مع عبد العزيز آل سعود يعد ضروة من ضرورات الحرب العالمية الأولى، وبالفعل وقعت هذه المعاهدة فى دارين بجزيرة تاروت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح عبد العزيز شيخا من شيوخ الخليج العربى، لايقيم علاقات خارجية إلا بموافقة بريطانيا .

وفى الحرب اتخذ عبد العزيز آل سعود جانب بريطانيا ضد تركيا، إلا أن حقيقة موقفه كانت أقرب إلى الحياد، ذلك لأنه رفض أن يشارك البريطانيين مشاركة عملية فى محاربة العثمانيين فى العراق، ومع شك ابن سعود فى حقيقة موقف بريطانيا، إلا أنه فعل ذلك لكى يفى البريطانيون بوعدوهم للعرب (١) .

وعلى أثر ضم ابن سعود للحجاز فى سنة ١٩٢٥، وتطور مركزه،وازدياد قوته فى الجزيرة العربية والخليج، أصبحت اتفاقية سنة ١٩١٥ غير لائقة بمركزه، وطالب بريطانيا بعقد اتفاقية جديدة تلائم مركزه الجديد، ولم تعترض بريطانيا.وتم ذلك فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧، حين اعترفت بريطانيا فى المادة الأولى من المعاهدة باستقلال عبد العزيز فى ممتلكاته «كملك للحجاز ونجد وملحقاتها» وسمحت له بإيجاد علاقات مع الدول الأجنبية والاتفاق معها حسبما تمليه مصالح بلاده، وكان عبد العزيز محروماً من هذا الحق فى المعاهدة السابقة.أما المادة السادسة من معاهدة ١٩٢٧ فقد ضمنت لبريطانيا استمرار التفوق فى المجالات السياسية والاقتصادية فى البلاد العربية السعودية(٢) .

والواقع أن اعتراف بريطانيا بالمركز الجديد لابن سعود فى معاهدة ١٩٢٧ كان إقراراً لقوته الحقيقية، وهو موقف سبقهم إليه السوفيت، وتبعهم الفرنسيون، وكذلك الألمان والايطاليون وعدد من الحكومات الأخرى لم يكن الأمريكيون من بينهم(٣).

وفى ذلك الوقت لم يكن لبريطانيا قواعد عسكرية أو امتيازات سياسية فى الأراضى السعودية، إلا أن نفوذها كان قويا، فقد كانت تتفوق على أية دولة أخرى فى المجال الاقتصادى، وكان تأثيرها قويا عى المحيطين بالملك، وكانت سيطرتها على مياه الخليج العربى حاسمة، وكان ذلك يعنى تحكمها فى الموارد الضرورية اللازمة للعربية السعودية، وكان الملك يعتمد على المعونة المالية البريطانية لحماية مركزه الاقتصادى، كما كان يضع فى الاعتبار تفوق بريطانيا فى الأراضى العربية المجاورة، وقد ظل مركز بريطانيا الاقتصادى متفوقا، حتى تمكنت المصالح الأمريكية من اكتشاف البترول فى الأراضى السعودية ثم استثارها باستثماره. بحيث أصبح مفتاح الموقف المالى فى يد أمريكا فيما يتعلق بكثير من الأمور التى تؤثر على السلم فى العالم، وبحيث صارت الحكومة البريطانية تعمل كل مافى وسعها لتوثيق عرى العلاقات البريطانية الأمريكية، وتنتهز جميع الفرص لإقامة اتصال مع ممثلى الحكومة الأمريكية لإعانتها على الخروج من المأزق المالى(٤).

يتضح لنا مما سبق أن بريطانيا كانت تقوم بالمهام السياسية تجاه العربية السعودية، وترى فى الولايات المتحدة المخرج لمواجهة الأزمة المالية، وأدى هذا الموقف إلى فتح الباب أمام المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفى البلاد العربية السعودية بصفة خاصة.

ولم يأت عام ١٩٣٢ إلا وتغير اسم مملكة آل سعود فى نجد والحجاز إلى

«المملكة العربية السعودية» التى صارت أكبر دولة - من حيث الاتساع الجغرافى - فى شبه جزيرة العرب، ولها شواطىء طويلة على الخليج العربى، حيث انتقل مركز الثقل فيها من الغرب حيث الحج، إلى الشرق حيث موارد البترول بعد اكتشافه.

وفى عام ١٩٣٢ بدأت العلاقات السعودية البريطانية تتأثر، ففى تلك السنة، طلبت العربية السعودية قرضا سعى إليه الأمير فيصل فى لندن ولم ينجح، فعرض على الشركات البترولية البريطانية شراء امتيازات داخل الأراضى السعودية، فلم يجد اهتماما. وبصفة عامة لوحظ تباعد واضح عن السياسة البريطانية فى الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٣٨، وذلك خلافا للسياسة التقليدية للملك عبد العزيز، ولم يأت عام ١٩٤٠ إلا وكان جميع مايطلبه الملك عبد العزيز آل سعود من المندوب البريطانى يقابل بالاعتذار[٥].

وقد استفاد الأمريكيون من ذلك التباعد البريطانى السعودى، ونجحوا فى تأسيس مصالح لهم على حساب المصالح البريطانية، وقد استمرت المحاولات الأمريكية طوال الفترة من ١٩٣٢ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

٢- هولمز ومعالجة الأزمة المالية فى السعودية

ذكرنا أن السيادة قد اكتملت لعبد العزيز آل سعود على معظم شبه الجزيرة العربية، ولما كانت ممتلكاته فى أغلبها أقاليم قاحلة تسكنها قبائل بدوية، وقعت عليه مسئولية النهوض بكيان الدولة الجديدة، واستتبع ذلك بالضرورة أن يبحث عن وسائل استثمار الموارد الطبيعية فيها، وماكان ذلك ليتم دون أن يستفيد من رؤوس الأموال والخبرات الفنية الغربية. ولكن الصعوبة التقليدية المتمثلة فى إغلاق البلاد المقدسة فى وجه الغربيين (غير المسلمين)،

إلى جانب شكوك الملك فى الغرب كانتا عقبتين وقفتا فى سبيل تحقيق تلك الاستفادة.وعلى ذلك تحددت الوسيلتين اللتين يمكن بهما زيادة العائدات فى: ١ ـ زيادة رسوم الحج السنوية إلى مكة ٢ ـ والسماح للمستثمرين الغربيين بالبحث عن مصادر الثروة الطبيعيية فى البلاد.ومنذ البداية تقدم البريطانيون للاستفادة من التسهيلات التى قدمها عبد العزيز آل سعود.

وفى فترة الاضطراب الاقتصادى والسياسى وعدم الاستقرار فى الداخل (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، أدرك الميجور فرانك هولمز، أن الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية مناطق عظيمة لإنتاج البترول، وحاول أن يعقد اتفاقا مع عبد العزيز آل سعود للحصول على امتياز باستغلال البترول فى إقليم الأحساء ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على تسهيلات الارتحال عبر هذه البلاد. وأدت الخلافات بين وهابى نجد وقبائل عنيزه فى العراق إلى اجتماع السير برسى كوكس (المندوب السامى البريطانى فى العراق) وعبد العزيز آل سعود فى العقير لأجل عقد اتفاق سلام فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وهناك ظهر فرانك هولمز حيث باشر المفاوضات بنفسه وكان أكثر اقترابا من عبد العزيز. وعلى مأدبة اعدها هولمز لعبد العزيز وحضرها معهما الدكتور مان Mann (مهندس المناجم فى الشركة الشرقية والعامة، ومندوب الشركة الانجليزية الفارسية) حرص هولمز على كسب ود عبد العزيز آل سعود بشأن الحصول على امتياز بترولى فى شرقى البلاد العربية السعودية[٦] .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية وقفت ضد محاولات هولمز للاستثمار فى الخليج العربى، مع أن وزارة الهند كانت تؤيده، باعتبار أنه يمثل المصالح البريطانية فى منطقة نفوذها، إلى جانب أنه قدم من قبل خدمات للجيش البريطانى حين عمل مهندسا للمناجم إبان الحرب العالمية الأولى فى الهند

ومنطقة الشرق الأوسط. أما سير برسى كوكس، فقد كان يبذل جهده فى سبيل تثنية هولمز عن موقفه فى طلب الامتيازات، وذلك لأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقدم التأييد والحماية إلى شركته، فى الوقت الذى كانت فيه الشركة الانجليزية الفارسية مهتمة بنفس المنطقة، وتنال تأييد الحكومةالبريطانية[٧].

وفى مواجهة هذا الموقف، أفصح عبد العزيز آل سعود عن رغبته فى أن يترك الأمور للطرفين المتنافسين (كوكس وهولمز) مع إبداء الاستعداد لقبول أى إجراء يتفقان عليه معا. ولكن كوكس نصح ابن سعود أن يكتب لهولمز أنه (عبد العزيز آل سعود) لايستطيع أن يعطى قراره النهائى حتى يتم التشاور مع بريطانيا فى هذا الشأن، كما حذر كوكس عبد العزيز من أن الشركة الشرقية والعامة ليست شركة استثمار فى البترول، وأنها سوف تبيع هذا الامتياز للآخرين. ولكن هولمز استطاع أن ينال ثقة عبد العزيز بإقناعه أن الشركة الشرقية والعامة لادخل لها بالأمور السياسية، أو على حد قوله «نحن تجار ننفع ونتنفع. وعلى الفور قدم هولمز معونة متواضعة لعبد العزيز آل سعود لمساعدته فى أزمته المالية، دون أن يشعره بأى مظهر من مظاهر الخطر على بلاده، لوجود مكتشفين أجانب بها، وبذلك هيأ هولمز الفرصة لعبد العزيز كى يمنحه امتيازاً للتنقيب عن البترول فى مقاطعه الأحساء، ومع ذلك تردد عبد العزيز آل سعود، عملا بنصيحة كوكس له، خاصة وأن هولمز كان يتردد عليه باستمرار وبصحبته بعض الأمريكيين[٨].

وبينما كان هولمز يخطو خطوات أكثر تقدما مع عبد العزيز سنة ١٩٢٣، كان يؤكد له أن شركته «لن تبيع الامتياز الذى سوف تحصل عليه، أو حتى جزء منه، أو أى امتيازات أخرى تحصل عليها من عظمتكم فى المقاطعات

الشرقية». كان عبد العزيز يشك فى نية البريطانيين تجاه بلاده، خاصة فى محاولات كوكس التدخل لصالح الشركة الانجليزية الفارسية. ويؤكد ذلك محاولة من جانب أرنولد ويلسون (المدير العام للشركة الانجليزية الفارسية) حينما كتب إلى سان جون فيلبى J. Philby يقول: «إننى شخصيا لا أعتقد بوجود البترول فى أراضيه (عبد العزيز) بقدر مالدى من معلومات، وليس هناك أية دلالات تثبت وجوده، وإن التكوين الجيولوجى لايبدو مشجعا على وجود أى بترول طبقا للمعلومات القليلة الموجودة لدينا، ولكن على أى حال لاتستطيع أى شركة أن تتقدم لحفر الآبار فى هذه المنطقة (الأحساء) إلا إذا كانت هناك بعض العلامات السطحية الظاهرة من البترول». وكان ويلسون يهدف بذلك إلى إبعاد محاولة هولمز وتوابعه من الأمريكيين عن الميدان(٩).

ورغم ذلك استطاع هولمز اقناع عبد العزيز لمنحه امتيازا استكشافياً فى مايو سنة ١٩٢٣، كان الشرطان الأساسيان فيه: أن تدفع الشركة الشرقية والعامة مقدما إيجارا سنويا قدره ألفى جنيه مقابل حقوق التنقيب، مع تأجيل المناقشة حول حدود الامتياز إلى حين اكتشاف البترول، وإذا لم تدفع الشركة الإيجار فى الوقت المحدد، أو توقفت عن أعمال البحث، فإن من حق الحكومة السعودية أن تلغى الامتياز، وتغطى مساحة الامتياز المقترح تقريبا مايزيد على ٣٦ الف ميلا مربعا فى المنطقة الواقعة على طول الساحل الشرقى للعربية السعودية، وهى المنطقة التى تشمل اليوم أغنى حقول العالم بالبترول(١٠).

أما عن السبب الأساسى فى تفضيل عبد العزيز آل سعود لهولمز دون الشركة الانجليزية الفارسية، فيرجع إلى أنه كان يخشى الوقوع تحت مؤثرات سياسية، نظرا لأن الشركة الأخيرة كانت شركة «نصف حكومية» بينما لم تكن شركة هولمز كذلك، وكان عبد العزيز يريد إبعاد النفوذ البريطانى عن

بلاده، بالإضافة إلى ما أبدته الشركة الشرقية والعامة من استعدادات مالية ثم تظهرها للشركة الانجليزية الفارسية.

وبعد توقيع اتفاق الامتياز المذكور فى مايو سنة ١٩٢٣، وبعد دفع إيجارات السنة الأولى، بعثت الشركة الشرقية والعامة بفريق من الجيولوجيين والسويسريين، الذى بدأوا العمل فى التنقيب عن البترول فى شتاء سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٤ وكان البحث ناجحا. ودفعت الشركة إيجارات السنة التالية، واستمر الجيولوجيون فى أعمالهم لسنة أخرى. وبدأت شركة هولمز التفكير الجاد بمحاولة استثمار الموارد المكتشفة، بترتيب أمور الاستخراج والنقل والتسويق، ولكن لما كانت هذه الشركة تهتم فقط بشراء الامتيازات وإعادة بيعها، ولا يتوفر لديها أسطول من الناقلات، واجهت العديد من المشكلات وأوقفت أعمال الاستكشاف، وتخلفت عن دفع الإيجار السنوى. وهناك رأي آخر يقول إن السبب فى توقف أعمال شركة هولمز هو عدم جدوى عمليات المسح الجيولوجى، الذى قامت به مجموعتان من علماء طبقات الأرض البلجيكيين. وسواء كان تخلف هولمز عن الاستمرار فى ممارسة العمل نتيجة لهذا السبب أو ذاك، فإن مايهمنا هو أنه تخلف فعلا عن أعمال الاستثمار فى البلاد السعودية (١١).

وفى الوقت الذى كانت فيه الشركة الشرقية والعامة جادة فى إيجاد مشتر لامتيازاتها، كان فيلبى يلفت النظر إلى الدور الذى تقوم به الشركة الانجليزية الفارسية، فى محاولة أخرى للحصول على امتيازات جديدة فى منطقة الخليج، وفى سنة ١٩٢٨ حذر عبد العزيز الشركة الشرقية والعامة من استمرار تأخرها فى دفع الإيجارات السنوية، وكان عليها وقتئذ أن تدفع المتأخرات كى تستأنف عمليات البحث. ومضى الوقت، وألغى الامتياز نهائيا فى العام نفسه.

ولم يحصل ابن سعود من ذلك الامتياز القصير الأجل إلا على أربعة الاف جنيه قيمة إيجار العامين الأول والثانى(١٢).

ويعتبر حصول هولمز على امتيازات مماثلة للامتياز السعودى من شيوخ الخليج خرقا لتلك الاتفاقيات والتعهدات التى وقعها هؤلاء الشيوخ مع بريطانيا، وقد زاد من تعقيد هذه المسألة أن الحكومة البريطانية لم تكن تعترف بنشاط هولمز أصلا. أما عبد العزيز فقد اعتمد فى منح امتياز لهولمز على نصيحة أمين الريحانى، ذلك المواطن الأمريكى - اللبنانى الاصل، الذى اشتهر بإخلاصه لعبد العزيز، والذى كان يمثل المصالح الأمريكية، وكان على اتصال مستمر بفيلبى الذى كان يعمل للغرض ذاته(١٣).

وعلى أى حال، فقد أعقب إلغاء امتياز هولمز تطوران هامان: الأول: أن الشركات العالمية أصبحت أكثر اهتماما بالحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول منطقة الخليج بصفة خاصة، والثانى: أن عبد العزيز آل سعود اصبح هو الآخر أكثر اهتماما وسعيا وراء الحصول على مستثمرين جديد للموارد الطبيعية فى بلاده.

والجدير بالذكر أن محاولة هولمز - رغم عدم نجاحها - كانت رائدة فى التنقيب عن البترول فى الساحل الغربى للخليج العربى، وبفشلها ظلت المنطقة دون استغلال إلى أن طرقتها المصالح الأمريكية فى عام ١٩٣٣.

وإذا اعتبرنا محاولة هولمز هذه محاولة بريطانية، وهو أمر لايمكن قبوله بسهولة، لأن هولمز كان على استعداد لأن يقدم خدماته لأية مصالح تستثمر الامتيازات التى اشتراها. إذا اعتبرناها كذلك، يمكن القول أن البريطانيين سبقوا الأمريكيين إلى التنقيب عن البترول فى غرب الخليج العربى. ولكن

امتياز هولمز كان الفرصة التى دخلت فيها المصالح الأمريكية إلى البلاد العربية السعودية.

٣- تويتشل والاستثمارات الأمريكية:

بفشل محاولات هولمز، وبتردد الشركات البريطانية فى عمليات البحث والتنقيب فى منطقة الأحساء، اشتدت الاضطرابات الاقتصادية فى العربية السعودية، واستمرت حتى عام ١٩٣٣، وقد صادفت تلك الأزمة من حيث التوقيت، الأزمة العالمية الكبرى (أو الكساد العظيم ١٩٢٩- ١٩٣٣)، وكانت تجربة مؤلمة للاقتصاد العالمى كله، ظل يعانى من نتائجها حتى الحرب العالمية الثانية[١٤].

وقد تأثرت المملكة العربية السعودية بالأزمة العالمية، ومن علامات ذلك ركود تجارة اللؤلؤ وقلة وفود الحجاج، وهما من مصادر الدخل الأساسية فى ذلك الوقت، فازدادت أحوال الملك عبد العزيز المالية سوءا. ذلك فى الوقت الذى كشف فيه تمرد الإخوان عن حاجة البلاد العربية السعودية إلى إدارة منظمة وجيش ثابت قوى، وهذه بنود جديدة للانفاق[١٥].

ويصف لنا فيلبى حاجة الملك عبد العزيز آل سعود الماسة إلى المال، فى أحد أيام خريف ١٩٣٢، بهذه الكلمات: «إنه لم يكن واضحا حينما سألته مباشرة عن أسباب كآبته، فنظر إلى بقلق وقال: إن مركز بلاده العالمى خطير بسبب قله أعداد الحجاج، وأن خزائنه خاوية، وأن الموقف سيء جدا، لأن الحكومة لاترى نهاية لهذا الموقف، وأنه يواجه المصاعب لدرجة لايستطيع مقاومتها. فأجبت (فيلبى) بأنه وحكومته ينامون فوق كنوز غير محدودة ولكنهم كسالى جدا، وخائفين جدا من الحفر بحثا عنها. وإبرازاً لوجهة

نظرى وجعلها أكثر وضوحا، قلت إن بلاده الواسعة جدا تحوى مصادر ثروة معدنية غنية، ولما كانت المصادر غير مستعملة فإنه يجب عليه أن يفتح الباب أمام الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية لكى تستفيد وتفيده». واستمر فيلبى قائلا: «... وكان هذا الموقف (المتردد) من جانب الحكومة السعودية يظهرها وكأنها تقف أمام التطور، دون أن تستثمر مواردها عن طريق مستثمرين أجانب، مفضلة أن تبقى متخلفة تعيش فى مجاعة، وعندئذ قال الملك، لو أن أحدا قدم لى مليونا من الجنيهات فإنى سوف أعطيه كل الامتيازات التى يريدها»[١٦].

ويستشف من قول الملك مدى المعاناة التى يواجهها من جراء الأزمة المالية الطاحنة. وإذا اعتبرنا أن ماقاله الملك دعوة إلى الشركات لشراء امتيازات بترولية، فإنه لم يجد صدى قويا لهذه الدعوة إلا حينما تم اكتشاف البترول فى البحرين، على بعد قريب من ساحل الأحساء، وفى ذلك يقول ستوكنج، «حقا لقد هزمت مخاوف الملك من المجاعة مخاوفة من الشكوك والكفار»[١٧].

"The King's fear of poverty had apparently overcome his fear of the infidels".

وعند هذه المرحلة بدأ الملك يسعى سعيا جاداً لإيجاد مخرج لأزمته الاقتصادية، وسعى إلى ذلك الأمير فيصل بن عبد العزيز، بينما كان فى زيارة إلى لندن فى عام ١٩٣٢ على رأس بعثة سياسية. فأثار موضوع إعادة البحث والتنقيب عن مصادر البترول فى بلاده، ونصح البريطانيين بأن يعاودوا البحث، لأن محاولة هولمز الأولى يجب ألا ينظر إليها على أنها محاولة فاشلة، ويجب ألا تدعو إلى اليأس وأوضح أنه يرغب فى بيع امتيازات البترول فى بلاده

لإحدى الشركات البريطانية، ومع ذلك لم يوفق الأمير فيصل فى مساعيه بهذا الشأن، كما أنه لم يستطع الحصول على قرض من الحكومة البريطانية لمواجهة الأزمة المالية، ودفع مرتبات الجند ومستلزمات الدولة الجديدة بعد تمرد الإخوان سنة ١٩٢٧ .

وفى الوقت الذى كان فيه الملك عبد العزيز يستجدى البريطانيين، اكتشف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ ، وراح مهندس المناجم الأمريكى كارل تويتشل Twitchell يثبت للملك حقيقة الوحدة الجيولوجية بين جزيرة البحرين ومقاطعة الأحساء .

وبظهور تويتشل تبدأ مرحلة جديدة فى مستقبل البلاد العربية السعودية، ذلك إنه كان يعمل لحساب المليونير الأمريكى شارلز كرين C. Crane الذى كان على اتصال بمنطقة الشرق الأوسط، ومن المعجبين بشخص الملك عبد العزيز، وكان يسعده أن يشاركه فى حل أزمته المالية، ولذلك وجه الملك الدعوة إليه لزيارة العربية السعودية عام ١٩٣٢ . ومنذ أول لقاء بينهما أكد له الملك رغبته فى البحث عن المياه الباطنية فى الحجاز ونجد لخدمة الحجاج وكان من نتائج هذا اللقاء أن عرض كرين على الملك خدمات مهندس المناجم تويتشل لمدة ستة أشهر بدون أجر[١٨].

كان كرين قد طلب من كارل تويتشل فى ٣٠ مارس ١٣١٩ مغادرة اليمن، حيث كان يعمل هناك، والتوجه إلى الأراضى السعودية فى الحجاز للبحث عن الماء فى طريق الحج. وفى ١٥ أبريل وصل تويتشل إلى جدة، وقام بعملية مسح شاملة بحثا عن الماء، لم يعثر على دلائل جيولوجية مشجعة لتدفق الآبار الارتوازية، ولكنه وجد أن هناك احتمالا للتعدين بسبب وجود مستنقعات زيتية جافة قديمة العهد، وقد أنهى تويتشل هذه العمليات بتقرير

مفصل عنها قدمه للمسئولين السعوديين.

وفى هذا التقرير أكد تويتشل فى ٢٠ يوليه ١٩٣١ على إمكانية العثور على الذهب بالقرب من الطائف، واقترح استقدام مهندسين جيولوجيين للقيام بمهام التعدين. وفى محاولة لإيجاد مخرج للأزمة المالية وتعويض النقص فى موارد الدولة، طلب الشيخ عبد الله السليمان (وزير المالية السعودية)، من تويتشل بيان مدى تأثير هذه الموارد الجديدة على زيادة دخل الدولة زيادة محسوسة، وفى نفس الوقت أبدى تشاؤمه لعدم ثبوت وجود الماء فى طريق الحج. ولكن الملك أحس بجهود تويتشل، فطلبه ليشكره على جهوده فى خدمة الإقتصاد السعودى.

وبعد ذلك غادر تويتشل العربية السعودية إلى نيويورك حيث قدم تقريرا مفصلا مبينا فيه المشروعات المقترح استثمارها فى العربية السعودية، ولكن المستر كرين اعتذر عن الاستثمار فى المشروعات المقترحة فى برنامج تويتشل، بسبب ظروف الأزمة المالية العالمية.

وفى أواخر عام ١٩٣١ عاد تويتشل إلى العربية السعودية وفى ذهنه مشروعات ثلاثة:

الأول: البحث عن المياه فى الحجاز بصفة عامة.

والثانى: البحث عن الذهب حول الطائف.

والثالث: البحث عن البترول حول سواحل الخليج العربى.

وفى المشروعين الأولين نجح تويتشل نجاحا نسبيا، ثم طلب الشيخ عبد الله السليمان منه أن يذهب إلى الأحساء على الخليج العربى لتوضيح مدى الإستفادة من موارد المياه والبترول هناك. ويعتبر تويتشل بهذه الرحلة المقترحة

أول أمريكي يطرق هذه المسالك. وفي سبيل تحقيق ذلك التقى تويتشل بابن سعود في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ في المعيزلة شمال الرياض، وطلب منه الملك أن يزور البحرين، وزوده برسائل إلى أمير البحرين وإلى التجار والأمراء من آل القصيبي هناك. ولكن تويتشل رأى أن على الملك أن يتريث حتى تظهر نتائج عمليات الحفر الدائرة بحثا عن البترول في البحرين، وحجته في ذلك هي الوحدة الجيولوجية بين أراضي البحرين والأحساء السعودية. ولكن الملك كان يتعجل الأمور للخروج من الأزمة المالية. ولذا طلب منه أن يستقدم على الفور المهندسين الجيولوجيين ومعدات حفر الآبار. كما طلب الملك من تويتشل تدبير رؤوس الأموال اللازمة لاستثمار الاحتمالات البترولية في الأحساء ، واقترح الملك أن يكون رأس المال أمريكي، حتى يمكن تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى(٢٠).

ولأجل ذلك تناقش الملك مع تويتشل في المشروعات المختلفة، وكان يرى أن بلاده تستطيع أن تستثمر مواردها بنفسها، لو تيسر لها الحصول على رؤوس الأموال من الولايات المتحدة، وأنه ينتظر من تويتشل تيسير هذه المهمة وتلبية الاحتياجات الفنية وغيرها، وقد أوضح تويتشل في رده على الملك أن الشركات الأمريكية ترى أن من الأفضل لها أن تقوم هي باستثمار الموارد البترولية المحتملة. ومرة أخرى أكد تويتشل للشيخ عبد الله السليمان أنه مهندس فني ولايمكنه إعداد الأموال اللازمة، وأنه سيبذل جهده لكي تكون الامتيازات البترولية للشركات الأمريكية، وأن مادون ذلك يخرج عن نطاق قدرته على التنفيذ.

وأبدى تويتشل رغبته في العمل بعد استشارة المستر كرين وموافقته واعتباره شريكا في العمل، وأن يوقع الملك عبد العزيز آل سعود رسالة تفويض

للمستر تويتشل للقيام بتنفيذ هذا المشروع. وفى يوليه ١٩٣٢ وافق الملك على مطلب تويتشل الذى عاد وأبدى تحفظا على المساهمة فى أى شركة قد تتشكل لهذا العمل لأنه يرى أنه مهندس وليس مقاولاً، ولايريد أن يقحم نفسه فى هذا الميدان.

عرض تويتشل المشروع السابق على المستر كرين فلم يلق منه اهتماما، كما لم يلق اهتماما من أصحاب رؤوس الأموال فى الولايات المتحدة، فقام بعمل بعض الاتصالات مع رجال الأعمال الأمريكيين، ومنهم المستر ديوس T. Duce فى شركة تكساس للبترول Texas Oil Company وهى شركة رفضت العمل من قبل فى منطقة الشرق الأوسط، وأحاله ديوس إلى مندوبى شركة تنمية الشرق الأدنى .The Near East Development Cor، التى تكونت لاستثمار الحصة الأمريكية فى بترول العراق، وشركة ستندارد اوف كاليفورنيا.

وفى مقر شركة تنمية الشرق التقى تويتشل بالمستر مورجان S. Morgan (سكرتير الشركة) ونورفل بيكر Norval Baker (أحد المهندسين الجيولوجيين). فاعربا عن اهتمامهما بهذا المشروع وتساءل مورجان عما إذا كانت هناك شركة أخرى معينة بالأمر، فأوضح تويتشل أنه ليس مرتبطاً فى هذا المشروع بأى ارتباط مادى مع أية شركة. وأكد تويتشل لمورجان أن شركة بترول العراق كانت أقوى شركات البترول المتضامنة فى العالم، ومع ذلك كانت تغط فى النوم فى الوقت الذى دارت فيه المداولات بشأن حقول بترول البحرين من قبل مؤسسة أخرى، ولذا فإنه يعتقد أنها لن تبقى على غفلتها هذه المرة فيما يختص بالبترول فى الأحساء السعودية.

كذلك تيسر لتويتشل مقابلة كبار موظفى شركة بترول الخليج Gulf Oil

Corporation ومنهم المستر جاى ستيفنس Guy Stevans مدير الشركة والمستر بليكر Bleecker المهندس الجيولوجى، وراجع معهما ملاحظاته فى نيويورك، وبناء على دعوتهما توجه تويتشل إلى المركز الرئيسى فى بتسبرج Pitsburgh وعقدوا اجتماعا وديا بحضور الدكتور هيلد Heald وزملائه، وعاد تويتشل على أثر ذلك إلى نيويورك، وعلم بعد عودته أن تعهداتهم مع شركة بترول العراق لن تمكنهم من أن يقوموا وحدهم بمشروع آخر فى البلاد العربية السعودية (٢١).

٤- شركة استانارد كاليفورنيا والبترول السعودى:

هكذا كانت الشركات الأمريكية متراخية ومترددة فى اقتحام منطقة الخليج العربى لعدم ثقتها فى احتمال وجود البترول بها. ولكن اكتشاف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ كان له أثر قوى على المنطقة من ناحية وعلى الشركات العالمية المتنافسة من ناحية أخرى. ولذلك تعتبر سنة ١٩٣٢ بداية تحول واضح فى تاريخ منطقة الخليج العربى بأكملها. فقد كان لنجاح شركة ستندارد كاليفورنيا فى البحرين أثر واضح على اهتمامها ببقية منطقة الخليج العربى. كما أن هذا النجاح شد انتباه حكام المناطق المجاورة، وذلك لوحدة البنية الجيولوجية للبحرين والأحساء(٢٢).

وقد قيل بهذه المناسبة إنه بينما كان العمل جادا فى البحرين جلس ديفز Davis (مدير شركة ستندارد كاليفورنيا) ومجموعة من المساعدين والمهندسين على قمة تل فى جزيرة البحرين ليستمتعوا بالنسيم الذى ينساب فوق المياه الساكنة للخليج، ومن خلال نظارات الميدان نظروا تجاه الغرب، فاستوقف نظرهم أحد الجبال الواقعة خلف قرية الدمام، لتشابه بنيته ببنيه جزيرة البحرين، التى ثبت وجود البترول فيها، وبالتالى فلابد من وجوده فى الأرض

الأم. لقد كان مايعرف عن شبه الجزيرة العربية قليل، ومع أنه لم تكن هناك محاولة استكشاف جادة للبترول، إلا أن ديفز قال لمساعديه: «إنه لايمكن إهمال احتمالات البترول فى العربية السعودية»[٢٣].

وجهت شركة ستندارد كاليفورنيا اهتماماتها فى المرحلة التالية نحو الأرض الأم التى تنبه ديفز إلى أهميتها فى سنة ١٩٣٠، فطلب أن يلتقى بعبد العزيز آل سعود. ولكنه عاد وأرجأ النظر فى هذا الموضوع، مقتنعا بأن هولمز يعد أقدر على القيام بتلك الاتصالات من أى شخص آخر بسبب معرفته الطويله بالملك. ولكن هولمز، الذى كان مشغولا بإدارة المفاوضات مع حاكم الكويت نيابة عن شركة الخليج، لم يستطع تحقيق مطلب ديفز، ولذا تأجلت زيارته للملك عدة مرات. ومر عامان حتى اكتشفت شركة ستندارد كاليفورنيا البترول فى البحرين (١٩٣٢)، وعلى أثر ذلك قررت الشركة الاتصال بابن سعود مباشرة ودون انتظار وساطة هولمز[٢٤]

تشجعت شركة ستندارد كاليفورنيا على العمل فى مناطق جديدة نتيجة لنجاحها في البحرين، ولعدم وجود أسباب تحول بينها وبين العمل فى المنطقة المشمولة بالخط الأحمر، بينما حرمت الشركات الأمريكية الأخرى الداخلة فى شركة تنمية الشرق الأدنى من ذلك .

وتم الترتيبت للقاءات بين تويتشل وهاولى H.J. Hawley (أحد جيولوجى شركة ستندارد كاليفورنيا) ثم بين توتيشل ولوميس Loomis أحد مديرى الشركة. ثم اجتمع بلومباردى M.E. Lombardi (نائب رئيس الشركة ومدير الانتاج فى نيويورك) وهناك جرى الاتفاق نهائيا على أن تتعهد شركة ستندارد كاليفورنيا بمناقشة امتياز البترول فى البلاد العربية السعودية[٢٥].

والواقع أن لومباردى كان يسعى حثيثا للحصول على كل مايمكّن شركته من الوصول إلى كنوز منطقة الشرق الأوسط، فكان نتيجة بعد نظره أن استحوذ الأمريكيون على مشروع يحتمل أن يكون ثانى مستودع للزيت فى العالم، وجريا على هذا الاتجاه فوض لومباردى تويتشل العمل نيابة عن شركة ستندارد كاليفورنيا فى العربية السعودية.

وفى ١٣ يناير سنة ١٩٣٣ عاد تويتشل من نيويورك إلى لندن، حيث التقى بلومباردى وهاملتون Lloyd Hamilton لكى يضع الأخير شروط اتفاقية البترول المقترحة، وأن يدرس الشروط والبيانات الفنية والقانونية لتلك الاتفاقية، على أن يقوم تويتشل بتقديم البيانات والمعلومات الجيولوجية والمعلومات الأخرى عن الظروف المحلية.

وعند هذه المرحلة من المحادثات فى نيويورك ولندن، كان جيولوجيو ستندارد كاليفورنيا قد اقتنعوا تماماً بنتيجة أعمالهم فى البحرين وبضرورة التوجه إلى الأرض الأم (الأحساء) ولذا طلبوا من لومباردى، نائب الرئيس للشئون الخارجية، أن يعمل على مساعدتهم فى الحصول على تصريح للقيام بمسح جيولوجى للمقاطعة الشرقية فى العربية السعودية. وقد شجعهم على ذلك ما اتخذه لومباردى من خطوات ايجابية فى نيويرك ولندن، وما حققته الشركة من سمعة طيبة فى البحرين، وما أبداه ممثلوها من أن مصالحهم هى البترول فقط ولادخل لهم بشئون السياسة[٢٦].

٥- دور فيلبى فى خدمة المصالح الأمريكية:

وفى ميدان الشرق الأوسط، كان ممثلو شركة ستندارد كاليفورنيا يبذلون مساعيهم فى اتجاه آخر، فقد أدى عدم تمكنهم من الاستفادة من دور هولمز

إلى الاتصال بسان جون فيلبى لكى يتوسط له الملك عبد العزيز آل سعود بشأن الامتياز المطلوب فى منطقة الأحساء على أن يقوم هو بالتفاوض مع الملك نيابة عنهم.

وقبل أن يقيم ممثلو شركة ستندارد كاليفورنيا اتصالات مع فيلبى بشأن مشروع الامتياز المقترح، وقبل أيام من استكمال أعمال الحفر فى آبار بابكو Bapco فى البحرين، كتب القنصل الأمريكى فى لندن البرت هالستد Albert Halsted إلى فيلبى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ يعرفه بقدوم لوميس مدير الشركة. وعرض فيلبى الأمر على الملك عبد العزيز الذى أفضى صراحة إليه أنه على استعداد لأن يمنح امتيازا لمن يعطيه المال فورا.

وذكر فيلبى أنه خلال صيف سنة ١٩٣٢ تقرب منه كل من لومبارى ولوميس لخدمة أهداف الشركة. وفى اكتوبر استفسر فيلبى رسميا عن الشروط الأمريكية المقترحة ووضع تصوره لها كأساس للمناقشة، وأبرق إلى ممثلى شركة ستندارد. بذلك ونبه فيلبى لوميس إلى أن الحصول على امتياز يجب أن يشتمل على تسوية مالية مرضية (للملك عبد العزيز) ووافق لوميس على توجيهات فيلبى مبينا أنه سيكن مسرورا للمساهمة فى أى مشروع يساعد على تحقيق الرفاهية للبلاد العربية السعودية[٢٨].

وفى نوفمبر سنة ١٩٣٢ عاد الاتصال بين المسئولين فى شركة ستندارد كاليفورنيا وفيلبى من أجل أن تجرى الشركة اختبارات أولية فى الأحساء مع الاستعداد للمناقشة حول موضوع الامتياز، اذا ثبت وجود البترول، ولكن فيلبى الذى كان يعرف احتياجات الملك الأساسية أجاب بأن الحكومة السعودية ترى ضرورة التفاوض قبل أن تبدأ أية أعمال جيولوجية[٢٩].

وترتيبا على ذلك حضر لويد هاملتون وكارل تويتشل إلى جده، في منتصف فبراير سنة ١٩٣٣ لمناقشة الامتياز، ونزلوا في أحد الفنادق المصرية بجدة، واستقبلهم فيلبي واصطحبهم لمقابلة الملك عبد العزيز.

وكان فيلبي الذى تبادل الرأى مع ممثلى شركة ستندارد قد شعر بعدها بارتياح لاتفاقه المبدئى معهم فى وجهات النظر، ولكنه كان فى حاجة إلى معرفة الخطوط العامة التى ستقوم المناقشات على أساسها ، وهو يرى أن ذلك الموقف يرجع إلى الجهود التى بذلها تويتشل من قبل والتى يبذلها هو نفسه، حيث كان يرى أن نجاحه فى هذه المفاوضات يتوقف على مدى استعداد الشركة لتلبية حاجات الملك والإتفاق على مايرضى الطرفين.

وفى نفس الوقت الذى كانت تسعى فيه شركة ستندارد كاليفورنيا للحصول على امتياز الأحساء ، كانت شركة بترول العراق تسعى هى الأخرى إلى نفس السبيل، خاصة بعد اكتشاف البترول فى البحرين سنة ١٩٣٢ ، وتقدمت بالفعل بطلب امتياز فى العربية السعودية، ودفعها إلى ذلك الحيلولة دون تدخل أى شركة أخرى فى منطقة الخط الأحمر الميدان الطبيعى لها[٣٠].

وفى جدة التقى ممثلو الشركات الثلاث (استندارد كاليفورنيا، وبترول العراق، والشركة الشرقية والعامة) وعندئذ انسحب هولمز (ممثل الشركة الشرقية والعامة) وتنازل عن مطالبه، لعدم قدرته على منافسة الطرفين الآخرين، اللذان استقبلها الملك، وأكد لكل منهما أن شركته ستكون موضع التفضيل، اذا تساوت العروض، على حد تعبير لونجرج الذى حضر ذلك اللقاء ممثلا لشركة بترول العراق[٣١] .

ويحوى كتاب فيلبى بعنوان Arabian Oil Ventures التفاصيل التى صاحبت تقدم المفاوضات، والدور الذى لعبه فيلبى نفسه فيها، وذلك بحكم العلاقات الوطيدة بينه وبين الملك، الذى عبر عن رضاه على فيلبى فى خطاب له بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٣٣ قائلا: «إننى مستريح جدا لأنك سوف تحمى مصالحنا الاقتصادية والسياسية، وكأنك تحمى مصالحك الخاصة، ولذا فإننى أتوقع المساعدة فى هذه الحالة منك، وكذلك أتوقع أن تعطينى نصحك الشخصى المفيد الذى سوف نلقاه بكل رضى واعتبار». ولعل من العوامل التى وطدت علاقة فيلبى بالملك إعلان الأول اعتناق الاسلام عام ١٩٣٠ حين اصبح يطلق على نفسه عبد الله فيلبى، ومن هنا ندرك كيف سلم الملك اموره لفيلبى، وهو واثق أنه سيحمى مصالحه.

وبدأ فيلبى نشاطه بتشجيع الشركة الانجليزية الفارسية للدخول إلى مجال المنافسة، وحينما فعلت ذلك من خلال شركة بترول العراق، أبقى فيلبى كلا من ستندارد كاليفورنيا والانجليزية الفارسية تعملان على تقدم المفاوضات والتنافس حول شروط الإمتياز، وقد أبدى فيلبى سروره للتنافس الواضح بين الشركتين الأمريكية والبريطانية.

وفى محاولة لتسهيل مهمة شركة ستندارد، اتفق هاملتون مع فيلبى على أن يمثل بالنيابة مصالح الشركة الأمريكية فى المفاوضات، مقابل أجر يبلغ حوالى ألف جنيه فى الشهر لمدة لاتقل عن ستة أشهر، إلى جانب مكافآت إضافية يحصل عليها بعد توقيع الامتياز، وعند اكتشاف البترول بكميات تجارية. وعبر فيلبى عن ارتياحه لحسن معاملة شركة ستندارد له بقوله: «لقد كانوا كرماء بما فيه الكفاية، وسوف تأتى الفرصة للكشف عن الآثار النهائية لهذه التسوية على ثروتى». وهكذا كان فيلبى البريطانى الجنسية يحوز على

ثقة الملك المطلقة باعتباره «حامى مصالح الملك» وفى نفس الوقت ينعم بالأموال الأمريكية التى تتدفق عليه نظير تمثيله لمصالح الأمريكيين.

وبعد أن أصبح فيلبى ممثلا رسميا لشركة ستاندارد رأي حرج موقفه، لأنه كان فى الوقت نفسه يعمل لصالح البريطانيين ولصالح الملك. ولذا نراه يتبادل الرأى مع هاملتون، على أن يقوم الأخير بالاتصال بتويتشل بصفته ممثلا لمصالح الأمريكين أمام الملك، وأن يظل فيلبى على هامش المفاوضات يزودهم بالمعلومات والنصائح التى قد يحتاجون إليها، وهكذا لعب فيلبى دورا مستترا فى توجيه المفاوضات بين الأمريكيين والملك عبد العزيز، وبين الأخير والبريطانيين[٣٢].

فبينما كان فيلبى يرتب للاجتماعات التالية، لمناقشة مسألة الامتياز بين شركتى ستندارد كاليفورنيا والانجليزية والفارسية من ناحية، والملك عبد العزيز من الناحية الأخرى، نلاحظ أن الشركة الانجليزية الفارسية هى الأخرى كانت ترغب فى اعتبار فيلبى ممثلا لها فى المفاوضات مع الملك، وترى أنها بذلك تكون فى غنى عن أن ترسل مندوبا للمفاوضات، وتتضح تلك الحقيقة فى خطاب أرسله الدكتور مارتن ليس Martin Lees (الجيولوجى بالشركة) إلى فيلبى فى ٣ مارس ١٩٣٣، يقول فيه «لقد أرسلت لك رسالة منذ عشرة أيام كنت منتظرا ردكم خلالها، إننا نعتبرك نائبا عنا فى المفاوضات إذا أمكن ذلك، وإذا كنت تعمل لحساب الطرف الآخر (ستندارد كاليفورنيا) فإننا سوف نرسل لك المستر لونجرج - الموجود فى حيفا - ليتناقش حول هذا الموضوع، وبوصول لونجرج يمكنه العمل ولكن فى حدود معينه، وإننى آمل أن يبرهن (لونجرج) أنه أفضل من الآخرين (فى عروضه)»، ويضيف «ولكنى خائف أن ينقض لونجرج توقعات ابن سعود الأساسية، ونحن نأمل أن تتلقى

منك ردا بالإيجاب (على تمثيلنا)، ولانريد أن نبرق إلى لونجرج فى حيف حتى نسمع منك الرد». وتفسيرنا لتلهف كل من الشركة الأمريكية، والشركة البريطانية على أن يكون فيلبى ممثلا لها عند الملك، وهو معرفتهم بمنزلة فيلبى لديه.

وقد قبل فيلبى العمل نيابة عن الشركة الانجليزية الفارسية بحضور لونجرج، وذلك لميوله نحو البريطانيين من بنى جنسيه، إلى جانب ميول ابن سعود نفسه نحو البريطانيين. وهكذا بدأت المفاوضات بإشراف فليبى الذى حاول استثمار موقف التنافس بين ستندارد كاليفورنيا والانجليزية الفارسية، حين بين للمتنافسين مدى حاجة الملك إلى المال واصراره على التعويض .quid pro qua

وفى ذلك الوقت أبدى كل من الطرفين المتنافسين عطفه على موقف الملك؛ فلوميس (ستندارد كاليفورنيا) عبر له فى أحد خطاباته بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ عن استعداده لدفع ديون البلاد العربية السعودية، والمبالغ الضرورية اللازمة لها فى سبيل الحصول على الامتياز. وفى نفس الوقت كتب الدكتور ليس أن الحكومة السعودية على حق فى مواجهة الموقف الاقتصادى الخطير بهذا الأسلوب، ويجب أن ترتب أمورها.

ومع ذلك لم يسمح فيلبى لطرفين المتنافسين أن يعتقدا أن فى استطاعتهما الحصول على امتيازات بسهولة نتيجة لضعف مركز الملك المالى. وباستمرار كان يؤكد على دفع التعويض quid pro quo ولكنه مع تقدم المناقشات أخذ يقلل من قيمة الاستفادة من الامتياز حتى يجعل الأطراف المتنافسة تحسم الموقف فى الوقت الذى يبين لهم أن الملك ليس فى حاجة ماسة لما سيقدمونه فى مقابل الحصول على الامتياز.

٦- الاتفاق مع شركة ستاندرد كاليفورنيا فى ٢٩ مايو ١٩٣٣.

كان هاملتون أكثر تجاوبا مع فيلبى فى الشروط التى عرضها الملك، واتضح أن الملك يعطى الأفضلية لمن يتقدمون بشروط أكثر نفعا له، على أى حال «بدأت العروض تتدفق على جدة حيث تنازل الملك وقبل مساومة الكفار». ولعب فيلبى دورا واضحا فى المفاوضات التى استمرت لمدة عام، بعده منح الملك شركة ستندارد كاليفورنيا امتيازا يغطى مساحة تبلغ حوالى ٣٢٠ ألف ميل مربع، ذلك أن هاملتون وافق منذ البداية (فبراير ١٩٣٣) على تقديم قرض مبدئى إلى الحكومة فى حدود مبلغ قدره ٥٠ ألف جنيه ذهبا، بعد مباحثات مبدئية لم تستمر أكثر من يومين، وأصبح فى إمكان هاملتون أن يمثل شركته بنفسه بعد إزالة العوائق من طريق المفاوضات [٣٣].

وخلال فبراير ١٩٣٣ عقد هاملتون وتويتشل اجتماعين مع الشيخ عبد الله السليمان ناقشوا فيهما مسودة مشروع الامتياز المقترحة. واهم النقاط التى تضمنها ذلك المشروع، هى أن تدفع الشركة ٥٠ ألف دولار مقدما وأن تبدأ الأعمال الجيولوجية خلال ثلاثة أشهر، وأن يستمر الحفر والاستكشاف لمدة أربع سنوات، على أن يتم هذا بدون عقبات، وأن تدفع الشركة عشرة الاف دولار كل سنة طوال مدة العقد، وأن تحسب الفوائد الحكومية بنسبة ١٠٪ على البترول المنتج، وتكون مدة العقد ٦٠ سنة[٣٤].

وخلال المفاوضات المستمرة، راجع الملك اتفاقياته السابقة مع هولمز، وقال لفيلبى فى تأثر إنه «لايريد شيئا أكثر مما فعله البريطانيون عندما وقعوا اتفاقهم» وفى ٣ مارس ١٩٣٣ رفع فيلبى وجهة نظره للملك، وكان يرى أن مناقشة مسألة القرض غير ممكنة، لأن الملك يريد مائة ألف جنيه، والأمريكيون قادرون دون غيرهم على تقديم مثل هذا المبلغ الضخم، وكان فيلبى يهدف

إلى تحقيق غرضين: الأول : خدمة وطنه السعودى الجديد. والثانى: خدمة موكليه الأمريكيين. وبالفعل كان هذا المبلغ ضخما لدرجة جعلت الشركة الانجليزية الفارسية تتردد فى دفعه، وصدق توقع فيلبى.

كان الملك حريصا على أن يعطى الامتياز لمن يدفع فورا، بالاضافة إلى الوعد باستمرار العائدات لمواجهة احتياجاته فى المستقبل، وكان هذا الشرط الأخير، هو الذى أبعد لونجرج، مندوب الشركة الانجليزية الفارسية (بترول العراق) من المزايدة، واتضحت بذلك حقيقة هدف لونجرج، الذى جاء للابقاء على الاراضى المحتمل وجود البترول فيها خارج أيدى منافسيها. ويمكن إدراك هذا الإتجاه لدى الشركة بترول العراق من المناقشات التى دارت بين لونجرج وفيلبى، حيث أظهر الأول أن شركته لاتحتاج لمزيد من البترول لأنها «وجدت فى العراق أكثر مما كان معروفا به، ولاتعرف ماذا ستفعل به، وكل ماتريده الشركة هو ابعاد المنافسين... وكل ما تأمله الشركة بوضوح ليس الحصول على امتياز بترولى، ولكن الحصول على حقوق استكشاف مانعة بدفع ايجار سنوى متواضع مع حق التفضيل فى الحصول على الامتياز حينما يعثر على البترول».

وانسحب لونجرج تدريجيا من الصورة تاركا الأمريكيين وحدهم فى مواجهة حكام الجزيرة العربية. وتعتبر هذه الخطوة هى الأولى التى سلمت فيها المصالح البريطانية للمصالح الأمريكية، وبذلك فقد البريطانيون مصالحهم الاقتصادية المستقبلية فى تلك المنطقة ، نتيجة عدم استعدادهم لدفع مائة ألف جنيه. وهكذا كان سوء التقدير لثروة المملكة العربية السعودية، وفشل التكتيك الفنى البريطانى، هما اللذان أديا إلى خروج المملكة العربية السعودية من نطاق النفوذ الاقتصادى البريطانى، لتدخل دائرة النفوذ الاقتصادى الأمريكى

إنها لمسألة مثيرة ولافتة للنظر، تلك الشجاعة التى أبداها مديرو شركة ستندارد كاليفورنيا فى ذلك الوقت الذى كانت تدور فيه المناقشات وتتقدم فى فترة الأيام السوداء من الأزمة العالمية التى بدأت عام ١٩٢٩، وكان أول قرار اتخذه الرئيس الأمريكي روزفلت فى مارس ١٩٣٣، هو إغلاق جميع البنوك فى الولايات المتحدة، وكان هناك شك حول ما إذا كانت الشركة تستطيع أن تضع يدها على مبلغ كاف لدفع الرسوم الأساسية للامتياز المطروح. ولنا أن نتصور حجم الجهود التى بذلتها الشركة لتوفير رأس المال اللازم لتضع يدها على كنز من أغنى كنوز العالم[٣٦].

وهكذا تقدمت الشركة الأمريكية (ستندارد كاليفورنيا)، وأعلنت أنها وضعت باسم الملك عبد العزيز مبلغا قدره خمسون ألف جنيه استرلينى. أى نصف المبلغ الذى طلبه الملك، ونجحت المساومة بهذا الشكل ووافق الشيخ عبد الله السليمان (وزير المالية السعودى ومندوب الملك) بفضل جهود فيلبى الخفية. وقد اعتبر الملك أن دفع مبلغ الخمسين ألف جنيه ذهبا يعد عملا عظيما من جانب فيلبى، لأن الشركة كانت تنودى دفع المبلغ بالروبيات، والملك لايثق إلا فى العملة الذهبية، وهكذا استطاع فيلبى إرضاء الطرفين.

وترتيبا على ماسبق ذكره اجتمع الملك بمجلسه الاستشارى لمناقشة تفاصيل الاتفاق المقترح. وأعلن الملك اقتناعه بالمشروع بعد مناقشة مستشاريه، وقدم شروطه للشركة فى تقرير أعده فيلبى، ويروى فيلبى شيئا من وقائع مادار فى هذا الاجتماع فيقول: «إن الملك قد أغفل لفترات عندما كان وزير المالية يقرأ جملة كئيبة بعد الأخرى، حتى لم يعد الملك يتحمل أكثر من ذلك، وفى اليوم التالى استؤنفت القراءة ولكن الملك كان متعبا وبدا عليه التغير، وأثناء القراءة راح فى نوم عميق، واستيقظ عند بداية النهاية موجها انتباهه

نحوى (فيلبى) سائلا الرأى، وحينما أبديت رضاى، أجاب الملك حسن جدا، واتجه نحو وزير المالية قائلا له ضع ثقتك فى الله ووقع) وفى ٢٩ مايو ١٩٣٣ وقع الشيخ عبد الله السليمان الاتفاق نيابة عن الملك عبد العزيز آل سعود، ووقعه المستر هاملتون نيابة عن شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا(٣٧).

وفى ٧ يوليه ١٩٣٣ أصدر الملك عبد العزيز آل سعود القرار الملكى رقم (١١٥٣) بمنح الامتياز المذكور للشركة المذكورة، وفى ١٠ يوليه نشرته الجريدة الرسمية السعودية، أم القرى. اما نصوص الامتياز فقد نشرت الجريدة المذكورة بعضا من بنودها فى ١٤ يوليه (٣٨).

وفى الوقت الذى نشرت فيه المملكة العربية السعودية بعض نصوص الامتياز المذكور، أحاط ممثلو شركة ستندارد كاليفورنيا هذا الامتياز بسرية شديدة. فقد كانوا يشعرون أن بيدهم صيدا ثمينا ولايجب أن يعرف عنه أحد شيئا، وحينما طلب من الشركة إعلان نصوص الامتياز أمام أحد المحاكم رفضت، وحينما قيل أن السعودية نشرت نصوص الامتياز منذ زمن، أجاب نائب رئيس شركة أرامكو أن السعودية نشرت بعض نصوص الامتياز، وأن النص الكامل لم ينشر قط. وأعلن نائب الرئيس أن السعودية دولة مستقلة لديها منابع بترولية تعتمد عليها الولايات المتحدة اعتمادا متزايداً، وأن تلك البلاد واقعة فى إطار مناطق التنافس الدولى، وأن الولايات المتحدة لها مصالح فيها، وأضاف أن نشر بنود الامتياز يجب أن يؤخذ فيه رأى وزارة الخارجية الأمريكية، التى ترى ضرورة التشاور مع المملكة العربية السعودية.

واستطاعت أرامكو ان تبقى على سرية الامتياز بعدم نشره، وقد أثار هذا القرار الذى وافقت عليه المحكمة المذكورة دهشة كبيرة لدى الذين كانوا

يعلمون أن نصوص الامتياز ملك مشاع لأى إنسان ملم باللغة العربية

تمكنت شركة ستندارد كاليفورنيا - بعد مواجهة منافسة قوية لمصالحها أن تحصل على الامتياز المذكور منفردة. وأهم ماتضمنته نصوص الاتفاقية الموقعة بخصوص هذا الامتياز أن تمنح الحكومة (العربية السعودية) للشركة (ستندارد اويل اوف كاليفورنيا). الحق لوحدها Exclusive right لمدة ستين عاما تبدأ من سريان مفعولها، للتحرى والتنقيب والحفر. وذلك فى كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية، من حدودها الشرقية بما فى ذلك الجزر البحرية والمياه الساحلية إلى منتهى الحافة الغربية للدهناء، ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية، وتسمى هذه المنطقة، بالمنطقة المشمولة. وتحصل الشركة من الحكومة على حق الأفضلية فى المنطقة المجاورة للمنطقة المشمولة ناحية الغرب، وهو الجزء الباقى من القسم الشرقى من المملكة العربية السعودية، وكذلك حق الأفضلية فى المنطقة المحايدة. ونلاحظ هنا طول مدة الامتياز وشموله لمساحة الإقليم، وكانت تلك سمة الامتيازات فى تلك الفترة.

وبالنسبة لدفع القروض الأولية والإيجار السنوى تقدم الشركة للحكومة مبدئيا ميلغاً قدره ٣٠ ألف جنيه انجليزى ذهبا أو مايعادلها، وتدفع الشركة للحكومة إيجارا سنويا قدره خمسة الآف جنيها انجليزيا ذهبيا، وطالما بقيت الاتفاقية يستمر الدفع مقدما سنويا - على أنه لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية لن تكون الايرادات السنوية مستحقة أو واجبة الدفع بعد ذلك. ويكون للحكومة قرض آخر قدره عشرون ألف جنيه إذا استمر مفعول هذه الاتفاقية ١٨ شهرا.

وخلال ٩٠ يوما من الشروع فى عمليات الحفر تتخلى الشركة للحكومة عن بقع من المنطقة المشمولة يكون قد تقرر لديها إذ ذاك عدم

المثابرة على ارتيادها، أو عدم استعمالها بشكل آخر له علاقة بهذا المشروع، ويكون للشركة الحق الدائم في إستعمال هذه الاراضى في تسهيل النقل والمواصلات طوال مدة الاتفاقية. وستحسب بداية أكتشاف الزيت من التاريخ الذى تكون فيه الشركة قد اكملت حفر بئرا أو آبار قادرة على إخراج مالايقل عن ألفى طن من الزيت الخام في اليوم الواحد لمدة ٣٠ يوما متتابعة.

ولدى اكتشاف الزيت تقرض الشركة الحكومة مبلغ خمسين ألف جنيه انجليزى ذهبا. وعقب ذلك بستة أشهر تقرضها مبلغا مماثلا، ويكون كل من هذين القرضين على خساب الريع المستحق للحكومة. وتدفع الشركة للحكومة ريعا على جميع الزيت المستخرج والمدخر بعد أن يستنزل منه المياه والمواد الغريبة، والزيوت التى تلزم لأعمال الشركة في العربية السعودية، والزيوت التى تلزم لصنع كميات من البنزين والكيروسين التى تعطى للحكومة مجانا، وتكون قيمة الريع عن كل طن صافى من الزيت الخام أربعة شلنات ذهبية.

ومن المفهوم أن الشركة لن تكون مكلفة باخادر وإنتاج وبيع وتصريف أى غاز طبيعى، ومن المفهوم أيضا أن الشركة لن تكون مكلفة بدفع أى ريع عن الغازات التى قد تستعملها في الأعمال العادية في مؤسساتها في المملكة العربية السعودية.

هذا، وتعفى الشركة من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن المكوس والعوائد والأجور والرسوم (بما فيها الرسوم الجمركية عن الصادر والوارد) وذلك مقابل الالتزامات التى أخذتها الشركة على نفسها بموجب هذه الاتفاقية.

واتفق على أن يدير المشروع المنصوص عليه فى هذه الاتفاقية أشخاص أمريكيون، وهم يستخدمون على قدر الاستطاعة والإمكان رعايا الحكومة العربية السعودية، وطالما كان بالإمكان إيجاد موظفين لائقين من رعايا المملكة العربية السعودية، فإنها لاتستخدم رعايا أية حكومة أخرى.

وللشركة أن تنهى هذه الاتفاقية فى أى وقت شاءت، ذلك شريطة أن تقدم إنذارا خطيا قبل اعتزامها ذلك بثلاثين يوما.

ومنعا لحصول أى التباس فإنه لايحق للشركة أو لأى شخص تابع لها أو منسوب إليها أن يتدخل فى الشئون الإدارية أو السياسية أو الدينية فى المملكة العربية السعودية.

وفى نفس يوم توقيع الإتفاقية السابقة (٢٩ مايو ١٩٣٣) وقع الطرفان المذكوران الإتفاقية الأصلية الثانية، بخصوص شرح وتعديل بعض نصوص الاتفاقية الأولى والاتفاقية الأصلية الثانية عبارة عن خطاب موجه من هاملتون إلى وزير المالية السعودى يطلب منه التصديق عليها إذا كان موافقا، وقد وافق الشيخ عبد الله السليمان على ماورد بالخطاب.

ومما ورد فى الاتفاقية الأصلية الثانية التى تضمنها الخطاب السابق، أن حق الأفضلية الممنوح للشركة يعنى إعطاؤها الحق فى الحصول على امتياز بترولى يشمل المنطقة المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الاتفاقية الأولى، ماعدا المنطقة المسماة بالمنطقة المحايدة المشار إليها فى نفس المادة، وذلك بأن تكون شروط الشركة مساوية لشروط أى عرض حقيقى يقدم للحكومة من أشخاص آخرين لأجل الحصول على هذا الامتياز، والتى قد تكون الحكومة مستعدة لقبولها... فإذا لم ترغب الشركة فى أخذه تصبح الحكومة حرة فى

قبول العرض المقدم لها.

ويشمل حق الأفضلية الممنوح للشركة فى المنطقة المحايدة نصيب الحكومة السعودية فقط، على أن يكون حق الأفضلية هذا مساويا لشروط ونصوص أى أمتياز بترولى يمكن أن يؤخذ من شيخ الكويت فيما يتعلق بحقوقه فى تلك المنطقة، وفى حالة عدم منح امتياز بترولى يشمل حقوق شيخ الكويت فى المنطقة المحايدة، فإن الحكومة تسعى للوصول إلى اتفاق مع شيخ الكويت كى تأذن للشركة الحصول على امتياز بترولى يشمل حقوق الطرفين (الحكومة السعودية وشيخ الكويت) فى المنطقة المحايدة.

وبتوقيع الاتفاقية الأصلية الثانية إلى جانب الاتفاقية الأولى، شعر الطرفان بارتياح شديد، وذلك لأن هذا الاتفاق حقق أهدافا لكل من الطرفين المتعاقدين، فالحكومة العربية السعودية مثلا حصلت على المبالغ الأساسية الضرورية اللازمة لها لمواجهة الضرورات الاقتصادية وتحقيق الأمن، إلى جانب تأمين عوائد المستقبل والقيام بالأعمال الفورية للاستكشافات البترولية والاستمرار فى إنتاجه لضمان عوائده. وأضحت الاتفاقية وكأنها تمد الملك بكل احتياجاته المالية الحالية والمستقبلة، أما الشركة فقد حصلت على حق مطلق لها وحدها لاستكشاف واستخراج البترول فى مساحة شاسعة للغاية ولمدة طويلة جدا [٣٩].

وإذا كانت هذه الاتفاقية قد أفادت الملك ومملكته بطريقة مباشرة، فإن الحقيقة التى لايمكن التغاضى عنها هى أن الخدمات والفوائد المباشرة التى قدمتها الشركة للحكومة السعودية لم تكن توازى تماما ماكسبته الشركة بحصولها على هذا الامتياز، وماترتب عليه من نتائج إيجابية، فلاشك أن قيمة الامتياز الحقيقية كانت تتفوق كثيرا على ماتضمنته شروطه الرسمية، وقد

يبدو هذا الأمر عملا طبيعيا، من جانب الشركة باعتبارها مؤسسة تجارية، ولكنها كانت في ذلك تتجاوز الحدود المعقولة للربح مرات عديدة.

على أي حال، كان الطرفان المتعاقدان راضيين تماما لنجاحهما فيما توصلا إليه، وتفسير ذلك أن كلا من الطرفين قد نال ماكان يريد من مطالب أساسية وملحة، ومن ناحية أخرى أن الدور الذى لعبه فيلبى فى هذا المجال كان دورا ذكيا وواضحا فى خدمة كلا الطرفين المتعاقدين، وبذكائه استطاع أن ينال ثقة الطرفين ويؤكدها، وتمكن بذلك النجاح، كما يقول ستوكنج من أن «يرضى ضميره وجيبه» فقد أرضى ضميره بما حقق للطرفين النقيضين من مصالح مشتركة فى وقت واحد، وخدم جيبه بما أحرزه من مكاسب نتيجة لذلك. ويوضح المستر ديفز (الذى أصبح فيما بعد كبير مديرى الشركة العربية الأمريكية للبترول – أرامكو) ، فى تقديم لكتاب فيلبى عن «مغامرات البترول العربية» : ان الفوائد التى حققتها الاتفاقية عديدة بحيث يصعب ذكرها هنا (أى فى مقدمة الكتاب) ويرجع ذلك إلى الجهود التى بذلها المستر فيلبى حتى ظهرت هذه الاتفاقية للنور، فقد ساعد فيلبى البلد الذى تبناه (السعودية) وشعبه. وخدم صديقه وسيده الملك عبد العزيز، إلى جانب أنه خدم الشركة (الأمريكية) أيضا، ولقد كان لموقفه المتوازن بين الطرفين دون الميل لأحدهما، أثر فى تمكينه من تحقيق هذا الاتفاق الذى رضى عنه الطرفان المتعاقدان فى النهاية.

وعقب توقيع الاتفاق المذكور كانت أولى الخطوات أن دفعت الشركة قرضا قدره ثلاثين ألفا من الجنيهات الذهبية للحكومة السعودية، وقد أفصحت هذه الخطوة تبصر مدير شركة ستندارد كاليفورنيا من أجل كسب الملك عبد العزيز فى ظروف الأزمة العالمية، التى بلغت أقصاها فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت.

٧- تطور عمليات الاستكشاف البترولية حتى عام ١٩٣٩.

وفى نوفمبر ١٩٣٣ ألفت شركة ستاندرد كاليفورنيا، شركة للعمل فى البلاد العربية السعودية اسمتها كاليفورنيا ارابيان ستاندارد اويل كومبانى California Arabian Standard Oil Company. ويرمز إليها باسم كاسوك Casoc وهذه الشركة العاملة هى النواة التى تكونت منها فيما بعد شركة أرامكو.

وقد عبر أحد مديرى شركة أرامكو - فيما بعد - عن الصعوبات التى واجهتها الشركة فى البداية للحصول على أول امتياز لها، فقال لأحمد حسين فى لقاء بينهما، وهو يبين كيفية التغلب على هذه الصعوبات واعتبار ذلك نصرا لأرامكو: «لقد مضت قرون وأجيال لم يطأ هذه الأراضى شخص غير مسلم، ولقد أصبحت هذه قاعدة يعتبر مجرد المساس بها بمثابة الكفر والمروق من الإيمان فى نظر المتعصبين من بدو الصحراء، ومع ذلك فقد أقدم الملك عبد العزيز على تحطيم هذه القاعدة فسمح لنا بالاستقرار وأحاطنا بجو من الأمن والطمأنينة لانشعر بهما فى عقر دارنا». ويواصل مدير أرامكو قائلا: «نحن الأمريكيين نعرف أنه يحق للعرب أن يسيئوا الظن بنوايا الدول الغربية التى استعمرت أجزاء كثيرة من العالم العربى والاسلامى، فلم يكن هناك لوم أو تثريب على الملك، فيما لو أساء بنوايانا الظن، فأبا علينا هذا الامتياز، ولكن عبقريته تغلبت على هذه المخاوف»[٤٠].

وفى ٢٣ سبتمبر، وبعد أقل من أربعة شهور من توقيع اتفاقية الامتياز المذكور، كان ميلر R.P. Miller وهنرى S.B. Henry ومعهما كارل تويتشل C. Twitchell من طليعة المهندسين الجيولوجيين الأمريكيين، التابعين لشركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا، الذين وطأوا أرض شبه الجزيرة العربية،

فنزلوا فى ميناء جبيل الواقع شمال الظهران. وكانت تلك أول خطوة عملية لاستثمار أول امتياز أمريكى فى السعودية. وهناك فى بيوت من الطين استقر طليعة الجيولوجيين الأمريكيين، وأقاموا سراير الميدان، ووضعوا امتعتهم استعدادا للعمل. وقد قام تويتشل بتسهيل كثير من أمورهم، ونظرا لمعرفته السابقة بالبلاد، فساعدهم على تخليص الإمدادات والمعدات من الجمارك فى العقير، وكان عليه أن يقدمهم - بعد ذلك - لكبار موظفى الحكومة السعودية.

ولما كان هؤلاء هم أول اشخاص من العالم الغربى، سمح لهم بالاقامة والعمل على الأراضى المقدسة، فقد حاولوا أن يخففوا من حدة الشعور بالاستغراب لدى العرب، وذلك بارتداء الزى العربى، ليتناسب مظهرهم مع مظهر العرب المقيمين معهم، وكذلك قلد هؤلاء الغربيون العرب فى إطالة ذقونهم، وكان على ابن سعود أن يحمى هؤلاء الوافدين برجال الشرطة حتى لايفتك البدو بهم. وكان على الأمريكيين أن يستوردوا كل شيء من الولايات المتحدة، فالشاطيء الذى نزلوا به ذو طبيعة قاسية، وليس فيه شيء ينتفع به، ليس فقط بالنسبة للآلات والماكينات، بل والعمال والطعام والشراب وجميع مستلزمات المعيشة. وقد وضعتهم هذه الإجراءات فى ظروف صعبة، ولكنهم استطاعوا التغلب على الصعاب التى واجهتهم بصبر وحكمة فى سبل تحقيق مصالحهم(٤١).

وقد استضاف آل القصيبى (وهم من الأسر الكبيرة التى تتمركز فى الجبيل الهفوف وتسيطر على التجارة فى مقاطعة الأحساء) الجيولوجيين الأمريكيين العاملين فى المنطقة. وبمجرد وصول هؤلاء الرواد، قاموا بجولة سريعة وقصيرة فى منطقة جبيل، إلى أن وصل هوفر J.W. Hoover بعدهم بشهر ومعه معدات العمل من الولايات المتحدة، وقد استعملوا عربتين

حكوميتين بالإضافة إلى عربة أخرى أحضرها تويتشل من جدة، وبهذه الوسائل اتجه الجيولوجيون الأمريكيون إلى الجنوب من جبيل بطول الساحل في حراسة مجموعة من الحراس العرب. وفي ٢٨ سبتمبر وصلوا إلى تلال منطقة الظهران، التي يمكن رؤيتها من البحرين، والتي تقع على بعد خمسة أميال من قرية الدمام الساحلية، وبذلك بدأت الغزوة العربية - الأمريكية للصحراء[٤٢].

واستمرت أعمال الاستكشاف البترولية خلال عامي ١٩٣٣و١٩٣٤ في ثلاثة أجزاء من حقل اكتشفه اثنان من المنقبين، على بعد متساو من واحة الهفوف، وكانت كل الإمدادات اللازمة تصل من البحرين بالقوارب الصغيرة، عدا التمر ولحم الغنم ولبن الجمال المتوفرة محلياً. أما مسألة مياه الشرب فكانت من أكبر المشكلات، ومصدرها الوحيد هو الينابيع الموجودة تحت مياه الخليج العربي على طول الشاطيء، حيث تنقل في براميل إلى منطقة العمل، وكانت تلك إجراءات مؤقتة حتى يتم حفر الآبار في منطقة العمل ذاتها، ومع منتصف عام ١٩٣٤ أخذت الشركة تضع حلولا ذاتية لمشكلاتها. وفي هذه المرحلة كانت الجمال وسيلة نقل المعدات، ولأجل ذلك أقيم طريق بين معسكر الظهران والساحل، وفي أبريل ١٩٣٥ اختبر أول بئر في الظهران. ولكن النتائج لم تكن مشجعة على الاستمرار في الحفر، ثم حفرت ستة آبار أخرى على عمق ٣٢٠٠ قدم أي في مستوى نفس الأفق الذي أثمر في البحرين، ومع ذلك لم يظهر البترول بكميات تجارية، وبعد ذلك تقرر الحفر على أعماق أكبر، فقد أثبتت دلائل الحفر وجود نتائج مشجعة لوجود البترول. وخلال السنوات التالية انفقت ملايين من الدولارات على عمليات الحفر دون معرفة مكان مخزون الزيت الصالح للإنتاج التجاري[٤٣].

ومع نهاية عام ١٩٣٤ قدمت بعثتان أمريكيتان تابعتان لشركة ستندارد كانت مهمة الأولى، البحث عن أنسب المواقع لإقامة رصيف ميناء داخل البحر، وفى البداية وقع الاختيار على قرية الدمام، ثم تحول النظر عنها إلى مساحة سهلية من الأرض، يمكن أن يقام عليها مدينة صيغرة، تدعى الخبر على بعد بضعة أميال إلى الجنوب، وعلى الفور أقيم رصيف ميناء هناك. أما البعثة الأخرى فقد نصبت خيامها إلى الداخل على طريق حصوى بهدف التمهيد لإقامة طريق من الخبر إلى مناطق العمل فى الظهران. وتقرر إقامة خط أنابيب بقطر ٦ بوصات يربط مابين منطقة العمل فى الظهران والساحل عند الخبر، ليتم نقل البترول خلاله إلى الساحل، ثم ينقل بالناقلات الصغيرة عبر البحر إلى البحرين(٤٤).

وفى ظروف الإعداد لعمليات الانتاج فى المستقبل، حدث تطور مماثل لذلك التطور الذى حدث فى البحرين عام ١٩٣٦. ففى شهر مايو دخلت شركة ستندارد كاليفورنيا وشركة تكساس، شريكتان على قدم المساواة فى البحرين، وفى ديسمبر من نفس العام وسعت الشركتان اتحادهما، فاشترت تكساس نصف الامتياز المملوك لشركة ستندارد فى العربية السعودية، وفى المقابل منحت شركة تكساس نصف أسواقها لشركة ستاندارد وكان هذا التعديل نتيجة طبيعية للتطور المحتمل فى ضخامة الانتاج فى الامتياز المذكور، ولعدم قدرة ستندارد على تسويقه، هذا فى الوقت الذى كانت فيه تكساس تملك أسطولا ضخما وأسواقا واسعة للتسويق دون أن تجد مايسد كل احتياجاتها فى السوق العالمية. على كل حال فالشركتان المستفيدتان أمريكيتان(٤٥).

استمرت أعمال الكشف والتنقيب بإمكانيات أكبر، نظرا للإحتمالات

المتزايدة بوجود الزيت، وفى سنة ١٩٣٨ أحضرت الشركة معدات وأجهزة تسجيل الزلزال والجاذبية، وقادت هذه الأعمال إلى اكتشاف حقل أبو حدرية على مسافة ١٥٠ كيلو متر شمال الظهران، وكذلك تحت قبة أبقيق على مسافة ٤٠ ميلا تجاه الغرب، وأصبح كل شىء يشير إلى وجود تطور سريع فى الانتاج.

وإذا كان الإنتاج فى الفترة من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨ تطور ببطء شديد فى السعودية، فإن تقدم الانتاج من الزيت والغاز فى البحرين كان يشجع الجيولوجيين على الاستمرار فى العمل فى السعودية، وعندما حفرت البئر السابعة على عمق يزيد على ٤٥٠٠ قدم، اندفع البترول بكميات تجارية فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٨، واكتمل حفر هذه البئر فى مارس سنة ١٩٣٨. وفى سنة ١٩٣٩ بلغ الإنتاج ٤ مليون برميل، وذلك بعد خمس سنوات كاملة من الخيبة والفشل فى تحقيق الانتاج التجارى. وقد لخص ديفز ارتياحه للنتائج التى تم التوصل إليها بقوله: «الان يستطيع الجفن أن يغمض».

وعلى هذا دبت الحياة فى عمليات التنقيب الفاترة، وبدأت نشاطات متعددة المجالات وامتدت عمليات الشركة نحو الجنوب، فقامت إحدى الفرق فى شتاء ١٩٣٩ للمرة الأولى بالتنقيب فى المناطق المتنازع عليها فى البوريمى بين السعودية وأبو ظبى. وبدأت مشروعات البناء واستمرت هذه الأعمال إلى مابعد الحرب العالمية الثانية، فأعدت منازل مجهزة بجميع لوازم الحياة العصرية فى الولايات المتحدة، وأنشئت المسارح، والسينما والحمامات، وحمامات السباحة، والنوادى وغير ذلك من وسائل الترفيه، والجراجات، ووسائل الإمداد المنتظم بمياه الشرب، وتكييف الهواء، وأقيم تليغراف يربط بين جميع مناطق العمل، وجعل مكتبه الرئيسى فى جده للاتصال بالملك ووزرائه(٤٦).

ونظرا لتطور الإنتاج وتطور بناء السفن استدعى الأمر البحث عن ميناء أعمق، ووقع الاختيار على ميناء رأس تنورة إلى الشمال من الدمام، وعلى الفور اكتمل بناء خط أنابيب بطول ٢٣ ميلا بقطر ١٠ بوصات يمتد من منطقة الانتاج إلى الميناء الجديد، وذلك في مايو ١٩٣٩ . ففي أول مايو ذهب الملك عبد العزيز إلى رأس تنورة وبصحبته أتباعه و ٤٠٠ عربة من عربات الحقول، حيث أقيمت له مدينة من الخيام. وفي احتفال عظيم أدار العجلة وبدأ الزيت يتدفق في أنابيب تحت الماء إلى باخرة الشحن El Segundo التابعة لشركة ستندارد والمربوطة بالميناء الجديد. وبلغت كمية البترول المصدرة في السنة الأولى ٥٢٥ ألف طن.

ومع نهاية عام ١٩٣٩ كانت هناك خمس آبار منتجة وأربع تحت الحفر في منطقة الامتياز، وأنشئت ثلاثة خزانات للبترول، وخط أنابيب بحرى، مع تجهيز نهايته للعمل وكذلك تجهيز ميناء رأس تنوره.

٨- تعديل الإتفاق مع شركة ستاندارد كاليفورنيا في ٣١ مايو ١٩٣٩

وبناء على التطورات السابقة سواء في مجال العمل في حقول البترول أو في مجال تعاون الشركات الأمريكية فيما بينها، تطورت مصالح الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز، (ستاندرد كاليفورنيا) وأصبح الأمر يحتاج إلى تعديل بعض بنود الاتفاقية السابقة، وإضافة بنود جديدة، لذلك وقعت في ٣١ مايو ١٩٣٩ اتفاقية ملحقة، تمد منطقة الإمتياز ومدته، وبذا يضاف إليه مساحة تبلغ حوالى ٨٥ ألف ميل مربع، يقع جزء منها في الجنوب الغربي للبلاد، وجزء آخر في الشمال، وجزء ثالث في حق الملك في المنطقتين المحايدتين، وبلغت بذلك مساحة الامتياز الكلية ٤٤٠ ألف ميل مربع. وبتوسيع مساحة الامتياز، نجمت مشكلات كثيرة حول الحدود، ومشكلة البوريمي كانت

واحدة من أبرز المشكلات التى نجمت عن عمليات البحث عن البترول. وبكلمات أخرى يمكن القول إن النزاع على الحدود كان بين الشركات الأمريكية العاملة فى السعودية - تساندها الحكومة الأمريكية من ناحية، والشركات البريطانية والحكومة البريطانية صاحبة النفوذ التقليدى فى تلك المشيخات من الناحية الأخرى[٤٨].

وأهم ماتضمنته نصوص الاتفاقية الملحقة (٣١ مايو ١٩٣٩)

أن تقوم الشركة بتقديم ١٤٠ ألف جنيه ذهبا حال سريان مفعول هذه الاتفاقية و٢٠ ألف جنيه ايجارا سنويا و١٠٠ ألف جنيه عند اكتشاف الزيت بكميات تجارية فى المناطق المضافة إلى مساحة الامتياز الأصلى.

أما حدود الامتياز فقد اتسعت بحيث يشمل كل الأراضى والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح المدرجة فى المادة الثانية من الامتياز العربى السعودى ١٩٣٣، أى كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية إلى منتهى الحافة الغربية للدهناء، ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية، وكذلك القسم الواقع جنوب العراق وجنوب شرق الاردن، وكذلك الحقوق القائمة والمنتظرة للحكومة السعودية فى المنطقتين المحايدتين مع الكويت والعراق.

ويسرى العمل بمقتضى هذا الامتياز لمدة ست سنوات بعد انتهاء مدة الستين سنة المنصوص عليها فى المادة الأولى من الامتياز العربى السعودى (١٩٣٣) وهى ستون عاما.

وكان المستر لنهان يهدف من توسيع مساحة الامتياز إلى إبعاد أى منافسة أخرى محتملة من جانب الشركات البترولية الأخرى. فقد كانت الشركتان الأمريكيتان (ستندارد نيوجرسى واستندارد نيويورك المكونتان لشركة تنمية

الشرق الأدنى فى العراق) تتلهفان على دخول فردوس الجزيرة العربية التى حرمتا منه طبقا لبنود اتفاق الخط الأحمر(٤٩).

ولم يقتصر أثر اكتشاف البترول السعودى على إثارة لعاب الشركات الأمريكية الأخرى فحسب، بل نلاحظ نوعا من المنافسة الدولية من أجل الحصول على امتيازات للتنقيب فى المساحات التى لم يشملها الامتياز الأمريكى، وذلك قبل أن تصل الشركة الأمريكية (ستاندارد كاليفورنيا) إلى تسوية من أجل إدماج المساحة الباقية فى منطقة عملياتها. فقد حاولت كل من إيطاليا وألمانيا اجتذاب السعودية إليها، وطار الوزير المفوض الألمانى فى بغداد إلى جدة لمساعدة الإيطاليين فى المفاوضات مع الحكومة العربية السعودية، وكذلك طار الوزير المفوض اليابانى فى القاهرة إلى جدة لنفس الهدف فى محاولة لكسب امتياز للمصالح اليابانية. وتقدمت شركة بترول العراق بعدة عروض. وثمة ما يؤكد أن العروض التى قدمت للسعودية من قبل الشركات التابعة لهذه الدول كانت تفوق ماعرضته الشركات الأمريكية. ومع ذلك رفضت العروض التى تقدمت بها شركة بترول العراق وكذلك رفضت العروض اليابانية والإيطالية والألمانية.

والمحاولة اليابانية السابقة تسترعى الانتباه، ذلك أن اليابان أبدت استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة للعربية السعودية، كما قدمت شروطا أكثر فائدة للحصول على امتياز بترولى. ولكن الأمريكيين العاملين فى شركة ستندارد، ومنهم لنهان حذروا الملك عبد العزيز من أن مثل تلك الشروط التى تقدمها اليابان ليست من أجل عمليات تجارية، وإنه لايمكنه مجارات سياستهم التجارية، وحينما نوقشت هذه المسألة مع الشيخ يوسف ياسين والشيخ عبد الله السليمان لم يتردد المستر تويتشل فى القول، إن غاية اليابانيين الرئيسية من وراء

هذه المساعى ماهى إلا العمل على أن يكون لهم موطىء قدم فى البلاد العربية، ذلك أن شروطهم إنما هى سياسية أكثر منها تجارية. وبعد دراسة المسألة من كل الوجوه صرح ابن سعود أنه يفضل أن يستمر التعامل مع أصدقائه الأمريكيين فرجع اليابانيون دون جدوى.

هذا الموقف الواضح فى التنافس على المصالح فى المملكة العربية السعودية، جعل الأمريكيين حريصين دائما على تضييع أى محاولة للإنتقاص من مصالحهم، بل والتأكيد على ضرورة انفرادهم بالمصالح فى المملكة العربية السعودية.

وسيرا على هذا النحو وتأكيداً للصداقة المتينة بين الحكومة السعودية والأمريكيين كتب الشيخ عبد الله السليمان، بالنيابة عن الحكومة السعودية فى ٣١ مايو ١٩٣٩ يقول للمستر لنهان: «إن حكومة المملكة العربية السعودية لاتحب أن تمنح فى الوقت الحاضر أى امتياز زيتى فى المملكة العربية السعودية فى الأراضى التى للشركة (الأمريكية) فيها حق الأفضلية بموجب المادة الثالثة من الامتياز العربى السعودى (١٩٣٣) وبموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الملحقة (١٩٣٩) وهى من أجل ذلك لاتفكر الآن فى أن تدخل فى مفاوضات مع شركتكم (ستندارد كاليفورنيا) ولامع أى شركة أخرى لمدة خمس سنوات من أجل منح امتياز فى المناطق الباقية» (٥٠).

وبذلك نرى أن السعودية امتنعت عن منح أية امتيازات، عدا تلك التى حصلت عليها شركة ستندارد كاليفورنيا، وقد جاء هذا الإجراء بعد أن حصلت الشركة المذكورة على كل المساحة الشرقية من المملكة. وبذلك انفردت المصالح الأمريكية بالعمل وحدها فى استثمار مصادر البترول العربى السعودى.

٩- أسباب نجاح الشركات الأمريكية فى السعودية:

ومن الباحثين من يفضل طرح مسألة تفوق المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية على أنها مسألة تفضيل من ابن سعود لتلك المصالح على غيرها. وواقع الأمر أن نجاح المصالح الأمريكية يرتبط بالظروف التى كانت تمر بها المملكة العربية السعودية وقت منح تلك المصالح للأمريكيين، وظروف الشركات البريطانية والشركات الأمريكية، وموقف حكومتيهما منهما. وبكلمات أخرى يمكن القول إن سلبيات الموقف البريطانى وإيجابيات الموقف الأمريكى إلى جانب ظروف الملك عبد العزيز هى التى أدت مجتمعة إلى تلك النتائج، بأن يمنح الملك مضطرا امتيازات بترولية فى بلاده للأمريكيين، لا أنه يفضلهم.

وفى مناقشة سلبيات الموقف البريطانى، يمكن القول أن بريطانيا لم تساعد الملك عبد العزيز آل سعود فى مواجهة أزماته المالية، كما كان يتوقع، وعبر الملك فى مرارة عن هذا الموقف البزيطانى فى حديث له مع امين الريحانى قال: «يظن الناس اننا نقبض من الانجليز مبالغ كبيرة من المال، والحقيقة أنهم لايدفعوا لنا شيئا إلا اليسير مما تستحقه الأعمال التى قمنا بها أثناء الحرب وبعدها، ونحن لانخلف (كذا) معهم قبل أن يخلفوا معنا، بيننا وبينهم عهد نحافظ عليه لو تضررنا فى أنفسنا ومصالحنا، الانجليز مدينون لنا، ونحن لانطالبهم، من العار أن نطالبهم»[٥١].

وحينما يعرض الملك لعلاقاته بجيرانه، يجد أن المعاهدات التى عقدها مع بريطانيا تنظم تلك العلاقات. ويجد أن بريطانيا تتخذ موقفا مؤازراً للهاشميين وهم أعداؤه فهى تؤيدهم فى تخطيط الحدود بين بلاده وكل من الأردن، والعراق، وهى أمور سويت بغير رضى الملك، الذى يستمر فى عرض مشاكله

مع البريطانيين فيتساءل في حديث مع أمين الريحاني «... ولكن ماهي سياستهم الآن، تراهم يغزلون ويغزلون، تراهم يدسون الدسائس عليّ أنا صديقهم ابن سعود، أحاطوني بالأعداء، أقاموا دويلات حولي، نصبوا من أعدائي ملوكا، وهم يمدوهم دائما بالمساعدات المالية والسياسية، الشريف في الحجاز، وابنه عبد الله في شرق الاردن، وابنه فيصل في العراق. ما القصد من هذه الأعمال؟ ما الداعي إليها، أنا ابن سعود صديق الانجليز وهم في سياستهم الشريفة يعاملونني معاملة العدو. ومن هو ابن سعود في نظر الشريف وأولاده؟ هو الجلف الكافر الخارجي». هكذا كان ابن سعود يشعر بالمرارة تجاه بريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى – فلا عجب إذا وجدناه يتعامل مع الأمريكيين بارتياح، بل ويفضلهم على البريطانيين رغم حداثة علاقته بهم.

وحينما تمكن هولمز (البريطاني الجنسية) من الحصول على امتياز في العربية السعودية، لم يجد من يستثمره من البريطانيين، والغى الامتياز سنة ١٩٢٨ ، وخسرت الشركات البريطانية المترددة فرصة عظيمة. ومع ذلك كان الملك عبد العزيز حريصا – أول الأمر – على أن يعطى الامتياز في بلاده للبريطانيين، ويؤكد ذلك محاولة ابنه الأمير فيصل في لندن عام ١٩٣٢ على الرغم من فشلها في النهاية[٥٢].

وتفسيرنا لموقف الملك وحرصه على منح الامتياز للشركات البريطانية هو أن تلك الشركات كانت الوحيدة في الميدان حتى ذلك الوقت، إلى جانب انه لم يتعامل مع غير البريطانيين، ولهذا كان حريصاً على منح شركة بترول العراق حق العمل في بلاده، ولكن الشركة – اعتمادا على تقارير خبرائها الجيولوجيين – كانت مقتنعة بعدم وجود احتمالات بترولية في المنطقة. إلى جانب تقارير أخرى كتقرير السير أندرو ريان (السفير البريطاني في جدة)

التى كان لاتشجع على استثمار الأموال البريطانية فى جزيرة العرب بحجة أنها متخلفة حضاريا، ولم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار السياسى.

وحينما جاء مندوب شركة بترول العراق للتفاوض فى بداية الأمر، ووجد مندوب الشركة الأمريكية أمامه لنفس الهدف، لم يكن جادا فى مناقشته مع الملك الحصول على امتياز بترولى، وإنما كان هدف شركته إبعاد أى شركة منافسة عن المنطقة التى ينطبق عليها اتفاق الخط الأحمر، أى أن جهود الشركة البريطانية كانت تتمثل فى حجز المنطقة دون استثمار إلى أن تحين الظروف المناسبة لها فيما بعد.

واقتنع الملك عبد العزيز بعد ذلك بفكرة أن بريطانيا ليست جادة فى مساعدته ماليا، وأن الشركات البريطانية لاتريد أن تستثمر موارد بلاده الطبيعية. وهو فى ظروفه المالية الصعبة مجبر أن يعطى الامتياز لمن يدفع فورا. وكانت الشركة الأمريكية جاهزة لأن البريطانيين قنعوا بما كسبوا فى العراق وفارس.

هذا عن سلبيات الموقف البريطانى أما عن إيجابيات الموقف الأمريكى، فباكتشاف البترول فى البحرين على يدى الشركة الأمريكية المتفاوضة فى السعودية، أثبت الأمريكيون نجاحهم، ولذا تشبثوا بموقفهم بالمطالبة بامتياز الأحساء مهما كان الثمن، ولهذا لم يكن فى إمكان المفاوض عن شركة بترول العراق أن يكون ندا لمفاوض عن الشركة الأمريكية. هذا الموقف التنافسى بالإضافة إلى استعداد الأمريكيين لتلبية حاجة الملك المالية، فى وقت كان الاقتصاد العالمى يمر فيه بفترة الكساد العظيم، كل ذلك جعل الملك يفضل الأمريكيين. وحينما وجد الملك أن الأمريكيين جادين فى إنقاذ موقفه الاقتصادى المتدهور، ويتعاملون بالذهب، وهى العملة الوحيدة التى يثق فيها، بينما كان البريطانيون يتكلمون عن الروبيات، وإذ غلت أيديهم على هذا

النحو لم يكن في وسع ابن سعود أن يفعل الكثير من أجل البريطانيين، وتم الاتفاق مع الأمريكيين دون صعوبة[٥٣].

وأمام تلك الإيجابيات التي أبداها الأمريكيون قرر الملك أنه يريد الأمريكين شركاء، لأنه يريد أن يربط اقتصاد بلاده بدولة عظمى قوية، بعيدة عن أن يكون لها اطماع، يريد دولة متقدمة في صناعة البترول وليست لها إهتمامات أستعمارية كالولايات المتحدة[٥٤] فقد كانت صورة أمريكا لدى الملك عبد العزيز طيبة، ويتضح ذلك من حوار دار بينه وبين أمين الريحاني بمناسبة إعادة ترشيح الرئيس الأمريكي ويلسون رئيسا للولايات المتحدة مرة أخرى في عام ١٩٢١ وسقوطه في الانتخاب، قال ابن سعود بهذه المناسبة:. «لا أظنهم قد أحسنوا (يعني الأمريكيين) لأن ويلسون رجل عظيم، وله الفضل الأكبر في تنبيه الشعوب الصغيرة المظلومة... وهو أيضا عرفنا بأميركه، ماكنا نعرفها قبل ويلسون، أما اليوم وقد تكلم بلسانها، فله فضل عليها، كما أن فضلها على العالم، أنا (عبد العزيز) أحترم أميركه وإن كانت سياستها الآن مع الأحلاف غير سياسة ويلسون، أميركه أم الشعوب الضعيفة، ونحن العرب منهم، ... يكفي ماعملته أميركه، وقالته للشعوب الصغيرة المظلومة، وما قاله ويلسون والعاقل من سعى وانتفع»[٥٥].

كانت تلك هي صورة أمريكا عند الملك عبد العزيز وقت أن منحها امتيازا بتروليا في عام ١٩٣٣، فلماذا يمانع في منحها مصالح في بلاده، إنه لم يعد يثق في أوربا التي صارت كيانا أجوف، أو على حد تعبيره« أشبه ... بباب حديد كبير ولكن لاشيء بداخل الباب» وهو لذلك لايلوم أميركه مع اعتزالها الأحلاف وانسحابها من السياسة الأوربية.

وعزلة الولايات المتحدة لم تكن - وقتئذ - تعني الانطواء وتجاهل العالم

الخارجى، بل هى عزلة يدور محورها حول عدم التورط فى المنازعات الأوروبية، لأن باعث هذه المنازعات فى نظر الأمريكيين هو الأنانية القومية المتعصبة، والأمريكيون ينظرون إلى أوربا ككل ويميزون أنفسهم عنها بأنهم يعيشون فى قارة خالية من المنازعات، ويشعرون بتفوقهم على أوربا، ولذلك لم يحل حكم الجمهوريين دون نشاط السياسة الخارجية الأمريكية، بل يلاحظ ازدياد هذا النشاط فى فترة مابين الحربين فى بعض المناطق، ويتضح ذلك فى الشرقين الأقصى والأوسط فى تلك الفترة، وإن اقتصر بالدرجة الأولى على الناحية الاقتصادية(٥٦).

وقد استغل الأمريكيون بمهارة نفوذ البريطانيين المقربين من الملك عبد العزيز آل سعود، ومن هؤلاء فيلبى الذى خدم المصالح الأمريكية، كما سبق ذكره وهولمز الذى قام بدور الوساطة بين الأمريكيين وابن سعود وغيره من حكام الخليج فى البحرين والكويت، وإن لم يقدر له النجاح فى السعودية. وهناك نقطة يجب توضيحها وهى أن كثيراً من الباحثين يعتبرون جهود هولمز فى منطقة الخليج العربى جهودا بريطانيا تعمل لأجل المصالح البريطانية. والواقع غير ذلك تماما. صحيح أن هولمز بريطانى الجنسية، ولكنه لايمانع فى أن يبيع أى امتياز يحصل عليه للشركة التى تدفع له سعرا أعلى، حتى ولو كانت غير بريطانية. ذلك أن طبيعة عمل شركته هى شراء حقوق الاستكشاف وإعادة بيعها ثانية للشركات المستثمرة حتى ولو كانت غير بريطانية من هذا المنطلق لايمكن اعتبار جهوده لخدمة المصالح البريطانية فقط، والدليل أن بريطانيا حذرت الإمارات العربية فى الخليج من التعامل معه. وشككت فى صلاحية الامتيازات التى يعقدونها معه.

هذه الإيجابيات فى الموقف الأمريكى، وتلك السلبيات فى الموقف

البريطانى، إلى جانب ظروف ابن سعود المالية السيئة جعلته يعطى امتيازه للأمريكيين أما مايقال من أن الأمريكيين دفعوا أكثر لابن سعود، فذلك غير صحيح، لأن العروض كانت متساوية فيما يخص بتقدير قيمة العائدات على الطن الواحد، وهى أربعة شلنات ولكن كفه الأمريكيين رجحت لأن عروضهم كانت أكثر إغراء لأنهم قدروا العائدات على أساس الاسترلينى. واستعدادهم لتنفيذ ذلك فورا، بينما تلكأ البريطانيون فى الوقت الذى أخذت علاقاتهم تتدهور بابن سعود.

وهناك مجموعة أخرى من العوامل المتصلة بشخصية ابن سعود، والظروف التى أحاطت به بحيث جعلته يميل ناحية الأمريكيين. فهو شخصية قوية لا تقبل الخضوع للسياسة البريطانية، وهو سياسى كبير، والمطلع على سيرته يحس بذلك دون أدنى مجهود، وهو يرغب فقط فى حل ضائقته المالية، ولايرغب فى إيجاد نفوذ بريطانى فى بلاده. فقد استطاع أن يجعل من نفسه حاكما على مجموعات من القبائل المتصارعة بالقوة العسكرية وبالنظم المعقدة التى ربط بها رؤساء القبائل، وبالتدريج تركزت الحكومة فى شخصه. ويقول عبد العزيز فى الوجود البريطانى: «لست مبالغا اذا قلت أن ابن سعود هو حامى بريطانيا العظمى فى الخليج، لأنه يستطيع إذا شاء أن يخرج وكلاءها من الأساطيل ويقضى على سياستها فى السواحل العربية والشرقية، فيستولى عليها، ماضره إذن لو قال للانجليز فى سبيل مصلحته ومصلحة العرب كلمة حق صريحة. وكان عبد العزيز يشعر حقا بأن الإنجليز موجودون فى كل مكان فى الخليج العربى، وعلى حد وصفه، ومن المستحيل أن نخطو خطوة واحدةبدون أن نتعثر بشىء للانجليز فى كل مكان فى الخليج العربى وفى سواحل البلاد العربية للخليج فالانجليز محتكرون الخليج...وهم يأبون أن يكون لغيرهم من الأوربيين أو الأمريكيين يد أو رجل أو شراع فى تلك البقعة ...

لست مبالغا اذا قلت إن ابن سعود هو حامي بريطانيا العظمى فى الخليج». وهكذا كان ابن سعود يشعر أنه صاحب فضل على بريطانيا وأنه يقدم لها خدمات دون مقابل مناسب. وكان نتيجة ذلك الموقف من البريطانيين أن خسروا مصالحهم الاقتصادية وخاصة مجال البترول.

وعندما خسر البريطانيون بترول السعودية وتركوه للأمريكيين، أدانوا الملك عبد العزيز وحملوه مسئولية ماحدث. ولكنه دافع عن نفسه بقوله: «نحن لم نقصر وإنما الذى يقصر هو الحكومة البريطانية وشركاتها، فلما انقضى الأمر أخذ بعض الموظفين البريطانيين يقولون إبن سعود قاومنا، وعمل ضدنا، وندموا على مافات، فأرادوا الانتقام باقتطاع واحة البوريمى من أملاكنا». ولهذا كان البترول مسئولا عن تدهور العلاقات السعودية - البريطانية. وكان البترول نفسه هو المسئول عن توطيد العلاقات السعودية - الأمريكية.

لقد كانت المملكة العربية السعودية ميدانا تصارع فيه كل من البريطانيين والأمريكيين للحصول على امتيازات بترولية فى الأحساء السعودية، ولكن الأمريكيين ربحوا الجولة الأخيرة، واعتمدوا الأحساء منطلقا لهم للبحث عن ميادين جديدة رابحة، وظلت الأحساء السعودية هى المنطقة الوحيدة على الخليج العربى الواقعة خارج النفوذ البريطانى اقتصادياً وسياسياً، وعلى الحدود غير الواضحة فى الحقبة التالية بين الأحساء وإمارات الخلية العربى يجرى فصل آخر من فصول حرب البترول الفاترة.

حواشى الفصل الحادى عشر

١ ـ جمال محمود حجر، «المد والجزر فى السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية ١٩١٠ ـ ١٩١٥» مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ١ (١٩٨٩).

٢ ـ جمال محمود حجر، «إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية فى الحجاز» مجلة الدارة، العدد الأول ، السنة العاشرة (١٩٨٤).

٣ ـ جمال محمود حجر، المشرق الاسلامى فى استراتيجية الدعاية السوفيتية، الفصل الثانى.

٤ ـ أم القرى، العدد ٢٣٥ فى ٢٨ يونية ١٩٢٩.

٥ ـ جمال محمود حجر، المشرق الاسلامى، الفصل الأخير.

٦ ـ أمين الريحانى، ملوك العرب، ج٢، ص ٦٦.

7. Shwadran, The Middle East, Oil and the Great Powers, p. 286.

8. Philby, Arabian Jubilee, pp. 68,69.

9. Stocking, Middle East Oil, A Study in Political and Economic Controversy, p. 70.

١٠ ـ فيلبى، تاريخ نجد، ص ٣٨٥.

11. Marlowe, The Persian Gulf, p. 93.

12. Longrigg, Oil in the Middle East, p. 100.

١٣ ـ جمال زكريا قاسم، الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٤٥٨.

١٤ ـ انظر دراسة مفصلة حول هذا الموضوع فى:

جمال محمود حجر، السعوديون والأزمة المالية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣).

15. Gamal Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia.

16. Phillry, Arabian Jubilee, p. 176.

17. Stocking, op.cit. p. 73.

١٨ ـ فيلبي، مرجع سابق، ص٣٨٧.

19. Tuitchell, Saudi Arabia, pp. 212,213.

20. Ibid., p. 219.

21. Ibid., p. 221.

٢٢ ـ جان جاك بيربي، جزيرة العرب، ص ٨٣.

23. Sanger, Arabian Peninsula, p. 100.

24. Aramca Hondbook, p. 132.

25. Twitchell, op.cit., p. 221.

26. Aramco Handbook, loc.cit.

27. Philby, Arabian Jubilee, p. 177.

28. Philley, Arabian Oil Ventures, p. 78.

29. Hamilton, Americans and Oil in the Middle East, p. 143.

30. Shwadran, op.cit., p. 288.

31. Longrigg, op.cit., p. 107.

32. Philly, Arabian Oil Ventures, p. 89.

33. Stocking, op.cit. p.77.

34. Philby, op.cit. p. 89.

٣٥ ـ جان جاك بيربي، الخليج العربي، ص ١٤٤.

36. Aramco Handbook, p. 134.

37. Stocking, op.cit., p. 78.

٣٨ ـ انظر: أم القرى، أعداد ٤٤٨و٤٤٩ فى ١٤ و٣١يولية ١٩٣٣.

39. Stocking, op.cit.,p. 81

٤٠ ـ أحمد حسين، مشاهداتى فى جزيرة العرب،ص٢٩٠.

41. Aramco Handbook, p. 137.

42. Sanger, Arabian Peninsula, p. 101.

43.Mikesell, Arabian Oil, p. 55.

44. Sanger, op.cit., p. 102.

45. Stocking, op.cit.,p.89.

46. Longrigg, op.cit.p. 109.

٤٧ ـ صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٢٩٥.

48. See: Kelly, J., Eastern Arabian Frontiers,

٤٩ ـ هارنى أوكونور، الأزمة العالمية فى البترول، ص ٤٠٤.

٥٠ ـ محمد لبيب شقير، اتفاقيات وعقود البترول، جـ١ ص ٥٨،٥٩.

٥١ ـ أمين الريحانى، ملوك العرب، جـ٢، ص٥٦.

٥٢ ـ حافظ وهبة، جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص١٣٧.

53. Longrigg, op.cit.,pp. 107,108.

54. Sanger, op.cit., p. 101.

٥٥ ـ أمين الريحانى، مرجع سابق، ص ٤٥.

٥٦ ـ صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية، ص٢٥٧.

أمريكا وبترول الكويت

١ـ مقدمة.
٢ـ هولمز والاستثمارات البترولية.
٣ـ شركة الخليج الأمريكية والبترول الكويتي.
٤-تدخل وزارة الخارجية الأمريكية.
٥ـ مقدمات اتفاق بريطاني أمريكي بشأن بترول الكويت.
٦ـ اتصالات شركة الخليج الأمريكية.
٧ـ تكوين شركة بترول الكويت بمساهمة أمريكية.
٨ـ اتفاق تنظيم العمل في امتياز بترول الكويت.
٩ـ أمريكا وبترول المنطقة المحايدة.

أمريكا وبترول الكويت

١ـ مقدمة :

كانت سنة ١٩٢٣ بداية واضحة لظهور الكيان الكويتي، ذلك أن حدود الكويت السياسية سويت لأول مرة في مؤتمر سنة ١٩٢٢ بإشراف بريطانيا، وموافقة جيرانها السعوديين والعراقيين. واتفق على أن تكون معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ بداية تاريخ وجود الجنسية الكويتية، ولكن وزارة الهند خشيت أن يؤدى هذا التحديد إلى اعتراف ضمني بأن الكويت كانت تابعة للدولة العثمانية قبل معاهدة لوزان، فدعت إلى عدم التقيد بتلك المعاهدة، حتى لاتجد بعض الدول مثل الولايات المتحدة منفذا لتطبيق «سياسة الباب المفتوح» المتبعة في الدول الموروثة عن الدولة العثمانية. ولذلك نص في المادة الأولى منها على أن الكويتيين هم المستوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ وكانوا محافظين على إقامتهم إلى يوم نشر هذا القانون [١].

واضح أن بريطانيا كانت تحاول دائما ابعاد أى نفوذ أجنبي عن الكويت، وبعد أن تحقق لها هذا الأمر مع بداية العشرينات عملت على أن تبقى على رضاء الكويتيين على سياستها، ولكنها لم توفق في هذا المجال. فقد عانى الشيخ أحمد الجابر، خلال حكمه الذى بدأ مع بداية العشرينات (١٩٢١ ـ ١٩٥٠)، سلسلة من خيبات الأمل من جراء علاقته بالإنجليز. بدأتها بريطانيا بتسوية العقير (سنة ١٩٢٢) التى لم تكن في صالح الكويتيين، ثم وقوف بريطانيا أمام شيخ الكويت سنة ١٩٢٩ حين منعته من استخدام تمرد الإخوان للضغط على ابن سعود، بالاضافة إلى أن الانجليز لم ينفذوا وعودهم تجاه سلفه في سنة ١٩١٤ بشأن مزارع النخيل في جنوب العراق. وبعدها اقتنع الشيخ أحمد الجابر أن الانجليز غير قادرين أو غير راغبين في حماية مصالحه في مواجهة جيرانه الأقوياء [٢].

ولكن بظهور البترول فى الكويت ظهر اتجاه واضح لدى بريطانيا للمحافظة على ثروة الامارة من أطماع جيرانها. لأنها كانت ترى أنها سوف تستفيد من تلك الثروة باستثمار شركاتها لها. ولذلك فهى لم تكن على استعداد فى هذه الظروف الجديدة أن تضحى بمصالح الكويت لصالح العراق أو السعودية، لأن الكويت وأن لم تكن الجوهرة اللامعة فى التاج البريطانى فإنها كانت فى طريقها لكى تكون الحصن الرئيسى لمنطقة الاسترلينى فى الشرق الأوسط، وذلك نتيجة لزيادة كميات النقد المكتسب من شركات البترول البريطانية والأمريكية المشتركة (٣).

وهكذا تميزت فترة مابين الحربين العالميتين باستقرار النفوذ البريطانى وتفوقه فى الخليج العربى والكويت من الناحية السياسية، وإزاحة النفوذ الألمانى والسيطرة العثمانية، واستقرار الأمور داخل شبه الجزيرة العربية.

لقد تطورت أهمية الكويت لبريطانيا بظهور البترول فى منطقة الخليج العربى، ولما كان اتفاق سنة ١٨٩٩ لم يشر إلى البترول صراحة، فقد سد البريطانيون هذه الثغرة بالحصول على التزام من شيخ الكويت، تضمن بريطانيا بمقتضاه ألايمنح الشيخ امتيازا بتروليا إلا لمن تعينه الحكومة البريطانية. ففى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٣، وجه الشيخ مبارك الصباح رسالة إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، السير برسى كوكس، أهم ماجاء فيها «... إذا ماشرف الأميرال بلدنا سأرسل بصحبته أحد أبنائى ليكون فى خدمته وإطلاعه على محل الزيت فى البرقان وغيرها، وإذا ما ارتأوا إمكان الحصول على الزيت هناك، فإننا لن نمنح أى امتياز فى هذه المسألة لغير ذلك الذى تعينه الحكومة البريطانية». وبهذا الإجراء تكون بريطانيا قد استكملت سيطرتها على الموارد الطبيعية فى الكويت، ذلك لأنها كانت قد حصلت فى عام ١٩١١ على تعهد مماثل خاص باللؤلؤ (٤).

ويرى ديفيد فينى أن رسالة الشيخ مبارك لها أهمية خاصة فيما يتصل بالعلاقات البريطانية الكويتية، فقد وجهت الرسالة إلى السيربرسى كوكس المقيم السياسى البريطانى فى الخليج، ومن المحتمل أن يكون كوكس هو الذى قدم صيغة هذا الاتفاق إلى الشيخ ليوقعه، ثم يعيده إليه فى صورة رسالة (٥).

الواقع أن نشاط بريطانيا فى الكويت لم يقتصر على السيطرة على الموارد الاقتصادية فحسب، بل وصل إلى حد التدخل العملى فى تسوية الشئون الخارجية للكويت، ويتضح ذلك من التسوية التى تمت فى العقير سنة ١٩٢٢. فقد وضعت تلك التسوية حدودا واضحة للكويت لأول مرة، وحددت منطقتين محايدتين، هما عبارة عن مساحتين صحراويتين غير آهلتين بالسكان، سميت الواحدة بالمنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية والأخرى بالمنطقة المحايدة السعودية ـ العراقية (٧).

ويهمنا فى تلك التسوية النتائج التى أسفرت عنها والدور الذى لعبته بريطانيا فيها، فقد شارك فى التسوية سير برسى كوكس، الذى لعب دورا هاما فى المؤتمر، لأنه كان يمثل الحكومة البريطانية صاحبة الفكرة، وحضرها الشيخ أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت، وكان يمثله أيضا الوكيل السياسى البريطانى الميجور مورMore ، وعن العراق حضر وزير المواصلات العراقى، وعن العربية السعودية حضر عبد العزيز آل سعود. وهؤلاء هم الأطراف الذين يهمهم الأمر بصورة مباشرة. ولكن هناك أيضا بعض الأطراف الذين كانت لهم اهتمامات خاصة، ومنهم الميجور فرانك هولمز (صياد الامتيازات) ومندوبو الشركة الانجليزية ـ الفارسية لنفس الهدف فكل من هولمز وممثلو الشركة الانجليزية الفارسية جاء يبحث عن البترول (٧).

واذا اعتبرنا تسوية العقير نجاحا لجهود السير برسى كوكس، لأنها نفذت وجهة النظر البريطانية كما تبناها هو، فإن الكويت يكون قد خسر بمقتضاها

ثلثى مساحته، وكانت التسوية صدمة لشيخ الكويت، ولم يفعل الميجور مور الذى كان يمثل حاكم الكويت شيئا لحماية الإمارة، وكان من نتائج ذلك أن تزعزت ثقة الشيخ أحمد الجابر فى بريطانيا، وأخذ يتحايل على الإنجليز فى تعامله معهم ولايستسلم لآرائهم أو يثق فى وعودهم، وظل يستشير الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت، ولكنه لايلتزم بآرائه فى كثير من الأحوال. والدليل على ذلك أن الحكومة البريطانية أرادت من الشيخ أن يمنح الامتياز لأى شركة أخرى ليست حكومية ولادخل لها بالسياسة. وكان لذلك أثره فى ألايعطى البريطانيين امتيازات بترولية، لأنه يرى أن بريطانيا تحقق مصالح جيرانه على حسابه. وسوف نلحظ أن ثبوت وجود البترول فى الإمارة سيجعل بريطانيا تتشبث بالمحافظة على مصالحها من ناحية ولمواجهة منافسة المصالح الأمريكية من الناحية الأخرى (٨).

٢- هولمز والاستثمارات البترولية

لقد أتاح مؤتمر العقير سنة ١٩٢٢ الفرصة أمام هولمز للاتصال مباشرة بشيخ الكويت، وأبدى هولمز استعداده للشيخ للقيام بتنفيذ برنامج للبحث عن المياه العذبة. وأثناء ذلك حرص الجيولوجيون التابعون لشركة هولمز على معرفة إمكانيات وجود مصادر بترولية فى الكويت. وقد لفت نظرهم ماكان يعرف بالبركان الطينى والرمال الممتزجة بالقار فى منطقة البرقان. وبعد أن ثبت وجود البترول حصل هولمز على امتياز بالتنقيب مبدئيا فى مناطق حول مدينة الكويت وجنوبها.

وفى عام ١٩٢٣ حصل هولمز من ابن سعود على تصريح بالتنقيب فى نصيبه بالمنطقة المحايدة، وبعد ذلك بعام حصل على منحه مماثلة من شيخ الكويت.

وفى نفس العام (١٩٢٤) تقدم السير أرنولد ويلسون بمشروع لعقد عدة

امتيازات لصالح الشركة الانجليزية الفارسية، إلى كل من شيخى الكويت والبحرين إلى عبد العزيز آل سعود. ولكنه تبين أن هناك عدم ثقة من جانبهم بتلك الشركة لأنها شركة حكومية وسوف تتدخل فى شئونهم، إلى جانب أن هدفها الحقيقى هو إبعاد أى منافسة لها فى المنطقة.

والواقع أن ظهور هولمز والشركة الانجليزية ـ الفارسية فى وقت واحد، أعطى شيخ الكويت الفرصة للمساومة على العروض المقدمة إليه. وقد فضل الشيخ فى النهاية منح امتياز للشركة الشرقية والعامة (هولمز) (٩).

وبالنسة للمنطقة المحايدة تقرر أن يمارس كل من حاكمى نجد و الكويت فيها حقوقا متساوية، وفى حالة اكتشاف البترول يقسم دخله مناصفة، ويتم التقاضى بواسطة مجالس عرفية مختلطة، فيقوم كل حاكم بتعيين عدد من أعضائها، وفى سبيل ذلك تم اتصال بعبد العزيز آل سعود والشيخ أحمد حيث وافقا على منح الإمتياز لهولمز فى نفس العام (١٩٢٤) (١٠).

وفى الواقع كان هولمز تاجرا أكثر منه مستثمرا وكانت له اتصالات قوية بمختلف شركات الاستثمارات البترولية البريطانية منها والأمريكية، لأن طبيعة عمل شركته كانت فى شراء الامتيازات وإعادة بيعها مرة ثانية. ولذا نجده يعتمد على صداقته لشيخ الكويت فى الحصول على الامتياز، بالاضافة إلى إمكان التأثير عليه بجاذبيته الشخصية ومواهبه التجارية. وكان هولمز يشترى النوايا الطيبة، وكان يغدق فى سبيل ذلك أموالا كثيرة، لكى يكون أكثر قربا من الشيوخ فى الخليج، وبهذه المناسبة علق هولمز على زيارته لشيخ الكويت فى عام ١٩٢٤ بقوله «... مما يثير الاهتمام أن نلاحظ شيخ الكويت يوافق بسرعة عندما لمح أن الشركة التى أمثلها فيها عنصر أمريكى... » ذلك أن شركة الخليج الامريكية Gulf Oil Corporation كانت قد بدأت النزول إلى تلك المنطقة وأوكلت مهمة الاتصال بحكام الخليج إلى هولمز، الذى أدرك أن

الشيخ على استعداد لمنح امتياز لعناصر غير بريطانية، على الرغم من تعارض ذلك مع الاتفاقيات التى وقعها الشيخ مع بريطانيا فى عامى ١٨٩٩، ١٩١٣ على أى حال سمحت وزارة المستعمرات للشيخ أحمد الجابر بالتفاوض مع هولمز للترخيص له بالتنقيب فى أراضيه فى عام ١٩٢٥[١١].

ونجح هولمز فى الحصول على امتياز فى نفس العام (١٩٢٥) مقابل مدفوعات متواضعة للحكومة الكويتية. فقد نصت مسودة الامتياز على إيجار سنوى قيمته ٣٠ ألف روبية هندية علاوة على ٤٥ ألف روبية أخرى تقسم بين كبار موظفى الدولة، ومنها ٢٠ الف روبية مخصصة لمصاريف الحاكم الخاصة. وفسر محامى الشركة الشرقية والعامة تعدد بنود الانفاق أن بعضا من تلك المدفوعات كانت هدايا للشيخ وحاشيته، أو بكلمة أخرى «رشوة»[١٢].

وبعد نجاح هولمز فى الحصول على الامتياز الكويتى، قدم كشف حساباته إلى المسؤولين فى الشركة الشرقية والعامة. وأهم مايلاحظ عليه أنه يحوى بنودا كثيرة للانفاق، وحينما سئل عن سبب ذلك أجاب بأنه كان من المحتم عليه أن يحتفظ بمنزل مفتوح دائما من أجل أغراض الاستقبال وتحية العرب فى أى وقت، كما كان عليه أن يوزع الهبات بكرم على العرب. ليكسبهم إلى جانبه دائما.

ويذكر ستوكنج فى كتابه «التنافس حول البترول فى الشرق الأوسط» أن وارد Ward (محامى الشركة الشرقية والعامة) بعث فى ٢٨ يونيه ١٩٢٨ خطابا إلى ممثل شركة بترول الخليج الأمريكية يقول فيه أنه استلم إيصالا قيمته ثلاثة ملايين دولار وزعها هولمز على الأطراف الموالية فى الكويت، وقد وصلت هذه الهبات إلى المقربين من الشيخ أحمد والى مستشارى الحكومة.

وبهذه الطريقة وغيرها استطاع هولمز توقيع عدة امتيازات بترولية مع شيوخ الكويت والبحرين وكذلك مع ابن سعود. ولما كانت الحكومة البريطانية تساند

الشركة الانجليزية الفارسية فقد ساءها أن تتفوق عليها شركة منافسة مثل الشركة الشرقية والعامة. ولذا كتب الكولونيل تريفور Trevor (المقيم السياسى البريطانى فى الخليج) فى أعقاب ذلك، إلى جميع الشيوخ الذين وقعوا امتيازات مع هولمز بأن الحكومة البريطانية لن توافق على هذه الامتيازات لأنها تتعارض وتعهداتهم معها، وأن الشركة الشرقية والعامة ليست من الشركات المعتمدة من قبل الحكومة البريطانية، كما أنها لاتتمتع بالخبرة فى إنتاج البترول ولا بالمركز المالى المحترم الذى تتمتع به الشركة الانجليزية الفارسية.

وكان لموقف بريطانيا من امتيازات هولمز فى الخليج، وللصعوبات التى واجهها هولمز نفسه فى بيع هذه الامتيازات لشركة استثمارية، أثر كبير دفعه للتخلص من عدد من الامتيازات التى حصل عليها من حكام الخليج العربى، وأبقى فقط على اثنين منها هما امتياز الكويت وامتياز البحرين. وبينما أقدم على بيع امتياز البحرين إلى شركة الخليج فعل الشىء نفسه بالنسبة لامتياز الكويت فى سنة ١٩٢٧ (١٣).

وبينما كان هولمز يتباحث نيابة عن شيخ الكويت لنقل الامتياز لشركة الخليج الأمريكية، تعقدت تلك المسألة لاصطدامها بمضمون اتفاق سنة ١٩١٣ بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية، الذى تبنته وزارة المستعمرات البريطانية، واعترضت على أى تنازل أو تأجير يعطى لمؤسسة غير بريطانية. وفى نفس الوقت جددت الشركة الإنجليزية الفارسية اهتماما بامتياز الكويت، وفى سنة ١٩٢٨ أصبح الشيخ أكثر قدرة على رفض عرض هولمز لصالح الأمريكيين والتعامل مع الشركة البريطانية (١٤).

الواقع أن الكويت كانت خارج نطاق اتفاق الخط الأحمر الذى ترجع أصوله إلى سنة ١٩١٤، وكان من حق أى شركة غير بريطانية العمل فيها بحرية تامة، ولكن بريطانيا استندت فى تقييد تلك الحرية إلى اتفاق سنة

١٩١٣ الذى حرم مثل تلك الأعمال على غير البريطانيين. وقد حرصت بريطانيا على استثناء الكويت من اتفاق الخط الأحمر للاحتفاظ بها كميدان عمل للشركة الانجليزية الفارسية. بالإضافة إلى أهمية موقع الكويت لبريطانيا ومحاولة إبعادها عن ميدان التنافس الدولى [١٥].

٣- شركة الخليج الأمريكية والبترول الكويتى:

وإذا كانت شركة الخليج الأمريكية (الجولف)Eastern Gulf Oil Corporation قد بدأت محاولاتها فى الخليج العربى عام ١٩٢٦، فإنها أخذت منذ عام ١٩٢٧ تتطلع إلى الكويت، خاصة بعد أن أحست بترتيبات اتفاق الخط الأحمر والقيود التى سوف يضعها على نشاطها. ولذا نجد المحاولات الجادة لشركة «الجولف» فى الدخول إلى الكويت تبدأ فى عام ١٩٢٨، حينما أنابت عنها الشركة الشرقية والعامة لتحقيق هذا الهدف. ذلك أنها اضطرت أن تترك أولويتها فى البحرين فى تلك السنة، لتعارض ذلك مع عضويتها فى شركة تنمية الشرق الأدنى الأمريكية The Near East Development Corportation الداخلة فى اتفاق الخط الأحمر والعاملة فى إطار شركة بترول العراق.

ولما كانت اتفاقية الخط الأحمر لاتشمل الكويت، رأت شركة الجولف أن تنسحب من البحرين وتتقدم للعمل فى الكويت فى سنة ١٩٢٨. وهناك واجهت شركة الجولف صعوبة من نوع جديد، أدت إلى إطالة المفاوضات وتأخير أعمال الشركة، وتتمثل تلك الصعوبة فيما سمى ب«شرط الجنسية» البريطانية Nationality Clause الذى وضعته الحكومة البريطانية واشترطت توافره فى أى شركة تعمل فى الكويت، واستندت الحكومة البريطانية فى ذلك إلى الإتفاقات التى وقعتها مع شيخ الكويت فى عامى ١٨٩٩ و ١٩١٣.

ولتفادى شرط الجنسية البريطانية أنابت شركة الجولف هولمز عنها فى

الحصول على امتياز من الشيخ، واتخذ الطرفان خطوة تمهيدية فى أخريات سنة ١٩٢٧ حينما اتفقا على أن تحصل شركة الجولف على كل حقوق الشركة الشرقية والعامة فى الكويت. ونجح هولمز فى ترتيب مسألة تفادى شرط الجنسية حينما نص فى الاتفاق بينه وبين شركة الخليج (الجولف) على أن الشركة العاملة التابعة لشركة الجولف ستكون إما بريطانية أو كندية، حسبما تراه شركة الجولف، وكانت شركة الجولف راضية عن ذلك تماما (١٦).

وفى الوقت الذى كانت فيه شركة الجولف تسعى إلى الكويت، كانت شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا تسعى هى الأخرى عبر البحار للوصول إلى مصادر جديدة للبترول، بعد أن نضبت مواردها المحلية فى داخل الولايات المتحدة، وأصبحت اكتشافاتها الداخلية غير مجدية. ولذا تقاربت الشركتان الأمريكيتان فى سنة ١٩٢٨ لتنفيذ الاقتراح الذى يقضى بأن تحل شركة ستندارد كاليفورنيا محل شركة الجولف عن طريق هولمز، فيما حصلت عليه الأخيرة من هولمز فى سنة ١٩٢٧، وذلك لتحرير شركة الجولف من قيود الخط الأحمر، وترتب على ذلك حصول شركة ستندارد كاليفورنيا على امتيازات البحرين والأحساء السعودية. وأصبح اهتمام الجولف مركزا على الكويت بعد أن أنهت ارتباطاتها بالبحرين (١٧).

وحينما أحست بريطانيا بالنشاط المتزايد للشركات الأمريكية على الساحل الغربى للخليج العربى عن طريق هولمز، كتب الكولونيل مور (الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت) إلى الميجور فرانك هولمز فى سنة ١٩٢٨، رسالة يقول فيها «إن الحكومة البريطانية لابد أن تعرف بكل الاتفاقيات التى تعقد مع شيخ الكويت، وأن أى شركة تقوم بأعمال الامتيازات فى الكويت ستكون فى جميع الأحوال وستبقى شركة بريطانية مسجلة فى بريطانيا أو فى مستعمرة بريطانية، وسيكون مقر الشركة ضمن ممتلكات الحكومة البريطانية،

وسيكون رئيس الشركة ومديرها ـ إن وجد ـ وأى شخصيات إدارية ـ إن وجدت ـ سيكونون فى كل الاوقات رعايا بريطانيين ... ولن تخضع الشركة لسيطرة أجنبية (غير بريطانية) أو لسيطرة أى شركة اجنبية أخرى» (١٨).

وأعطى الكولونيل مور فى رسالته تعريفا لبعض المصطلحات الواردة فيها لتحديدها تماما. فذكر أن كلمة الأجانب ـ فى نظر الحكومة البريطانية ـ تعنى أى شخص ليس من رعايا الحكومة البريطانية أو من رعايا الشيخ، وأن اصطلاح الشركات الأجنبية يعنى أى شركات لم تؤسس تحت إشراف القوانين الأساسية فى الممتلكات البريطانية، ومضمون الرسالة السابقة هو ماعرف باسم «شرط الجنسية».

أما موقف شيخ الكويت، فقد كان هو نفسه موقف الحكومة البريطانية، وذلك لارتباط الشيخ ببريطانيا بمقتضى بنود اتفاقيتى ١٨٩٩ و ١٩١٣.

وإلى جانب ضرورة توافر شرط الجنسية البريطانية، كعقبة فى وجه شركة الجولف الأمريكية كانت هناك صعوبة أخرى، وهى المنافسة القوية التى مارستها الشركة الانجليزية الفارسية فى مواجهة الشركة الشرقية والعامة، وخاصة أن الأولى تنال تأييد الحكومة البريطانية التى تملك حصة فيها.

لقد سمحت وزارة المستعمرات لهولمز فى سنة ١٩٢٥ بالعمل فى الكويت عن طريق تأسيس شركة بنفس الشروط المعمومل بها فى البحرين، ولكنها عادت واعترضت على نشاطه حينما حاول نقل مصالح شركته إلى شركة أمريكية، وبهذا لم يكن الاعتراض على هولمز لذاته وإنما لانه يمثل الأمريكيين. أما الفترة التى اعقبت سنة ١٩٢٥، حتى سنة ١٩٢٨ فقد انشغل فيها هولمز بالبحث عن مستثمرين لامتيازاته فى الخليج.

وفى مارس ١٩٢٩ لفتت شركة الخليج الأمريكية نظر وزارة الخارجية

لتلك المعوقات التي تضعها الحكومة البريطانية في مواجهة المصالح الأمريكية في الخليج العربي، و أبلغت الخارجية الأمريكية الخارجية البريطانية بشكوى شركة الخليج. وفي مايو التالي استفسرت الخارجية الأمريكية من القائم بأعمالها في لندن عن الأسباب التي جعلت بريطانيا تسمح للمصالح الأمريكية بالمشاركة في الاستثمارات البترولية في البحرين، بينما لاتنوى أن تفعل مثل ذلك في الكويت. كانت الخارجية الأمريكية لاتزال حذرة في اتصالها بالخارجية البريطانية، وسنلاحظ أنها لن تنشط لمساعدة شركة الخليج الا في نهاية عام ١٩٣١ وبداية ١٩٣٢.

على أي حال، بدأت شركة الخليج نشاطها الإيجابي، وشجعت الشركة الشرقية والعامة على استمرار الإتصال بشيخ الكويت في سنة ١٩٣٠، في نفس الوقت الذي تبودلت فيه المراسلات بين الشركة الشرقية والعامة نيابة عن شركة الجولف، والمقيم السياسي البريطاني في بوشهر، ووزارة المستعمرات البريطانية. ففي أول سبتمبر ١٩٣٠ كتب المقيم السياسي في الخليج من مقره في بوشهر، يحيط وزارة المستعمرات علماً أن الكولونيل ديكسون Dickson (الوكيل السياسي في الكويت منذ عام ١٩٢٩). أكد لهولمز أنه مهما يكن من أمر فإن الشيخ يضع في اعتباره أن شرط الجنسية ضروري توافره للشركات والمصالح غير البريطانية، وهو بذلك يحافظ على تعهداته للحكومة البريطانية. ولكن هولمز كان نشيطا ومهتما بامتيازات الكويت، وبادر بالكتابة إلى وزير المستعمرات البريطاني اللورد باسفيلد Passfield في ١٦ سبتمبر ١٩٣٠ يقول« إنه (هولمز) عندما غادر الكويت في ٨ أغسطس (١٩٣٠) طلب من الوكيل السياسي الحصول على امتياز يغطي مساحة الكويت، وأنه الأخير لم يبد اعتراضه» (١٩).

وعلى أثر ذلك دبت الحركة في الأوساط الرسمية البريطانية المسؤولة عن

الخليج، ففى ٤ أكتوبر ١٩٣٠ طلب اللورد باسفيلد من وزارة الهند، ومن قسم البترول فى الغرفة التجارية، الرد على مذكرة منه أرفق بها نسخا من خطاب هولمز إليه، وفى ٦ أكتوبر كتب الكولونيل بيسكو Biscoe المقيم السياسى البريطانى، إلى وزير المستعمرات يحيطه علما بأن «... الشركة الشرقية والعامة تنوى نقل الامتياز إذا حصلت عليه ـ إلى شركة بترول البحرين، أو إلى شركة تابعة لشركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا... ». وارفق بهذا الخطاب نسخة من الاتفاق الذى حصل عليه هولمز من قبل، بالإضافة إلى مقترحاته الخاصة.

وبعد ذلك قدمت الشركة الشرقية والعامة احتجاجا إلى وزارة المستعمرات بشأن الإصرار على شرط الجنسية، وذكرت الشركة أنها اخذت تصريحا سنة ١٩٢٥ بالعمل، فى الكويت، وإنها تبعا لذلك، دخلت فى اتفاق مع شركة الخليج الشرقية (الجولف) فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧، وأن تفصيلات هذا الاتفاق وصلت إلى وزارة المستعمرات فى الشهر التالى مباشرة (ديسمبر ١٩٢٥) وبناء على ماسبق بدأت المفاوضات مع الشيخ بشأن الترتيبات الجديدة لإدخال شركة الجولف الأمريكية إلى الكويت، وتم الحصول على موافقته بعد تدخل الوكيل السياسى البريطانى وبعد إعلان شرط الجنسية، وعندئذ أعلن هولمز أن مثل هذا الشرط فرضته بريطانيا فى البحرين، وأن تسويته تمت مع الحكومة البريطانية، ووافقت وزارة المستعمرات على ذلك فى خطابات بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٢٩ و٣١ يناير ١٩٣٠. «ولما كانت هذه المسألة قد تمت باقتناع متبادل، فإننا (هولمز) وأصدقاءنا من الأمريكيين مقتنعين تماما بأن مثل هذه الأمور تنطبق على امتياز الكويت. وبين هولمز أنه يأمل أن يسمح لشركته بالعمل فى الكويت»، كما سمح لها ـ من قبل ـ فى البحرين.

ومن الجهة الأخرى حاول الأمريكيون إيجاد مخرج لهم، فاقترحت شركة الجولف حلا وسطا يسمح للمصالح الأمريكية بالعمل فى الكويت، وذلك عن طريق شركة مسجلة فى كندا كما تم فى البحرين. ولكن البريطانيين أحسوا بخطئهم فى البحرين، ولم يكونوا على استعداد لتكرار نفس الخطأ فى الكويت.

ومع ذلك لم يكسل هولمز للحظة، وبتشجيع من الأمريكيين أخذ تصريحا من الشيخ أحمد ليقوم بأعمال الحفر فى نطاق محدود بالقرب من مدينة الكويت، واستمرت هذه الأعمال لمدة شهر واحد فقط، واقتنع هولمز بعدها بأن البترول أو الغاز الطبيعى أو كلاهما معا موجود. ومع ذلك مضت ثلاث سنوات دون أن يعتقد أحد نفس اعتقاد هولمز. وقد يبدو فى موقف الشيخ أحمد مايعارض التزامه بوجهة النظر البريطانية، ولكنه فى الواقع كان يريد التخلص من القيود البريطانية عليه، وقد أثبتت تجربته فى التعامل مع البريطانيين حرصه على ذلك.

وحينما علمت الشركة الانجليزية الفارسية بثبوت وجود البترول فى الكويت، جددت طلباتها إلى شيخ الكويت للحصول على امتياز هناك، وبعد ذلك أرسلت بعثة جيولوجية مزودة بأجهزة للحفر والتنقيب عن البترول، برئاسة المستر كوكس، وذلك مع نهاية عام ١٩٣١، ويرجع تشبث الشركة الانجليزية الفارسية بالكويت ومحاولتها إبعاد أى منافسة أخرى لها هناك، إلى التأكد من وجود البترول فيها، وإلى ماتواجهه عملياتها فى ايران من صعوبات، حيث كان عقد الامتياز الذى حصلت عليه فى عام ١٩٠١، على وشك الإلغاء من قبل الحكومة الايرانية.

وفى نفس الوقت قدم الكولونيل ديكسون تقريرا مفصلا إلى وزارة الهند فى ١٩ ديسمبر ١٩٣١ أوضح فيه ماتوصل إليه هولمز بشأن وجود البترول فى

الكويت وسواحل الخليج بصفة عامة، وأرفق بتقريره ثلاث خرائط توضيحية للمنطقة المعنية. ونبه ديكسون إلى أنه « اذا صاحب هذه الوثيقة بعض التردد وعدم الإهتمام، فإن مضمونها سيكون معروفا فى عالم البترول ». وقد ذهب بذلك إلى التأكيد على وجهة نظر هولمز، وإلى صدق تجربته فى الخليج التى جاءت نتيجة رحلاته وتنقيبه فى المنطقة، ونبه إلى أن هولمز قدم طلبا معدلا للحصول على امتياز فى الكويت.

٤- تدخل وزارة الخارجية الأمريكية:

كانت شركة «الجولف» قد لفتت نظر وزارة الخارجية الأمريكية رسميا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣١ إلى حقيقة موقف وزارة المستعمرات وإصرارها على «شرط الجنسية» فى امتياز الكويت، موضحة أثر ذلك الشرط على مستقبل المصالح الأمريكية فى الكويت. وكان من المتوقع أن تعترض الحكومة الأمريكية بشدة على شرط الجنسية، لأنه يتنافى وسياسة الباب المفتوح، ولكن الخارجية البريطانية كانت حريصة على مواجهة الموقف الأمريكى واحتمالاته بأن تضمن الشيخ إلى جانبها دائما. لأنها كانت ترى أن منح ترخيص بامتياز يعنى وضع الشيخ فى أيدى شركة أجنبية قد تلحق ضررا بمصالحها ومصالح الشيخ معا. أما بالنسبة لسياسة الباب المفتوح فقد رأت بريطانيا أنه يمكن تطبيقها فى المناطق التى تملكها بريطانيا بصورة قانونية، أما حيث يكون وجودها مجرد نفوذ، كما هو الحال فى منطقة الخليج العربى، فإنها تخشى التأثير على مركزها من تطبيق تلك السياسة (٢٠).

وجدير بالذكر أن هولمز نصح الشيخ فى مايو ١٩٣١، عندما سلمه نسخ مسودات الامتياز المقترح، أن يوافق على امتياز الشركة الشرقية والعامة دون امتياز منافستها الشركة الانجليزية - الفارسية، وأن الشيخ أبدى استعداده لقبول ذلك، ولكن الشيخ كان فى موقف المتردد الحائر بين رغبته فى الابتعاد عن

بريطانيا والتزاماته نحوها، ولذلك نراه يرسل مسودات الامتياز إلى الوكيل السياسي البريطاني ويبلغه حرصه على ألا يدخل في اتفاق مع أي من الأطراف قبل موافقة الحكومة البريطانية. هذا في الوقت الذي كانت فيه الخارجية الأمريكية تعلم من المسؤولين في شركة الخليج الأمريكية (الجولف) أن الشيخ نفسه راغب في منح امتياز بشروط تقبلها شركة الجولف. ولكن العقبة كانت دائما في شرط الجنسية (٢١).

على أية حال، نشطت الخارجية الأمريكية، وتبودلت كثير من المراسلات والمناقشات بين حكومة الولايات المتحدة ووزارة الخارجية البريطانية، ووزارة المستعمرات ووزارة الهند، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، وحكومة الهند، ومجلس الوزراء البريطاني حول الموضوع (٢٢).

ففي ٣ ديسمبر ١٩٣١ أرسلت الخارجية الأمريكية تعليماتها إلى السفارة الأمريكية في لندن، حملها حينذاك أندرو ميلون Mellon الذي كانت له مصالح مباشرة في شركة الجولف، ليقوم بالاتصالات اللازمة لضمان الحصول على معاملة مساوية لمعاملة الشركات البريطانية، وليشغل منصب السفير الأمريكي هناك.

وبعد ثلاثة أيام من سفر ميلون إلى لندن، أي في ٦ ديسمبر ١٩٣١ حضر إلى لندن لنفس المهمة ري أثيرتون Ray Atherton القائم بالأعمال الأمريكي. وهكذا هبت الخارجية الأمريكية للعمل من أجل مساندة شركة بترول الخليج (الجولف) عن طريق تطبيق سياسة الباب المفتوح. وانبعثت من السفارة الأمريكية في لندن تقارير مفزعة للمصالح الأمريكية، تقول «إن الشركة الانجليزية الفارسية تخلت عن موقف عدم الاهتمام بالكويت وأخذت ترسل فرق الحفارين اليها. ومن المحتمل أن تكون قد توصلت إلى اتفاق مع الشيخ» (٢٣).

وهكذا شهد عام ١٩٣٢ تحولا جادا في الخارجية الأمريكية من العمل

غير الرسمى إلى العمل الرسمى. وأمام ذلك التطور الجديد، أبدى البريطانيون استعدادهم للتجاوز عن مسألة «شرط الجنسية». إلا أنهم قالوا أن شيخ الكويت لن يأبه بهذا الموضوع ولن يوافق عليه، والواقع أن ماقالوه كان تمييعا للقضية. ذلك أن حاكم الكويت قد وافق فى سنة ١٩٣٤ على منح امتياز لشركة بترول الكويت التى امتلكتها مناصفة كل من الشركة الانجليزية الفارسية وشركة الخليج الأمريكية كما سيأتى توضيحه.

وفى الفترة مابين بداية نشاط السفارة الأمريكية فى لندن (ديسمبر ١٩٣١) وموافقة حاكم الكويت (ديسمبر ١٩٣٤) دار نقاش مطول بين وزارتى الخارجية الأمريكية والبريطانية، حول تطبيق سياسة الباب المفتوح فى الكويت.

وتبدأ تلك المراسلات المطولة برد من وزارة الخارجية البريطانية على المستر أثيرتون (القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن) بخصوص تطبيق سياسة الباب المفتوح، يلاحظ عليه التردد وعدم الحسم فى رفض أو إجابة المصالح الأمريكية، ذلك أن وزارة الخارجية البريطانية أرسلت مسودة ذلك الرد قبل إرساله، إلى قسم البترول فى الغرفة التجارية Board of Trade لإبداء موافقته الروتينية عليه، ولكن قسم البترول اقترح فى ٧ يناير ١٩٣٢ التأكيد على حق الشركة الانجليزية الفارسية فى عمليات الاستكشاف بالكويت. كما اقترح قسم البترول أن يقوم السير لانسيلوت أوليفانت Lancelot Ol iphant بتوضيح حقيقة موقف الشركة الشرقية والعامة للمستر أثيرتون. ذلك أنها تتبنى مسائل مشكوكاً فيها أحيانا وتوجهها حسب مصالحها. كما حدث فى البحرين. فبعد ماحصلت على امتياز هناك، عادت وضغطت على الشيخ حتى منحها حقوقا تشمل كل أراضى البحرين، بحيث تحول دون عمل أى شركة أخرى. وكان على أوليفانت أن يوضح لأثيرتون أيضا أنهم ينوون أن يفعلوا نفس الشيء فى الكويت [٢٤].

وحينما عرضت مسودة الرد على أثيرتون على وزارة المستعمرات، وافقت الوزارة على ماشملته من موضوعات وما أجراه قسم البترول من تعديلات. بها وأضافت أنه يجب أن يعلم المستر أثيرتون أن الحكومة البريطانية ليست مستريحة تماما لعمل الشركة الشرقية والعامة في الخليج. وفي نفس الوقت لاحظت وزارة المستعمرات أن وزارة الهند لاترى ضرورة للإبقاء على شرط الجنسية البريطانية، وأنها تتخذ موقفا مغايرا للموقف الذى تبنته وزارتى الخارجية والمستعمرات. على أي حال، أنهى أوليفانت مسودة الرسالة المقترحة إلى أثيرتون في ١٥ يناير ١٩٣٢، مؤكدا له أن الشركة الشرقية والعامة ليست من ذلك النوع الذى ترغب الحكومة البريطانية فى التعامل معه.

ولما كانت وزارة الهند لاترى ضرورة لتطبيق شرط الجنسية البريطانية فى منطقة الخليج العربى باعتبار أنها تدخل فى نطاق إدارتها، لذا طلبت من الكولونيل بيسكو (المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر) إعداد موافقة للأمريكيين وإرسالها لهم. وحينما وصلت الأمور إلى هذا الحد من التعارض بين الجهات المختلفة المسؤوله عن إدارة الخليج فى بريطنيا، كتب أوليفانت، (مساعد وزير الخارجية البريطانية) فى ٢٠ يناير ١٩٣٢ إلى السير روبرت فانستارت Robert Vansittart (السكرتير الدائم فى وزارة الخارجية البريطانية) كتب يقول: إن مسألة بترول الكويت أصبحت تلقى اهتماما من كل من السفير الأمريكى فى لندن وقنصله، ومن أوليفانت نفسه. ولذلك فإن الأمريكيين يعبرون عن أملهم فى عدم اشتراط «شرط الجنسية» فى الكويت كما حدث فى البحرين من قبل، وأن الامريكيين يرون أن المصالح الأمريكية لابد أن تجرد نفسها من أية اتجاهات سياسية، لمواجهة وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية وقسم البترول الذين يتبنون «شرط الجنسية».

علم أثيرتون (القائم بالأعمال الأمريكى) رسميا رفض وزارة الخارجية

البريطانية ووزارة المستعمرات وقسم البترول للمصالح الأمريكية، فى الكويت، كما علم أن وزارة الهند هى التى ترى السماح للمصالح الأمريكية بالعمل جنبا إلى جنب مع المصالح البريطانية. وقد رأى صمويل هور S.Hoare (وزير شئون الهند) أن شيخ الكويت حاكم مستقل، وأنه بمقتضى معاهدته مع بريطانيا يتمتع بحمايتها وضمان استشارتها فى المسائل الهامة فى المجالات السياسية، كما أن عليه عدم منح أي امتياز بترولى بدون رضاها. ولامانع لدى وزارة الهند من أن تعمل الشركات الأمريكية إلى جانب الشركات البريطانية، لأن الحكومة الأمريكية ليس لها أسهماً فيها.

وبعد أسبوعين من الرد البريطانى على أثيرتون (أى فى ٢٩ يناير ١٩٣٢) حضر الأخير إلى وزارة الخارجية البريطانية، والتقى بالمستر أوليفانت، مساعد وزير الخارجية، الذى لم يعطه ردا نهائيا بالنسبة للمصالح الأمريكية بسبب التعارض فى مواقف الجهات البريطانية المسؤولة، وبسبب موقف شيخ الكويت وإصراره على «شرط الجنسية» طبقا لما ورد فى خطابه إلى هولمز بتاريخ ٢ يوليه ١٩٣١ . وفى محاولة من جانب الخارجية البريطانية لإرضاء الأمريكيين قدم أوليفانت إلى أثيرتون توصية جديدة بشأن تأمين المواطنين الأمريكيين ومصالحهم فى الأراضى الكويتية. لم يخف أثيرتون الأهمية المتزايدة للمصالح الأمريكية فى الكويت. وبينما كان يرى أن الأمريكيين العاملين فى الشركة الأنجليزية الفارسية يعملون دون قيود فى فارس، يتساءل أثيرتون عما إذا كان هناك اختلاف بين فارس والكويت، وأبدى تخوفه من نشاط الشركة الأنجليزية الفارسية فى الكويت فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ . لقد كان أوليفانت يعطف على موقف الأمريكيين، وكان يرى أنه لاداعى «لاتخاذ الشيوخ واجهة لأعمال بريطانيا. (ولاداعى) .. لمضايقه الأمريكيين» (٢٥).

وفى الربيع من عام ١٩٣٢ قدم هولمز إلى شيخ الكويت وإلى الوكيل

السياسى البريطانى نسخا من امتياز جديد مقترح، وبعده بقليل قدمت الشركة الانجليزية الفارسية امتيازا آخر. وهذا يبين التنافس الواضح بين الطرفين البريطانى والأمريكى وكان على البريطانيين أن يدرسوا تلك الاقتراحات المقدمة من جانب الشركة الأمريكية والشركة البريطانية، ولكن شيئا من ذلك لم يتم حتى بداية سنة ١٩٣٣ (٢٦).

على أى حال، نلاحظ أن شركة الخليج الأمريكية ظلت فى الفترة من ١٩٢٧ ـ ١٩٣٢ ترتب أمورها مع الشركة الشرقية والعامة فتركت امتيازى البحرين والأحساء السعودية وتفرغت للعمل فى امتياز بالكويت، طبقا للترتيبات التى نظمتها مع هولمز فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧. وفى نفس الفترة نلاحظ أن الشركة الانجليزية الفارسية. تسعى للحصول على امتياز فى الأحساء السعودية وتريد أن تحسم موقفها بالنسبة للكويت. وعندئذ تخلى ميلون (السفير الأمريكى فى لندن وصاحب شركة الخليج الأمريكية) عن رصانته المعهودة، وأبلغ وزارة الخارجية البريطانية «أن تأخير الوصول إلى تسوية فى مسألة امتياز بترول الكويت أصبح شيئا لايطاق ولا يمكن الصبر عليه» (٢٧).

وربما رأت بعض الدوائر الرسمية أنه من غير اللائق أن يستخدم سفير دولة كبرى، كالولايات المتحدة، منصبه الدبلوماسى لانجاز مسائل شخصية، غير أن ميلون لم تزعجه تلك الإعتبارات، فى الفترة الطويلة التى تولى فهيا وزارة الخزانة (١٩٢١ ـ ١٩٣٢) خاصة عندما قام بتعديل قوانين الضرائب بما يتفق مع احتياجات اصحاب الثروة، بما فيها احتياجاته هو.

نلاحظ أن هذه المرحلة المبكرة من بداية الثلاثينات تتميز بالمنافسة القوية بين الشركة الأنجليزية الفارسية وشركة الخليج الأمريكية فى الكويت. وأن الشركة الأولى كانت دائما ـ تنال تأييد المسئولين البريطانيين، بينما جاء التأييد الأمريكى من وزارة الخارجية لشركة الخليج احقا. ومع ذلك فقد تمكنت

الخارجية الأمريكية عن طريق سفارتها فى لندن أن تغير من الإتجاه الذى أرادته بريطانيا للأحداث فى منطقة الخليج العربى.

٥- مقدمات اتفاق بريطاني ـ أمريكي بشأن بترول الكويت:

ظلت اقتراحات أوليفانت (مساعد وزير الخارجية البريطانية) خاضعة للتعديلات إلى أن رأت وزارة الهند أن تحقيق التوازن بين المصالح البريطانية والمصالح الأمريكية يعد كسبا للبريطانيين. ولذا وجب السماح للأمريكيين بالعمل فى الكويت، لأنه سيكون من غير الممكن إخراج الأمريكيين من البحرين والكويت. هذا بينما رأى المقيم السياسى البريطانى أن خطاب الشيخ إلى هولمز، بخصوص شرط الجنسية، غامض. ومع هذا التحول فى الموقف البريطانى لصالح الأمريكيين ظل من المتعذر ـ حتى منتصف مارس ١٩٣٢ ـ إعطاء إجابة نهائية للأمريكيين بشأن دخولهم إلى الكويت. ودارت محاولات للتوفيق بين مطالب الشركة الانجليزية الفارسية والشركة الأمريكية (عن طريق هولمز) فى الوقت الذى كانت كل منهما تعمل للحصول على امتياز منفرد، وكانت الشركة الانجليزية الفارسية ترى أن لها الأولوية بحجة أن اتصالاتها كانت قائمة مع الشيخ قبل ظهور الشركة الأمريكية، وأن الخلاف بينها وبين الشيخ حول الشروط لم يفقدها اهتمامها بالكويت. وحجة الأمريكيين فى الرد على ذلك، أن الشركة الانجليزية الفارسية، سبق لها أن رفضت قبول عرض خاص ببترول الكويت، وبالتالي لايكون لها حق الأولوية، وإن كان لها حق المنافسة. والواقع أن إصرار الشركة الإنجليزية الفارسية على الدخول إلى الكويت كان نتيجة للظروف الصعبة التى تواجهها وقتئذ فى ايران. وقد أثار قلق الأمريكيين ما أذيع ـ خطأ ـ فى مارس ١٩٣٢ من أن الشركة الانجليزية الفارسية وقعت مع حكومة الكويت امتيازا «مانعا للغير» (٢٨).

على أية حال، أخذت الآراء المؤيدة لدخول المصالح الأمريكية الكويت

تتزايد، ففى ١٥ مارس ١٩٣٢ تسلمت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة سرية من الأدميرالية تتضمن موافقتها على السماح للشركات الأمريكية بالنزول إلى ميدان العمل فى الكويت مع ضرورة الإبقاء على شرط السيطرة البريطانية، «وذلك لضمان احتياجات الجيوش وقت الحرب على الأقل».

وهذه الفقرة هى أهم ماورد فى مذكرة الأميرالية. ويتفق هذا الرأى مع ما أعلنه المقيم السياسى البريطانى، ثم تدخل الكابتن ماهان Mahan (من بحرية الولايات المتحدة) وحاول اقناع المسؤولين البريطانيين بضرورة تقديم تنازل للمصالح الأمريكية، موضحاً أن الحصول على امتياز فى الخليج العربى عن طريق التسوية، سوف يعطى البحرية البريطانية موقفا قوياً فى الشرق الأقصى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إلى جانب أنه يقوى الروابط بين الهند واستراليا [٢٩].

الواقع أن الأدميريالية البريطانية لم تكن تبغى السيطرة المطلقة على موارد الطاقة فى تلك المنطقة. و يتضح ذلك من مذكرة ١٩ مارس ١٩٣٢، التى بينت فيها إمكانية استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الامبراطورية البريطانية، بشرط ألا يزيد نصيب الشركات الأجنبية عن ٥٠٪ من رأس المال. ومع ذلك أوصت الأدميرالية بأن تكون الحصة البريطانية أكثر من ٥٠٪ كلما أمكن، على أن تسجل الشركة المقترحة للجمع بين الأمريكيين والبريطانيين فى كندا، وأن يكرر ٥٠٪ على الاقل من البترول الخام فى الأراضى البريطانية، وأن يكون معمل التكرير المقترح قادرا على تزويد البحرية بالوقود اللازم لها من البترول.

وفى الوقت الذى أخذ فيه أوليفانت يعد الرد إلى أثيرتون، بدأ وزير الخارجية الأمريكى (هنرى ستيمسون Henry L. Stimson ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) التدخل الفعلى. فبعث مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية، يطلب فيها

توضيح حقيقة الموقف البريطاني. والرد على الاستعلام الذى سبق تقديمه ـ عن طريق السفارة بلندن ـ سنة ١٩٢٩، بخصوص مصالح مواطنين أمريكيين فى أراض عربية خاضعة لحماية بريطانيا مثل البحرين، وأن ماتم بالنسبة للبحرين يجب أن يكون مثله للكويت، وذكّر للبريطانيين أن الحكومة الأمريكية فهمت من قبل أن الشيخ كان موافقا على دخول شركة بترول الخليج للعمل فى بلاده، ومنحها امتيازا دون اعتبار «شرط الجنسية». ولكن موقف وزارة المستعمرات عوق جهود هولمز، الذى كان قد أوشك على الانتهاء فى مفاوضاته مع الشيخ. وقال وزير الخارجية فى مذكرته أن الوضع كان معقدا، لأن الحكومة البريطانية كانت ترى فى موقف كل من الشركة الأنجليزية الفارسية والشركة الشرقية والعامة نوعا من التنافس أو التعارض، وأن مثل هذا الوضع يجعل من الصعب أن تعملا معا. وأنه يجب أن يراعى تطبيق سياسة «الباب المفتوح». وفى ختام المذكرة أسف وزير الخارجية الأمريكى لعدم إعطاء مثل هذا المبدأ الفعالية والاستمرار (٣٠).

وفى ٤ أبريل ١٩٣٢ تقرر إعداد مذكرة للرد على مذكرة وزير الخارجية الأمريكى وعرضها على مجلس الوزراء البريطانى فى ٦ أبريل. وفى مناقشتة لهذه المسألة أكد المجلس على مركز الشركة الانجليزية الفارسية بحصولها على امتياز بالكويت، ونوه بضرورة مراعاة شرط الجنسية البريطانية فى الحدود التى تحمى المصالح البريطانية. وقرر إطلاع الخارجية الأمريكية على نتائج اجتماعاته وأكد على مراعاة مصالح الشيخ. وهنا نلحظ أن قرار مجلس الوزراء البريطانى لم يصر بقوة على شرط الجنسية، كما أنه جعل مصلحة الشيخ حجة يمكن الاستناد اليها فى الرفض أو المماطلة امام الأمريكيين.

وعلمت الخارجية الأمريكية بما توصل إليه مجلس الوزراء البريطانى فى ٩ أبرايل. وتلقت ملخصاً وافياً للمراسلات المتبادلة بخصوص المصالح

الأمريكية فى الكويت، ومسألة موقف شيخ الكويت من الأمريكيين ومدى حاجة بريطانيا لترتيب بعض أمورها مع الشيخ، وأن بريطانيا لاتمانع فى منح امتياز للأمريكيين إذا وافق الشيخ. وإذا رغبت الشركة الشرقية والعامة فى تجديد طلباتها إلى الشيخ بهدف الحصول على امتياز بترولى ونقله إلى شركة الخليج الأمريكية، فإن الحكومة البريطانية ترى أن ذلك يكون تحت إشراف بريطانى (٣١).

وبدأت الخطوات العملية لذلك الموقف البريطانى الجديد، ففى ٢٦ أبريل ١٩٣٢ أعدت وزارة المستعمرات رسالة إلى المقيم السياسى البريطانى، (الكولونيل بيسكو) تحيطه علما بالتسهيلات الجديدة التى أتيحت للأمريكين، فالحكومة البريطانية، لم تعد تصر على شرط الجنسية البريطانية، كما حددت معه برنامج التعاون مع الأمريكيين من ناحية ومع شيخ الكويت من الناحية الأخرى، وأن شيخ الكويت أصبح فى حرية تامة للأبقاء على شرط الجنسية أو إلغائه، وأن الحكومة البريطانية لاتزال تفضل الشركة الأنجليزية الفارسية على الشركة الشرقية والعامة (٣٢).

وفى نفس الوقت علمت الشركة الشرقية والعامة بالفرص الجديدة المتاحة لها فى الكويث. كما صدرت التعليمات إلى جيولوجى الشركة الانجليزية الفارسية بالإنسحاب من الكويت، والانتظار بعض الوقت إلى أن تظهر نتائج الاختبارات الأرضية التى قاموا بها، وإعداد بعض المقترحات الخاصة ببترول الكويت فى المستقبل القريب، وتقديمها لوزارة المستعمرات والمسؤولين فى الكويت. وخاصة أن شيخ الكويت لم يكن فى نظر المسؤولين البريطانيين ضليعا فى فهم الأمور الفنية والشروط الأساسية للمفاضلة بين الأمتيازات من الناحية المالية (٣٣). وعلى هذا الأساس قدمت وزارة المستعمرات تقريرا إلى حاكم الكويت مشتملا على بعض الضمانات التى تعتبر أساسا للمناقشة معه وبيان أكثر العروض فائدة له. وحقيقة الأمر أن الشيخ كان على استعداد

لإعلان التجاوز عن شرط الجنسية، لأن التعامل بالدولار الأمريكى فى حسابه أفضل من التعامل بالجنيه الانجليزى (٣٤).

وبينما حدّت الشركة الأنجليزية الفارسية من نشاطها، نشط هولمز بعد أن سمح له بذلك. وتوجه إلى لندن وألقى خطابا فى مدح السفير الأمريكى هناك (أندرو ميلون) وصاحب شركة الخليج للبترول، التى يعمل هولمز نيابة عنها. وفى خطابه أشاد هولمز بالدور الذى لعبته السفارة الأمريكية فى لندن، وحمل على الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت (الكولونيل ديكسون) وعلى موظفى الحكومة البريطانية، الذين كانوا فى نظر هولمز «أشخاصا متخلفين ولايفكرون فى شىء سوى أن يبقوا على مصالحهم الخاصة فوق أية اعتبارات محلية». على أى حال، كانت فرحة هولمز بالغة بإلغاء الحظر على نشاطه فى العمل نيابة عن شركة الخليج الأمريكية (٣٥).

وأعطى هولمز اهتمامه الأول لمسألة تدبير الأموال اللازمة للعمل فى استثمار الامتياز المطلوب، وكان يرى أن الأمريكيين أقدر على الوفاء بتلك الالتزامات المالية. ولكن كان يؤرقه تلك العلاقات السيئة بينه وبين ديكسون، الذى يرى أنه طالما صرحت الحكومة البريطانية لهولمز بالعمل فى الكويت، فإن من حق الشيخ أن يعلم بكل التفاصيل حول هذا الموضوع رسميا. وشكك ديكسون فى إمكانية تحقيق الأمن للمصالح البريطانية وحماية مصالح الشيخ فى مثل هذه الظروف.

وهكذا نرى أن الحكومة الأمريكية بسعيها الدائب نحو تحقيق سياسة الباب المفتوح، قد نجحت فى فتح ثغرة للمصالح الأمريكية تنفذ منها إلى بترول الكويت. فقد رأينا من قبل وزارة الخارجية الأمريكية تساند شركة الخليج الأمريكية، وتحيطها علما بجميع الاتصالات الرسمية وغير الرسمية. وكانت حجة هنرى ستيمسون (وزير الخارجية) فى ذلك أنه لم يكن يطالب

بحقوق مطلقة لشركة الخليج بقدر ما كان حريصا على تثبيت مبادىء سياسة الباب المفتوح. وهكذا نجح ستيمسون فى إيجاد مكان للمبدأ الجرىء، الذى أعلنته الولايات المتحدة والذى يعطى للرعايا الأمريكيين نفس حقوق الرعايا البريطانيين وهو « الباب المفتوح» (٣٦).

٦- اتصالات شركة الخليج الأمريكية:

كان شيخ الكويت على استعداد لعقد اتفاق مبدئى مع هولمز للعمل فى امتياز جديد. لمواجهة المنافسة بين الشركات البريطانية والأمريكية من ناحيه، ولمواجهة ضغط أعيان البلاد عليه، للخروج من الحالة الاقتصادية السيئة التى تمر بها البلاد من ناحية آخرى، وبذلك الإستعداد من الشيخ تبدأ مرحلة جديدة نحو تثبيت أقدام شركة الخليج فى الكويت.

لقد كان الموقف البريطانى فى جميع مراحله مهزوزا؛ فبريطانيا لم تستطع أن تقف فى وجه المصالح الأمريكية، ولم تستطع أن ترد على سياسة الباب المفتوح، التى استخدمتها المصالح الأمريكية بذكاء، ومنذ سمحت للأمريكيين بالعمل، أصبحت حذرة فى تعاملها معهم. وسجلت الخارجية البريطانية للأمريكيين كل تلك المواقف على أنها أعمال مشكوك فيها منهم. وحين أحسن البريطانيون أن الشيخ يميل نحو الأمريكيين ازداد قلقهم. على أى حال، لقد بدأ هولمز وشيخ الكويت فى كسر الحواجز التى تواجه المصالح الأمريكية. وبترتيب الشركة الشرقية والعامة لأمورها مع الشيخ، وزوال العقبات من طريقها، اتخذ استغلال البترول فى الكويت شكلا عمليا عقب تنازلها عن امتيازها فى الكويت لشركة الخليج الأمريكية.

وبناء على التطورات السابقة، أصبحت الشركة الانجليزية الفارسية فى موضع المنافسة وليس فى موضع التفضيل بالنسبة للشركة الشرقية والعامة، التى تعمل بالنيابة عن شركة الخليج الأمريكية. وقدمت كل من الشركتين مسودة

بمشروع امتياز، درستهما الحكومة البريطانية وقدمتهما للمقيم السياسى ليوصى الشيخ بالاختيار. وكانت الإدارة البترولية البريطانية قد اعترضت على مسودة امتياز الشركة الشرقية والعامة، لأن الضريبة المقررة بها غير كافية. واعترض المقيم السياسى على المبلغ الذى ستدفعه الشركة (حوالى ٧٠ ألف روبية هندية) ورأى أن الحد الأدنى الذى يمكن قبوله هو مائة ألف روبية، وقد عرضته الشركة الانجليزية الفارسية. وبالنسبة لزمن الإعلان عن البترول بكميات تجارية فقد تقرر أن يكون عام ١٩٣٧ بدلا من عام ١٩٤١.

هذا، وقد حرصت إدارة البترول البريطانية على أن تنفذ الشركة التى ستعمل فى الامتياز شرطين أساسيين، الأول: أولوية الحكومة البريطانية فى شراء البترول فى وقت الطوارىء. والثانى ضرورة تكرير حصة من البترول فى الكويت أو فى أملاك بريطانية. ومع ذلك حرصت بريطانيا على أن يتخذ الشيخ قراره لصالح الشركة الأنجليزية الفارسية، ولعبت البحرية البريطانية دورا فى هذه المسألة، فرأت فى نوفمبر ١٩٣٢ أنه نتيجة للأهمية الاستراتيجية لتوسيع إمدادات البترول فى منطقة الخليج العربى عن طريق الشركات البريطانية، فإنه من المهم أن تتخذ الخطوات القانونية التى تحمل الشيخ على تفضيل الشركات البريطانية على منافستها الأمريكية، على أن تظهر هذه المسألة وكأنها بمحض إرادة الشيخ. وبالفعل استطاع الكولونيل ديكسون الحصول على تعهد من الشيخ أحمد برفض المصالح الأمريكية (٣٧).

وعند هذه المرحلة، أصبحت سفارة الولايات المتحدة فى لندن أكثر نشاطا من ذى قبل. فميلون كان لايزال يشغل كرسى السفير الأمريكى وهو صاحب شركة الخليج ويهمه أن تنجح شركته إلى النهاية، ولذا تولى بنفسه مسألة المصالح الأمريكية فى الكويت.

وفى لقاء بين ميلون ووزير الخارجية البريطانى، فى ١٨ اكتوبر ١٩٣٢،

علم ميلون أن سلوك البريطانيين لم يتغير وأن التسهيلات التى أعلن عنها أخيرا لم تنفذ بعد. وفى ٢ نوفمبر كرر ميلون الشكوى من البريطانيين، لأن شركته لم تحصل على الموافقة بالعمل فى الكويت. ولكن وزارتى الهند والخارجية رأتا أن أسلوب الضغط الأمريكى وأسلوب المناقشة مع الشركة الشرقية والعامة، يجب أن يطرح على شيخ الكويت ليؤخذ رأيه فيهما. وهكذا ظل طريق التعاون بين البريطانيين والأمريكيين مسدودا.

الواقع أن كادمان (رئيس الشركة الإنجليزية الفارسية) كان يؤمن بضرورة التعاون بين المصالح المختلفة بدلا من التنافس. وقد نصت اتفاقية أكناكارى (١٩٢٨) على وجوب اتباع هذا الإتجاه فى التعاون تنظيما للسوق. ومما يجعل لهذا الرأي قيمة أن كلا من الشركتين الإنجليزية الفارسية والخليج الأمريكية، كانتا عضوا فى الكارتل العالمى للبترول، الذى نظمته اتفاقية أكناكارى المذكورة. وفى رسالة له إلى معهد البترول الأمريكى فى هيوستن بولاية تكساس، فى نوفمبر ١٩٣٢، أوضح كادمان روح اتفاقية أكناكارى الواجب اتباعها فى السياسة البترولية العالمية، وحول رسالة كادمان قال وارد (محامى الشركة الشرقية والعامة والمتفاوض نيابة عن شركة الخليج الأمريكية): إن العواطف التى عبر عنها (كادمان) جيدا، لم تكن فقط الفكرة الأساسية فى المعاهدة (اكناكارى) بل كانت تؤكد على ضرورة تساوى حقوق الشركة الإنجليزية الفارسية وشركة الخليج الأمريكية فى الكويت.

ولكن يبدو أن مسألة التعاون بين الشركتين البريطانية والأمريكية كانت صعبة. ففى خلال شهرى ديسمبر ويناير ١٩٣٢ /٣٣ حدث حوار طويل ومعقد بين لندن وبوشهر. وفى نفس الوقت، قدم كادمان، بعد انتهاء محادثاته فى الولايات المتحدة مع مجموعة ميلون. تقريراً للخارجية البريطانية يفيد أن كلا الجانبين البريطانى والأمريكى يجب أن يستمر فى سعيه منفردا

فى سبيل الوصول إلى مصالحه. وعبر أوليفانت (مساعد وزير الخارجية البريطانى لشئون الشرق الأوسط) عن نفس المعنى حينما قال، «إننا نطالب بامتياز فى الكويت، ولايوجد أمل فى العمل مع مجموعة ميلون، لأننا غير قادرين على الإتفاق معهم» (٣٨).

ولكن المستر إلكنجتون (المدير العام للشركة الإنجليزية الايرانية) (الإنجليزية الفارسية سابقا) كان يرى غير ذلك فقد قدم مسودة امتياز جديدة إلى المقيم السياسى فى بوشهر يؤكد فيها أن الشركة الإنجليزية الايرانية تسعى للوصول إلى امتلاك مشترك، لامتياز جديد مع شركة الخليج الأمريكية، وعلمت لندن بهذا التوجه الجديد، وفى ٩ يناير ١٩٣٣ سلمت الحكومة البريطانية مسودتى الامتياز البريطانية والأمريكية لشيخ الكويت ولكنه رفضهما معاً وتبخرت فكرة التعاون البريطانى الأمريكى فى الكويت (٣٩).

ولم تنته المحاولات البريطانية للدس للشركة الأمريكية لدى الشيخ، فأعدت الشركة الإنجليزية الإيرانية ثلاثة اقتراحات متبادلة ووضعتها أمام الشيخ. أما الادميرالية فقد رأت أنه إذا قامت مفاوضات بين الشركة الإنجليزية الايرانية ومجموعة ميلون لاجل امتياز فى الكويت، فإن على الأمريكيين ـ فى مقابل ذلك أن يقدموا امتيازات لبريطانيا، وخاصة فى البحرين، التى يجب أن ينقل امتيازها إلى شركة بورما Burmah Oil Company أما المسؤولون البريطانيون فكانوا يرون أن أى امتياز فى الكويت يجب أن يشمل ـ أيضا ـ الأحساء السعودية، كما أنه يجب فى مثل هذه الاتفاقية المقترحة أن تكون الأولوية للنفوذ البريطانى.

وفى منتصف فبراير ١٩٣٣ كانت المحادثات واضحة ومستقرة بين مجموعة كادمان ومجموعة ميلون. ووافقت الشركة الإنجليزية الايرانية الحصول على امتياز مشترك مع الأمريكيين، ولكنها كانت تأمل فى الحصول

على ميزات مغينة فى الولايات المتحدة ذاتها، مقابل حصتهم المقترحة فى امتياز الكويت (٥٠ ٪). أما مجموعة ميلون فكانت تخشى أن تحصل الشركة الإنجليزية الإيرانية على امتياز خاص بها فى الكويت دون علم الأمريكيين.

وحقيقة الأمر أن الشيخ كان يميل ـ منذ البداية ـ نحو الشركة الأمريكية ويشك فى نوايا البريطانيين، ولذا نجد الموقف تحول ضد الشركة الإنجليزية ـ الإيرانية، بسبب احساس الشيخ بالظلم الواقع عليه من بريطانيا، نتيجة عدم مناصرته ضد ال سعود وعدم إعفاء مزارع النخيل الخاصة بالشيخ فى جنوب العراق من الضرائب.

وفى ٢ مارس ١٩٢٢ بعثت وزارة المستعمرات تقريرا إلى وزارة الخارجية حول ما إذا كان فى إمكان الحكومة البريطانية الضغط على شيخ الكويت لكى يمنح الامتياز للشركة الإنجليزية الإيرانية، بناء على طلب كادمان. لأنها اذا حصلت على امتياز مع شركة الخليج ستعملان فيه معا، وستنال كل منهما ٥٠ ٪ من الأسهم. ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنه لايمكن التأثير على الشيخ بأى من الطرق، وأن مسألة دعوة الشيخ إلى لندن لمناقشته فى هذه المسألة سيساء فهمها من جانب الأمريكيين. وحينما علمت الشركة الإنجليزية الإيرانية بالمشكلات التى يعانى منها شيخ الكويت مع آل سعود وفى جنوب العراق، طلبت من الحكومة البريطانية التدخل لرفع مركز الشيخ فى المفاوضات ليقف إلى جانب البريطانيين.

وتلى ذلك مناقشات بين الكولونيل ديكسون والشيخ عبد الله السليمان، (الوزير السعودى)، خاصة وأن هولمز وعد الشيخ أحمد الجابر بمساعدة الأمريكيين له فى رفع الحصار السعودى عن إمارته واسترداد حقوقه فى مزارع النخيل جنوب العراق. وهكذا نلاحظ أن كلا من الطرفين البريطانى والأمريكى أخذ يتقرب إلى الشيخ لتحقيق مضالحه. وعندئذ تدخل الوكيل

السياسى، وأرسل خطابا إلى الشيخ أحمد فى ١٢ فبراير ١٩٣٣ يطلب منه أن يتجنب الدخول فى أية تفاصيل مع أى من الطرفين، حتى يقرر نهائيا إلى أى منهما ينوى أن يمنح امتيازا. ونصحه إذا ما تعذر فى شىء أن يتصل به ليستشيره فيما يجب عمله، لأنه يعتبر نفسه صديقا للشيخ، وأنه فى هذه الحالة سيتولى بنفسه مناقشة ممثلى الشركتين، ورد الشيخ على الوكيل السياسى مؤكدا صداقته للبريطانيين.

هذا، بينما أخذ هولمز يحمل على البريطانيين وعلى الشركة الإنجليزية الإيرانية، ويشكك فى سلامة تعاملهم مع الشيخ، وفى نفس الوقت أخذ يؤكد على قوة الأمريكيين وقدرتهم على حماية الشيخ من وسائل البريطانيين الملتوية.

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لتكسل، ففى ١٩ يونيه ١٩٣٣ تحققت من أن شركة ستندارد اويل كاليفورنيا قد حصلت بالفعل على امتياز فى الأحساء. وأن شركة بترول العراق قد حصلت هى الأخرى على امتياز فى قطر، وعندئذ حث السير صمويل هور، فى وزارة الهند، على زيادة الاهتمام بتأمين امتياز الكويت للمصالح البريطانية. وفى آخر يونيه أراد شيخ الكويت زيارة لندن. ولكن الحكومة البريطانية اجلت ذلك، حتى يطلق الشيخ حرية إعطاء الامتياز تفاديا لرد الفعل الأمريكى.

وبينما كانت هذه التطورات تأخذ مكانها، زار وليام ولاس W.T. Wallace (نائب رئيس شركة الخليج الأمريكية) لندن فى مايو ١٩٣٣ والتقى بالمسؤولين فى الشركة الإنجليزية الإيرانية. واتفق الطرفان على عدم دخول شركة أمريكية أخرى إلى الكويت، بينما أبدوا استعدادهم لقبول شركة الخليج الأمريكية كشريك ملتحق فى امتياز الكويت.(٤٠)

وأصبح واضحا فى برنامج المراسلات الدبلوماسية أن كلا من شركتى

الخليج والإنجليزية الإيرانية أصبحت قانعة بشيء أقل من الحصول على امتياز خاص بكل منهما على حدة، وعندما رفض الشيخ طلبات كل منهما قررتا توحيد جهودهما في المفاوضات المقبلة.

تكوين شركة بترول الكويت بمساهمة أمريكية

رأت الشركتان ـ البريطانية والأمريكية ـ ضرورة تسوية مصالحهما بعد طول فترة الخلاف بينهما بالبدء فورا في مفاوضات مشتركة للحصول على عقد امتياز من شيخ الكويت. وقد دفعهما إلى ذلك الخوف من ظهور منافس ثالث في الميدان، قد يتمثل في شركة ستدارد اويل اوف كاليفورنيا، التى تعمل في المملكة العربية السعودية، والتى قد يتدخل الملك عبد العزيز آل سعود للتأثير على الشيخ أحمد الجابر ليمنحها امتيازا. وقد يجد الشيخ أحمد في ذلك فرصة لإنهاء الحصار السعودى للكويت. هذا بالإضافة إلى أن ظهور البترول في البحرين بكميات تجارية في اواخر مايو ١٩٣٢ شجع على الاعتقاد بوجوده في الكويت.(٤١)

واستعدت شركة الخليج للعمل المشترك مع البريطانيين، فوقّعت اتفاقية مع الشركة الشرقية والعامة في نوفمبر ١٩٣٣، نقلت بمقتضاها الشركة الشرقية كل حقوقها في الكويت إلى شركة الخليج الأمريكية. وجدير بالذكر أن هذه المحاولة استغرقت حوالى سبع سنوات منذ بدأ هولمز في سنة ١٩٢٦ الاتصال بشركة الخليج في نيويورك.

وبعد ذلك نجح هولمز في التوصل إلى اتفاق يجمع الشركة الأمريكية والشركة الإنجليزية الإيرانية للعمل معا، وذلك بتكوين شركة بترول الكويت Kuwait Petroleum Copmany، في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ وذلك لاستثمار الامتياز الذى سبق أن حصلت عليه الشركة الشرقية والعامة، بعد نقل ملكيته مناصفة إلى كل من الشركتين المذكورتين على أن تعوضا

الشركة الشرقية والعامة عن الامتياز. وبذلك عاد عهد السلام الأمريكي البريطاني من جديد إلى الوجود في ظل شركة بترول الكويت.

وقد اتفق على مبدأ المناصفة في رأس المال والتسويق والبيع والإدارة على أن تسجل الشركة في الأراضي البريطانية، إحتراما للنفوذ البريطاني. كما اتفق على آلا يكون لأحد الطرفين حرية التصرف في الشركة الا بموافقة الطرف الآخر، وأن يمتنع كل طرف عن القيام بعمل قد يؤدى إلى الاضرار بالطرف الآخر في السوق. ولذا يتم إنتاج البترول إلى الحد الذى يحتاجه أى طرف. وإذا ارادت الشركة الإنجليزية الإيرانية استبدال البترول الايراني بالكويتي فإنها تستطيع أن تفعل ذلك. كما أن البترول المنتج لحساب طرف واحد يتحمل تكلفته ذلك الطرف بالكامل. وأن يتبادل الشركاء الرأي من وقت لآخر لمعرفة رغبات أى من الجانبين بشأن بترول الكويت. ولكن بخروج البترول من الإمارة، تستعيد كل من الشركتين (البريطانية والأمريكية) حريتهما في العمل. وقد تمت تلك التسوية مواجهة للأمر الواقع. وأصرت الأدميرالية البريطانية على أن يكون التكرير في أراض بريطانية، ومستقلة عن أى اتفاق مع الأمريكيين.(٤٢)

والترتيبات السابقة تعني أن الاتفاق بين البريطانيين والأمريكيين على إنشاء الشركة شيء، وتكوينها بالفعل وضمان السيطرة البريطانية عليها شيء آخر. هذا بالإضافة إلى الميزة الخاصة التى أعطيت للبحرية البريطانية. فخلال الفترة من ديسمبر ١٩٣٣ إلى يناير ١٩٣٤ دارت مناقشات بين الأطراف المعنية حول إنشاء تلك الشركة، حرصت الشركة الإنجليزية الإيرانية فيها على تنسيق أعمالها مع الحكومة البريطانية، ثم الدخول في مباحثات مع المسؤولين البريطانيين في يناير ١٩٣٤ لتتفهم الخطة التى يجب أن تسير عليها تحقيقا للمصالح البريطانية في المناقشات التى ستدور مع شركة الخليج الأمريكية.

وبذلك ضمنت بريطانيا سيطرتها على شركة بترول الكويت بتسجيلها في الأراضي البريطانية، وأن يكون معظم موظفيها من البريطانيين، وأن تكون الاتصالات معهما عن طريق الوكيل السياسي في الكويت الذي له أن يحضر المناقشات الدائرة بين الشيخ والشركة، كي لايتصل الشيخ بجهات أجنبية (غير بريطانية) بدون علم الحكومة البريطانية. وأن يكون هناك معمل للتكرير في الكويت. إلى جانب معمل التكرير في البحرين لخدمة البحرية البريطانية. كذلك يكون لبريطانيا حق شراء البترول المنتج بسعر معقول في ظروف الحرب.

وبعد ذلك دُعِيَ كادمان إلى وزارة الهند لمناقشة موقف الحكومة البريطانية من التسوية على أساس نسبة الخمسين بالمائة لكل من الطرفين. وغير ذلك من المسائل الخاصة بتوظيف الاشخاص البريطانيين في الكويت، ومسألة التكرير المحلي في ظروف الحرب، لكي يكونوا على بينة من مستقبل المناقشات مع الشيخ ومع شركة الخليج. ثم أوضح كادمان لوزارة الهند أنه نتيجة للمناقشات مع وزارة الخارجية البريطانية، وقسم البترول ، اقتنع بمسألة تقسيم المصالح مع الأمريكيين بنسبة ٥٠٪ لكل منهما طبقاً للضمانات السابقة، الخاصة بالسيطرة البريطانية على الشركة وتوفير حاجة البحرية في حالتي الحرب والسلم.

ولكن ممثلي شركة الخليج الأمريكية اعترضوا على إصرار البريطانيين أن يكون العاملون في الشركة من البريطانيين فقط وأصروا على أن يكونوا من كلا الجانبين، وتبعاً لذلك وقعت اتفاقيتان، الأولى بين شركة بترول الكويت وشيخ الكويت بخصوص استثمار الامتياز. والثانية بين شركة بترول الكويت والحكومة البريطانية، لتحمي فيها الحكومة المصالح البريطانية في حالة الحرب.

وفي يناير ١٩٣٤ وافقت وزارة الهند على مسودة اتفاق الامتياز التي

أعدتها شركات البترول المعنية بناء على ملاحظات وزارة الخارجية البريطانية وفى ٢ فبراير ١٩٣٤ سجلت شركة بترول الكويت فى لندن برأس مال قدره خمسين ألف جنيها، قسمت بالتساوى إلى وحدتين (أ، ب) بين الشركة الإنجليزية ـ الإيرانية وشركة الخليج الأمريكية.(٤٣)

وكان هذا حلاً وسطا تم برضى الطرفين البريطانى والأمريكى لإرضاء لشركتيهما المشتغلتين بالبترول، وتمشياً مع سياسة الباب المفتوح التى إعلنتها الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبذلك انتصرت ارادة الولايات المتحدة على إرادة بريطانيا فى كل من العراق والبحرين والمملكة العربية السعودية وأخيراً فى الكويت.

٨ ـ اتفاق تنظيم العمل فى امتياز بترول الكويت :

الواقع أن الاخبار المتتالية لعمليات اكتشاف البترول فى البحرين، منذ عام ١٩٣٢ ، هى التى شجعت الشركاء المتنافسين على إنهاء المفاوضات بينهما، وبذلك عقدت اتفاقية الامتياز بين شركة بترول الكويت وشيخ الكويت فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ ، وأهم ما تضمنته تلك الاتفاقية ما يلى:(٤٤)

يمنح الشيخ الشركة الحق وحدها للكشف والبحث والحفر لإنتاج البترول والغاز الطبيعى وغيره من المنتجات البترولية، فى منطقة تشمل كل أراضى إمارة الكويت والجزر التابعة لها والمياة الاقليمية. وكذلك تنفرد الشركة بامتلاك كل البترول الذى تنتجه وتحصل عليه من إمارة الكويت، ولها كذلك حق تكرير ونقل وبيع هذا البترول أو جزء منه داخل أو خارج الكويت. باستثناء العمل فى المناطق المقدسة والمقابر. وذلك لمدة خمس وسبعون سنة من تاريخ توقيعها. وتبلغ مساحة الامتياز حوالى ٦ آلاف ميل مربع.

وفى مقابل الحقوق التى يمنحها الشيخ للشركة طبقاً لهذه الاتفاقية،

والمساعدة والحماية التى يتعهد الشيخ بتقديمها بكل الوسائل للشركة وللمستخدمين فيها، تدفع الشركة للشيخ خلال ٣٠ يوماً من توقيع الاتفاقية (٤٧٥ ألف روبية)، وعائدا سنوياً قدره (٩٥ ألف روبية) أو (٣ روبيات) عن كل طن من البترول تكون الشركة قد حصلت عليه واحتفظت به فى الكويت، أيهما أكبر . وعند نهاية كل سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بعد إعلان الشركة عن وجود البترول بكميات تجارية، تدفع الشركة أما العوائد المبينه أعلاه، أو ٢٥٠ ألف روبية، أيهما أكبر بمعنى أن الحد الأدنى للعوائد السنوية لا يقل عن (٢٥٠ ألف روبية).

وتضمن المادة الخامسة من الاتفاقية للشركة، الحق غير المقيد فى أن تشيد وتشغل محطات للقوى ومعامل تكرير وخطوط أنابيب ومستودعات وجميع التسهيلات لوصول المياة، بما فيها عمليات الحفر اللازمة لذلك وخطوط التلغراف والتليفون واللاسلكى والطرق، والسكك الحديدية والمبانى والموانى وأرصفة الشحن ومحطات تموين البترول والفحم، وما يتطلبه ذلك من تسهيلات، على أن يستخدم الشيخ هذه الوسائل فى أوقات الضرورات الوطنية على ألا يعرقل هذا الاستعمال نشاط الشركة.

وتحتفظ الشركة فى منطقة الخليج العربى برئيس محلى يمثلها لدى الشيخ فى المسائل المتصلة بهذه الاتفاقية، ويتم هذا الأمر بالتشاور مع الشيخ ومع الحكومة البريطانية، وأن يعين الشيخ ممثلاً له فى مواجهة الشركة.

وتعفى الشركة من الضرائب على كل ما تستورد من معدات لازمة، وتدفع (أربع آنات) ضرائب عن كل طن مستخرج، بالإضافة إلى ما اتفق عليه فى المادة الثالثة.

وبمقتضى المادة الرابعة عشرة يوافق الشيخ على ما يمكن أن تقوم به الشركة من تحويل التزامات وحقوق هذه الاتفاقية لأية شركة أخرى مسجلة

فى الأراضى البريطانية، وهو بند له أهميته بالنسبة للمصالح الأمريكية.

ويتعهد الشيخ بعدم إلغاء هذه الاتفاقية الأولى، بين شيخ الكويت وشركة بترول الكويت، ونلاحظ فيها تأكيد بريطانيا على ضمان سيطرتها على الشركة، وأن يكون التعامل بين الشركة والشيخ عن طريق ممثلها فى الخليج. أما مصالح الولايات المتحدة فقد اقتصرت فى هذه المرحلة على الحصول على حصة الـ ٥٠ ٪ من بترول الكويت الذى سوف ينتج فى منطقة الامتياز.

أما الاتفاقية الثانية ويغلب عليها الطابع السياسى، فقد وقعتها الحكومة البريطانية مع شركة بترول الكويت. ومما جاء فى تلك الاتفاقية، التى تتفق فى كثير من موادها مع ما ورد فى الاتفاقية التجارية الأولى: أن تظل شركة بترول الكويت بريطانية وأن أى شركة فرعية تنشأ يجب أن تسجل فى بريطانيا ولا تحول إلى شركة أخرى بدون موافقة مسبقة من حكومة تلك البلاد، ولايزيد رأس المال الأجنبى عن ٥٠ ٪، وأن يكون رئيس الشركة المحلى، هو نفسه وكيلها فى الكويت، و توافق عليه الحكومة البريطانية ويكون مسؤولا عن علاقات شركتة بالسلطات المحلية، تلك العلاقات التى يجب أن تمر عن طريق الوكيل السياسى، عدا ماهو متعلق بالأعمال التجارية الروتينية، وقد منعت الحكومة البريطانية فى هذه الاتفاقية الشركة من استخدام أراض اختارتها الحكومة أو الشيخ أو من ينوب عنه، لأغراض الدفاع أو لإنشاء المطارات أو لإنشاء قواعد بحرية، أو للإنشاءات اللاسلكية، وغيرها إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية. أما استخدام المنشآت البرقية واللاسلكية والتليفونية الخاصة بالشركة فقيدتها الإتفاقية بأن اشترطت أن يكون استعمالها من اجل العمل فقط. وكان أهم شرط أصرت عليه الحكومة البريطانية هو ألا تأخذ الشركة صفة أمريكية، وهو المبدأ الذى تمسكت به الحكومة البريطانية منذ بدء المفاوضات. والملاحظ أن المبادىء التى تم التوصل إليها فى هذه الاتفاقية هى تقريبا نفسها

التى ناقشناها فى البداية دون تعديلات واضحة، وكأن الهدف هو أن تحمى بريطانيا مصالحها عند الشيخ فى مواجهة المصالح الأمريكية.

ويتضح من الاتفاقيتين السابقتين أن الأمريكيين تمكنوا من المساهمة فى شركة بترول الكويت، إلا أن حكومة الولايات المتحدة لم تطلب أكثر من ذلك، واستمرت تسلم لبريطانيا بالنفود والتفوق السياسى. ولم تعترض على كثير من النصوص الواردة فى الاتفاقية كما حدث وسلمت فى منطقة الخليج من قبل بل وفى الشرق الأوسط بعامة.

وقد مارست «شركة بترول الكويت» عملياتها التنقيبية عقب التصديق على الإتفاقية حيث بدأت بحفر أول بئر لها فى منطقة بحرة شمال خليج الكويت فى ٣٠ مايو ١٩٣٦، ولكن لم يتوصل إلى العثور على البترول بكميات تجارية فى تلك المنطقة، ومع ذلك فقد واصلت العمل. وفى نفس الوقت كانت تجرى دراسات جيولوجية فى جنوب الكويت، وفى ابريل ١٩٣٨ عثرت على أول جيب بترولى، وتم التوصل إلى اكتشاف أكبر حوض للبترول فى العالم فى منطقة البرقان، التى تقع على مسافة حوالى سبعة وعشرين ميلا جنوبى الكويت وأربعة عشر ميلا من ساحل الخليج، أما حقل بحرة فلم يكتشف إلا فى عام ١٩٥٦.(٤٥)».

وفى الفترة الواقعة بين سنتى ١٩٣٨و ١٩٤٢ حفرت ثمانية آبار فى البرقان، وفى خلال الحرب العالمية الثانية سدت تلك الآبار المحفورة كإجراء وقائى عسكرى من ناحية، وصعوبة السير فى أعمال الحفر لصعوبة الحصول على المعدات اللازمة من ناحية أخرى.

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ استؤنفت العمليات وبوشر إنتاج البترول. وفى ٣٠ يونيه ١٩٤٦ صُدّرت أول شحنة من بترول الكويت إلى الخارج.

٩ ـ أمريكا وبترول المنطقة المحايدة:

أما المنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية، فلم يشملها امتياز شركة بترول الكويت السابق، كما لم يشملها امتياز شركة ستندارد اويل أوف كاليفورنيا الذى شمل الأحساء السعودية، وقد كان لظروف تلك المنطقة الخاصة أثر كبير على تأخير استثمارها بعامة.

الواقع أن المصالح الأمريكية كانت أكثر اهتماما من المصالح البريطانية بالمنطقة المحايدة، وقد واجهت المحاولات التى بذلتها الشركات البترولية مباشرة، أو التى بذلتها الحكومة السعودية كواجهة للشركات البترولية، لاستغلال بترول تلك المنطقة عدة صعوبات، أهمها: تقسيم السيادة عليها بين دولتين هما: الكويت والعربية والسعودية، دونما تحديد واضح لسيادة أى من الجانبين. وذلك بمقتضى تسوية العقير سنة ١٩٢٢ باتفاق بين الكويت ونجد تحت إشراف المقيم السياسى البريطانى برسى كوكس. ومن ناحية أخرى كانت المنطقة خالية من السكان تقريبا. ولم يكن هناك داع وقتئذ لوضع تنظيم إدارى لها. واستدعى استغلال المنطقة إيجاد ذلك التنظيم الإدارى لحماية الشركة التى ستعمل فيها، وكان هولمز قد استطاع الحصول على امتياز فيها سنة ١٩٢٤ ضمن مجموعة الامتيازات التى حصل عليها فى تلك السنة على ساحل الخليج العربى، ولكنه لم يوفق فى استغلال الامتياز أو بيعه فسقط تلقائيا فى عام ١٩٣٨، ولذا جاءت محاولة إعادة استغلالها بموافقة الطرفين على ذلك، وقد سبقت محاولة ابن سعود لاستغلالها عندما منح امتياز الأحساء إلى شركة ستندارد اويل اوف كاليفورنيا فى عام ١٩٣٣، وعمل على أن يضمن للشركة المذكورة حق التنقيب عن البترول فى المنطقة المحايدة فى المستقبل. وأغرى شيخ الكويت بالموافقة على ذلك مقابل وعده بتخفيف الحصار الاقتصادى الذى يفرضه على إمارته.(٤٦)

وجدير بالذكر أن امتياز ١٩٣٣ البترولي السعودى لشركة ستندارد كاليفورنيا نص على منح حق الأفضلية فى المنطقة المحايدة لنفس الشركة وبذلك يكون ابن سعود قد عمل لخدمة المصالح الأمريكية ونموها. وهذا يعني أن على الشركة أن تسعى لدى حاكم الكويت لتستثمر نصيبه فيها، لأنها تضمن بالفعل نصيب ابن سعود، وحينما علمت الحكومة البريطانية بذلك، أبلغت شيخ الكويت فى أبريل ١٩٣٤ أنه يجب الحصول على موافقتها قبل أن يعطى أى امتياز للأمريكيين فى المنطقة المحايدة، وتعهد الشيخ أحمد الجابر بذلك. والحقيقة أن الحكومة البريطانية حريصة على ألا تنال المصالح الأمريكية مزيدا من الامتيازات في مناطق نفوذها السياسى، ورأت أن تكون المنطقة المحايدة بالكامل من مناطق توسيع نفوذ شركة بترول الكويت، وأفصحت عن استعدادها للموافقة على ذلك لو طلبت الشركة المذكورة امتيازا فيها.

وأثناء زيارة فيلبى للكويت فى عام ١٩٣٥ (ودوره معروف في خدمة المصالح الأمريكية) أثار موضوع امتياز فى المنطقة المحايدة للشركة الأمريكية (استندارد كاليفورنيا) مع الشيخ، ولكنه عجز عن الاستمرار فى محاولاته لأن الوكيل السياسى بالكويت أخبره أنه لايجب فتح باب المناقشة فى هذا الموضوع مع الشيخ إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية. بينما رأي الشيخ أن فيلبى يعمل لحساب «شركة استندارد اويل كاليفورنيا»، وصرح الشيخ بأنه طالما كان عبد العزيز آل سعود على قيد الحياة فإنه لاينوى التخلى عن حقه فى المنطقة المحايدة. وذكر أنه من الخطر على الكويت أن يكون لابن سعود نصيب فى المنطقة المحايدة، وأنه من الأفضل للكويت أن يعتبر المنطقة المحايدة عقيمة إلى أن يموت الملك عبد العزيز.(٤٧)

واضح من تلك اللهجة طبيعة العلاقات بين شيخ الكويت وعبد العزيز آل سعود بسبب مشكلات الحدود والحصار الاقتصادى السعودى على الكويت،

وتبين رسالة من الوكيل السياسي في الكويت (الكولونيل ديكسون) إلى المقيم السياسي في الخليج في عام ١٩٣٣ تلك الروح العدائية، فقد جاء فيها: إن شيخ الكويت أخبره بأنه عندما يموت عبد العزيز سيضع مطالبه على الجزء الشمالي الشرقي من الأحساء، وهي الأجزاء التي كان يحكمها شيخ الكويت من قبل، وأن عبد العزيز لو مكن للأمريكيين في هذه الجهات، فإن الشيخ أحمد الجابر سوف يطردهم (أي الأمريكيين) منها، وفيما يبدو لنا أن الشيخ أحمد الجابر كان يحاول استغلال موقف التنافس بين الشركات البريطانية والأمريكية لاسترداد مقاطعاته المذكورة.(٤٨)

لقد ظل موقف التنافس والعداء بين الشيخ أحمد وابن سعود قائماً إلى قيام الحرب العالمية الثانية، وظلت الحكومة البريطانية واقفة بالمرصاد في مواجهة محاولات الشركات الأمريكية التي تسعى للحصول على امتياز في المنطقة المحايدة. وظلت المنطقة المحايدة دون تقسيم واضح أو معالم إدارية واضحة إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الفترة، كانت هناك مساع عديدة للعمل بالتعاون بين الشركات البريطانية وزميلاتها الأمريكية. بدأت تلك المساعي باتصالات سياسية في عام ١٩٣٤ وانتهت بقيام الحرب العالمية الثانية دون فائدة.

ويمكن تفسير موقف بريطانيا المتشدد من المصالح الأمريكية في المنطقة المحايدة، بأنها كانت تخشى أن تلتهم الشركات الأمريكية الكبرى الشركات البريطانية التي لاتقوى على منافستها، وخاصة بعد أن رأت بريطانيا أن المصالح الأمريكية مع قيام الحرب العالمية الثانية قد وضعت يدها على بترول معظم الساحل الغربي من الخليج العربي، بالإضافة إلى حصتها في العراق.

وكانت بريطانيا تعمل حسابا لنفوذ عبد العزيز آل سعود، وأثر استقرار أحواله الداخلية والاقتصادية على استقرار الأمور في منطقة الخليج العربي

بصفة عامة، لأن هذا الاستقرار يتفق مع المصالح البريطانية ولذلك أخذت تظهر تساهلاً فى موقفها وتبين له أنها لن تعارض اتجاهه فى تيسير اتصال الشركات الأمريكية العاملة فى السعودية بشيخ الكويت.

وفى سنة ١٩٣٩ أقدم ابن سعود على منح حقوق الاستغلال فى المنطقة المحايدة إلى شركة الزيت العربية الأمريكية العاملة فى بلاده، ولكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك واشترطت لموافقتها اتفاق الطرفين (الكويتى والسعودى).

وجاءت ظروف الحرب فعطلت الاستغلال الفعلى لتلك المنطقة من أى من الجانبين، ولم تمارس الشركات الأمريكية أية حقوق لها هناك نتيجة للصعوبات السياسية والإدارية التى واجهتها، ولم تلبث أن تخلت عنها سنة ١٩٤٨، حيث قامت بالعمل فيها شركة أمريكية أخرى، بالاتفاق بين الطرفين هى شركة جيتى للبترول. أما نصيب الكويت فى المنطقة المحايدة فقد منحته لشركة امينويل Aminoil وهى مجموعة شركات أمريكية تكون اتحاداً يعرف باسم American Independant Oil Comany فى عام ١٩٤٨ وبذلك حصلت شركتان أمريكيتان جديدتان على المنطقة على حقوق الاستثمار فى المنطقة المحايدة.

وهكذا أخرت الأوضاع السياسية غير المستقرة فى الكويت والخليج العربى، وكذلك الخلافات حول الحدود السياسية استثمارات البترول فى كثير من أنحاء تلك المنطقة ومنها المنطقة المحايدة.

وإذا كانت المصالح الأمريكية المعنية فى كل من الكويت والسعودية لم تفلح فى استثمار المنطقة المحايدة لحسابها الخاص، فإن جهود الشركات الأمريكية الأخرى ووزارة الخارجية الأمريكية لم تهدأ حتى ضمنت هذه المنطقة لحساب المصالح الأمريكية، وإن جاء ذلك متأخراً، بعد الحرب العالمية الثانية.

حواشى الفصل الثانى عشر

١ ـ نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسى والإقتصادى للكويت، ص ١٩٨ ـ ٢٠١.

٢ ـ جمال زكريا قاسم، الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ٤١.

3. Marlowe, The Persian Gulf, p. 135.

٤ ـ عبد المجيد مصطفى، دراسات عن الكويت والخليج، ص ٣١٩.

٥ ـ ديفيد فينى، بترول الصحراء، ص ٥٧.

٦ ـ جان جاك بيرى، جزيرة العرب، ص ٢٥٤.

7. Hamilton, Americans and Oil in the Middle East, p. 117.

٨ ـ أمين الريحانى، ملوك العرب، جـ٢، ص ١٥٩ و١٦٧.

٩ ـ جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٦١و٤٦٢.

10. Aramco Handbook, p. 123.

١١ ـ نجاة عبد القادر الجاسم، مرجع سابق، ص٢٩١.

12. Stocking, Middle East Oil, p. 112.

13. Winstone, Kuwait Prospect and Reality, p. 130.

14. Stocking, loc.cit.

١٥ ـ محمد جواد العبوسى، البترول فى البلاد العربية، ص ٣٤.

16. Tugendhat, Oil, p. 92.

17. Hamilton, op.cit.p. 189.

18. Winstone, loc.cit.

19. Ibid., pp. 132,133.

٢٠ ـ بروكس، البترول والاستعمار، ص ١٢٦.

٢١ ـ نجاة الجاسم، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

22. Winstone, op.cit., 134.

٢٣ ـ ديفيد فيني، مرجع سابق، ص ٥٨.

24. Winstone, op.cit, 134.

25. Ibid, p. 136.

26. Hamilton, op.cit.,p. 163.

٢٧ ـ هارتي أوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ص ٤٢٦.

٢٨ ـ ديفيد فيني، مرجع سابق، ص ٥٩.

29. Winstone, op.cit., p. 138.

30. Ibid. p. 139.

31. De Novo, op.cit., p. 205.

32. Winstone, op.cit., p. 141.

33. Stocking, op.cit., p. 114.

٣٤ ـ هارتي أوكونور، مرجع سابق، ص ٤٢٦.

35. Winstone, op.cit., p. 142.

36. Stocking, op.cit., p. 113.

٣٧ ـ نجاة الجاسم، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

38. Winstone, op.cit., p. 149.

39. De Novo, op.cit., p. 205.

40. Hamilton, op.cit., p. 194.

41. Longrigg, op.cit., p. 111.

42. Winstone, op.cit., p. 154.

43. **International Review Service**, vol. III p. 21.

٤٤ ـ محمد لبيب شقير، اتفاقيات البترول فى البلاد العربية، الجزء الثانى.

٤٥ ـ وزارة النفط، نفط الكويت حقائق وأرقام، ص١٧ .

٤٦ ـ سيتون وليامز، بريطانيا والدول العربية، ص ٢١٦ .

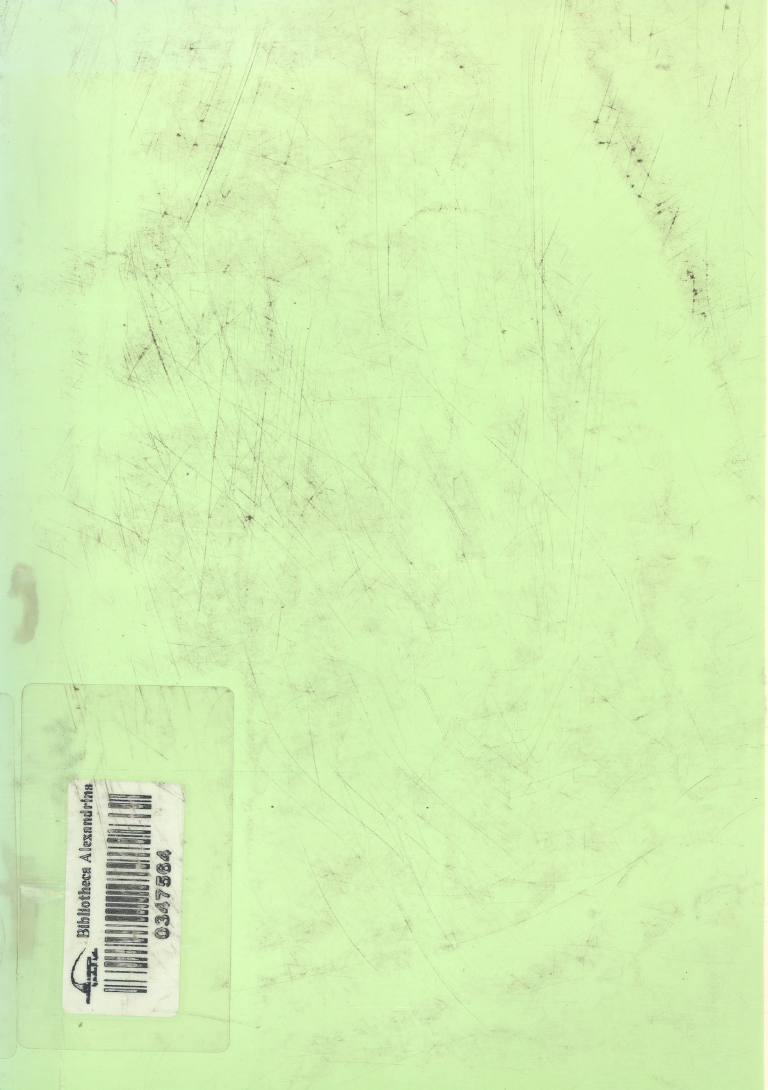
٤٧ ـ نجاة الجاسم، مرجع سابق، ص ٣٢٨ .

٤٨ ـ جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٨٧ .

المحتوى

صفحة




Bibliotheca Alexandrina
0347564